

الاستثناء على القاعدة النحوية



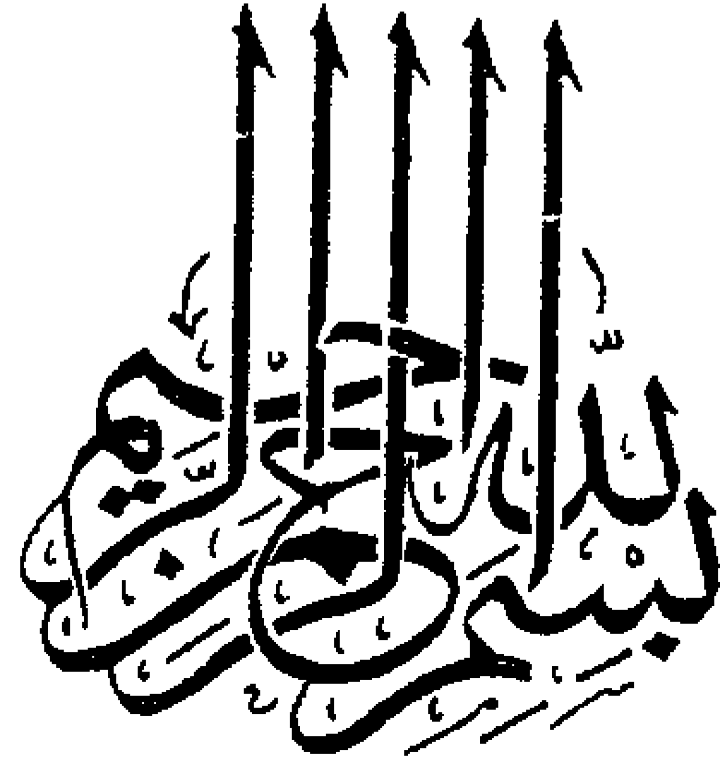
الدكتورة
وفاء محمد علي السعيد



الاستثناء على القاعدة النحوية

تأليف
د. وفاء محمد علي السعيد

الطبعة الأولى
2011م - 1432هـ



الاستثناء
على القاعدة النحوية

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية (2010/5/1811)

415

السعي، وفاء محمد علي

الاستثناء على القاعدة النحوية / وفاء محمد علي السعيد
عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2010

() ص

ر.أ: (2010/5/1811) .

الواصفات: / قواعد اللغة // اللغة العربية

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

Copyright (R)
All Rights Reserved

جميع الحقوق محفوظة

ISBN 978-9957-480-74-5

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه أو بأي طريقة إلكترونية كانت أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل و بخلاف ذلك إلا بموافقة على هذا كتابة مقدماً.



دار غيداء للنشر والتوزيع

مجمع المساف التجاري - المطابق الأول

خليوي : +962 7 95667143

E-mail: darghidaa@gmail.com

تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله

تلفاكس : +962 6 5353402

ص.ب. 520946 عمان 11152 الأردن

الفهرس

المقدمة.....	9
التمهيد.....	15
الفصل الأول	
الأسس التي أقيم عليها الاستثناء على القاعدة النحوية	
1. طريقة الاستقراء التي أقيم عليها التقعيد النحوي.....	26
أ. الاقتصار في استقراء المادة اللغوية على قبائل معينة.....	27
ب. الاقتصار في جمع المادة اللغوية على زمن معين.....	36
2. سعة العربية.....	38
لهجات القبائل العربية.....	41
القراءات.....	48
3. القياس.....	62
4. التعليل النحوي.....	72
5. فكرة العامل.....	82
6. أحكام النحو ومعايره.....	88

الفصل الثاني

الاستثناء على قواعد ظواهر نظام الجملة العربية

1. ظاهرة الإسناد.....	121
أ. فكرة الحذف.....	121
ب. فكرة الزيادة.....	134

2. ظاهرة العلامة الإعرابية..... 145
3. ظاهرة الرتبة..... 152
4. ظاهرة التلازم..... 164
5. ظاهرة المطابقة..... 173
6. ظاهرة التعريف والتنكير..... 194

الفصل الثالث

الدواعي المعنوية والبلاغية للاستثناء على القاعدة النحوية

- أ. الدواعي المعنوية السياقية للاستثناء على القاعدة النحوية (الإفادة وأمن اللبس) 209
- ب. الدواعي البلاغية الجمالية للاستثناء على القاعدة النحوية (الإيجار والتخفيف
والإتساع والتوكيد)..... 233
- الخاتمة..... 169
- المصادر والمراجع..... 275

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الفصحاء ومعلم العلماء
المستثني بما به جاء من ربه على كل ناقص من قواعد الدعاة السابقين، وعلى آله وصحبه
وسلم.

وبعد: يقوم هذا الكتاب على تبيين الأصول والمصادر التي أقيم عليها الاستثناء
على القاعدة النحوية وكيفية بنائه، وتسليط الضوء على ملامحه البارزة والوقوف على
دواعيه واعتبارات وجوده ومدى اتفاقه مع الواقع اللغوي في ضوء التصورات المنهجية
التي أقيمت عليها نظرية النحو العربي.

وعليه فإن هذه الدراسة تستمد أهميتها من البعد المتمثل بتوجيه مجل العناية في
الدرس النحوي إلى القواعد النحوية المطردة وتشتت الاستثناء على تلك القواعد في
سياقات متناثرة إذ لم أقف في المكتبة العربية على بحث مستقل في هذا المطلب على
التعيين، ولكن الناظر في المكتبة العربية يجد مادته مبثوثة في المؤلفات القديمة والحديثة،
من مثل: "الكتاب" لسيبويه، و"المقتضب" للمبرد والأصول في النحو لابن
السراج،...، و"الأصول دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب" للدكتور
تمام حسان؛ فقد أشار في مؤلفه هذا ومؤلفه "اللغة العربية: معناها ومبناها" إلى
موضوع "الاستثناء على القاعدة النحوية" إشارة سريعة حددت بعض دواعيه في البناء
اللغوي.

وكما أفدت من هذه الكتب أفدت من كتبٍ أخرى من أهمها كتبُ الدكتور نهاد الموسى من مثل: "نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث" و "الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه"، وكذلك كتاب الدكتور إبراهيم السامرائي الموسوم بـ "سعة العربية" وغيرها.

وإذا كان بعض من تحدث في هذا الموضوع قد أخذ جانبَ المعارضةِ لقضية الاستثناء على القاعدة وأهميته فإن هذه الدراسة تختلف معه وتؤكد التأكيد على أهمية الاستثناء في تكريس القاعدة الصحيحة غير المتعارضة مع طبيعة اللغة التي هي أوسع من أن تحكمها قاعدةٌ معياريةٌ مطردةٌ أُقيمت على استقرارٍ غير تام، دون أن يخطر ببالي أن أكون من أنصار هدم ما استقر عند أئمة النحو، أو من أنصار قلب قواعد النحو رأساً على عقب بحيث أخرج القاعدة المطردة من البناء النحوي وأحل الاستثناء عليها كلها. هذا الكتاب في الملاحظ المستشعر في الاختلافات في مقاييس قواعد النحو وفي تبائن الأحكام النحوية على الظواهر اللغوية وفي قصور القاعدة النحوية عن استيعاب جميع نصوص اللغة واستعمالاتها.

وأستناداً لأن اللغة ظاهرة إنسانية بل هي نتاج إنساني فإن خضوعها لقواعد صارمة قد يؤدي باللغة إلى الجمود بل إلى التقهقر وغيره من مظاهر سلبية لا سيما أن سلوك الإنسان اللغوي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بسلوكه الإنساني الذي يشايخ التطور الفكري والاجتماعي والاقتصادي والوجداني وهذا بدوره مرتبط باللغة وتطورها لمسيرة ركب الحضارة والمدنية، إذا جاءت القاعدة النحوية المطردة قاصدة عن

استيعاب جميع نصوص اللغة واستعمالها لأسباب عدّة من مثل إصدار الأحكام النحوية على الظواهر اللغوية قبل استكمال جمع نصوص العربية وعدم استطاعة تلك الأحكام الإحاطة بسعة العربية وتنوع مادتها اللغوية. وما يلحق بتلك المادة اللغوية من تغير في الموقف وتنوع في الحالات الكلامية. وهذا جاء بالطبع نتيجة لكون استقراء النحويين غير وافٍ عندما تعاملوا مع نصوص اللغة علاوة على أن هدَف علماء النحو كان مُنصَباً على حفظ اللغة وتعليمها للناشئين وأبناء الأمم الداخلة في الإسلام من غير العرب، إلى جانب محاولتهم الحفاظ على نص القرآن الكريم من اللحن اللساني عند المسلمين الأعاجم أو أبناء العرب ممن ابتعدوا عن مواطن اللغة النصيحة.

وانطلاقاً مما ذكرنا فإنني أهدفُ إلى التعامل مع المنهج النحوي على أساس أن لا تكون القاعدة النحوية هي الفيصل الوحيد في الحكم على اللغة ونصوصها، لأن هذه القاعدة كما ذكرنا مُستَمَدّة من هذه اللغة فأبيّ طارئاً يطرأ عليها، يستلزم إعادة النظر في القاعدة النحوية، لا إعادة النظر في اللغة والتشكيك في مصداقية استعمالها.

كما أهدفُ إلى ضرورة مراعاة ما للتراكم اللغوية من خصوصيات سياقية، فالتركيب اللغوي لا يقوم في فراغ، بل يستند إلى عناصر المقام والمقال، ولا ريب أن رُبطة سياقاته يجعل الدرس النحوي ذا فائدة عظيمة، وفيه الكثير من التيسير على أبناء العربية.

ومن ناحية أخرى فإنني أهدفُ إلى تكريس العبارة القائلة بأن الإعراب فرعُ المعنى وليس المعنى تابعاً للإعراب وإلا انقلبت الموازين واختلفت الأسُس... كيف

لا؟! وعِلْمُ النحو كبقية علوم العربية جاء متأخراً جداً عن أوليتها زمانياً بل جاء لخدمتها.

وأما عن الناحية المنهجية في هذه الدراسة فأشير إلى أنني التزمتُ منهجاً وصفيّاً تحليليّاً يقوم على قراءة كُتُب النحاة القدماء والعلماء المعاصرين بحثاً عما تعرّضوا له من جوانب هذه القضية الكبيرة مما حصّل لي معلومات غزيرة - كانت مُفرّقة - وأمثلة لا حصر لها، كلٌّ منها يُخدمُ الموضوع من جانب أو أكثر، ثم أخضعتُ تلك الأمثلة للدراسة مستفيدة من المعلومات التي تعرّض لها من قبلي وخرجتُ بأن النحاة كانت آراؤهم متضاربة متدافعة حول هذه المسألة الأمر الذي أوجد استثناءات لا يمكن تقييدها في قواعد ثابتة، وهي استثناءات خرجوا بها من تعرّضهم لظواهر اللغة المختلفة ومحاوَلَتهم تعميمها كظاهرة الإسناد مثلاً التي تعامل معها النحويون من أصحاب القياس ومن أصحاب السماع كلٌّ حسب طريقته فأصحاب القياس عندما وجدوا النصوص الخارجة عن قياسهم ولم يَمَكِنُهم الغاؤها حاولوا تأويلها لكي تتلاءم مع أقيستهم ونتيجة لذلك فقد صنّفوا هذه الاستثناءات صنفين: صنفاً عدّوه مسائلَ جائزة ومقبولة لا تتعارض مع لب القاعدة ولا تخرجُ عليها بشكل واضح نتيجة الاستعانة بالتأويل والتقدير، وصنفاً عدّوه شاذاً أو قليلاً أو نادراً أو قبيحاً يجب أطراحه وعدم القياس عليه. ولذلك كانوا في أغلبِ قواعدهم يُنْهَوْنَها بقولهم: ... (ويجوزُ كذا)، أو (وهذا شاذٌ لا يقاس عليه) ... إلى غير ذلك من التعبيرات التي تفيّد معنى الاستثناء.

وأما أصحاب السماع فإنهم اعتبروا أن كل ما جاء عن العرب الفصحاء صحيح ويمكن استعماله والسير على منواله والقياس عليه. حتى لو خالف قواعد أهل القياس المعيارية، وتجدد الإشارة هنا إلى أن هناك من الدارسين من تناول الظواهر اللغوية نفسها التي أتوا لها بالدرس، إلا أنني تناولتها بمنهجية مختلفة استلزمها مقتضيات الدراسة فلم أدرس تلك الظواهر إلا من خلال القضية الكبيرة التي تدور عليها دراستي وهي قضية الاستثناء على القاعدة النحوية متجاوزة معالجات الدارسين لها خشية التكرار.

كما توصلت إلى أن هناك استثناءات من نوع آخر أوجدتها دواعي السياق والمعاني البلاغية الجمالية، ومن ذلك أن قولنا (أنا عبد الله) ليس سائراً على القاعدة التي تستلزم الإفادة لأن المسند والمُسند إليه شيء واحد والإخبار على هذا النحو تحصيل حاصل ولكن جاز أن نتلفظ بتلك العبارة لداعٍ معنوي كأن يكون المقصود إفادة أن (أنا) عبد لله خاضع له. بمعنى إسناد العبودية للضمير (أنا) وليس بمعنى تقرير أن (أنا) و (عبد الله) شيء واحد.

ولتحقيق أهداف هذا الكتاب فقد جعلته في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول: ففي التمهيد تناولت الاستثناء لغة واصطلاحاً، ودواعي نشأة النحو ومراحل تطوره، وفي الفصل الأول بحثت الأسس التي قام عليها الاستثناء على القاعدة، وبدأت بالحديث عن الاستقرار غير التام مؤكدة على التحديد الزماني، والمكاني، وسعة العربية، ثم عالجت قضية اللهجات والقراءات وبعد ذلك تطرقت إلى بعض أسس الدرس

النحويّ عند النحويين كالقياس والتعليل ونظرية العامل والأحكام النحوية وعلاقة كل ذلك بالاستثناء على القاعدة.

أما الفصل الثاني فقد تعرضت فيه لظواهر الجملة في اللغة العربية والاستثناء عليها. فدرست ظاهرة الإسناد وفكرة الحذف والزيادة وظاهرة العلامة الإعرابية وظاهرة الرتبة وظاهرة المطابقة وظاهرة التلازم، وأنهت هذا الفصل بالحديث عن ظاهرة التعريف والتنكير، محاولة الربط بين هذه الظواهر وقضية الاستثناء على القاعدة النحوية.

وأما الفصل الثالث فبحثت فيه الدواعي المعنوية والبلاغة للاستثناء على القاعدة النحوية من خلال الحديث عن قضايا أمن اللبس والفائدة والبلاغة الجمالية. وقد ظهر لي - كما أرجو أن يكون واضحاً في أثناء الدراسة - أن الاستثناء على القاعدة ظاهرة عامة تنظم أغلب قواعد النحو العربي بحيث إن القاعدة النحوية - أي قاعدة - تتكوّن من طرفين: حكم عام أريد به أن ينتظم الاستعمال اللغوي العام، وطرف مستثنى عليه بطريقة أو بأخرى، الأمر الذي يستدعي الالتفات إليها وتناولها بالدراسة.

التمهيد الاستثناء لغة واصطلاحاً

لا بُدَّ من التعرُّضِ لمَعْنَى الاستثناءِ في اللغة ولو على سبيلِ الاختصارِ لكي نتعرَّفَ من خلالِ ذلك على حقيقة دلالةِ هذه الكلمةِ اصطلاحاً:

جاءَ في اللسان (في مادة ثنى): ثَنَى الشيءَ ثَنِيًّا: رَدَّ بَعْضَهُ على بعض، واستثنيتُ الشيءَ من الشيءِ: حَاشَيْتُهُ، فالاستثناءُ هو مَصْدَرُ الفعلِ اسْتَثْنَى وَيَعْنِي في اللغةِ رَدَّ بَعْضِ الشيءِ على بَعْضِهِ الْآخِرِ أو إِخْرَاجَهُ مِنْهُ.^(١)

فمعاني الاستثناءِ تدورُ حولَ الرَدِّ والعطفِ والإخراجِ من الشيءِ، وفي بحثنا هذا فَلَفْظُ الاستثناءِ لا يعني المسألةَ المعروفةَ في البابِ النَّحْوِيِّ المعروفِ بالاستثناءِ، وإنما المقصودُ هو دراسةُ القضايا والمسائلِ الخارجةِ عن حُدُودِ القاعدةِ المطَّردةِ في النحو، والاستثناءُ هو ما خرجَ على قواعدِ ظواهرِ النظامِ الجُمَلِيِّ في العربية، تلك الظواهر التي حاولَ تعميمها النحاةُ وَصَبَغَهَا بِصِبْغَةِ الشُّمولِيَّةِ والاطرادِ.

ومعروفٌ أن اللغة لا يمكنُ حَصْرُها في ظواهرٍ محدودةٍ تُقَنَّ وتُقَعَّدُ كما حاولَ نُحاةُ العربِ أن يفعلوا، فاستعانوا بالتأويلِ أو الحكمِ على ما خرجَ على هذه الظواهرِ بالشُّذُوذِ أو القِلَّةِ أو النُدْرَةِ أو الضَّرُورَةِ.

(١) راجع لسان العرب (مادة ثنى) والمحكم لابن سيده والقاموس للفيروز أبادي وغيرها.

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ معنى الاستثناء على القاعدة النحوية يَنْسَجِبُ على التراكيب القاعدية المشتمة على (إلا أو سواها من أدوات الاستثناء) الذي يُعَدُّ إخراجاً للشيء مما دَخَلَ فيه غيره، أو إدخاله فيما خَرَجَ منه غيره.

وعليه فالاستثناء على القاعدة النحوية لَيْسَ هو الحكم الأصلي للقاعدة النحوية، وإنما هو حكم نحويُّ جاء مانعاً من استمرار حكم الإلزام في الحكم النحويِّ الأصليِّ للقاعدة النحوية. فهو يدخل النظرية النحوية من باب تَمِيمِ القواعدِ الأصولِ، أو الاستدراكِ عليها، أو استثمارِ ما تبيحُه اللغة، أو الإباحة الطارئة المأذون بها بعد أن كانت ممنوعة من خلال توافر إحدى المسوِّغات المنصوص عليها في اللغة فيتغير حكم القاعدة في ضوء هذا الوضع الخاص.

الفصل الأول^s

الأسس^s التي أقيمت عليها

الاستثناء على القاعدة النحوية

الفصل الأول

الأسس التي أقيم عليها الاستثناء على القاعدة النحوية

دواعي نشأة النحو ومراحل تطوره

زخرت كتب التراجم والطبقات بالروايات والأخبار التي تحدّثت عن ظروف النشأة الأولى للنحو العربي وملاساتها⁽¹⁾، واتسعت دائرة القول في دواعي نشأته ولكنها لم تخرج البتة عن كون القرآن الكريم محور هذه الدواعي وركيزتها، إلى جانب ما طالعنا به مؤرّحو اللغة من وقائع اللحن الذي كان يهدّد صفاء ملكات العرب الخُلص⁽²⁾ ونقاء سلايقهم في أضقاعهم المختلفة، وذلك إزاء اتّساع رُقعة الفتوحات الإسلامية فكيف يكون أمره عند أولئك المسلمين الذين ألزمهم دينهم بأن يتخذوا من العربية لغة للتواصل ويستخدموها في علومهم وكتاباتهم، الأمر الذي دفع ذوي الحرص على الإسلام ولُغته أن يعملوا على دَرء هذا الخطر واتقائه ويضعوا قواعد تحدّد اللغة وتَهْدِي المتعلمين لِيَتَنَحَّوْا المتكلمون بالعربية: "سَمَتَ كَلَامَ الْعَرَبِ فِي تَصَرُّفِهِ مِنْ إِعْرَابٍ وَغَيْرِهِ

(1) من مثل: مراتب النحويين ص 23-27 لأبي الطيب اللغوي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، أخبار النحويين البصريين ص 10 طبقات النحويين واللغويين ص 32-35، لأبي بكر بن الحسن الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة الخانجي 1373 - 1954 مصر، نزهة الألباء ص 4.

(2) انظر: الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر) - البيان والتبيين 2/ 210 - 214 - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - 1961 ط2 - تحقيق عبد السلام هارون.

كالتشبيه والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق
 مَنْ ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فيَنطَق بها وإن لم يكن مِنْهُمْ⁽¹⁾.
 وتحقيقاً لاستنباط ضوابط وقوانين تُنظِّم طُرُق التعبير والنطق باللغة، كان على
 علماء اللغة أن يفكروا في وضع علوم العربية عامّة والنحو خاصّة، وكان لا بُدَّ من القيام
 باستقراء مادّة اللغة ودراستها، فشرّع علماء اللغة في جَمْع كلماتها وشواهد الشعرية
 والنثرية من أفواه العرب الفصحاء يذهبون إلى البوادي ويستمعون إلى من يفد إلى
 البصرة والكوفة، ويدوّنون كلّ ما يسمعون إلى أن توافر لديهم حشد هائل من مُفردات
 اللغة وتراكيبها وأساليبها.

ولا يَعيُننا في هذا المقام مُناقشة آراء الدارسين في الواضع الأول لِعِلْمِ النّحو وبناء
 صرّحه لأنها أُشيعت تناوُلًا في مَصادر النحو ومراجعِهِ.
 إلّا أنّ هناك أَمراً لا بُدَّ من الإشارة إليه وهو أن علماء اللغة أخذوا على عاتقهم
 حَمْلَ لِيّاءِ النحو للأجيال المتعاقبة، وتوالى على أداء هذه المهمة علماء ظلّوا يعملون في
 دأب حتى استوى النحو على ساقِيهِ.

وهناك مَنْ قَسَمَ مَراحِلَ نشوء النحو وجعلها في أدوارٍ ثلاثة:
 الدور الأول: دَوْر التكوين والنشوء (بصري يبتدئ من عصر واضع أبي الأسود
 الدُّؤليّ إلى عصر الخليل بن أحمد)⁽¹⁾.

(1) ابن جني (أبو الفتح عثمان-) - الخصائص 35/1 - دار الكتب المصرية - القاهرة - 1956م - تحقيق

إذ وَضَعَ أَبُو الْأَسْوَدِ بَذوراً أَوَّلِيَّةً لِلنَّحْوِ الْعَرَبِيِّ تَمَثَّلَتْ فِي ضَبْطِ الْكَلِمَاتِ، وَوَضَعَ
بَعْضُ الْمَعَايِيرِ لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْخَفْضِ وَالْجَزْمِ⁽²⁾. وَقَدْ كَمَلَ الْأَمَانَةُ مِنْ بَعْدِهِ تَلَامِيذُهُ
وَمِنْهُمْ نَصْرُ بْنُ عَاصِمٍ⁽³⁾، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرْمُزٍ⁽⁴⁾. وَيَحْيَى بْنُ يَعْمُرَ (ت: 129 هـ)⁽⁵⁾.
وَقَدْ أَكْمَلَ هَؤُلَاءِ التَّلَامِيذُ مَا بَدَأَهُ أَسَاتِذُهُمْ فِي مَجَالِ وَضْعِ بَعْضِ الْأَبْوَابِ
النَّحْوِيَّةِ، وَأَبْرَزُهُمْ فِي هَذَا الْمَجَالِ يَحْيَى بْنُ يَعْمُرَ⁽⁶⁾. وَيَجْدُرُ بِالذِّكْرِ أَنَّ تَلَامِيذَ أَبِي الْأَسْوَدِ
لَمْ يُخَلِّفُوا كُتُباً فِي النَّحْوِ، فَلَمْ تَرِدْ آيَةٌ إِشَارَةٌ، حَوْلَ مَنْهَجِهِمْ فِي التَّأْلِيفِ النَّحْوِيِّ، وَهَذَا
يَعْنِي أَنَّهُمْ كَانُوا يَعْتَمِدُونَ الْمُشَافَهَةَ فِي نَقْلِ الْأَرَاءِ.
وَتَذَكُّرُ مَصَادِرُ تَارِيخِ النَّحْوِ أَنَّ الْحَضْرَمِيَّ أَوَّلَ مَنْ مَدَّ الْقِيَاسَ وَالْعِلَلَ⁽⁷⁾، وَقَدْ
حَذَا حَذْوَ الْحَضْرَمِيِّ فِي تَجْرِيدِ الْقِيَاسِ وَالْأَخْذِ بِمَنْهَجِ التَّعْلِيلِ عَيْسَى بْنُ عُمَرَ الثَّقَفِيُّ

(1) محمد الطنطاوي. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط الثانية 1969م، القاهرة، ص 16.

(2) الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن) طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم 1954م
القاهرة، ص 11.

(3) القفطي (الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف) - إنباء الرواة - دار الكتب المصرية - 1952م -
القاهرة - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - ج 3 ص 343.

(4) المصدر السابق ج 2 - 172.

(5) طبقات الزبيدي 29.

(6) السيرافي (أبو محمد يوسف بن أبي سعيد) - أخبار النحويين البصريين - دار الاعتصام - ط 1 - 1985 م
- تحقيق محمد إبراهيم البنا - ص 22. 23.

(7) إنباء الرواة - ج 2 - 104.

(ت: 149 هـ) وَيُعَدُّ أBRZ تلاميد الحَضْرَمِيِّ⁽¹⁾.

وَيَرى بعض الدارسين أَنَّ عيسى أفاد - كأستاذِه - مِنْ مَنَاهِجِ الفُقَهَاءِ فِي عَصْرِه، وَأَنَّ أَهَمَّ مَظْهَرٍ لِهَذَا المَنْهَجِ العَقْلِيِّ عِنْدَه مَحَاوَلَةُ تَفْسِيرِ الظَّوَاهِرِ الإِعْرَابِيَّةِ وَرَبَطِهَا بِالمَعْنَى⁽²⁾.

وَمِنْ أعلام النحْوِ الَّذِينَ أَثَرُوا فِي مَسِيرَةِ الدرسِ النحوي أَبُو عَمْرٍو بنِ العلاءِ (ت 154 هـ) وَقَدْ تَلَمَذَ لِلحَضْرَمِيِّ، وَلَكِنَّه كَانَ أَكْثَرَ دِرَايةً مِنْ أستاذِه بِكلامِ العَرَبِ وَلِغَاتِهَا وَغَرِيبِهَا⁽³⁾.

وَأَخَذَ النحْوَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو بنِ العلاءِ يُونُسُ بنُ حَبِيبِ الضَّبِّي⁽⁴⁾، وَقَدْ كَانَتْ لَهُ مَذَاهِبٌ وَأَقْيَسَةٌ تَفَرَّدَ بِهَا⁽⁵⁾. وَيَمِيلُ يُونُسُ إِلَى السَّمَاعِ فِي التَّقْعِيدِ النحوي، مِنْ ذَلِكَ أَنَّه أَجَازَ وَرُودَ الحَالِ مَعْرِفَةً مُسْتَنَدًا إِلَى قَوْلِ بعضِ العَرَبِ⁽⁶⁾: "مَرَرْتُ بِهِمُ الجَمَاءَ الغَفِيرَ" وَقَوْلِهِمْ: "وَأَرْسَلَهَا العَرَاكَ".

(1) الفصل في تاريخ النحو - محمد خير الحلواني ج 1 - 166.

(2) الفصل في تاريخ النحو 166.

(3) طبقات الزبيدي 35.

(4) مراتب النحويين 44.

(5) أخبار النحويين البصريين - 34.

(6) السيوطي (جلال الدين 911 هـ) - مع الهوامع - دار المعرفة - بيروت - تدقيق محمد بدر الدين النعساني

- ج 1 ص 229.

وقد ذكر الزبيدي ما يفهم منه تبني يونس لمنحى السماع في الدرس النحوي، ويتمثل ذلك في قوله⁽¹⁾: (لم يكن عند يونس علم إلا ما رآه بعينه). فالسماع أول ما اعتمدته النحاة في جمع المادة اللغوية واستقرائها، وكان هذا المسموع مروياً على السنة فصحاء موثوق بعربيتهم.

الدور الثاني: (دور الترقى بصري كوفي) يتبدى هذا الدور في عهد الخليل البصري وأبي جعفر الرواسي الكوفي، هذا هو الدور الذي نهض فيه الفن فوثب وثبة حيي بها حياة قوية بعدد، ونقصد الآن بالنحو معناه العام الذي يشمل مباحث الصرف، إذ ما بدأ هذا الدور حتى اتجهت أنظار العلماء إلى مراعاة أحوال الأبنية أيضاً، فقد راعهم ما اعتورها من خطأ يجب درؤه، فإنهم ما حاولوا صون الكلام من غوائل اللحن إلا ضناً به أن ينهض بالإفادة والاستفادة المقصودتين منه. ورعاية أواخر الكلمات بقوانين النحو، وإن كفلت دفع اللحن عن الكلام، وأصلحت هيكله الصدري للتأدية العامة إلا أن ذلك لا يتم فيه إلا إذا سلمت جواهر أجزائه التي يقوم بها⁽²⁾.

وذكرت مصادر تاريخ النحو أن الخليل قد تلمذ لعيسى بن عمر⁽³⁾ وأبي عمرو ابن العلاء⁽¹⁾، ولكل منهما منهج في الدرس يختلف عن منهج الآخر، من حيث استخدام القياس.

(1) طبقات الزبيدي 51.

(2) محمد الطنطاوي نشأة النحو ص 21-22.

(3) مراتب النحويين 54.

وقد خالف الخليلُ شيوخه في النظرِ إلى القياس، فهو يرى أن (القياس باطلٌ)⁽²⁾. وأعتقدُ أن ما عناه الخليلُ بذلك هو (القياسُ المجردُ) الذي يرفضُ كُلَّ ما جاء عن العربِ مُخالفًا له، وَيَعُدُّه خاطئًا.

ورفض الخليلُ لتجريدِ القياسِ نابعٌ من أنه صاحبُ منهجٍ مُتفردٍ في القياس يُسمَّى (تصحيحِ القياس) فقد ذكّرَ أنه⁽³⁾ "كان الغاية في استخراجِ مسائلِ النحو وتصحيحِ القياس".

وَمَعْنَى تصحيحِ القياسِ هُوَ أَنَّ الْخَلِيلَ أَرَادَ قِيَاسًا يَتَّفِقُ وَطَبِيعَةَ اللُّغَةِ، قِيَاسًا يَعُدُّ مَا خَالَفَ الْأَكْثَرَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ صَحِيحًا، لَا يَهْدَرُ، بَلْ يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ⁽⁴⁾. وَلَمْ تَقْتَصِرْ جُهُودُ الْخَلِيلِ عَلَى (تصحيحِ القياس) فَقَدْ أُعْطِيَ الْعِلَلُ النَحْوِيَّةُ اهْتِمَامًا كَبِيرًا، لِمَا كَانَ لَهَا مِنْ تَأْثِيرٍ فِي تَفْسِيرِ مَا كَانَ يَتَبَنَّى مِنْ مَذَاهِبِ نَحْوِيَّةٍ⁽⁵⁾، وَكَانَ لِلْخَلِيلِ أَثَرٌ بَارِزٌ فِي التَّصْرِيفِ، مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ قَسَمَ الْكَلِمَاتِ إِلَى مُجَرَّدَةٍ وَمَزِيدَةٍ⁽⁶⁾، كَمَا أَنَّهُ طَوَّرَ نَقْطَ الْمُصْحَفِ الَّذِي وَضَعَهُ أَبُو الْأَسْوَدِ؛ فَجَعَلَ لِلْفَتْحِ أَلْفًا فَوْقَ الْحَرْفِ، وَلِلضَّمِّ وَآوًا صَغِيرَةً

(1) (ابن الأنباري) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، 1987 م القاهرة، نزهة الألباء 29.

(2) طبقات الزبيدي 49.

(3) أخبار النحويين البصريين 38 الفهرست - ابن النديم 48 نزهة الألباء 29 بغية الوعاة ج1 - 557.

(4) نشأة النحو العربي (مقال) مصطفى السقا - مجلة جامعة الملك سعود (عدد 1) سنة 1958 - 72. وضع

الخليل بن أحمد لأصول النحو البصري - جعفر عبابنة 45.

(5) طبقات الزبيدي 47.

(6) كتاب العين - الخليل بن أحمد - تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ج1 - 49.

فوق الحرف، وللکسر ياءً صغيرةً تحت الحرف، وللتشديد شيئاً صغيرةً، وللتخفيف خاءً صغيرةً⁽¹⁾.

يظهر مما تقدّم أنّ الخليل أسهم في بناء صرح النحو على نحو لم يسبق إليه، فلا غرابة في أن يعدّه الباحثون واضع النحو في صورته النهائية التي وردت في كتاب سيبويه⁽²⁾.

وقد عاصر الخليل الرواسي، وهو أحد نحاة الكوفة ويذكر أنه أوّل نحوي من الكوفة يضع كتاباً في النحو⁽³⁾.

والحديث عن كتاب سيبويه يطول، ويكفي أن أقول إنه من الأصول الحقيقية لنشأة النحو وتطوره ونضوجه وإنه ذاك الجهد الضخم الذي جمعت شتات النحو في كتاب ونقل التأليف النحوي إلى مرحلة جديدة.

الدور الثالث: (دور الكمال والنضوج، بصري كوفي)، يتدبّر هذا الدور من عهد أبي عثمان المازني البصري ويعقوب بن السكيت الكوفي، ونحاة هذا الدور شرخوا مجمل كلامهم واختصروا ما ينبغي وبسطوا ما يستحق، وهذبوا التعريفات وأكملوا وضع

(1) المحكم في نقط المصاحف 7.

(2) السيوطي، المزهري - تحقيق محمد جاد المولى وآخرون 1 - (80-81).

(3) الفهرست ص 71 نزهة الالباب ص 34.

الاصطلاحات ولم يدعوا شيئاً منه إلا نظروه، ولا أمراً من غيره إلا فصلوه، فخلص النحو من الصرف الذي بقي متمسكاً به في التأليف إلى أول هذا الدور⁽¹⁾.
إذ وضع المازني (ت: 249 هـ) كتاب التصريف، وهو أول عمل استقلت فيه دراسة الصرف عن النحو، ففتح المجال واسعاً لاستقلال فروع الدراسات اللغوية بعضها عن بعض.

وما بذلت في هذا الدور من جهود كثيرة تركزت في تفسير ما ورد في الكتاب من آراء ومصطلحات نحوية ومناقشته وتهذيبه⁽²⁾.
وقد أدت هذه التفسيرات لما ورد في الكتاب إلى وجود تبائن في مذاهب النحاة ساعدت عليه وغذته عدة عوامل، تقتضي منا وقفة تأمل، لما لها من دور في تشكل موضوع دراستنا.

1. طريقة الاستقراء⁽¹⁾ التي أقيم عليها التععيد النحوي

حددت الغاية من وضع النحو ووضع الضوابط التي تحكم استخدام الأجيال للعربية - على نحو يظل مماثلاً لما كان يأتي به العربي سليقة - طريقة جمع المادة اللغوية، فقد كان لعلماء اللغة هدفان رئيسان: أولهما الحفاظ على الفصحى لغة القرآن الكريم والدين الإسلامي، وثانيهما تعليم هذه الفصحى للأعاجم والعرب الذين ابتعدت لغتهم المولدة عن الفصحى. وتحقيقاً لذلك قام علماء العربية بمجهود كبير تمثل في جمع

(1) محمد الطنطاوي، نشأة النحو، ص 261 - 27.

(2) حسن عون، تطور الدرس النحوي - ص 59.

المادّة اللغوية، وتدوينها عن الأعراب والشعراء في البادية أو الذين كانوا يفدون منهم إلى البصرة.

غَيْرَ أَنَّ سَنَ القَوَاعِدِ النحوية، التي تُشَرِّعُ الاستعمال اللغويّ وتُحَافِظُ على سلامته وَفُقَ مقاييسَ وأصولَ معينة، لم يَكُنْ تالياً لمرحلةِ جَمْعِ اللغة وتدوينها، ولم يَتَنَطَّرِ النحاةُ الأوائلُ إتمامَ تلك المرحلة، ولكنهم بنوا قواعدَهم مُكْتَفِينَ بما جُمِعَ من اللغة في عهدِهِم ولم يَكُنْ هناك منهج واضحُ القَسَمَاتِ، بَيَّنَّ الملامحَ في الجَمْعِ والتدوين، فاللغويُّ ينتقلُ إلى أهلِ البادية أو ينتقلون إليه وَيُدَوِّنُ ما يسمعهُ منهم، وشُرُوطُ هذا الجَمْعِ عندهُ تَتَحَدَّدُ بصفاء هُجَّةِ الأعرابِ ونقايتها من الشوائب التي يمكن أن تَعْلَقَ بها نَتِيجَةٌ لاختلاط أصحابها بغير العرب ولعل من أبرز ما عَمَّقَ عَدَمَ الوصولِ إلى الاستقرارِ التامِّ في الجُهدِ اللغويّ، وفتَحَ بابَ الاستثناءِ على القاعدةِ النحوية، ما يلي:

أ. الاقتصارُ في استقرارِ المادّةِ اللغوية على قبائلٍ مُعَيَّنَةٍ:

ذَكَرَتِ الرواياتُ أَنَّ النُّحَاةَ واللغويين العربَ القدماءَ كانوا يقومون برحلاتٍ بين القبائلِ في شبه الجزيرة العربية لجمع المادّةِ اللغوية كما أنهم كانوا يأخُذُونَ اللغةَ عن الأعرابِ الذين يَفْدُونَ إلى (المِرْبَدِ) - وهو سُوقٌ من أسواقِ البَصْرَةِ للمتاجرة⁽²⁾ غيرَ أن

(1) الاستقرار: هو الاستدلال الذي نجيء نتيجه أكبر من المقدمات التي أسهمت في الوصول إلى تلك النتيجة، وهو "انتزاع حكم كلي عن جزئيات، وأنه إذا تبسرت الإحاطة بجميع الجزئيات حتى لا يَشِدَّ عنها واحد، أفاد اليقين" مفتاح العلوم للسكاكي ص 267، وانظر الأسس المنطقية للاستقراء لمحمد الصدر، الطبعة الرابعة بيروت 1982 ص 6.

(2) السيوطي - المزهري 1/ 144 وما بعدها.

هَدَفَ البحثُ اللغوي - الذي سبقت الإشارةُ إليه - جعلهم يَحْرِصُونَ على تَحْدِيدِ القَبَائِلِ التي تُؤْخَذُ منها اللغةُ، فأنصَبَ اهتمامُهم بشكلٍ خاصٍ على أواسطِ الجزيرة العربيةِ وباديَّتها التي تَشْمَلُ نَجْدًا وَتِهَامَةً وَالْحِجَازَ وما جاورَها، دافعُهم لذلك هو انْعِزَالُ تلكِ القبائلِ في صحرائِهم وَبُعْدُهُم عن المؤثِّراتِ الواقِدةِ التي قد يُدْخِلُها اللحنُ والفسادُ، فأخذوا عَمَّنْ كانَ في أواسطِ بلادِهم، وعن أشدِّهم تَوَحُّشًا وَجَفَاءً وَأَبْعَدِهِم إِذْعَانًا وَانْقِيادًا، وهم قيسٌ وتمرٍّ وأسدٌ وطيٌّ ثم هذيلٌ، فإنَّ هؤلاءِ هُمُ معظمُ مَنْ نُقِلَ عنهم لِسَانُ العربِ، وأما الباقيون فلم يُؤْخَذَ عنهم شيءٌ لأنهم كانوا بِأَطْرافِ بلادِهم مُحَالِطِينَ لغيرهم من الأُمَمِ، مَطْبُوعِينَ على سُرْعَةِ انْقِيادِ أَلْسِنَتِهِمْ لِأَلْفَاظِ سَائِرِ الأُمَمِ المُحِيطَةِ بهم من الحبشةِ، والهندِ، والفرسِ...⁽¹⁾ قال السيوطيُّ: "..... فإنَّ هؤلاءِ هم الذين عنهم أكثرُ ما أُخِذَ وَمُعْظَمُهُ... ثُمَّ هَذِيلٌ وَبَعْضُ كِنَانَةَ، وَبَعْضُ الطائِيَّينَ، ولم يُؤْخَذَ عن غيرهم من سائرِ القبائلِ... فلم يُؤْخَذَ لا مِنْ لَحْمٍ ولا مِنْ جُذَامٍ فإنهم كانوا مُجاوِرِينَ لأهلِ مِصرَ والقِبْطِ، ولا مِنْ قُضَاعَةَ ولا مِنْ غَسَّانَ ولا مِنْ إِيَادٍ، فإنهم كانوا مُجاوِرِينَ لأهلِ الشَّامِ وَأَكْثَرُهُم نَصَارَى، ولا مِنْ تَغْلِبَ ولا مِنْ النَمِرِ، فإنهم كانوا بالجزيرةِ مجاورينَ اليُونانِيَّةَ، ولا مِنْ بَكْرِ لأنهم كانوا مجاورينَ لِلنَّبْطِ والفرسِ، ولا مِنْ

(1) كتاب الحروف لأبي نصر الفارابي، تحقيق محسن مهدي. بيروت 1969 ص 146-147، وانظر تذكرة

أهل اليمن لمخالطتهم للهند والفرس والحبشة... ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم⁽¹⁾

فقد حددت قبائل معينة للاحتجاج بلغتها، واستبعدت من حيز الاحتجاج قبائل بأسرها إذ "لم يؤخذ عن حضري، ولا عن سكان البراري، ولا من لحم ولا من جذام..."⁽²⁾

فعماد هذا التحديد التوغل في البداوة، والبعد عن الاتصال بالأقاليم والأرياف⁽³⁾ وعدم الاختكاك بغير العرب، والفصاحة، والفصاحة التي هي شرط اللغة التي يُحتج بها، ولأجلها كانت رحلة علماء اللغة والنحو إلى البادية موئل النقاء وسلامة اللسان، وهي التي سمت بقبيلة قريش، "عن عننة تميم وتلتة بهراء، وكشكشة ربيعة وكسكسة هوازن،"⁽⁴⁾ حتى تصور علماء اللغة والنحو أنها كانت أفصح العرب لدرجة أنها كانت تُسمى (أهل الله)⁽⁵⁾. فقال فيها الفارابي: "كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً وأبينها إبانة عما في النفس"⁽⁶⁾ وغير ذلك.

(1) انظر الاقتراح ص 56. والمزهر في علوم اللغة 1/ 211.

(2) تذكرة النحاة، ص 574.

(3) انظر مهدي المخزومي / مدرسة الكوفة، الطبعة الثانية 1958م، ص 51.

(4) مجالس نعلب 1/ 81 الخصائص 2/ 11.

(5) الصاحبى في فقه اللغة ص 33، الخصائص 2/ 11.

(6) السيوطي (جلال الدين) المزهر، دار أحياء الكتب العربية، 1/ 211.

"لأنَّ قُرَيْشاً مع فصاحتها وحُسن لغاتها، وَرِقَّة ألسنتها كانت إذا أَّتَتْها الوفودُ من العربِ تَحَيَّرُوا مِنْ كلامهم وأشعارهم أحسنَ لغات فاجتمع ما تَحَيَّرُوا من تلك اللغات إلى نَحَائِزِهِمْ وسلايقِهِمْ التي طَبِعُوا عليها فصاروا بذلك أَفْصَحَ العربِ"⁽¹⁾

ولكن هنا يُثارُ السُّؤالُ الآتي: كيف تكونُ قبيلةُ قريشٍ تحديداً أَفْصَحَ العربِ، وقد قال الخليل: - "أَفْصَحُ النَّاسِ أَرْدُ السَّراةِ"، وقال الأَصْمَعِيُّ: "سَمِعْتُ أبا عَمْرٍو بنِ العَلاءِ يَقولُ: أَفْصَحُ النَّاسِ سَافِلَةُ قريشٍ وَعَالِيَةُ ثَمِيمٍ"، وَروى عن الجَرَمِيِّ أَنَّهُ قال:

"رَأَيْتُ قوماً من بني الحارثِ لَمْ أَرِ أَفْصَحَ مِنْهُمْ!"⁽²⁾

ولهذا ولأنَّ الفَصَاحَةَ لا تكونُ حِكْراً على لُغَةٍ قَبِيلَةٍ دونَ أُخْرَى لا يَصِحُّ تَفْضِيلُ لُغَةٍ على أُخْتِها حتَّى وإنَّ كانتْ أَخَفَّ وَقَعاً وَأَكْثَرَ شُيُوعاً ف: "كُلُّ ما كانَ لُغَةً قَبِيلَةٍ يُقاسُ عليه"⁽³⁾ و "أُجْمَعُ العُلَماءُ على الاختِجاجِ بِلُغَةِ القَوْمِ فيما يَخْتَلِفُونَ فيه أو يَتَّفِقُونَ"⁽⁴⁾ كما ذكر السيوطيُّ.

ومن الطبيعي أن تكونَ هناكَ قبائلُ فَصِيحَةٌ أُخْرَى غَيْرُ القَبائِلِ المَحْدَدَةِ التي ذَكَرَها النحاةُ وبِخاصَّةِ قُريشٍ.⁽⁵⁾

(1) الصاحبى في فقه اللغة ص 33، 34.

(2) أنظر هذه الأقوال في المزهري 1/ 211.

(3) المزهري 1/ 153.

(4) المزهري 1/ 410.

(5) ظاهرة الشذوذ في النحو العربى ص 121.

وَأَسْأَلُ كَذَلِكَ: كَمْ فَقَدْنَا مِنَ اللُّغَةِ بَغِيَابِ لُغَةِ قَبَائِلِ بِأَسْرِهَا عَنْ حَيِّزِ الْاِحْتِجَاجِ؟
إِذِ التَّزَمَ جَمِيعُ النُّحَاةِ بَعْدَ اِلْحْتِجَاجِ بِلُغَةِ هَذِهِ الْقَبَائِلِ لِأَنَّهَا اِتَّصَلَتْ بِأُمَمٍ عُرِفَ عَنْ
أَبْنَائِهَا اللَّحْنُ وَهَذَا بَعِيدٌ عَنِ الْأَعْرَابِ الَّذِينَ قَوِيَتْ فَصَاحَتُهُمْ وَسَمَتْ طَبِيعَتُهُمْ
وَسَلِيقَتُهُمُ اللَّغَوِيَّةُ.

لِهَذَا فَإِنَّ اعْتِمَادَ الْعُلَمَاءِ عَلَى لُغَةِ قَرِيشٍ وَالْقَبَائِلِ السِّتِّ الْأُخْرَى، وَاسْتِبْعَادَ لُغَاتِ
الْكَثِيرِ مِنْ قَبَائِلِ الْعَرَبِ، وَعَدَّهَا خَارِجَةً عَنِ الْفُصْحَى هُوَ إِهْدَارٌ لِجَانِبٍ مِنْ اسْتِعْمَالَاتِ
هَذِهِ اللُّغَةِ الْأَمْرِ الَّذِي جَعَلَ الْكِسَائِيَّ وَنُحَاةَ الْكُوفَةِ يَتَجَاوَزُونَ هَذَا التَّحْدِيدَ فَيَتَوَسَّعُونَ
فِي الرِّوَايَةِ عَنِ الْعَرَبِ، وَيُرْوُونَ عَنِ الْاَلِهَجَاتِ الْعَرَبِيَّةِ كُلِّهَا دُونَ تَفْرِيقِ بَيْنِ الْقَبَائِلِ الَّتِي
سَكَنْتْ قَلْبَ الْبَادِيَةِ، وَالْقَبَائِلِ الَّتِي سَكَنْتْ أَطْرَافَهَا، فَقَالَ الرِّيَاشِيُّ الْبَصْرِيُّ: " إِنَّمَا
أَخَذْنَا اللُّغَةَ عَنْ حَرَشَةِ الضَّبَابِ وَأَكَلَةِ الْيَرَابِيعِ، وَهَؤُلَاءِ أَخَذُوا اللُّغَةَ عَنِ السَّوَادِ
وَأَصْحَابِ الْكُوَامِيخِ وَأَكَلَةِ الشَّوَارِيرِ" (1)

وَأَيْدَ ابْنِ جَنِيٍّ (ت 392) هَذَا الْاِتِّجَاهَ حِينَ عَقَّدَ فِي كِتَابِهِ (الْخَصَائِصِ) فَضْلاً
سَمَّاهُ " اِخْتِلَافَ اللُّغَاتِ وَكُلُّهَا حُجَّةٌ " فَقَالَ فِيهِ إِلَّا أَنْ إِنْسَاناً لَوْ اسْتَعْمَلَهَا لَمْ يَكُنْ مُخْطِئاً
لِكَلَامِ الْعَرَبِ، لَكِنَّهُ يَكُونُ مُخْطِئاً لِأَجُودِ اللَّغَتَيْنِ أَمَّا إِنْ اِحْتَجَّ إِلَى ذَلِكَ فِي شِعْرِ أَوْ سَجْعٍ
فَإِنَّهُ مَقْبُولٌ مِنْهُ، غَيْرُ مَنْعِيٍّ عَلَيْهِ، فَالْناطِقُ عَلَى قِيَاسِ لُغَةٍ مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ مُصِيبٌ غَيْرُ
مُخْطِئٍ (2) وَاعْتَمَدَ ابْنُ مَالِكٍ عَلَى لُغَاتِ لَحْمٍ وَجُذَامٍ وَغَسَّانٍ (1).

(1) أخبار النحويين البصريين ص 68.

(2) الخصائص 2/ 10-12، وانظر المزهري 1/ 55-56.

وقد ترك هذا الخلاف بين الاتجاهين، الاتجاه المتشدد في الاحتجاج بقبائل معينة والاتجاه المتوسع في الاحتجاج، المجال مفتوحاً أمام بروز ظاهرة الاستثناء على قواعد النحاة، من ذلك مثلاً قول الأعرابي اليماني الذي احتج به أبو عمرو بن العلاء، حين قال: "فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها"⁽²⁾ فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟ قال: نعم! أليس بصحيفة؟ فأعجب هذا التأويل أبا عمرو وقبلة، وعليه فقد احتج بعض علماء اللغة بلهجات القبائل المستبعدة من الاستقراء اللغوي أحياناً.

وذكر الفراء وأبو عبيدة والأخفش أن بني عُقِيل يجعلون (لعل) حرف جرّ يدلُّ على الترجي، وسمع أبو عبيدة فتح اللام أمّا الأخفش فقد ذكر أنها مكسورة، لأنها لام إضافة، تقول: لعل عبد الله يأتينا⁽³⁾.

وكما استبعدت بأسرها عن دائرة الاحتجاج والاستقراء اللغوي، فقد استبعدت الأحاديث النبوية الشريفة كذلك الأمر ولم يُحتج بها في القواعد النحوية، بالرغم من أنها كلام أفصح العرب سيّدنا محمد عليه الصلاة والسلام، مبرّر ذلك أن الأحاديث النبوية

(1) الاقتراح ص 24.

(2) الخصائص 1/ 249.

(3) معاني القرآن للأخفش 109، جمع الهوامش 2/ 33 مع أن قواعد النحاة تنص على أنها حرف مشبه بالفعل

من أخوات "إن" تنصب الاسم وترفع الخبر انظر: مثلاً: المغني ص 228.

رُوِيََتْ بِالْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ، وَأَنَّ الْقَائِمِينَ عَلَى رِوَايَتِهَا كَانُوا مِنَ الْأَعَاجِمِ، وَقَدْ يُلْحَنُونَ لِأَنَّهُمْ يَجْهَلُونَ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ وَقَوَاعِدَهَا⁽¹⁾.

ونرى أَنَّ استبعادَ الأحاديثِ النبويةِ من عمليةِ الاستقراءِ والاحتجاجِ ليس له ما يُبرِّرُهُ، لَأَنَّ فِي ذَلِكَ إِبْعَاداً لجزءٍ غيرِ قليلٍ من المصادرِ اللغويةِ⁽²⁾ ولماذا لم يكن الاحتجاجُ بعدَ عَصْرِ التَّدْوِينِ والنُّضْجِ الْعِلْمِيِّ حَيْثُ أَصْبَحَتْ نُصُوصُهُ مَوْثُوقَةً؟ غَيْرَ أَنَّ عَدَمَ الاحتجاجِ بِالْحَدِيثِ الشَّرِيفِ لَمْ يَلْقَ تَجَاوُزاً مُطْلَقاً مِنْ قِبَلِ النُّحَاةِ، فَالْمُتَّبِعُ لِكُتُبِ ابْنِ مَالِكٍ وَابْنِ هِشَامٍ يَجِدُهُمَا قَدْ أَكْثَرَا مِنْ الْاِخْتِجَاجِ بِالْحَدِيثِ وَالْاِعْتِمَادِ عَلَيْهِ فِي اسْتِنْبَاطِ قَوَاعِدِ نَحْوِيَّةٍ جَدِيدَةٍ.⁽³⁾

وَمِنْ أَمْثَلَةٍ مَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ اسْتِثْنَاءٌ عَلَى قَوَاعِدِ النُّحُو الَّتِي تَنْصُصُ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ عَطْفِ الظَّاهِرِ عَلَى ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ إِلَّا بَعْدَ تَوْكِيدِ الضَّمِيرِ بِآخِرِ مُنْفَصِلٍ، (العطفُ على ضميرِ الرفعِ المتَّصِلِ، دُونَ تَوْكِيدِ)، نَحْوَ قَوْلِ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: "كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) يَقُولُ: كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَفَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَانْطَلَقْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ"⁽⁴⁾ وَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) "مَخَاطِباً جَبَلَ أَحَدٌ: "اسْكُنْ فَمَا

(1) انظر مقدمة خزانة الدب ص 5، الاقتراح، ص 53، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، خديجة

الحديثي ص 423 النحاة والحديث النبوي، حسن موسى الشاعر ص 93.

(2) انظر مدرسة الكوفة موسى الشاعر ص 93.

(3) الاقتراح ص 52-53.

(4) أخرجه البخاري في: 62 كتاب فضائل أصحاب النبي (ﷺ) باب قول النبي (ﷺ): "لو كنت متخذاً خليلاً".

عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد⁽¹⁾ فقد تَضَمَّنَ الحديثُ الأوَّلُ صِحَّةَ العطفِ على ضميرِ الرفعِ المتصلِ، غَيْرَ مفصولٍ بتوكيدٍ أو غيره عند ابنِ مالك، وهو مما لا يُجيزُهُ النحويون في النثرِ إلا على ضَعْفٍ، وَيَزَعُمُونَ أَنَّ بَابَهُ الشَّعْرُ، والصَّحِيحُ جَوَازُهُ نَثْرًا وَنَظْمًا⁽²⁾

وتَضَمَّنَ الحديثُ الثاني استعمالَ "أو" بمعنى الواو، فإن معنى "ما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد، فما عليك إلا نبي وصديق وشهيد"⁽³⁾ ويقول الدكتور إبراهيم السامرائي: "كلامُ ابنِ مالكِ هذا حُجَّةٌ على النحويين، وبيانٌ على أن استقراءَهُم لفصيحِ الكلامِ غَيْرُ وافيٍّ، فقد اقتصروا وَقَلَّلُوا، وكأنهم استبعدوا لُغَةَ الحديثِ إلا ما أفادَهُم منها وهو قليلٌ في حينِ إنهم عَوَّلُوا على شواهِدٍ نادرةٍ لا يُعرفُ أصحابُها كما صَنَعُوا هم أَنفُسَهُم أمثلةً يتردَّدُ فيها زَيْدٌ وَعَمْرُوٌ وَهِنْدٌ...، وقد أوردَ ابنُ مالكٍ من الشواهِدِ الكثيرةِ نَثْرًا وشعرًا ما يجعلنا مترددين في أخذِ القاعدةِ النحويةِ مأخذَ العلمِ، ومنه قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى دَأَبُوا فَاَسْنَأُ قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾⁽⁴⁾

(1) أخرجه البخاري في 62 فضائل أصحاب النبي (ﷺ)، 6- باب مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(2) شواهد التوضيح ص 114.

(3) شواهد التصريح ص 115.

(4) الأنعام / 148.

فإن واو العطف فيه متصلةٌ بضمير المتكلمين ووجودُ "لا" بعدها لا اعتدادٌ به،
لأنها بعد العطف ولأنها زائدةٌ، إذ المعنى تامٌ بدونها⁽¹⁾.
وأمثلة الاستثناء على قواعد النحو نتيجةً لجزئية الاستقراء اللغوي لا تكادُ تفارقُ
مصنّفات النحو لكن في إطار هامشيٍّ عابر.
ولعلَّ شعورَ علماء اللغة بجدارةٍ مُختلفٍ لهجات العرب، وأحقّيتها في التقعيدِ
شأنَ غيرها من اللهجات جعلهم يأخذون اللغة بين الحين والآخر من قبائلٍ استُبِعِدَتْ
من حيّز الاحتجاج، فمع أنّ أبا نصرٍ الفارابيَّ ذكر أن اللغويين لم يأخذوا عن قبيلة
قُضَاعَةَ، فقد استشهد سيبويه بشعرٍ تسعةٍ شعراءٍ منهم⁽²⁾، واستشهد بشعر أربعةٍ من
شعراءٍ بكرٍ وتغلب⁽³⁾، كما استشهد بشعراءٍ من ثقيف. على الرغم مما ذكره اللغويون
أنها من القبائل التي لم يؤخذ عنها⁽⁴⁾ غير أن عمق رغبة علماء اللغة في التحري
والثبوت جعلهم يُعَوِّلون في جمع المادة اللغوية على قبائلٍ محدودةٍ لا يجوزُ تجاوزُها، فنقلوا
عنها أكثرَ ما نقلوا، ولقد رافقَ هذا التوجُّه الاقتصارُ في جمع المادة على زمنٍ محدّدٍ.

(1) انظر من سعة العربية د. إبراهيم السامرائي دار الجليل بيروت، ط 1 1/1994، ص 13.

(2) أنظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه، خالد جمعة ص (293)

(3) أنظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه، خالد جمعة ص (280-300).

(4) أنظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه، خالد جمعة ص (290).

ب. الاقتصار في جمع المادة اللغوية على زمن معين.
تحقيقاً لغايات نقاء اللغة من الشوائب التي يمكن أن تعلق بها نتيجة اختلاط أهلها بغير العرب؛ حدّد النحاة معايير زمنية لقبول الاحتجاج باللغة تمتدّ حوالي ثلاثة قرون، قرن ونصف قبل الإسلام وقرن بعده⁽¹⁾ فبرزت مظاهر الحرص على توثيق كلام العرب ولا سيما الشعر، ووضعت القيود الزمنية للذين يُحتجّ بلغتهم من خلال تصنيف الشعراء إلى أربع طبقات: جاهليين لم يُدركوا الإسلام كامرئ القيس وزهير، ومُخَضَّرَمِينَ أدركوا الجاهلية والإسلام كحسان بن ثابت، ولبيد، وإسلاميين لم يُدركوا من الجاهلية شيئاً كالفرزدق وجريير، ومُحَدَّثِينَ (وهم المولّدين) وتبدأ طبقتهم ببشار بن بُرْد⁽²⁾، وانعقد شبه الإجماع على صحّة الاستشهاد بالطبقتين الأوليين وتعرّض شعراء الطبقة الثالثة للتخطئة من كثير من العلماء، ولكنّ عبد القادر البغداديّ ذهب إلى جواز الاستشهاد بها⁽³⁾ وكان أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحق والحسن البصريّ وعبد الله بن شبرمة يُلحّنون الفرزدق وذا الرّمة وأضرابهم وكانوا يعدّونهم من المولّدين⁽⁴⁾ وأمّا الطبقة الرابعة فقد عزّف كثير من العلماء عن الاستشهاد بشعرهم، ولكن كيف يكون ذلك والفصاحة ليست مقصورة على زمن دون زمن! لذا ذهب

(1) في تاريخ العربية د. نهاد موسى ص 14.

(2) الاقتراح ص 26/27 وأنظر أصول النحو (59-64) وطبقات الشعراء: عبد الله ابن المعتز - تحقيق عبد

الستار أحمد فراج، طبعة (1) القاهرة - دار المعارف - مصر عام 1956.

(3) خزانة الأدب 1/8، 20.

(4) خزانة الأدب 1/3.

بعضُ علماء العربية إلى صحّة الاستشهاد بكلام مَنْ يوثقُ به مِنَ المولّدين والمتأخّرين، فقال المبردُ في حديثه عن أبي تمام والبُحرّي (والله إنّ لأبي تمام والبُحرّي من المحاسن ما لو قيسَ بأكثر شعراء الأوائل ما وُجدَ مَنْ فيه من مثله).⁽¹⁾

وقال ابنُ قُتيبة:

"ولم يقصّر الله العلمَ والشعرَ والبلاغةَ على زمنٍ دونَ زمنٍ، ولا خصّ به قوماً دونَ قومٍ، بل جعلَ ذلك مُشترَكاً مقسوماً في كلّ دهرٍ"⁽²⁾

ولا شك أنّ حرصَ العلماء على سلامة القواعدِ هو الذي دعاهمُ إلى رفضِ شعرِ المُحدّثين غير أنّ حصرَ الشواهدِ في الطبقتين الأوليّين قد يُؤدّي إلى أن تكونَ قواعدُ اللغةِ الأساسيّةُ قاصرةً عن استيعابِ مُختلفِ التراكيب اللغويّة لأنها قواعدٌ قامت على شعرِ طبقاتٍ معيّنة كان أكثرها من البدو، فربما لا يُمثّل شعرُ هؤلاء أحوالَ الأتّوام المُستحدّثين وحاجاتهم وأفكارهم، ولعلّي أرى أنّ مثلَ هذا النهج يُسبّبُ في وجودِ مواطنٍ نقصٍ في قواعدِ اللغةِ كان الاستثناءُ عليها جانباً مُكمّلاً لها مُراعياً لِسَنَنِ التطوُّر اللغوي، لاسيما أنّ بعضَ علماء النحو ذهبوا إلى الاحتجاجِ بشعرِ مَنْ وثقوا بفصاحته من الشعراء المولّدين وقد اختارَ الزّحّشريُّ هذا المذهبَ وتبعه الإستراباديُّ والبغداديّ، مع أنّ هذا لم يكن محلاً إجماعٍ عندهم، وعلى الرغم مما قد تحمّلهُ اللغة من معالم التغيُّر والتطوُّر عبّرَ تلك المرحلة الزمنية، لأن اللغة لا تظلُّ ثابتةً على حالها. يقول ستيفن أولمان

(1) المقتضب للمبرد 1/50.

(2) الشعر والشعراء 1/63.

"إنَّ اللغةَ - أيَّ لغةٍ - ليستُ ساكنةً بحالٍ من الأحوال فهي تتغيَّرُ باستمرارٍ في أصواتها وتراكيبها وعناصرها النحوية ومعانيها، وإن اختلفت سرعة التغيُّر من فترة زمنية إلى أُخرى" (1).

وعلى الرغمِ كذلك مِنْ أَنَّ النُّحاةَ سَجَّلُوا فِي نِطاقِ استقراءهم لِنُصوصِ اللغةِ في عصرِ الاحتجاجِ بَعْضَ مَظاهِرِ التَّطَوُّرِ أو التَّغْيِيرِ أو الانْتِقَالِ التي كانت تَجْرِي على اللغةِ، فلم تُكُنْ تلكَ المَظاهِرُ تَحِبُّ المَظاهِرَ السَّابِقَةَ لها، ولم تُكُنْ بَدِيلًا عنها، وإنما كانت في الغالبِ أَطواراً حادَّةً تَوَلَّدَ في اللُّغةِ اتِّساعاً واستجابةً لحرَكَةِ الحياةِ، ويظُلُّ الأَصْلُ والفرْعُ، أو الطَّوْرُ السَّابِقُ والطَّوْرُ اللاحقُ يدوران في الاستعمال (2). ذلك لأنَّ اللغةَ كائِنْ اجْتِمَاعِي حَيٌّ قَابِلٌ لِلتَّطَوُّرِ باستمرارٍ. من هنا فإننا مَعَ مَنْ يُصَرِّحُ قائلاً: "ليس من الصوابِ أن نَضَعَ لها القَوائِنَ الصَّارِمَةَ ونُوَصِّدَ الأبوابَ دُونَ تَطَوُّرِها، لأنَّ الشَّواهِدَ اللُّغَوِيَّةَ تتجددُ وتتطوَّرُ في كلِّ عصرٍ، فلا بُدَّ مِنْ أن تكونَ القواعدُ مِنَ المُرُونَةِ بحيثُ تَسْمَحُ لما يَأْتِي بِهِ الزَّمانُ مِنْ تَغْيِيرٍ". (3)

2. سعة العربية

إِنَّ سَعَةَ العربيةِ وَعَجْزَ القُدْرَاتِ البشريَّةِ عن الإحاطةِ بها كاملاً جعلَ مِنْ غيرِ المَقْدُورِ على أيِّ مِنْ عُلَماءِ اللغةِ جَمْعَ العربيةِ كُلِّها، الأمرَ الذي تَرْتَبُ عليه اِختِلافُ

(1) دور الكلمة في اللغة ص (156).

(2) في التطور النحوي وموقف النحويين منه د. نهاد الموسى ص (8).

(3) المدخل إلى دراسة اللغة والنحو، عبد المجيد عابدين ص (93).

اللغويين في الجمع. وسنّ القواعد، فما سمعه أبو عمرو بن العلاء غير ما سمعه عيسى ابن عمر وما سمعه يونس غير ما سمعه الخليل بن أحمد...، فقد جاء عيسى بن عمر إلى أبي عمرو بن العلاء، فقال: يا أبا عمرو ما شيء بلغني أنك تُجيزه، قال: وما هو؟ قال: بلغني أنك تُجيز: ليس الطيب بالرفع. فقال له أبو عمرو: "نمت يا أبا عمرو وأدّج الناس، ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب ولا في الأرض تيمي إلا وهو يرفع".⁽¹⁾

ولاشك أن الاستقرار غير التام هو الأساس الذي اعتمد عليه الكسائي للتفوق على سيويه في المناظرة التي جرت بينهما، فقد استدعى الكسائي الأعراب الذين يباب الأمير أو الخليفة، ليسمع منهم سيويه ما لم يسمعه قبل ذلك.⁽²⁾

ومن الطبيعي في ضوء تفاوت قدرات بني البشر وإمكاناتهم أن تتفاوت قدرات علماء اللغة في جمع العربية فقد يحصل جانب من علماء اللغة على مادة لغوية من أعراب موثوق بفصاحتهم لم يحصل عليها جانب آخر وتكون قواعد هذه المادة استثناء على قواعد تلك المادة ويمكن لنا أن نستشف من رواية قدوم الكسائي إلى البصرة وسؤال الخليل عن علمه فقال له: من بوادي الحجاز ونجد وبهامة، فخرج وأنفذ خمس عشرة قينة حبراً في الكتابة عن الأعراب سوى ما حفظ⁽³⁾ إنه مهمل أوتي أولئك العلماء من

(1) مجالس العلماء 1-4، كتاب الحروف لأبي الفارابي، تحقيق محسن مهدي، بيروت سنة 1969، ص 146-

147، وأنظر تذكرة النحاة ص 574 الاقتراح ص 56، المزهر 1/ 211.

(2) طبقات النحويين واللغويين 68/ 71.

(3) أخبار النحويين البصريين للسيرافي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، طبعة أولى 1985 ص

44 إنباه الرواه للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر ط 1، سنة 1986، 2/ 258.

طاقات بشرية خارقة في جمع المادة اللغوية فإنها تبقى متفاوتة بتفاوت قدراتهم وإمكاناتهم وإنها قاصرة عن الإحاطة بكل جزئياتها ومعالمها الممتدة بامتداد أهلها ومُتَكَلِّمِها، يؤكد ذلك قول أبي عمرو بن العلاء: "ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثيرٌ".⁽¹⁾

وعليه فإمكانية استقصاء كلام العرب تكون في غاية الصعوبة، ذلك لأن "كلام العرب أكثر من أن يُحصى"⁽²⁾ أو كما قيل "كلام العرب لا يُحيطُ به إلا نبي"⁽³⁾ ويؤكد هذه القضية ابن قتيبة بقوله: "والشعراء المعروفون بالشعر عند عشائريهم وقبائلهم في الجاهلية والإسلام، أكثر من أن يُحيطَ بهم مُحيطٌ، أو يقفَ من وراء عددهم واقفٌ ولو أنفذ عمره في التنقيب عنهم، واستفرغ مجهوده في البحث والسؤال، ولا أحسب أحداً من علمائنا استغرق شعر قبيلة حتى لم يفتنه من تلك القبيلة شاعرٌ إلا عرفه ولا قصيدة إلا رواها".⁽⁴⁾

وبما يؤكد جزئية الاستقرار كذلك واختلاف علماء اللغة في الجمع ما فعله السيوطي الذي وقف على أكثر من ثلاثمائة شاهد على النداء بالهمزة الذي عدّه ابن هشام وابن الضائع قليلاً: "وما قالاه مرْدُودٌ". وهو أن النداء بالهمزة "قليلٌ في كلام

(1) طبقات فحول الشعراء 1/ 25، الخصائص 1/ 386.

(2) الصاحبى في فقه وسنن العربية ص 4.

(3) نفسه ص 26.

(4) الشعر والشعراء 1/ 60.

العرب⁽¹⁾ ومثل ذلك ما ردّ فيه أبو حيان الأندلسي (ت 745) على ابن عُصفور الإشبيلي (ت 669) والذي حصر مجيء التمييز مُتَقَدِّماً على عامله المُتَصَرِّف في بيت واحد من الشعر فوصفه بِعَدَمِ الاطِّلاعِ على أشعار العرب وبالتقليد لبعض مَنْ تَقَدَّمَ مُسْتَدِرِّكاً عليه خَمْسَةَ شَوَاهِدَ تُبْنِي على مِثْلِهَا القَوَاعِدُ⁽²⁾. فَمِثْلُ ذَلِكَ يَدُلُّ على أَنَّ اتِّسَاعَ اللُّغَةِ يَقِفُ أَمَامَ الاسْتِقْرَاءِ التَّامِّ لكلام العرب وأمام ثُبُوتِ الأحكام وَعَدَمِ قابِلِيَّةِ قَوَاعِدِهَا للاستثناء.

تَنَوُّعُ اللُّهْجَاتِ:

ولعل من أكثر ما يُبْرَزُ مَعَالِمُ سَعَةِ العَرَبِيَّةِ وَقُصُورَ قَوَاعِدِ النُّحُوِ الْمَطْرَدَةِ عَنْ اسْتِيعَابِ مُخْتَلَفِ ظَوَاهِرِهَا، اتِّصَالَ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ بِلَهْجَاتِ الْقَبَائِلِ العَرَبِيَّةِ الْمُتَنَوِّعَةِ تَنَوُّعاً يَكَادُ يَمِثِّلُ تَنَوُّعَ الطَّبِيعَةِ الْجُغْرَافِيَّةِ لِلْجَزِيرَةِ العَرَبِيَّةِ، فَهِيَ أَرْضٌ وَاسِعَةٌ مُمْتَدَّةٌ، فِيهَا جِبَالٌ وَوُدْيَانٌ، وَفِيهَا مَنَاطِقٌ اسْتَقْرَارٌ وَتَحْضُرٌ، حَيْثُ يُوجَدُ شَيْءٌ مِنْ زِرَاعَةٍ، أَوْ نَصِيبٌ مِنْ تِجَارَةٍ، لَذَا كَانَ مِنَ الطَّبِيعِيِّ أَنْ تَخْتَلِفَ لَهْجَاتُ أَهْلِهَا وَتَتَنَوَّعَ، فَالَّذِينَ يَعِيشُونَ فِي بَيْئَةِ زِرَاعِيَّةٍ مُسْتَقَرَّةٍ يَتَكَلَّمُونَ لَهْجَةً غَيْرَ الَّتِي يَتَكَلَّمُهَا الَّذِينَ يَعِيشُونَ فِي بَيْئَةِ صَحْرَاوِيَّةٍ بَادِيَّةٍ⁽³⁾ وَنَقِصِدُ بِاللَّهْجَةِ مَجْمُوعَةً مِنَ الصِّفَاتِ اللُّغَوِيَّةِ الَّتِي تَنْتَمِي إِلَى بَيْئَةٍ خَاصَّةٍ، وَيَشْتَرِكُ فِي هَذِهِ الصِّفَاتِ جَمِيعُ أَفْرَادِ هَذِهِ الْبَيْئَةِ، وَبَيْئَةُ اللَّهْجَةِ جِزْءٌ مِنْ بَيْئَةٍ أَوْسَعِ

(1) انظر مع الهوامع 3/34-35.

(2) الشواهد والاستشهاد في النحو ص 119.

(3) انظر اللهجات العربية ص 37.

وَأَشْمَلَتْ تَضُمُّ عِدَّةَ لَهْجَاتٍ. لِكُلِّ مِنْهَا خَصَائِصُهَا وَلَكِنِهَا تَشْتَرِكُ جَمِيعاً فِي مَجْمُوعَةٍ مِنْ الظَوَاهِرِ اللُّغَوِيَّةِ الَّتِي تُيسِّرُ اتِّصَالَ أَفْرَادِ هَذِهِ الْبَيِّنَاتِ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ، وَفَهْمَ مَا قَدْ يَدُورُ بَيْنَهُمْ مِنْ حَدِيثٍ فَهْمًا يَتَوَقَّفُ عَلَى قَدْرِ الرَّابِطَةِ الَّتِي تَرْبِطُ بَيْنَ هَذِهِ اللَّهْجَاتِ. وَتِلْكَ الْبَيِّنَةُ الشَّامِلَةُ الَّتِي تَتَأَلَّفُ مِنْ عِدَّةٍ لَهْجَاتٍ هِيَ الَّتِي اصْطَلَحَ الْمُحَدِّثُونَ عَلَى تَسْمِيَّتِهَا بِاللُّغَةِ فَالْعَلَاقَةُ بَيْنَ اللُّغَةِ وَاللَّهْجَةِ هِيَ الْعَلَاقَةُ بَيْنَ الْعَامِّ وَالْخَاصِّ، فَاللُّغَةُ عَادَةً تَشْتَمِلُ عَلَى عِدَّةٍ لَهْجَاتٍ، لِكُلِّ مِنْهَا مَا يُمَيِّزُهَا، وَجَمِيعُ هَذِهِ اللَّهْجَاتِ تَشْتَرِكُ فِي مَجْمُوعَةٍ مِنَ الصِّفَاتِ اللُّغَوِيَّةِ وَالْعَادَاتِ الْكَلَامِيَّةِ الَّتِي تَوَلَّفُ لُغَةً مُسْتَقِلَّةً عَنْ غَيْرِهَا مِنَ اللُّغَاتِ⁽¹⁾.

وَمِنْ مَجْمُوعِ اللَّهْجَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ الْكَثِيرَةِ الْمُنْتَشِرَةِ فِي الْجَزِيرَةِ كَانَتِ اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ. لَكِنْ فِي مُصَنَّفَاتِ النُّحُو أحياناً قَدْ يُطْلَقُ مُصْطَلَحُ اللُّغَةِ عَلَى مُصْطَلَحِ اللَّهْجَةِ وَيَرَادُ مِنَ اللُّغَةِ مَا يُرَادُّ مِنَ اللَّهْجَةِ وَهِيَ مَجْمُوعَةُ الصِّفَاتِ الَّتِي تَنْتَمِي إِلَى بَيِّنَةٍ خَاصَّةٍ.

وَالْوَاقِعُ أَنَّهُ مَعَ كُلِّ مَظَاهِرِ الْحِرْصِ وَالتَّشَبُّتِ فِي جَمْعِ الْمَادَّةِ اللُّغَوِيَّةِ مِنْ قِبَائِلٍ مُحَدَّدَةٍ فِي زَمَنِ مَعِينٍ، فَإِنَّ النُّحَاةَ لَمْ يَفْصِلُوا بَيْنَ مَا كَانَ يَرِدُهُمْ مِنْ مَوَادِّ لُغَوِيَّةٍ مِنَ الْقِبَائِلِ الْمُعْتَمَدَةِ فِي الْإِسْتِقْرَاءِ فَتَرْتَّبَ عَلَى عَدَمِ الْفَصْلِ بَيْنَ مَا كَانَ يَرِدُ أَوْلَئِكَ النُّحَاةَ مِنْ هَذِهِ الْقَبِيلَةِ أَوْ تِلْكَ⁽²⁾ أَنْ خُلِطَتِ الْمَوَادُّ اللُّغَوِيَّةُ مَعَ بَعْضِهَا بَعْضاً إِضَافَةً إِلَى أَنْ عَدَمَ أَخْذِهِمْ عَنْ بَعْضِ الْقِبَائِلِ لَا يَمْنَعُ مِنْ انْتِقَالِ بَعْضِ ظَوَاهِرِهَا اللُّغَوِيَّةِ نَتِيجَةً اخْتِلَاطِ أَفْرَادِهَا بِأَفْرَادِ الْقِبَائِلِ الْمُعْتَمَدَةِ، فَظَهَرَتْ نَتَائِجُ هَذَا الْخَلْطِ عِنْدَ سَنِّ الْقَوَاعِدِ النُّحَوِيَّةِ، فَقَدْ سَنُّوا

(1) اللهجات العربية ص 11.

(2) انظر نزهة الالباء ص 69.

قواعدهم مُستوعبة العدد الأكبر من الأمثلة المتماثلة واستثنوا ما لا يماثلها، وأطلقوا عليه تسمياتٍ مثل: شاذ، قليل، لغة، وهي تسمياتٌ تعبرُ في حقيقتها عن سعة العربية وقصور قواعد النحو المطردة عن استيعاب ظواهر لغوية متنوعة.

ولا شك أن خلط ما نُقل من القبائل بعضها في بعض وإرساله، (وهذه القبائل يقع الخلاف بينها في كثير من الظواهر اللغوية بالرغم من أن لغتها العربية واحدة) أوقعهم في مضيدة ذلك التباين والاختلاف الذي أسهم في بروز الاستثناء على القواعد النحوية، فقد سئل أبو عمرو بن العلاء: "كيف تصنع فيما خالفك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات" (1).

قد لا تخلو هذه الاختلافات منها أي باب من أبواب النحو؟ فسيويه لا يفتأ يستدرك على هذه القاعدة أو تلك قائلاً: "ومنهم من يقول" "ومن العرب من يقول" أو "ويقول بعضهم" فهذه العبارات وما جانسها تطرد أطراداً واسعاً، واعتقد أن ما قد يؤخذ على البناء النحوي من استثناءات على القواعد وتفرعات متخمة يعود إلى نقص المعرفة التوثيقية بهذه اللهجات بشكل عام.

فلو جمعت المادة اللغوية وصنفت وفقاً للقبائل المأخوذة منها، لما حُكم على بعض لهجات العربية بالشدوذ أو الضعف أو حتى الخطأ، ولما ظهرت في قواعد العربية شواهد كانت استثناءً على القاعدة النحوية، وهي شواهد لهجة منسوبة إلى قبائل معينة فمن الظواهر اللغوية المنسوبة إلى لهجات القبائل العربية ولم تستوعبها قواعد النحاة،

(1) طبقات النحويين واللغويين ص 34.

فَاسْتُنْشِيتُ عَلَى الْقَوَاعِدِ الْأَصْلِيَّةِ قَاعِدَةُ إِعْرَابِ الْمُثْنَى الْقَاضِيَةُ بِرَفْعِ الْمُثْنَى بِالْأَلِفِ وَجَرِّهِ وَنَضْبِهِ بِالْيَاءِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا لَسِحْرَانِ﴾ ⁽¹⁾ فَنَضَبَ (هَذَا) بِالْأَلِفِ وَهِيَ قِرَاءَةُ الْقُرَاءِ السَّبْعَةِ غَيْرِ ابْنِ كَثِيرٍ وَحَفْصٍ. ⁽²⁾ وَمِنْهُ كَذَلِكَ قَوْلُ هُوْبَرِ الْحَارِثِيِّ الَّذِي جَرَّ (أُذْنَاهُ) بِالْأَلِفِ فِي قَوْلِهِ:

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذْنَاهُ ضَرْبَةً دَعَتْهُ إِلَى هَابِي الثُّرَابِ عَقِيمٌ ⁽³⁾
وَقَوْلُ الشَّاعِرِ الَّذِي ذَكَرَ (الْأَبَ) بِالْأَلِفِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغْنَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا ⁽⁴⁾
فَقَالَ ابْنُ يَعْيشَ فِي مَنْ يَسْتَعْمَلُ أَلِفَ الْمُثْنَى فِي جَمِيعِ حَالَاتِ الْإِعْرَابِ: "وَهِيَ لُغَةُ فَاشِيَّةٌ" وَقَدْ تَأْتِي فِي جَمِيعِ الْأَسْمَاءِ الْمُثَنَّى، نَحْوَ قَوْلِكَ: "جَاءَ الزَّيْدَانِ" وَ"رَأَيْتُ الزَّيْدَانِ" وَ"مَرَرْتُ بِالزَّيْدَانِ" وَهِيَ لُغَةٌ قَدْ عَزَاها الرُّوَاةُ لِكِنَانَةَ وَبَنِي الْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ وَبَنِي الْعَنْبَرِ، وَبَنِي الْهَجِيمِ، وَبُطَوْنٍ مِنْ رَبِيعَةَ، وَبَكْرِ بْنِ وَائِلٍ وَزَيْدٍ وَخَثْعَمَ وَهَمْذَانَ وَعُذْرَةَ، وَقَدْ خُرِّجَ عَلَيْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا لَسِحْرَانِ﴾ ⁽⁵⁾ فَكَمْ مِنَ الْقَبَائِلِ قَدْ اسْتَعْمَلَتْ تِلْكَ اللَّفَّةَ، وَكَمْ مِنَ الْأَمْثَلَةِ يُمْكِنُ أَنْ تَرِدَ عَلَيْهَا وَمَعَ ذَلِكَ فَهِيَ كغَيْرِهَا مِنْ

(1) سورة طه/ 63.

(2) أنظر: مكِّي بن أَبِي طَالِبٍ، الْكَشْفُ عَنْ وَجْهِ الْقَرَاءَاتِ السَّبْعِ ص 99.

(3) أنظر شرح المِفْصَلِ 3/ 129.

(4) الْبَيْتُ مُخْتَلَفٌ فِي نَسْبَتِهِ انْظُرِ الْمَغْرِبَ 2/ 47، شرح المِفْصَلِ 3/ 129.

(5) شرح المِفْصَلِ 3/ 128.

الأمثلة في عداد الشاذ الذي لا يُقاس عليه أو في عداد ما أُدخل حيز التأويل فاعتُبرت بِمَعْنَى (نَعَمْ) أو اعتُبر أن هناك (هَاء) مُضَمَّرَةٌ مع إن....⁽¹⁾ على الرِّغْم من تَرَدُّدِ مَقُولَةِ ابْنِ جَنِّي: "لُغَاتُ الْعَرَبِ كُلُّهَا حُجَّةٌ"⁽²⁾

لَكِنْ لَأَنَّ طَرِيقَةَ الاسْتِقْرَاءِ الَّتِي قَامَ عَلَيْهَا النُّحُو كَانَتْ غَيْرَ شَامِلَةٍ لِلُّغَةِ الْعَرَبِ، وَجَاءَ اسْتِنْبَاطُ الْأَحْكَامِ تَبَعاً لِدَلَالَةِ نَاقِصَةٍ فَإِنْ جَانِباً مِنْ مَلَامِحِ تِلْكَ الشَّرُوءِ كَانَ يُطْلَقُ عَلَى النُّحُو بَيْنَ الْفَيْئَةِ وَالْأُخْرَى فَأَسْهَمَ فِي تَشْكِيلِ الْاسْتِنَاءِ عَلَى الْقَوَاعِدِ النُّحَوِيَّةِ.

من أمثلة ذلك قول النابغة الذبياني

كَأَنَّ التَّاجَ مَعْصُوباً عَلَيْهِ لَا ذَوَادٍ أَصْبَنَ بِنْدِي أَبَانٍ⁽³⁾

وقول عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ الْمَخْزُومِيِّ:

إِذَا أَسْوَدَ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافاً إِنْ حُرَّاسَنَا أَسْدَا⁽⁴⁾

وقول رُؤْبَةَ بْنِ الْعَبَّاجِ:

"يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا"⁽⁵⁾

(1) انظر الكتاب 72/3، شذور الذهب ص 38-39 البيان في غريب إعراب القرآن 2/144، الصاحبي 49.

(2) الخصائص 2/10.

(3) ديوان النابغة الذبياني ص 112، الضرائر للأوسي ص 213.

(4) شرح الكافية 1/110 شرح ابن عقيل 1/348، شرح النصريح 1/210. مع الهوامع 1/134، الدرر

اللوامع 1/111.

(5) ملحقات ديوان رؤبة ص 82، الكتاب 2/141، طبقات فحول الشعراء 1/79، أسرار العربية لابن

الأنباري.

يُنْشِدُ النِّحَاةُ مِثْلَ هَذِهِ الْأَبْيَاتِ تَعْصِيداً لِلإِسْتِثْنَاءِ عَلَى قَاعِدَةٍ رِئِيسِيَّةٍ مُؤَدَّاهَا أَنَّ "إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا" تَنْصِبُ الْجُزْأَيْنِ اللَّذَيْنِ تَدْخُلُ عَلَيْهِمَا وَهُمَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ. وَذَهَبَ الْكَسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ إِلَى أَنَّهُ يُجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ "لَيْتَ"، دُونَ سَائِرِ أَخَوَاتِهَا النَّصْبَ فِي جُزْأَيِّ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ وَذَكَرَ ابْنُ سَلَامٍ أَنَّ عَمَلَ "لَيْتَ" فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ هِيَ لُغَةُ رُؤَبَةَ وَقَوْمِهِ⁽¹⁾.

وَقَالَ السِّيَوِيُّ: سُمِعَ مِنَ الْعَرَبِ نَصْبُ الْجُزْأَيْنِ، بَعْدَ "أَنَّ"، وَهُوَ مُؤَوَّلٌ، وَعَلَيْهِ الْجَمْهُورُ، وَقِيلَ: سَائِغٌ فِي الْجَمِيعِ وَإِنَّهُ لُغَةٌ وَعَلَيْهِ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ وَابْنُ الطَّرَاوَةِ وَابْنُ السَّيِّدِ، وَقِيلَ: خَاصٌّ بِلَيْتَ، وَعَلَيْهِ الْفَرَّاءُ⁽²⁾، وَخَصَّصَهَا فَرِيقٌ لُغَةً فِي بَنِي تَمِيمٍ، وَضَيَّقُوا الظَّاهِرَةَ فِي (لَعَلَّ)⁽³⁾.

وَفِي مِثْلِ هَذِهِ الشَّوَاهِدِ اللَّهْجِيَّةِ أَسْجَلُ مَا قَالَهُ الدَّكْتُورُ إِبْرَاهِيمُ السَّامِرَائِيُّ فِي سَعَةِ الْعَرَبِيَّةِ: "إِنَّهَا عَرَبِيَّةٌ وَاسِعَةٌ تَشْمَلُ مَا هُوَ جَارٍ عَلَى الْقَاعِدَةِ، فَاشٍ مُسْتَفِيزٌ، كَمَا تَشْمَلُ مَا يُخَالِفُ الْقَاعِدَةَ مِمَّا هُوَ قَلِيلٌ أَوْ أَنَّهُ لُغَةٌ وَلَيْسَ خَاصّاً بِالشَّعْرِ، وَجَمَلُهُ هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَقِفَ عَلَيْهِ الدَّارِسُونَ لِيَعْرِفُوا وَجُوهَ الْقَوْلِ، وَلَا يَقَعُوا فِي دَائِرَةِ التَّصْحِيحِ"⁽⁴⁾ وَعَلَيْهِ لَيْسَ مِنْ حَاجَةٍ أَنْ يُوتَى لَهَا مِنْ تَأْوِيلَاتٍ وَتَقْدِيرَاتٍ كَمَا فَعَلَ النِّحَاةُ.

(1) طبقات فحول الشعراء 1/ 65، شرح التسهيل لابن مالك ص 61.

(2) الهمع 1/ 34.

(3) الخزائن 10/ 235.

(4) سعة العربية ص 20.

ومما جاء في قواعد اللغة من شواهد لهجيّة تُعدّ استثناء على القاعدة النحوية شواهد الأسماء الستّة، فهناك لغة من لغات العرب تُلزم هذه الأسماء:

"أب"، "أخ"، "حم" الحركات على "الباء" و"الخاء" و"الحاء".⁽¹⁾

ولعلّ هذه اللغة وراء ما ذهب إليه المازني من أنّ الأسماء الستّة مُعرّبة بالحركات، ونشأت الألف والواو والياء من إشباعها⁽²⁾، وقد وُصفت هذه الظاهرة بأنها نادرة⁽³⁾ أو ضعيفة أو ضرورة⁽⁴⁾ إضافة إلى أنها لغة لبعض قبائل العرب التي تقول "هذا أبك"، و "رأيت أبك، و"مررت بأبك"⁽⁵⁾ ومن أمثلة هذه اللغة "قول الشاعر:

بأبيه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم⁽⁶⁾

فقد جرّه بالكسرة مع أنه من الأسماء الستّة وهو مفردٌ مضافٌ إلى غير ياء المتكلم،

والقاعدة تقضي بـ (أبيه) اقتدى.

وهناك لغة أخرى تُلزم هذه الأسماء الألف في حالات الإعراب الثلاث "الرفع

والنصب والجر"، حكي عن بعض العرب، أنهم يقولون: "هذا أباك"، و"رأيت

(1) شرح المفصل 1/ 53. شرح ابن عقيل 1/ 49-50.

(2) الإنصاف مسألة رقم "2".

(3) الفية ابن مالك ص 22 شرح ابن عقيل 1/ 50.

(4) شرح المفصل 1/ 53.

(5) الانصاف مسألة رقم "2".

(6) شرح ابن عقيل 1/ 50، أوضح المسالك 1/ 32.

أباك"، و"مررت بأباك" بالألف. كالاسم المقصور⁽¹⁾، فاستثنيت هذه الظاهرة على قاعدة الأسماء الستة في قواعد النحاة القاضية برفعها بالواو ونصبها بالألف وجرها بالياء.

ومن أمثلة هذه اللغة ما نسب إلى خثعم وزبيد من أنهم يقولون "ما صنع أبا جهل"، وكذلك المثل الشائع "مكره أخاك لا بطل"⁽²⁾ مع أن القاعدة النحوية تقضي بأن نقول: "أخوك" باعتبار الكلمة نائباً عن الفاعل لاسم المفعول "مكره".

لكن كيف تكون مثل هذه الظواهر ضعيفة أو ضرورة وهي لغات لبعض القبائل العربية استخدمتها لغة الشعر ولغة الحديث الشريف، ولغة المثل والنثر، لا ريب أنها ظواهر من العربية، غير أنها من العربية التي لم تكن شائعة، ولأن النحاة واللغويين لم يستوفوا الاستقراء واقتصروا على الكثير الشائع، لذا ليس من حاجة إلى أن يؤتى لها بتأويلات كما فعل النحاة عموماً.

القراءات القرآنية

ومما يُعاضد شواهد لهجات القبائل العربية في ترسيخ الاستثناء على قواعد النحو والكشف عن قصور القواعد المطردة في تمثيل مختلف استعمالات اللغة القراءات القرآنية.

(1) نواذر أبي زيد ص 58 الخصائص 2/ 269. شرح المفصل 1/ 18.

(2) الانصاف مسألة رقم "2" 1/ 18.

فقد روي عن الرسول (ﷺ) أنه قال: "نزل القرآن على سبعة أحرف" (1)، كلها شافٍ كافٍ، فاقروا كيف شئتم (2) وقال أبو عبيدة وأبو العباس: "نزل على سبع لغات من لغات العرب" (3) فأباح الرسول (ﷺ) أن تقرأ كل قبيلة القرآن بخصائص لهجتها حتى يُيسر عليهم (4).

وحدّد ابنُ الجزري مفهوم القراءات فقال:

"القراءاتُ علمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقل (5) والناقلة هم الرواة الذين ينقلون تلك القراءات متصلة الإسناد إلى النبي (ﷺ)، وقد رأى ابنُ قتيبة أن الاختلاف في الأداء القرآني على نوعين: اختلاف تضادّ، وهو أن تختلف قراءتان اختلافًا يؤدّي إلى اختلاف المعنيين، وهذا لا وجود له في القرآن الكريم بقراءاته المختلفة، يقول ابنُ قتيبة: "فاختلاف التضادّ لا يجوز، ولست واجده بحمد الله في شيء من القرآن: في الأمر والنهي والناسخ والمنسوخ (6) واختلاف تغاير وهو جائز بين قراءات القرآن وقد ذكر ابن قتيبة أمثلة مختلفة منه كقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ (7)

(1) أي لهجات.

(2) تأويل مشكل القرآن ص 26.

(3) المزهر 1/ 210-211.

(4) تأويل مشكل القرآن ص 30.

(5) منجد المقرئين لأبن الجزري ص / 3 دار الكتب العلمية - بيروت طبعة سنة 1980.

(6) تأويل مشكل القرآن ص 40.

(7) سورة يوسف / 45.

فقد قُرئت: بعد أُمَّة، والأُمَّة تَعْنِي: بَعْدَ حِينٍ، والأُمَّة: النسيان يقول ابن قتيبة: والمعنيان جميعاً، وإن اختلفا، صحيحان، لأنه ذكرَ أَمْرَ يُوسُفَ بَعْدَ حِينٍ، وبعد نسيانٍ له فأنزل الله على لسان نبيه بالمعنيين جميعاً في غَرَضَيْنِ⁽¹⁾ فالتغايرُ في معنى القراءتين يُؤوّلُ في النهاية إلى تحقيق المعنى المراد.

قال أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: إِنَّ جَبْرِيلَ أَتَى النَّبِيَّ (ﷺ) فَقَالَ: "اقْرَأْ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ مَا لَمْ تَخْلُطْ مَغْفِرَةً بَعْدَابٍ أَوْ عَذَاباً بِمَغْفِرَةٍ"⁽²⁾.

وانقسمتِ القراءاتُ إلى قراءاتٍ متواترة، وأخرى غير متواترة أو إلى قراءاتٍ مشهورة وعددها سَبْعُ قِراءاتٍ، وأخرى غَيْرُ مشهورة وهي ما عدا القراءاتِ السَّبْعَ وسمّيت بالقِراءاتِ الشاذّة، وقد بيّن ابنُ جَنِّي الفرقَ بين القِراءةِ الشاذّةِ وغيرها فقال: "فأتى ذلك على طَهارةٍ جميعه وغزارته ضَرْباً اجتمعَ عليه أَكْثَرُ الْقُرَّاءِ وهو ما أَوْدَعَهُ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى بْنُ مُجَاهِدٍ - رَحِمَهُ اللهُ - كِتَابُهُ الْمَوْسُومَ بِقِراءاتِ السَّبْعَةِ، وهو بُشهرته غَانٍ عن تحديده، وَضَرْباً تَعَدَّى ذلك فَسَمَّاهُ أَهْلُ زَمَانِنَا شَاذاً، أي خارجاً عن قِراءةِ السَّبْعَةِ"⁽³⁾.

أَمَّا عن شُرُوطِ القِراءةِ الصَّحِيحَةِ فَهِيَ ثَلَاثَةٌ:

(1) تأويل مشكل القرآن ص 40.

(2) المحتسب 2/ 367.

(3) المحتسب 1/ 33.

■ أولها: صحّة السّنَدِ والرواية إلى النبي (ﷺ)، ولا يُشترطُ التواترُ عند كثير من علماء القراءات الذين يُعتدُّ بأرائهم وعلمهم ومنهم مكّي بن أبي طالب القيسي (ت 437).⁽¹⁾

■ وثانيهما: موافقة القراءة رسم المصحف العثماني.

■ وثالثها: موافقة العربية، ولو بوجه، يقول ابنُ الجزري:

"نريدُ به وجهاً من وجوه النحوي، سواء أكان فصيحاً مجمّعاً عليه أم مُختلفاً فيه اختلافاً لا يضرُّ مثله"⁽²⁾.

وفي ضوء هذه الشروط الثلاثة وضع ابنُ مجاهد كتاب السبعة، فأصبحت قراءات أولئك القراء أصولاً للقراءة الصحيحة، يتداولها الناس جيلاً بعدَ جيلٍ في المشرق والمغرب، حتى غدت القراءة صناعةً مخصوصةً وعلماً مُنفرداً⁽³⁾ وما خالف واحداً من هذه الشروط عدّ شاذاً⁽⁴⁾. لذا فليس المقصود بالشاذّ القُبْح أو الرداءة وإنما مخالفة أحد الشرطين الثاني والثالث.

وقد احتجَّ ابنُ جنيّ للقراءات الشاذّة في كتابه "المُختسب في تبين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها"، وبين في المقدّمة غرضه من الاحتجاج للشاذّ، فقال:-

(1) انظر ترجمته في غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 1/ 308.

(2) النشر في القراءات العشر لأبن الجزري 1/ 10 وما بعدها.

(3) مقدمة ابن خلدون ص / 437.

(4) المرشد الوجيز لأبي شامة / 173.

"عَرَضْنَا مِنْهُ أَنْ نَرَى وَجْهَ قُوَّةٍ مَا يُسَمَّى الْآنَ شَاذًا، وَأَنَّهُ ضَارِبٌ فِي صَحَةِ الرُّوَايَةِ بِجِرَائِهِ، آخِذٌ مِنْ سَمَتِ الْعَرَبِيَّةِ مُهْلَةً مِيدَانِهِ، لئَلَا يُرَى أَنَّ الْعُدُولَ عَنْهُ إِنَّمَا هُوَ غَضٌّ مِنْهُ أَوْ تَهْمَةٌ لَهُ" (1) فالقراءة الشاذة موثوق بها من حيث الرواية والنقل، ولكنها غير

مشهورة، والتفريق بين غير الشاذ والشاذ هو تفريق بين المشهور وغير المشهور.

ويبدو أن ما ذكره ابن جني في (الخصائص) من أن "قبائل العرب كلها حجة في اللغة" (2) جعله يلتبس وجوه القوة والصحة للقراءات الشاذة، فرغم غرابة هذه القراءات فإنها تظل جارية وفق أسلوب العرب في كلامهم.

ومع أن موقف النحاة الكوفيين والبصريين - عموماً - موقف اجتهادي؛ يقبلون من القراءات مشهورها وشاذها التي تتفق مع قاعدة بنوها أو خلاف أرادوه، ويرفضون منها ما يناقض لهم رأياً أو يخالف قاعدة، فلم يكن احترام ناحية الكوفة للقراءات دائماً، والاحتجاج بالشاذ منها مطرداً - كما يفهم للوهلة الأولى - فالحقيقة أننا نجد في الآراء المنسوبة للكوفيين دون تحديد لصاحب ذلك الاتساع في الاحتجاج بالقراءات الشاذة أما الآراء المنسوبة لنحوي كوفي معين، فالأمر فيها يختلف، وقد يصل إلى رفض قراءة من القراءات السبع، من ذلك:

٦. ذكر ابن الأنباري أن الكوفيين ذهبوا إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض وذلك نحو: (مررت بك وزيد)، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز (1).

(1) المحتسب 1/ 32-33.

(2) الخصائص 2/ 10.

واحتجَّ الكوفيُّون بقراءة أحد القراء السبعة - وهو حمزة الزيات - لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ ⁽²⁾ بِخَفْضِ "الأرحام" عَطْفًا عَلَى "الهاءِ في" "به" في حين أن القراء يقولون: "حدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم أنه سئل عن خَفْضِ "الأرحام"، قال هو كقولهم: "بالله وبالرحم"، وفيه قُبْحٌ، لأنَّ العرب لا تَرُدُّ تَخْفُوضًا عَلَى تَخْفُوضٍ، وقد كُنِيَ عنه، وقد قال الشاعرُ في جَوَازِهِ:

نَعَلْتُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غَوِطٌ نَفَائِفُ
يَعْطِفُ (الْكَعْبِ) عَلَى الْهَاءِ فِي (بَيْنَهَا)، وَإِنَّمَا يَجُوزُ هَذَا فِي الشَّعْرِ لِضَيْقِهِ ⁽³⁾ وَقَدْ
نَسَبَ السَّيُوطِيُّ جَوَازَ الْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ لِيُوْنُسَ وَأَبِي عُبَيْدَةَ، وَالْأَخْفَشِ،
وَهُمْ بَضْرِيُّونَ ⁽⁴⁾. فَقَبُولُ الْقِرَاءَاتِ لَمْ يَكُنْ مَقْصُورًا عَلَى نُحَاةِ الْكُوفَةِ بَلْ تَعَدَّاهُ إِلَى بَعْضِ
نُحَاةِ الْبَصْرَةِ أَحْيَانًا.

وَأَخَذَ ابْنُ جَنِّيَّ بِقِرَاءَةِ حَمْزَةٍ بَعْدَ أَنْ عَدَّهَا بِمَا حُذِفَ مِنْهُ حَرْفُ الْجَرِّ، قَالَ:-

"ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآها
فيها أبو العباس (المبرد) بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف وذلك أن
لحمزة أن يقول لأبي العباس: إني لم أحمِل (الأرحام) على العطف على المجرور المضمَر

(1) الإنصاف مسألة 65 / 2 463-463.

(2) سورة النساء / 1.

(3) معاني القرآن للقراء 1 / 252-253.

(4) همع الهوامع 2 / 138.

بل اعتقدت أن تكون فيه (باء) ثانية حتى كآتني قلت: (وبالأرحام) ثم حذف (الباء) لتقدم ذكرها".⁽¹⁾

فحين نظر ابن جني في المعطوف رأى أنه ليس من الضروري إعادته في المعطوف؛ لأن ما ينطبق على الأول ينطبق على الثاني ويدخل في حكمه وعليه فإن ظاهرة العطف على الضمير المجرور قد وردت في اللغة على صورتين، بإعادة حرف الجر، وبدون إعادته، وقد أجاز البصريون الصورة الأولى وبنوا عليها قاعدة نحوية تدخل نصوص الصورة الثانية حيز القبح والضعف.

ووجدنا من النحاة من يرفض قراءة حمزة، وحمزة كما هو معروف من القراء الثقات، وكلام الله تعالى من أفصح الكلام وأدق رعاية⁽²⁾.

لا ريب أننا "أمام عربية واسعة لا يمكن لما أثبتته النحاة المتقدمون أن يكون وإيماً مستوعباً أجزائها ولكن المعربين على تراخي العصور ألفوا الشائع الكثير فكان من ذلك عربية لها قواعدها الشاملة"⁽³⁾. ولا سيما تلك القراءات العربية العالية التي تشير إلى أن النحاة الأوائل لم يفيدوا منها، وكأنهم عدوا باب القراءات علماً خاصاً، ولم يعدوه

(1) الخصائص 1/ 285.

(2) من تعليق محمد محي الدين عبد الحميد في حاشية ص (476) من الإنصاف.

(3) سعة العربية ص (27).

الفصل الأول

مَادَّةٌ نَحْوِيَّةٌ لُغَوِيَّةٌ، بَيِّنَةٌ أَنَّ مَادَّةَ لُغَةِ التَّنْزِيلِ النَّحْوِيَّةَ وَاللُّغَوِيَّةَ مَادَّةٌ غَنِيَّةٌ بِالْفَوَائِدِ، مَا كَانَ لِلنَّحَاةِ الْأَوَائِلِ أَنْ يَتَّبِعُوا عَنْهَا. ⁽¹⁾

وَتَبْدُو قِيَمَةُ الْقِرَاءَاتِ فِي تَرْسِيخِ بَعْضِ الْقَوَاعِدِ الْمُسْتَشْنَاةِ عَلَى الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ الْمَطْرُودَةِ، فِي نَحْوِ مَا يَلِي: - تَقْضِي قَوَاعِدُ النَّحَاةِ بِأَنْ يَكُونَ اسْمٌ كَانَ مَعْرِفَةً وَخَبَرُهَا نَكْرَةً، يَقُولُ سَيَبُويه: "وَأَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ فِي هَذَا الْبَابِ نَكْرَةٌ وَمَعْرِفَةٌ فَالَّذِي تُشْغَلُ بِهِ "كَانَ" الْمَعْرِفَةُ، لِأَنَّهُ حَدُّ الْكَلَامِ، لِأَنَّهَا شَيْءٌ وَاحِدٌ" ⁽²⁾ فَتَنْكِيرُ الْاسْمِ وَتَعْرِيفُ الْخَبَرِ يُوقِعُ فِي اللَّبْسِ، لِأَنَّهُ لَا يُبْدَأُ بِالنَّكْرَةِ ثُمَّ يُؤْتَى بِالْمَعْرِفَةِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُجْزِئْ سَيَبُويه حَيْثُ يَقُولُ: وَلَا يُبْدَأُ بِمَا يَكُونُ فِيهِ اللَّبْسُ، وَهُوَ النَّكْرَةُ" ⁽³⁾ وَتَحْمَلُ مَا وَرَدَ مِنْهُ عَلَى الْفُضُولَةِ الشَّعْرِيَّةِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ خِدَاشِ بْنِ زُهَيْرٍ:

فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَطْبَيْ كَأَنَّ أُمَّكَ أَمْ حِمَارٌ ⁽⁴⁾
وَقَوْلُ الْقَطَامِيِّ:

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا ⁽⁵⁾

(1) أنظر سعة العربية ص (26).

(2) الكتاب 1/47.

(3) الكتاب 1/48 وانظر: الخزانة 3/323.

(4) الكتاب 1/48، وانظر: الخزانة 3/232.

(5) الكتاب 2/243، المقتضب 4/93، وجل الزجاجي/46.

وَذَكَرَ ابْنُ يَعِيشَ عِلَّةَ امْتِنَاعِ ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ الْمُنْثَوِرِ وَخَصَّهُ بِالضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ،

فَقَالَ: -

" وَلَوْ قُلْتُ: كَانَ رَجُلٌ قَائِمًا، أَوْ كَانَ إِنْسَانٌ قَائِمًا لَمْ تُفِدِ الْمُخَاطَبَ شَيْئًا لِأَنَّ هَذَا مَعْلُومٌ عِنْدَهُ أَنَّهُ قَدْ كَانَ، أَوْ قَدْ يَكُونُ وَالْخَبَرُ مَوْضُوعٌ لِلْفَائِدَةِ، فَإِذَا قُلْتُ " كَانَ عَبْدُ اللَّهِ " فَقَدْ ذَكَرْتَ لَهُ اسْمًا يَعْرِفُهُ، فَهُوَ يَتَوَقَّعُ الْفَائِدَةَ فِي مَا تُخْبِرُ بِهِ عَنْهُ " (1).

فِي حِينَ رَسَخَ ابْنُ جَنِّي ظَاهِرَةَ الْاسْتِثْنَاءِ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ، مُسَوِّغُهُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ جَعَلَ " مُكَاءً وَتَضْدِيَةً " فِي قِرَاءَةِ: ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَضْدِيَةً ﴾ (2). وَهِيَ قِرَاءَةٌ شَادَّةٌ - نَكْرَةٌ تَدُلُّ عَلَى الْجِنْسِ، وَمِثْلُ هَذِهِ النَكْرَةِ، التَّنْكِيرُ وَالتَّعْرِيفُ فِيهَا سَوَاءٌ، " يَقُولُ: اَعْلَمْ أَنَّ نَكْرَةَ تَفِيدُ مَفَادَ مَعْرِفَتِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: خَرَجْتُ إِذَا أَسَدٌ بِالْبَابِ، فَتَجِدُ مَعْنَاهُ مَعْنَى قَوْلِكَ: خَرَجْتُ إِذَا الْأَسَدُ بِالْبَابِ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا " (3). فَيَكُونُ الْمُرَادُ حِينَئِذٍ: وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا الْمُكَاءُ وَالتَّضْدِيَّةُ، أَيْ إِلَّا هَذَا الْجِنْسَ مِنَ الْفِعْلِ (4). وَذَكَرَ ابْنُ جَنِّي عِلَّةً أُخْرَى تُسَوِّغُ قَبُولَ

(1) شرح المفصل 91 / 7.

(2) سورة الأنفال / 35.

(3) المحتسب 1 / 279.

(4) المحتسب 1 / 279 وانظر البحر المحيط 4 / 492.

الاستثناء على القاعدة هنا وهي وجود النفي، فما يجوز مع النفي لا يجوز مع الإيجاب
فأنت تقول: ما كان إنساناً خيراً منك، ولا تجيز "كان إنساناً خيراً منك" (1).

ولعل وجود عدد كبير من الشواهد الشعرية المعاصرة للقراءات القرآنية يؤكد
موافقتها كلام العرب ومنطق اللغة ويؤكد أن قطعية أطراد القواعد غير متحققة، وأن
سبيل الاستثناء عليها - أحياناً - لا يمكن مجانبته.

معلوم أن القاعدة النحوية - لا تجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في

الشعر نحو قول الشاعر:

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا (2) اسْتَعْبَرْتُ لَهْ دَرُّ الْيَوْمِ مَن لَامَهَا (3)

حيث فصل بالظرف (اليوم) بين المضاف (در) والمضاف إليه (من)، يقول
سيبويه: - "ولا يجوز يا سارق - الليلة - أهل الدار إلا في شعر كراهية أن يفصلوا بين
الجار والمجرور" (4) ويقول ابن يعيش: "الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح لأنهما
كالشيء الواحد" (5).

ويقول ابن جني: "الفصل بالظروف والجار والمجرور قبيح جداً وهو من

الضرورات الشعرية كقول الشاعر:

(1) المحتسب 1/ 279.

(2) ساتيدما: جبل بالهند عليه تلج دائم.

(3) أنظر شرح المفصل 3/ 19، شرح ابن عقيل 2/ 82، شرح الأشموني مع حاشية الصبان 2/ 275، والهمع 2/ 52.

(4) الكتاب 1/ 176.

(5) شرح المفصل 3/ 19.

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ
فَقَدْ فَصَّلَ بِالظَّرْفِ "يَوْمًا" بَيْنَ الْمُتَضَايِفَيْنِ "بِكَفٍّ يَهُودِيٍّ"⁽¹⁾.

لهذا تَبْدُو قِيمَةُ الْقِرَاءَاتِ الْقِرَآئِيَّةِ فِي تَرْسِيخِ ظَاهِرَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ عَلَى الْقَاعِدَةِ النَحْوِيَّةِ
الَّتِي تَقْضِي بِخْتِمِيَّةٍ تَحَقُّقِ التَّلَازُمِ الَّتِي تَبْدُو وَاضِحَةً فِي ظَوَاهِرِ لُغَوِيَّةِ كَالْمُضَافِ وَالْمُضَافِ
إِلَيْهِ، وَالصَّلَةِ وَالْمَوْضُولِ "وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، وَالصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ، وَالْفِعْلِ
وَالْفَاعِلِ... الخ، فَلَقَدْ نَصَّتْ قَوَاعِدُ الظَّاهِرَةِ اللُّغَوِيَّةِ فِي الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ
إِلَيْهِ عَلَى تَلَازُمِهِمَا لِقُوَّةِ الْعَلَاqَةِ الْقَائِمَةِ بَيْنَهُمَا حَتَّى إِنَّهُمَا يُعَدَّانِ كَلِمَةً وَاحِدَةً، وَإِضْرَارُ نُحَاةِ
الْبَصَرَةِ عَلَى خْتِمِيَّةِ التَّلَازُمِ، وَتَقْبِيحِ الْفَضْلِ وَإِدْخَالِهِ حَيْزَ الضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ، هُوَ لِحِفْظِ
قَوَاعِدِهِمْ مِنَ النِّقْصِ، وَالتَّأَكِيدِ عَلَى خْتِمِيَّةِ اطِّرَادِهَا غَيْرَ أَنَّ اسْتِعْمَالَاتِ اللُّغَةِ فَارَقَتْ فِي
بَعْضِ مَجَالَاتِهَا هَذَا الْحُكْمَ الْمُطَّرَدَ، وَاسْتُثْنِيَتْ عَلَيْهِ، نَحْوُ قَوْلِ الرَّسُولِ (ﷺ): "فَهَلْ أَنْتُمْ
تَارِكُو لِي صَاحِبِي" فَفَصَّلَ بِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ بَيْنَ اسْمِ الْفَاعِلِ وَمَفْعُولِهِ وَيَقُولُ الشَّاعِرُ:

فَرَجَجْتُهُ بِمَرْجَجَةٍ رَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَهُ⁽²⁾

وَالْتَقْدِيرُ: (رَجَّ أَبِي مَزَادَةَ الْقُلُوصِ)⁽³⁾ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى فَاعِلِهِ، وَلَكِنَّ الشَّاعِرَ

فَصَّلَ بَيْنَ الْمُتَضَايِفَيْنِ "بِالْقُلُوصِ" وَهُوَ مَفْعُولٌ وَلَيْسَ بِظَرْفٍ أَوْ جَارٍ وَمَجْرُورٍ،
فَعَاضَدَتْ الْقِرَاءَاتُ الْقِرَآئِيَّةُ تِلْكَ الْاسْتِعْمَالَاتِ وَرَسَّخَتْ أَهْمِيَّةَ الْإِسْتِثْنَاءِ عَلَى هَذِهِ

(1) الخصائص 2/ 414.

(2) شرح المفصل 3/ 19.

(3) انظر الإنصاف / مسألة 60.

القاعدة النحوية ومن تلك القراءات قراءة ابن عامر المتواترة للآية الكريمة: ﴿ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾⁽¹⁾. فقد قرأها: (زَيْنٌ لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) أي بناء الفعل للمفعول، والفصل بين المصدّر (قتل) المرفوع على نيابة الفاعل وبين فاعله المضاف إليه (شركائهم) بمفعول المصدّر "أولادهم"⁽²⁾ وكذلك قراءة ﴿ تَخَلَّفَ وَعَدِمَ رَسُولُهُ ﴾⁽³⁾ بنصب (وعده) وخفض (رسوله) وقد ضعف الزمخشري هذه القراءة وجعلها في الضعف بمنزلة سابقتها، يقول "وهذه في الضعف كمن قرأ: "قتل أولادهم شركائهم"⁽⁴⁾ وذلك لأن جمهور البصريين يمنعون مثل هذا الفصل، بينما أجازة الكوفيون⁽⁵⁾.

لكن يقول صاحب (البحر المحيط) في رده على الزمخشري الذي طعن على ابن عامر وعلى قراءته: "واعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي فصيح مخض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، واعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تحيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، وقد اعتمد

(1) سورة الأنعام / 137، السبعة في القراءات ص 270.

(2) انظر مقالاً للدكتور محمود جفال (قراءة عبد الله بن عامر في الميزان) مجلة دراسات - العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد 23، العدد 1، شباط 1996م - رمضان 1416هـ ص 71.

(3) سورة إبراهيم الآية 47..

(4) الكشف 2 / 229.

(5) انظر البحر المحيط 4 / 229.

المُسْلِمُونَ عَلَى نَقْلِهِمْ لِضَبْطِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ وَدِيَانَتِهِمْ"⁽¹⁾، وَيَرَى ابْنُ الْمُنِيرِ الإسْكَندَرِيُّ أَنَّ
الَّذِي حَمَلَ الزَّمْخَشَرِيَّ عَلَى تَخْطِئَةِ قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ "التَّغَالِي فِي اعْتِقَادِ اطِّرَادِ الْأَقْيَسَةِ
النَّحْوِيَّةِ، فَظَنَهَا قَطْعِيَّةً حَتَّى يَرِدَ مَا يُخَالِفُهَا" وَيَنْفِي ابْنُ الْمُنِيرِ أَنَّ تَكُونَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ
مُخَالَفَةً لِأَقْيَسَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَخَلَصَ إِلَى تَقْرِيرِ مَا يَلِي:

"وَلَيْسَ غَرَضُنَا تَصْحِيحُ الْقِرَاءَةِ بِقَوَاعِدِ الْعَرَبِيَّةِ بَلْ تَصْحِيحُ قَوَاعِدِ الْعَرَبِيَّةِ
بِالْقِرَاءَةِ"⁽²⁾ وَأَجَازَ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ جَمْهُورُ الْكُوفِيِّينَ، وَابْنُ مَالِكٍ وَشُرَّاحُ الْأَلْفِيَّةِ وَصَاحِبُ
الْهَمْعِ مُعْتَمِدِينَ عَلَى تَوَاتُرِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ⁽³⁾ كَمَا نَقَلَ الْجَزْرِيُّ عَنْ ابْنِ مَالِكٍ تَقْوِيَتَهُ لِقِرَاءَةِ
ابْنِ عَامِرٍ "، مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

- أَحَدُهَا: كَوْنُ الْفَاصِلِ فَضْلَةً فَإِنَّهُ لَذَلِكَ صَالِحٌ لِعَدَمِ الِاعْتِدَادِ بِهِ.
- وَالثَّانِي: أَنَّهُ غَيْرُ أَجْنَبِيٍّ مَعْنَى لِأَنَّهُ مَعْمُولٌ لِلْمُضَافِ هُوَ وَالْمُضَدَّرِ.
- وَالثَّلَاثُ: أَنَّ الْفَاصِلَ مُقَدَّرُ التَّأْخِيرِ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مُقَدَّرُ التَّقْدِيمِ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ
فِي الْمَعْنَى، حَتَّى إِنَّ الْعَرَبَ لَوْ لَمْ تَسْتَعْمِلْ مِثْلَ هَذَا الْفَضْلِ لَأَقْتَضَى الْقِيَاسُ
اسْتِعْمَالَهُ؛ لِأَنَّهُمْ فَضَّلُوا فِي الشَّعْرِ بِالْأَجْنَبِيِّ كَثِيرًا فَاسْتَحَقَّ الْفَضْلُ بَغَيْرِ أَجْنَبِيٍّ
أَنْ يَكُونَ لَهُ مَزِيَّةٌ فَيُحْكَمُ بِجَوَازِهِ مُطْلَقًا.⁽⁴⁾

(1) البحر المحيط 4 / 230.

(2) الانتصاف، نشر على هامش الكاشف للزَّمْخَشَرِي 2 / 69-70.

(3) انظر البحر المحيط 4 / 299-230 النشر في القراءات العشر 2 / 265، الهمع 2 / 52، شرح التصريح على

التوضيح 2 / 58، وشرح ابن عقيل 2 / 82، وشرح الأشموني مع حاشية الصَّبَّان 2 / 237.

(4) النشر في القراءات العشر 2 / 265.

وقال ابنُ الجَزَرِيِّ "الصوابُ جوازُ مثلِ هذا الفصلِ، وهو الفصلُ بَيْنَ المَصْدَرِ وفاعِلِهِ المضافِ إليه بالمفعولِ في الفَصِيحِ الشائعِ الذائعِ اختِياراً، ولا يَحْتَضِرُ ذلكَ بِضُرُورَةِ الشعرِ، ويكفي في ذلكَ دليلاً هذه القراءةُ الصحيحةُ المشهورةُ التي بَلَّغَتِ التواترَ، كيف وقارِئُها ابنُ عامِرٍ من كبارِ التابعين الذين أَخَذُوا عن الصحابةِ كُعثمانَ بنِ عَفَّانَ وأبي الدَّرْداءِ رضيَ اللهُ عنهما، وهو مَعَ ذلكَ عَرَبِيٌّ صَرِيحٌ مِنْ صَمِيمِ الْعَرَبِ، فَكَلَامُهُ حُجَّةٌ وَقَوْلُهُ دَلِيلٌ لَأَنَّهُ كَانَ قَبْلَ أَنْ يُوجَدَ اللَّحْنُ وَتَكَلَّمَ بِهِ" (1).

وَمِنَ الْبَاحِثِينَ الْمُحَدِّثِينَ مَنْ آيَّدَ الْإِسْتِثْنَاءَ عَلَى فِكْرَةِ التَّلَازُمِ: يَقُولُ مُحَمَّدُ الْخَضِرِ حُسَيْنٌ: "لَا نُسَلِّمُ بِأَنَّ الْفَصْلَ فِي مِثْلِ هَذَا (يَعْنِي الْفَصْلَ بِالْمَفْعُولِ) مُحَالَفٌ لِلْفَصَاحَةِ، وَبِالْأُخْرَى بَعْدَ أَنْ أُوْرِدَ ابْنُ جَنِّيٍّ فِي الْخَصَائِصِ شَوَاهِدٌ مُتَعَدِّدَةٌ، وَلَا إِخَالَ أَحَدٌ يَقُولُ فِي مِثْلِ هَذَا عَلَى ذَوْقِهِ يَقُولُ: "إِنَّ الذَّوْقَ يَنْفَرُ مِنْ صُورَةِ الْمَعْنَى الَّتِي يُفَصِّلُ فِيهِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِأَحَدٍ مَعْمُولَاتِ الْمُضَافِ فَإِنْ مِثْلَ هَذَا لَا يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى مَلَائِمَةِ الْأَذْوَاقِ الْخَاصَّةِ بَلْ إِلَى مَدَارِهِ عَلَى مَا يَجْرِي بِهِ الْإِسْتِعْمَالُ وَيَتَّبِثُ فِي الرِّوَايَةِ" (2).

وَالْحَقُّ أَنَّنَا مَعَ قَبُولِ الْإِسْتِثْنَاءِ عَلَى قَوَاعِدِ النُّحُو إِذَا كَانَ نَوْعاً مِنْ أَنْوَاعِ التَّنْسِيرِ وَالتَّخْصِصِ فِي اللُّغَةِ، فَيُبَاحُ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ مَا كَانَ مُتَمَتِّعاً إِذَا أُمِنَ اللَّبْسُ وَاتَّضَحَ الْمَعْنَى، وَلَسْنَا مَعَ قَبُولِ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ إِذَا كَانَ نَوْعاً مِنَ الْأَحَاجِي وَالْأَلْغَازِ وَغُمُوضِ الْمَعْنَى.

(1) النشر في القراءات العشر 2/ 263.

(2) دراسات في العربية وتاريخها ص 32.

تَمَسَّكَ الْبَاحِثُونَ النُّحَوِيُّونَ فِي جَمْعِ اللُّغَةِ وَالتَّقْيِيدِ لَهَا بِفِكْرَةِ الْقِيَاسِ وَكَانَ يَعْْنِي فِي الْبِدَايَةِ الْأَحْكَامَ الَّتِي تُسْتَنْتَجَجُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْمُسْتَنْبَطَةِ⁽²⁾ وَالَّتِي تَتَّفَقُ أَوْ تَخْتَلِفُ مَعَ الْمَسْمُوعِ، فَإِنْ اخْتَلَفَتْ رَجَحَتْ كِفَّةُ السَّمْعِ عِنْدَ أَغْلَبِ النُّحَوِيِّينَ وَبِخَاصَّةٍ سَيَبُويهِ، كَذَلِكَ كَانَ يَعْْنِي مَعْيَاراً لِمَعْرِفَةِ الْخَطَأِ وَالصَّوَابِ بِالْقِيَاسِ إِلَى الْمَطْرَدِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، لِذَلِكَ عَرَّفُوا النُّحُو فَقَالُوا: النُّحُو عِلْمٌ بِالْمَقَائِيسِ الْمُسْتَنْبَطَةِ مِنْ اسْتِقْرَاءِ كَلَامِ الْعَرَبِ، فَمَنْ أَنْكَرَ الْقِيَاسَ فَقَدْ أَنْكَرَ النُّحُو، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنْكَرَهُ لِثُبُوتِهِ بِالْأَدَلَّةِ الْقَاطِعَةِ⁽³⁾ وَلَكِنْ لَمَّا حُدِّدَ عَصْرُ الْاِخْتِجَاجِ، وَانْتَهَتْ الْفَتْرَةُ الْمَسْمُوعُ بِهَا لِنَقْلِ اللُّغَةِ عَنِ الْأَعْرَابِ، وَانْتَفَى بِهَا تَمَّ جَمْعُهُ وَتَدْوِينُهُ، وَأَفْرَغَ الرُّوَاةُ مَا لَدَيْهِمْ، جَفَّ الْمَنْهَلُ الْعَذْبُ الْمُعْتَمَدُ فِي بِنَاءِ الْقَوَاعِدِ، عِنْدَهَا أَصْبَحَ مَفْهُومُ الْقِيَاسِ مَصْدَرًا بَعْدَ أَنْ كَانَ مَعْيَاراً أَوْ اسْتِتْجَا، فَبُنِيَتْ قَوَاعِدُ جَدِيدَةٌ لَمْ يَسْمَعْ الْعُلَمَاءُ تَطْبِيقاً لَهَا، وَلَكِنْهُمْ قَاسُوهَا عَلَى الْقَوَاعِدِ

(1) القياس لغة (التقدير) قال ابن منظور: قاس الشيء بقيسه قياساً وقياساً.. إذا قَدَّرَهُ عَلَى مِثَالِهِ. لسان العرب

مادة (قيس) وتمثل دلالة اللغوية في حمل الشيء على نظيره، بتقدير أحدهما على مثال الآخر.

(2) انظر الإعراب في جدل الأعراب لابن الأنباري ص 45.

(3) في مثل ذلك قال الكسائي: إنما النحو قياس ينبع " وقال ابن الأنباري: (وهو في عرف العلماء عبارة عن

تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع / لمع

الأدلة ص 93، في أصول النحو للأفغاني 78.

المصنوعة، وهكذا انتقل مفهوم القياس إلى مفهوم منطقي شكلي، نقل العناية من النصوص إلى الأحكام العقلية والذهنية الأمر الذي انتهى إلى الإغراق فيها.⁽¹⁾

ولا ريب أن الإسراف في تحكيم القياس الشكلي المجرد⁽²⁾ يجعله غاية لا وسيلة ومقياساً للمهارة النحوية⁽³⁾، الرافضة لوجود أساليب إبداعية متجددة، وأنماط تركيبية، تُماشي سُنن التطور ومُستلزماته. ولا سيما أن الدارس قد يرى أن بساطة الإمكانيات المتاحة في تلك الفترة الزمنية وقفت أمام العمل الإحصائي العلمي الدقيق، فأشهمت في وجود هفوات في صحة القياس، لهذا حدد أحد المؤلفين جانباً من أسباب اختلاف العلماء في صحة القياس حيث قال:

"من أسباب اختلافهم في صحة القياس أن يتوفر لدى العالم من استقراء كلام العرب ما يكفي لتركيب القاعدة فيجيز القياس، ولا يبلغ الآخر بتبعية مقدار ما يؤخذ من حكم كلي فيقصر الأمر على السماع، وقد يستوي الفريقان أو يتقاربان فيما عرفوه من الشواهد، ويكتفي به أحدهما في فتح باب القياس يستقله الآخر فلا يتخطى به الآخر حد السماع"⁽⁴⁾ وقال كذلك: "ومن أسباب اختلافهم في القياس اختلاف أنظارهم في الشاهد أو الشواهد التي تذكر ليقاس عليها: فيختلفون في أمانة ناقلها، أو في صحة

(1) انظر أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، ص 76، 78.

(2) البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر ص 123.

(3) اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن ص 22-23 وانظر البحث اللغوي عند العرب، أحمد

مختار عمر ص 123.

(4) القياس في اللغة، محمد الخضر حسين ص 48.

عربية قائلها، أو في وجوه فهمها وإعرابها ومن لا يثق بأمانة الناقل للكلام، أو لا يسلم أن الكلام صادرٌ ممن ينطق بالعربية الصحيحة، لا يقيم لذلك الكلام وزناً ولا يعول عليه في شيء من أحكام اللسان، وإذا تبادر إلى ذهنك في فهم الكلام وإعرابه وجه يفتح لك السبيل لأن تستنبط منه حكماً، وتقيم منه قاعدة، فقد يتبادر إلى ذهن غيرك في فهمه وإعرابه وجه يطابق أصلاً من الأصول الثابتة من قبل فيخالفك في ذلك الحكم ويراه خارجاً عن سنن القياس، ومبنيّاً على غير أساس⁽¹⁾

ولقد وصف أحمد أمين موقف علماء اللغة والنحاة من المادة اللغوية المجموعة قائلاً: "أما النحويون والصرفيون فقد برعوا في القياس إلى أقصى حد، فكل علمهم قياس، نظروا إلى الأعم الأغلب، فجعلوه قاعدة، وجعلوا ما جاء على خلافها شاذاً لا يصح لنا الإتيان بمثله.... ففقدوا قواعدهم على الكثير المطرد...."⁽²⁾ فقياس النحاة يعتمد الكثير الشائع من لغة العرب، أما القليل والنادر فيحفظ ولا يقاس عليه⁽³⁾ ومع أن وجود القياس في اللغة ضروري ولا يمكن الاستغناء عنه في تحقيق الانضباط اللغوي⁽⁴⁾، غير أن اللغة لا تخضع لقياس مطرد قطعي، لا يمكن تجاوزه، إذ مثل ذلك يهدر الكثير من استعمالات اللغة ونصوصها.

(1) القياس في اللغة، محمد الخضر حسين ص 49.

(2) مدرسة القياس في اللغة (بحث في مجلة مجمع اللغة العربية) أحمد أمين ص 353.

(3) انظر مثلاً الكتاب 2/ 69، 401، 30، 404، 8/4.

(4) انظر النحو العربي، العلة النحوية، نشأتها وتطورها، مازن المبارك ص 164.

والحقُّ أَنَّ تَشَدُّدَ نُحَاتِنَا فِي الْقِيَاسِ عَلَى الْمُطَرِّدِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَإِذْخَالَ مَا خَرَجَ عَلَى قَوَاعِدِ النُّحُو الْمُطَرِّدَةِ مِنْ اسْتِعْمَالَاتٍ لُغَوِيَّةٍ حَيَّزَ الشُّدُودِ أَوْ الضَّعْفِ أَوْ الْقُبْحِ... مَا هُوَ إِلَّا لِغَايَاتِ التَّعْلِيمِ وَإِبْعَادِ مَظَاهِيرِ اللَّحْنِ عَنِ اللُّغَةِ، وَمَعَ أَنَّا نَحْتَرِّمُ حِرْصَ النُّحَاةِ عَلَى تَحْقِيقِ هَذِهِ الْغَايَةِ، لَكِنَّ اللُّغَةَ تَبْقَى أَوْسَعَ مِنْ أَنْ تُحَدَّ بِقَالَِبِ قِيَاسٍ يَفْرِضُهُ الشَّكْلُ دُونَ الْمَضْمُونِ، لِأَنَّ اللُّغَةَ بِمَصَادِرِهَا الْمُخْتَلَفَةِ وَاسْتِعْمَالَاتِهَا الْمُتَنَوِّعَةِ لَا يُمْكِنُ أَنْ تُخْضَعَ كُلِّيًّا لِأَقْسَى شَكْلِيَّةٍ، لِأَنَّهَا مَصْدَرُ الْقِيَاسِ وَالْأَصْلُ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهِ، فَكَيْفَ يَنْقَلِبُ الْأَصْلُ قَرَعًا وَالْمَصْدَرُ تَابِعًا؟

وَاخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي تَطْبِيقِ فِكْرَةِ الْقِيَاسِ الشَّكْلِيَّةِ اتِّسَاعًا وَضِيقًا، وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يَخْتَلِفُوا فِي كَوْنِ الْقِيَاسِ أَصْلًا مِنْ أَصُولِ الاسْتِدْلَالِ لِقَوَاعِدِ النُّحُو الْأُصُولِ وَلِلْإِسْتِثْنَاءِ عَلَيْهَا كَذَلِكَ وَيَبْدُو أَنْ تَسْلِمَ النُّحَاةُ بِفِكْرَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ عَلَى قَوَاعِدِ النُّحُو الْمُطَرِّدَةِ نَتِيجَةً طَبِيعِيَّةً - فِي إِطَارِ سَعَةِ الْعَرَبِيَّةِ - لِعَدَمِ تَحْقِيقِ الْأَطْرَادِ الْكَامِلِ لِقَوَاعِدِ هَذِهِ اللُّغَةِ، إِذْ كَانَ الْقِيَاسُ - فِي تَصَوُّرِ النُّحَاةِ - يَقُومُ فَقَطْ عَلَى مَا كَثُرَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَلَا يَكُونُ عَلَى مَا قَلَّ سَمَاعُهُ عَنْهُمْ، فَهَذَا سَبِيوِيَّةٌ يَقُولُ: (فَإِنَّا هَذَا الْأَقْلُ نَوَادِرُ تُحْفَظُ عَنِ الْعَرَبِ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا وَلَكِنَّ الْأَكْثَرَ يُقَاسُ عَلَيْهِ)⁽¹⁾ وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّا نَرَاهُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ مِنْ كِتَابِهِ يُقَاسُ عَلَى الْقَلِيلِ، مِنْ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ فِي حَدِيثِهِ عَنِ التَّصْغِيرِ، فَالتَّصْغِيرُ خَاصٌّ بِالْأَسْمَاءِ وَحَدَّهَا فَلَا تُصَغَّرُ الْأَفْعَالُ، وَلَا الْحُرُوفُ، وَهَذَا مَا نَصَّ عَلَيْهِ سَبِيوِيَّةٌ حِينَ نَقَلَ ذَلِكَ عَنِ الْخَلِيلِ، يَقُولُ سَبِيوِيَّةٌ: "وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ قَوْلِ الْعَرَبِ: أُقِيلَحَهُ، فَقَالَ: لَمْ يَكُنْ يَنْبَغِي

(1) الكتاب 8/4 وانظر مثل ذلك في 2/402، 401، 69، 3/404.

أن يكون في القياس لأنَّ الفعل لا يُحَقَّرُ، وإنما تُحَقَّرُ الأسماءُ لأنَّها تُوصَفُ بما يَعْظُمُ وَيَهُونُ والأفْعَالُ لا تُوصَفُ، فَكِرْهُوا أن تَكُونَ الأَفْعَالُ كالأَسْمَاءِ لِمُخَالَفَتِهَا إِيَّاهَا فِي أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ⁽¹⁾

والعربُ لم يُصَغِّرُوا من الأَفْعَالِ إِلَّا صِغَةً (ما أَفْعَلَهُ)، وفي أَلْفَاظٍ قَلِيلَةٍ تَحْدِيداً، وهذا ما عَبَّرَ، عنه سيبويه بقوله:

"ولكنهم حَقَّرُوا هذا اللفظَ، وإنما يَعْتُونُ الذي تَصِفُهُ بِالْمَلْحِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ، مُلَيِّحٌ، شَبَّهُوهُ بِالشَّيْءِ الذي تَلْفِظُ بِهِ وَأَنْتَ تَعْنِي شَيْئاً آخَرَ، نحو قولك: يَطْوُهُمُ الطَّرِيقُ، وَصِيدَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ⁽²⁾، وَنَحْوُ هذا كَثِيرٌ فِي الكَلَامِ"⁽³⁾ ثم يقول:

"وليس شيءٌ من الفعل، ولا شيءٌ مما سُمِّيَ بِهِ الفِعْلُ يَحَقَّرُ إِلَّا هَذَا وَحْدَهُ، وما أَشَبَّهُهُ من قولك ما أَفْعَلَهُ"⁽⁴⁾.

وَصَفْوَةُ القَوْلِ أَنَّ تَصْغِيرَ (أَفْعَلَ) لُغَةً قَلِيلَةً، لم يُسَمَّعْ مِنْهَا إِلَّا (ما أُمِيلِحَ) و (ما أُحْيِسِنَ)، الأَضْلُ فِيهَا أَنَّ لا يُقَاسَ عَلَيْهَا لَكِنَّهُ اسْتَشْنَى وَثُوقاً مِنْهُ بِصُدُورِهِ عَنِ العَرَبِ وَاسْتَحْقَاقِهِ القِيَّاسَ، لَكِنْ عَلَى العُمُومِ حَاوَلَ النُّحَاةُ إِخْرَاجَ القَلِيلِ وَالشَّاذِّ مِنَ القِيَّاسِ،

(1) الكتاب 3/ 477-478.

(2) يريدون: يطوهم أهل الطريق الذي يمرون فيه، فحذف (أهل) وأقام الطريق مقامهم، ومعنى يطوهم الطريق أن بيتهم على الطريق، فمن جاز فيه رأيهم، وقوله: صيد عليه يومان، معنى صيد عليه الصيد في يومين، فحذف الصيد، وأقام اليومين مقامه الكتاب 3/ 478.

(3) الكتاب 3/ 478.

(4) الكتاب 3/ 478، وانظر في خزانة الأدب 1/ 47.

فقد وَضَّحَ سيبويه رأيه بالشاذَّ قائلاً: "ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذَّ المنكر في القياس" ⁽¹⁾ وقال في موضع آخر: "... هذا من الشواذَّ، وليس مما يُقاسُ عليه وَيَطْرَدُ" ⁽²⁾ فَتَشَدَّدُهم في أطرادِ القواعدِ جعلَهُم لا يُعَوِّلُونَ على القليلِ من كلامِ العرب: "فكانوا إذا وجدوا نصّاً مَرُوباً عن العربِ يُخالفُ الحُكمَ العامَّ الذي وَضَعُوهُ لم يتردّدوا في أن يصمّموا هذا النصَّ بالشذوذِ" ⁽³⁾ وكذلك النادرُ عندهم: "لا يُعتدُّ به ولا يُقاسُ عليه" ⁽⁴⁾ والقليلُ مَرْدُولٌ مَطْرُوحٌ ⁽⁵⁾ فَرَفَضُوا القليلَ والناذرَ لِقَلَّتِهِ وَنُدْرَتِهِ لا لخلله وفساده.

لذا فَرُسُوهُ مَبْدَأُ القياسِ على الأكثرِ في وَضْعِ القواعدِ أَدْخَلَ ما يُخالفُ القياسَ في دائرة الاستثناءِ (غَيْرِ المَطْرَدِ) على قواعدِ النحوِ وهو الاستثناءُ الذي يَشْهَدُ تهاوُّناً وتهميشاً لدوره من قِبَلِ النحاةِ عُمُوماً وعليه فكما كان القياسُ مانِعاً مِنْ دُخُولِ استعمالاتٍ لُغَوِيَّةٍ صَحِيحَةٍ حَيَزَ القاعدةُ القياسيَّةُ المَطْرَدَةَ، لكي لا تَخْرِقَ أطرادها، وتُنْقِصَ اتِّساقها، فكانت تلك الاستعمالاتُ من قِبَلِ الاستثناءِ على القاعدةِ.

كان القياسُ - كذلك - أضلاً من أصولِ ترسيخِ أطرادِ قواعدِ الاستثناءِ على القاعدةِ النحويةِ والقياسِ عليها ويقومُ هذا القياسُ على عِلَّةِ المُشابهَةِ بين المقيسِ والمقيسِ

(1) الكتاب 2/ 363-364.

(2) من أسرار اللغة ص 25 وانظر المدارس النحوية ص 18.

(3) من أسرار اللغة ص (25) وانظر المدارس النحوية ص (18).

(4) أسرار العربية ص 274.

(5) الخصائص 1/ 126.

عليه، مثال ذلك في نحو الاستثناء على قاعدة تعريف صاحب الحال فقد استُبدِلَ بالقياس في توجيه الاستثناء على القاعدة النحوية القاضية بأن يكون صاحب الحال معرفةً، فحين وردت النحاة نصوص لغوية خالفت تلك القاعدة ومنعت اطرادها المطلق، استثنى النحاة على هذه القاعدة بقاعدة تُجيز تنكير صاحب الحال قياساً على النصوص المخالفة للقاعدة المطردة، فقال المبرد: "ويعجز: جاءني رجلٌ ظريفاً على الحال" (1)

غَيْرَ أَنَّ النحاة وَضَعُوا شُرُوطاً تُجِيزُ تَنْكِيرَ صَاحِبِ الْحَالِ، كَأَن يَكُونَ صَاحِبُ الْحَالِ مُخَصَّصاً بِالْإِضَافَةِ أَوْ الْوَصْفِ، أَوْ أَن يَتَأَخَّرَ صَاحِبُ الْحَالِ عَنْهَا (2) وَتَتَفَاوَتْ دَرَجَاتُ التَّسْوِيعِ بَيْنَهُمْ، فَالْمَسْوُوعُ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عِنْدَ ابْنِ السَّرَاجِ هُوَ وَصْفُ النِّكَرَةِ حَتَّى تَقْتَرِبَ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، يَقُولُ: "وَقَبِيحٌ أَن تَكُونَ الْحَالُ مِنْ نِكْرَةٍ، لِأَنَّهُ كَالْخَيْرِ عَنِ النِّكَرَةِ، وَالْإِخْبَارُ عَنِ النِّكَرَاتِ لَا فَائِدَةَ مِنْهَا، فَمَتَى كَانَ فِي الْكَلَامِ فَائِدَةٌ فَهُوَ جَائِزٌ فِي الْحَالِ كَمَا جَازَ فِي الْخَيْرِ، وَإِذَا وَصَفْتَ النِّكَرَةَ بِشَيْءٍ قَرَّبْتَهَا مِنَ الْمَعْرِفَةِ وَحُسِّنَ الْكَلَامُ، تَقُولُ: "جَاءَنِي رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ رَاكِباً" وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ (3)

وَالْمَسْوُوعُ عِنْدَ ابْنِ يَعِيشَ أَن تَتَقَدَّمَ الْحَالُ عَلَى صَاحِبِهَا، نَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ:
وَتَحْتَ الْعَوَالِي بِالْقَنَاءِ مُسْتَظَلَّةٌ ظِيَاءٌ أَعَارَتْهَا الْعُيُونُ الْجَادِرُ

(1) المقتضى 4/ 286.

(2) انظر هذه الشروط في الكتاب 2/ 112.

(3) الأصول في النحو 1/ 214.

يقول: "أراد (ظباءً مستظلةً) فلما قَدَّمَ الصِّفَةَ نَصَبَهَا على الحال، وَشَرَطُ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ النِّكَرَةُ لها صِفَةٌ تَجْرِي عليها... ويجوزُ نَصْبُ الصِّفَةِ على الحال، والعاملُ في الحالِ متقدِّمٌ، ثم تُقَدِّمُ الصِّفَةَ لغرضٍ يَعْرِضُ فحِينَئِذٍ تُنْصَبُ على الحال، ويجبُ ذلكَ لامتِناعِ بَقَائِهِ صِفَةً مع التقدُّمِ، لأن الصِّفَةَ تَجْرِي بِجَرَى الصِّلَةِ في الإيضاحِ فلا يُجُوزُ تَقْدِيمُهَا على المَوْصُوفِ كما لا يُجُوزُ تَقْدِيمُ الصِّلَةِ على المَوْصُولِ"⁽¹⁾

وقد تَابَعَ النِّحَاةُ ابْنَ السَّرَاجِ وابْنَ يَعِيشَ، لكنهم زادوا من هذه المسوغاتِ وَحَصَرُوهَا في مواضِعَ مُخْتَلِفَةٍ، يقولُ ابْنُ عَقِيلٍ "حَقُّ صَاحِبِ الْحَالِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً، وَلَا يُنْكَرُ في الغَالِبِ إِلَّا عِنْدَ وَجُودِ مُسَوِّغٍ، وَهُوَ أَحَدُ أُمُورِهَا أَنْ يَتَقَدَّمَ على نِكْرَةٍ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَمَا لَمْ نَفْسِي مِثْلَهَا لِي لَائِمٌ وَلَا سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي⁽²⁾
حَيْثُ جَاءَتْ الْحَالُ مُتَقَدِّمَةً وَهِيَ قَوْلُهُ (مِثْلَهَا) وَ(لِي) مِنَ النِّكَرَةِ وَهِيَ قَوْلُهُ (لَائِمٌ)
ومنها أَنْ تُخَصَّصَ بِوَصْفٍ أَوْ إِضَافَةٍ، فَمِثَالُ مَا تُخَصَّصَ بِوَصْفٍ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾⁽³⁾ أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴿٥﴾⁽³⁾
وَمِثَالُ مَا تُخَصَّصَ بِالْإِضَافَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلنَّاسِ لِأَيْمَانِنَا﴾⁽⁴⁾

(1) شرح المفصل 2/ ص 64.

(2) انظر شرح ابن عقيل 1/ 633 وما بعدها، وشرح الأشموني 1/ ص 714.

(3) سورة الدخان/ 504.

(4) سورة فصلت/ 10.

وَحُدِّدَتْ مُسَوِّغَاتٌ أُخْرَى اسْتَنْدَتْ فِي مُعْظَمِهَا إِلَى شَوَاهِدٍ شَعْرِيَّةٍ وَنَثْرِيَّةٍ مُوثِقَةً بِهَا ⁽¹⁾ حَتَّى إِنَّهُ أُجِيزَ وَقُوعُ الْحَالِ مِنَ النِّكَرَةِ بِلا مُسَوِّغٍ نَحْوَ قَوْلِ الْعَرَبِ: "مَرَرْتُ بِمَاءٍ قَعْدَةَ رَجُلٍ". وَفِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ: "صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَاعِدًا، وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا، (فَقَوْمٌ) نِكَرَةٌ وَهُوَ صَاحِبُ الْحَالِ (وَقِيَامٌ) قَدْ نُصِبَ عَلَى الْحَالِ، وَتَأَخَّرَ عَنْ صَاحِبِهِ" ⁽²⁾.

وَعَلَيْهِ فَلَقَدْ حَاوَلَ النُّحَاةُ الِاسْتِثْنَاءَ عَلَى الْقَاعِدَةِ الْقَاضِيَةِ بِتَعْرِيفِ صَاحِبِ الْحَالِ، مِنْ خِلَالِ تَشْبِيهِ صَاحِبِ الْحَالِ النِّكَرَةَ بِالْمُبْتَدَأِ وَالْقِيَاسِ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي جَازَ مِنْ أَجْلِهِ الِاسْتِثْنَاءُ عَلَى قَاعِدَةِ تَأَخُّرِ الْحَالِ عَنْ صَاحِبِهَا بِتَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهَا قِيَاسًا عَلَى تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ بِهِ لِأَنَّ الْحَالَ تُشَبِّهُهُ.

فَمَعَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْحَالِ أَنَّ تَأَخُّرَ عَنْ صَاحِبِهَا إِلَّا أَنَّهُ اسْتُثْنِيَ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ عِنْدَ نَحَاةِ الْكَوْفَةِ حِينَ يَكُونُ الْفَاعِلُ ضَمِيرًا نَحْوُ (رَاكِبًا جِئْتُ) "ذَلِكَ لِأَنَّ تَقْدِيمَ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهِ مَعَ الْأَسْمِ الظَّاهِرِ يُوَدِّي إِلَى تَقْدِيمِ الْمُضْمَرِّ عَلَى الْمُظْهَرِّ، فَفِي جُمْلَةٍ "رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ يُقَدَّرُ ضَمِيرٌ فِي الْحَالِ "رَاكِبًا" وَهَذَا الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الْفَاعِلِ الْمُتَأَخِّرِ "زَيْدٌ" لَفْظًا وَرَتَبَةً وَهُوَ مَا لَا تُجِيزُهُ الْقَاعِدَةُ النَحْوِيَّةُ أَمَّا نُحَاةُ الْبَصْرَةِ فَاسْتَثْنَوْا عَلَى هَذَا الْأَصْلِ فَأَجَازُوا تَقْدِيمَ الْحَالِ عَلَى الْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ الظَّاهِرِ أَوْ الضَّمِيرِ، وَاعْتَمَدُوا فِي ذَلِكَ عَلَى النُّقْلِ وَالْقِيَاسِ قَالَ الْمُبَرِّدُ "فَإِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ فِعْلًا صَلَحَ تَقْدِيمُهَا وَتَأْخِيرُهَا لِتَصَرُّفِ

(1) انظر شرح ابن عقيل 1/ 639، شرح الأشموني 1/ 419.

(2) شرح ابن عقيل 1/ 639، شرح الأشموني 1/ 419.

العامِلِ فيها، فقلت: جاء زيدٌ رَكِيباً، وجاء رَكِيباً زيدٌ⁽¹⁾ ومن هنا جازَ تَقْدِيمُ الحالِ على عامِلِها قياساً على تقديم المفعولِ به لأن الحالَ تُشَبِّهُهُ.

ويبدو أنَّ واقعَ الاستثناءِ على القاعدةِ النحوية التي مُؤَدَّاهَا وجوبُ تقديم صاحبِ الحالِ على الحالِ يستندُ على فِكْرَةِ القياسِ، القياسِ على أمثلةٍ كثيرةٍ ثَبَتَ صُدُورُها عن العربِ الفُصَحَاءِ، إضافةً لما يُنتِجُهُ هذا التقديم من مُرونةٍ تَلَبُّيَّةٍ لغاياتِ المعنى القائمِ في نفسِ المتكلمِ والذي لا يستطيعُ إظهارُهُ إذا جاء بالتركيبِ على الأصلِ دونَ استثناءٍ.

فقد وَرَدَ تقديمُ الحالِ في القرآنِ الكريمِ، نَحْوَ قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾⁽²⁾ و "كافةً" في الآيةِ الكريمةِ بمعنى عامَّةٍ، أي أَرْسَلَ اللهُ سَيِّدَنَا محمداً إلى الناسِ عَامَّةً، لا يخرجُ منهم أَحَدٌ، أي إلى العربِ والعجمِ وسائرِ الأُمَمِ ولمَّا كانتِ الحالُ هي مَرَكِزُ العِنايةِ، والاهتمامِ بها أَكْثَرُ من بقيةِ مُفْرَدَاتِ الجملةِ قُدِّمَتْ لتأكيدها.⁽³⁾

وكذلك الأمرُ في الاستثناءِ على قاعدةِ تعريفِ صاحبِ الحالِ فمع أنَّ القياسَ هو الفِصلُ في ترسيخِ الاستثناءِ على القاعدةِ من خلالِ اعتمادِ عِلَّةِ المشابهةِ التي تُعَدُّ من الأصولِ النحويةِ لتوجيهِ مثلِ هذه الاستثناءاتِ على القواعدِ النحويَّةِ، فقد كانتِ

(1) المقتضب 4 / 300.

(2) سورة سبأ / 28.

(3) للمزيد انظر البحر المحيط 7 / 281 والمثل السائر 2 / 44.

الدواعي المعنوية بارزة في مختلف مسوغات الاستثناء، فالمعنى هو الذي فرض وجود عنصَرٍ ما في التركيب اللغوي من غير أن يُنظر في هذا العنصر إن كان يصلح مسوغاً أو لا يصلح.

من أجل ذلك فإن محاولة سنّ قواعد نحوية مطردة فرض على النحاة الدخول في استثناءات عليها والبحث عن مسوغات شكلية وتعليلات منطقية.

4- التعليل النحوي

لقد ترتب على اعتماد فكرة القياس اعتماد فكرة التعليل النحوي حيث وجه النحاة كثيراً من الاستثناء على القاعدة النحوية استناداً إلى بعض العلل النحوية، كعلة المشابهة والخفة وكثرة الاستعمال والعلة هي تفسير ظاهرة نحوية وتوضيح الأسباب التي أدت إلى وجودها.⁽¹⁾

ولا ريب أن فكرة القياس - بما يترتب عليها من التعليل - وليدة فكر النحاة الذين سبقوا سيبويه، كعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117هـ) والخليل بن أحمد (ت 170هـ) وغيرهما، فقد عُنوا بالقياس عناية واضحة، حتى قيل: إِنَّ الْحَضْرَمِيَّ أَوَّلُ

(1) انظر النحو العربي: العلة النحوية نشأتها وتطورها مازن المبارك ط3 دار الفكر ص 51.

من مَدَّ القِيَّاسَ وَشَرَحَ العِلَلَ⁽¹⁾ وفتح الخليلُ بابَ التعليلِ على مِصْرَاعِيهِ فَأَبَاحَ النَّظَرَ فِي
الْأَحْكَامِ النُّحَوِيَّةِ وَتَدْعِيْمِهَا بِالْعِلَلِ.⁽²⁾

وكان التوفيقُ بين القاعدةِ وما يخالفُها من نصوصٍ مِنْ أَهَمِّ الأسبابِ التي دَعَتِ
النَّحَاةَ إِلَى التَّعْلِيلِ الَّذِي اتَّسَعَ بِدَوْرِهِ لِتَحْلِيلِ القَاعِدَةِ النُّحَوِيَّةِ الْأَصْلِ، وَتَعْلِيلِ القَوَاعِدِ
المُسْتَثْنَاةِ عَلَيْهَا كَذَلِكَ، وَمَعَ أَنَّ الخليلَ لَمْ يَضَعْ، وَلَا النَّحَاةَ الَّذِينَ جَاؤُوا بَعْدَهُ، أَصُولاً أَوْ
مَنَاهِجَ لَطَرَاتِقِ التَّعْلِيلِ، بَلْ تَرَكُوهُ دُونَ حُدُودٍ مَحْدَدَةٍ تَمَاماً.

قال الزَّجَّاجِيُّ: ذَكَرَ بَعْضُ شَيْوِخِنَا أَنَّ الخليلَ بْنَ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللهُ، سُئِلَ عَنِ العِلَلِ
الَّتِي يَعْتَلُّ بِهَا فِي النُّحُو، فَقِيلَ لَهُ: عَنِ الْعَرَبِ أَخَذْتَهَا، أَمْ اخْتَرَعْتَهَا مِنْ نَفْسِكَ؟ فَقَالَ: إِنْ
الْعَرَبَ نَطَقَتْ عَلَى سَجِيَّتِهَا وَطِبَاعِهَا، وَعَرَفَتْ مَوَاقِعَ كَلَامِهَا، وَقَامَ فِي عُقُولِهَا عِلَلُهُ، وَإِنْ
لَمْ يُثْقَلْ ذَلِكَ عَنْهَا. وَاعْتَلَلْتُ أَنَا بِمَا عِنْدِي أَنَّهُ عِلَّةٌ لَمَا عِلَّلْتُهُ مِنْهُ، فَإِنْ أَكُنْ أَصَبْتُ فَهُوَ
الَّذِي التَّمَسَّتْ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ هُنَاكَ عِلَّةٌ لَهُ فَمَثَلِي فِي ذَلِكَ مَثَلُ رَجُلٍ حَكِيمٍ دَخَلَ دَاراً مُحْكَمَةً
الْبِنَاءِ عَجِيبَةِ النُّظْمِ وَالْأَقْسَامِ، وَقَدْ صَحَّحَتْ عَنْدَهُ حِكْمَةٌ بِأَنْبِيَاءِهَا بِالْخَيْرِ الصَّادِقِ، أَوْ
بِالْبِرَاهِينِ الْوَاضِحَةِ، وَالْحُجَجِ اللَّائِحَةِ، فَكَلِمَا وَقَفَ هَذَا الرَّجُلُ فِي الدَّارِ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا
قَالَ: إِنَّمَا فَعَلَ هَذَا هَكَذَا لِإِعْلَةٍ كَذَا، وَبِسَبَبِ كَذَا، وَكَذَا سَنَحْتُ لَهُ، وَخَطَرْتُ بِبَالِهِ مُحْتَمِلَةً
لِلذَلِكَ، فَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ الْحَكِيمُ الْبَانِي لِلدَّارِ فَعَلَ ذَلِكَ لِلْإِعْلَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا هَذَا الَّذِي دَخَلَ

(1) انظر إنباء الرواة للقفطي 105/2، طبقات الشعراء لابن سلام 14/1.

(2) انظر إنباء الرواة للقفطي 105/2، طبقات الشعراء لابن سلام 14/1. وطبقات النحويين واللغويين ص

31، نزهة الألباء ص 27.

الدار وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره الرجل مُحْتَمَلٌ أن يكون علةً لذلك فإن سَنَحَ لِغَيْرِي عِلَّةً لِمَا عَلَّيْتُهُ من النحو هي أَلَيُّ بِالْمَعْلُولِ فَلَيَأْتِ بِهَا. ⁽¹⁾

فقد أَصْبَحَتِ الْعِلَّةُ مجالاً خِصْباً لإظهار ثقافة النحوي الجدلية أو المنطقية أو الفلسفية أو الفقهية، وقد حَفَلَ (كتاب الإنصاف) لابن الأنباري بالعلل التي دَعَمَ بها كلُّ من البصريين والكوفيين، آراءهم وأحكامهم، وبرزت من خلال هذه العِلَلِ الثقافات التي وَفَدَتْ إلى النحو وأصبحت جزءاً منه ويبدو أن مَرَدَّ ذلك لا يَبْعُدُ عن غايات نشأة النحو فحين شاع اللحن، وكَثُرَ على لسان بعض العرب، قام النحاة الأوائل بعملية استقراء لهذه اللغة بُغْيَةً وَضَعَ الضوابط لها، لغايات التعليم واستناداً لأن الفهم والتوضيح من سمات الدراسة النحوية حاول النحاة البحث عن عِلَلٍ يُفَسِّرُونَ بها الظواهر التي لا حَظُّوها في استقراءهم. ⁽²⁾

وكما حاول النحاة تعليل رَفْعِ الْفَاعِلِ وَنَصْبِ الْمَفْعُولِ بِهِ وتعليل جعل المبتدأ معرفة والخبر نكرة ⁽³⁾ وعَدَمِ جَوَازِ رَفْعِ الْمَجْرُورِ ⁽⁴⁾، فقد حَاوَلُوا تعليل جَرِّ الممنوع من الصرف بالفتح نيابة عن الكسرة باعتباره استثناء على الأَصْلِ الْقَاضِي بِجَرِّ الْأَسْمِ بِالْكَسَرَةِ، فقال سيويه: "واعلم أن ماضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام،

(1) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص (66).

(2) انظر مثلاً الإيضاح في علل النحو للزجاجي (337) والخصائص لابن جني (392) وأما السهيلي عبد

الرحمن بن عبد الله (581) والاقتراح للسيوطي (911)هـ.

(3) الكتاب 1/ 47-48.

(4) الكتاب 1/ 254.

ووافقه في البناء (أي في الصيغة والوزن) أجري لفظه مجرى ما يستقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون وذلك نحو أبيض، وأسود، وأحمر، وأصفر، فهذا بناء أذهب وأعلم، فيكون في موضوع الجر مفتوحاً، استقلوه حيث قارب في الكلام ووافق البناء⁽¹⁾.

فالممنوع من الصرف مجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه شابه الفعل، وإن ما شابه الأفعال، من الأسماء يُمنع من الصرف لِثَقَلِ الكسرة على الأفعال وعلى الأسماء التي تُشابه الأفعال في وزنها.

ويبدو أن ما استقر في أذهان كثير من النحاة أن "النحو صناعة"، أشهم في تعميق أهمية صياغته صياغة دقيقة تسعى نحو الاطراد، فتصبح كل قاعدة أصلاً مضبوطاً تقاس عليه الجزئيات قياساً دقيقاً⁽²⁾ وأن يُكفّل لها التعليل المناسب.

ومن أمثلة ما استند إليه نحائنا في تبرير الاستثناء على القاعدة النحوية القاضية بتعريف صاحب الحال، مبررهم في وقوع صاحب الحال نكرة، شبهه المبتدأ وقياسه عليه مكان القياس المتصل بتحقيق علة المشابهة الحاكم في قبول الاستثناء على القاعدة. وهكذا تعدّ علة المشابهة أصلاً مهماً من أصول الاستدلال للاستثناء على قواعد النحو. فقد عوّل عليها في تفسير كثير من القواعد النحوية التي تُستثنى على قواعد نحوية أخرى، وفُسرَت - في تصورات النحاة - تلك القواعد المستثناة تفسيراً منطقياً

(1) الكتاب 1/ 21.

(2) الأصول 1/ 56، الإيضاح في علل النحو ص 113 - المدارس النحوية ص 68.

مقبولاً يقوم على سبر العلاقات بين العناصر اللغوية، واستخراج الأوجه التي تلتقي عليها ثم اتخاذ تلك الأوجه معايير تُفسر هيئات تلك التراكيب اللغوية فيقول ابن جني: فهذا مذهب مطرد في كلامهم ولغاتهم، فاش في محاوراتهم ومخاطباتهم، أن يحملوا الشيء على حكم نظيره، لقرب ما بينهما، وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر. مما أوجب له الحكم⁽¹⁾ فالشبه "إذا قوي أوجب الحكم وإذا ضعف لم يوجب، فكلما كان الشبه أخص كان أقوى، وكلما كان أعم كان أضعف فالشبه الأعم كشبه الفعل الاسم من جهة أنه يدل على معنى فهذا لا يوجب له حكماً، لأنه عام في كل اسم وفعل، وليس كذلك الشبه من جهة أنه ثانٍ باجتماع السببين فيه، لأن هذا يخص نوعاً من الأسماء دون سائرهما، فهو خاص مقرب للاسم من الفعل"⁽²⁾.

فكلما ازداد الشبه وتمكن بين الطرفين استمد أحدهما حكم الآخر "وهذه عادة للعرب مألوفة، وسنة مسلوكة: إذا أعطوا شيئاً من شيء حكماً ما قابلوا ذلك بأن يُعطوا المأخوذ منه حكماً من أحكام صاحبه، عمادة لبيئتهما، وتتميماً للشبه الجامع لهما. وعليه باب ما لا ينصرف، ألا تراهم لما شبّهوا الاسم بالفعل فلم يضرّفوه، كذلك شبّهوا الفعل بالاسم فأعربوه؟"⁽³⁾.

(1) النصف 1 / 191.

(2) شرح المفصل 1 / 58.

(3) الخصائص 1 / 63.

لذا حِينَ قَرَّرَ النِّحَاةُ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمُنَادَى النَّصْبُ كَانَ ذَلِكَ لِتَصَوُّرِهِمْ أَنَّ (يا زيد) مثلاً تساوي من حيث المعنى (أدعو زيدا)، وما دامت بمعناها فهي تُشَبِّهُهَا، وعدوا (زيد) مفعولاً به منصوباً بفعل محذوف تقديره (أدعو) ومع أن هناك من رأى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بحرفِ النداءِ نَفْسِهِ، فقال ابنُ جَنِّي: "فلما قَوِيَتْ (يا) في نَفْسِهَا وَأَوْغَلَتْ في شِبْهِ الْفِعْلِ تَوَلَّتْ بِنَفْسِهَا الْعَمَلَ"⁽¹⁾

بَيَّنَّ أَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النِّحَاةُ فِي مِثْلِ هَذَا السِّيَاقِ⁽²⁾ قَدْ يُؤَدِّي إِلَى اضْطِدَامِ مَا أَطْلَقُوا عَلَيْهِ "الجملة الخبرية" بـ "الجملة الإنشائية الطلبية"⁽³⁾.

فلما قِيلَ: "الأصل في كل مُنَادَى أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً - وَإِنْ بَنَوْا الْمَفْرَدَ الْمَعْرِفَةَ عَلَى الضَّمِّ - ومما يدلُّ على أَنَّ أَصْلَ الْمُنَادَى النَّصْبُ نَصْبُهُمُ الْمُضَافَ فِي قَوْلِهِمْ: (يا عبد الله) والمُشَابِهُ لَهُ مِنْ نَحْوِ (يا خيراً من زيد) والمنكور من نحو (يا رجلاً ويا ركباً) والناصب له فعلٌ مضمَّرٌ تَقْدِيرُهُ أُنَادِي زِيداً أَوْ أُرِيدُ أَوْ أَدْعُو"⁽⁴⁾.

إِنَّمَا بُنِيَ لَوْقُوعِهِ مَوْقِعَ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ الْمُضْمَرِّ وَالْمُتَمَكِّنِ مِنَ الْأَسْمَاءِ إِنَّمَا جُعِلَتْ لِلغِيَةِ فَلَا تَقُولُ (قام زيد) وَأَنْتَ تَحَدِّثُهُ عَنْ نَفْسِهِ إِنَّمَا إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَحَدِّثَهُ عَنْ نَفْسِهِ فَتَأْتِي بِضَمِيرِهِ فَتَقُولُ: قُمْتَ وَالنداءُ حَالُ خِطَابٍ وَالْمُنَادَى مَخَاطَبٌ

(1) الخصائص 277 / 2 المقتضب 4 / 202.

(2) انظر الخصائص 186 / 1.

(3) انظر شرح المفصل 127 / 2 شرح ابن عقيل 255 / 2.

(4) شرح المفصل 127 / 1.

فالقياُسُ في قولك: "يا زيدُ" أن تقول يا أنت والدليلُ على ذلك أن من العربِ من ينادي صاحِبَهُ إذا كان مُقْبِلاً عليه ومما لا يَلْتَبِسُ نداؤه بالْمَكْنِيّ فيناديه بالْمَكْنِيّ على الأصل فيقول يا أنت" قال الشاعر: (1)

يا مُرُّ يا ابنَ واقعٍ يا أُنْتَا أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَاماً جُعْتَا
كَانَ الْبِنَاءُ عَلَى الضَّمِّ اسْتِثْنَاءٌ عَلَى النِّصْبِ وَهُوَ الْأَصْلُ الَّذِي بَنِيَ عَلَى أُسَاسِهِ
قَوَاعِدُ هَذَا التَّرْكِيْبِ وَقَدْ عُلِّقَ د. عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَيُّوبُ عَلَى هَذَا التَّوْجُّهِ قَائِلاً: "وقد عُلِّلَ
النُّحَاةُ لِبِنَاءِ الْمُنَادَى الْمَفْرَدِ الْعَلَمِ أَنَّهُ يَقَعُ مَوْقِعَ الضَّمِيرِ، حَيْثُ أَنَّ (يا محمدُ) تُساوي في
المعنى (أَدْعُوكَ)، ونحن نقول للنُّحَاةِ بأنه لا تُساوي بين جملة (يا محمدُ) وجملة (أَدْعُوكَ)
لأنَّ الأولى إِنْشَائِيَّةٌ والثَّانِيَّةُ خَبَرِيَّةٌ، ولا تُساوي بين الإنشاءِ والخبرِ أمَّا أَنَّ (محمدُ) مُساوِيَةٌ
(للكافِ) و(أَدْعُوكَ) مُساوِيَةٌ (لِيا) فَأَمْرٌ غَيْرُ مَقْبُولٍ أَيْضاً، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ
(الكافَ) فَضْلَةٌ يُمْكِنُ الاسْتِغْنَاءُ عَنْهَا، وَأَنَّ (أَدْعُوكَ) وَحْدَهَا إِسْنَادٌ كَامِلٌ يَتِمُّ الْكَلَامُ بِهِ،
فَهَلْ يَقْبَلُ النُّحَاةُ بِمُقْتَضَى تَأْوِيلِهِمْ أَنْ يَقُولُوا بِأَنَّ (يا) وَحْدَهَا إِسْنَادٌ كَامِلٌ كَذَلِكَ يَتِمُّ
الْكَلَامُ بِهِ دُونَ (محمد)؟! (2).

وعارضُ الدكتورُ تَمَامُ حَسَّانِ تَوَجُّهَاتِ النُّحَاةِ فِي أُسْلُوبِ النَّدَاءِ قَائِلاً: الحذفُ لا
يتمُّ إلا بقربةٍ تدلُّ على المحذوفِ، ولا مانعُ أَنْ يُذَكَّرَ المحذوفُ وَأَمَّا مَا يُسَمِّيهِ النُّحَاةُ
"وَجُوبَ حَذْفِ الْفِعْلِ" فالمعنى في جميعه على غيرِ تقديرِ الْفِعْلِ، لقد قال النُّحَاةُ بحذفِ

(1) شرح الفصل 1/129/130.

(2) دراسات نقدية في النحو العربي ص 46.

الفعل وجوباً في النداء ولا يستقيم معنى النداء وهو إنشائي مع تقدير الفعل لأنَّ الكلام مع تقديره سيصبح خبرياً، والأوضح فيه أنه من الجمل التي تعتمد على الأداة ومعناها⁽¹⁾ ذلك لأنَّ هذا التركيب يدلُّ في ذاته على معناه ولا يحتاج إلى تقدير فعلٍ أو غيره⁽²⁾.

لذا اعتقد أن اعتماد النحاة فكرة التعليل رسخ في البناء النحوي، مفهوم الاستثناء على قواعد النحو، والقياس عليه، ويتضح أثر علة المشابهة في ترسيخ فكرة الاستثناء على القاعدة النحوية القاضية بتحقيق المطابقة بين النعت والمنعوت. حيث يقول: ومما جرى نعتاً على غير وَحِه الكلام "هذا جُحْرُ ضَبِّ خَرِبٍ" فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس لأنَّ الخرب نعت الجُحْر، والجُحْر رفع، ولكن بعض العرب يجزُّه، وليس بنعت للضبِّ، ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضبِّ فجرؤه لأنه نكرة كالضبِّ، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضبِّ، ولأنه صار هو الضبُّ بمنزلة اسم واحد، ألا ترى أنك تقول:

(هذا حبُّ رُمانٍ).

فإذا كان لك قلت:

"هذا حبُّ رُمانٍ فأضفت الرُمان إليك وليس لك الرُمانُ إنما لك الحبُّ. فكذلك

يقع على جُحْر ضَبٍّ ما يقع على حبِّ رُمانٍ، تقول هذا جُحْرُ ضَبِّي وليس لك الضبُّ، إنما

(1) اللغة العربية معناها ومبناها ص 219.

(2) في النحو العربي نقد وتوجيه ص 301-311.

لك جُحْرُ ضَبٍّ فلم يَمْنَعَكَ ذلك من أنْ قُلْتَ جُحْرُ ضَبِّي، والجُحْرُ والضَّبُّ بمنزلة اسم مفرد، فانجَرَّ الحَرْبُ على الضَّبِّ كما أَضَفْتَ الجُحْرَ إليك مع إِضَافَةِ الضَّبِّ، ومع هذا فإنهم أَتَبَعُوا الجُرَّ الجُرَّ كما اتبعوا الكَسَرَ الكَسَرَ، نحو قولهم: "بِهِمْ وَبِدَارِهِمْ" وما أَشْبَهَ هذا.⁽¹⁾

وهذا التعليلُ تأويلٌ⁽²⁾ لما سَمِعَ من لغة العربِ فحينَ يلاحظُ الشبهةَ بين الظواهرِ فتُعَلَّلُ ظاهرةٌ قِياساً على ظواهرٍ أُخرى.

وعُموماً فلقد كانت محاولةُ التوفيقِ بين واقعِ اللغة وبين واقعِ التقعيدِ المُستنبطِ مجالاً لترسيخِ هذا النهجِ التفسيريِّ التشبيهيِّ⁽³⁾ والإقرارِ غيرِ المباشرِ بفكرةِ الاستثناءِ على القواعدِ النحويةِ في ضَوْءِ موقِفِهِمْ من القياسِ والعلةِ والعاملِ.⁽⁴⁾

وعِلَّةُ التخفيفِ من العِلَلِ النحويةِ التي استُبدِلَ بها لترسيخِ الاستثناءِ على القاعدةِ النحويةِ، وكثرةُ الاستعمالِ علةٌ أخرى ترتبطُ بعلةِ التخفيفِ ارتباطاً وثيقاً، لأن كثرةَ استعمالِ اللفظِ أو التركيبِ يُعَرِّضُهُ للتغيرِ طلباً للاختصارِ، والخِفَّةُ بدورها لا تأتي إلا مِنْ كثرةِ الاستعمالِ، من ذلك ما عُلِّلَ به حَذْفُ حَرْفٍ، أو أَكْثَرُ في تَرْخِيمِ المُنَادَى لِكثَرَتِهِ في كلامِهِمْ⁽⁵⁾، ومنه أَنَّهُمْ حَذَفُوا الفِعْلَ من (إِيَاكَ) لِكثَرَةِ استعمالِهِم إِيَاهُ في الكَلَامِ⁽¹⁾.

(1) الكتاب 1/ 436.

(2) ستناول موضوع التأويل في إطار فكرة العامل.

(3) انظر مدرسة البصرة النحوية ص 222.

(4) انظر المنيف 1/ 91، شرح المفصل 1/ 58، شرح الكافية 93، مع الهوامع 1/ 123.

(5) انظر الكتاب 1/ 53.

وفي مُصَنَّفَاتِ النَحْوِ أمثلةٌ كثيرةٌ صَرَّحَ فيها النحاةُ بِعِلَّةِ التَّخْفِيفِ، كأَصْلٍ مِنْ أَصُولٍ تَوْجِيهِهِ الِاسْتِثْنَاءُ عَلَى قَوَاعِدِ النَحْوِ، فَقَدْ تَطَرَّقَ سِيبَوِيهِ مِثْلًا إِلَى بَيَانِ عِلَّةِ التَّخْفِيفِ فِي حَذْفِ النُّونِ وَالتَّنْوِينِ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ، اسْتِنَادًا إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ يَقْتَضِي الذِّكْرَ فَقَالَ فِي "بَابِ اسْمِ الْفَاعِلِ الَّذِي جَرَى تَجَرَّى الْفَعْلِ الْمَضَارِعِ فِي الْمَفْعُولِ فِي الْمَعْنَى":

اعلم أن العربَ يَسْتَخْفُونَ فيحذفون التَّنْوِينَ والنُّونَ، وَلَا يَتَغَيَّرُ مِنَ الْمَعْنَى شَيْءٌ وَيَتَجَرَّرُ الْمَفْعُولُ لِكُفِّ التَّنْوِينِ مِنَ الْأَسْمِ... وَلَيْسَ يُغَيَّرُ كُفُّ التَّنْوِينِ، إِذَا حَذَفَتْهُ مُسْتَخْفًا، شَيْئًا مِنَ الْمَعْنَى وَلَا يَجْعَلُهُ مَعْرِفَةً، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾⁽²⁾ وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ﴾⁽³⁾.

وَقَالَ الْخَلِيلُ: "هُوَ كَائِنٌ أَخِيكَ. عَلَى الِاسْتِخْفَافِ، وَالْمَعْنَى هُوَ كَائِنٌ أَخَاكَ"⁽⁴⁾. فَوَاضَحٌ مِنْ كَلَامِ الْخَلِيلِ وَسِيبَوِيهِ هُنَا أَنَّ حَذْفَ النُّونِ وَالتَّنْوِينِ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ جَاءَ لِعِلَّةِ الِاسْتِخْفَافِ. وَفِي (بَابِ حُرُوفِ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمَحْلُوفِ بِهِ وَسُقُوطِهَا) إِذَا يَقُولُ:

"وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ "اللَّهُ لَا فَعْلَنَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ أَرَادَ حَرْفَ الْجَرِّ، وَإِيَاءَهُ نَوَى، فَجَارَ حَيْثُ كَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ، وَحَذَفُوهُ تَخْفِيفًا وَهُمْ يَتَوَوَّنُهُ... وَحَذَفُوا الْوَاوَ، كَمَا حَذَفُوا

(1) انظر الكتاب 1/ 274.

(2) سورة آل عمران / 185.

(3) السجدة / 12.

(4) الكتاب 1/ 165، 166، 340.

اللامين، من قولهم لاه أبوك، حذفوا لام الإضافة، واللام الأخرى، ليخففوا الحرف على اللسان، وذلك ينوون⁽¹⁾.

ويجد الدارس الكثير من أمثلة الاستثناء على القاعدة لعل الحقة، من ذلك حذف حرف النداء نحو قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾⁽²⁾. ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾⁽³⁾. مع أن الأصل في تقديرات النحاة أن يُذكر لنيابته عن الفعل (أنادي)، والمستقري لأبواب النحو في أي مصدّر نحوي يجد الكثير من مسائل الحذف الوجوبي والجوازي باعتباره استثناء على الأصل القاضى بالذكر استناداً لعل الاستخفاف وكثرة الاستعمال⁽⁴⁾.

5. فكرة العامل:

تعدُّ فكرة العامل⁽⁵⁾ من الأسس المهمة التي قام عليها التصنيف النحوي، وتكاد تكون فكرته من أقوى الأفكار التي سيطرت على تفكير النحاة، واستوعبت كثيراً من جهودهم في مجال البحث النحوي، وعلى أساس هذه الفكرة رُتبت أبوابه وصنفت

(1) الكتاب 3 / 498-499.

(2) يوسف / 29.

(3) الأعراف / 143.

(4) انظر / فكرة الحذف، الفصل الثاني.

(5) عرف الرماني عامل الإعراب بأنه موجب لتغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى (الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، د. مازن المبارك ص 25، انظر التعريفات ص 78 كشف اصطلاحات الفنون 4 / 1045).

مباحثه وفهارسه⁽¹⁾، فهي ذلك البناء الضخم الذي يُحدث الإعراب في كلمات اللغة وعباراتها، ويؤثر فيها وهي التي توصل النحاة إليها بعد استقراء ظواهر اللغة والتعمق فيها، فكانت ثمرة لملاحظات علائق الألفاظ بعضها ببعض، وما نجم عنها من علامات الإعراب المختلفة.

ويلحظ المتأمل ارتباط فكرة العامل النحوي بفكرة التأويل والتقدير، تلك الفكرة التي التمسها النحاة في كل باب من أبواب النحو، فإذا لم تكن ظاهرة قدورها، فهناك عامل - في تصوّرهم - في المبتدأ والخبر، وفي الفاعل والمفعول، وفي الإغراء والتحذير، فما من باب نحوي إلا التمسوا له عاملاً ظاهراً أو مقدّراً، كل ذلك من أجل تحقيق مبدأ الاطراد القاعدي، فلا تتناقض القواعد النحوية المصنوعة، ولا تتعارض النصوص اللغوية مع تلك القواعد النحوية.

وقد لجأ النحاة للتأويل حينما وجدوا أنفسهم أمام نصوص مستثناة على القواعد النحوية وكانت الآيات القرآنية مجالاً خصباً لتعميق أثره في البناء النحوي. فمثلاً من تأويلات النحاة لردّ ما خرج عن التقعيد إليه، قول سيويه: "وسألت الخليل عن قوله جلّ ذكره: ﴿ حَقَّ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾⁽²⁾ أين جوابها؟

(1) العامل النحوي ط1، ص 63.

(2) الزمر 73.

وعن قوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَلَوْ رَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرْوْنَ الْعَذَابَ﴾ ⁽¹⁾، وقوله: ﴿وَلَوْ رَأَوْهُ إِذْ وَقَعُوا عَلَى النَّارِ﴾ ⁽²⁾، فقال: إِنَّ العرب قد ترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وُضِعَ هذا الكلام، وزعم أنه قد وجد في أشعار العرب (رُبَّ) لا جواب لها، من ذلك قول الشماخ:

وَدَوِّيَّةٌ قَفَرَتْ نَعَامُهَا كَمَشِي النَّصَارَى فِي خِفَافِ الْأَرَنْدَجِ ⁽³⁾
وهذه القصيدة التي فيها هذا البيت لم يجيء فيها جواب لِرُبَّ، لعلم المخاطب أنه يريد قَطَعْتُهَا، وما فيه هذا المعنى ⁽⁴⁾.

لكن التأويل النحوي أخذ يميل نحو التعقيد والتخيّل وسيطرت عليه في كثير من المواضع أصول النحويين وخلافاتهم، فكثُر الاختيال والتمحّل لجعل النصوص الفصيحة تُدْعَنُ لهذه الأصول، وتُعزَّزُ مذاهب النحويين المختلفة، متجاوزة في كثير من المواضع فَلَكَ المعنى ⁽⁵⁾.

ولا شك أن اعتماد فكرة العامل، جعل اهتمام النحاة بالقضايا المتعلقة بالشكل على حساب القضايا المتعلقة بالمضمون فامتلك الاهتمام بتبرير الحركة الإعرابية مثلاً مُعْظَمَ

(1) البقرة 165.

(2) الأنعام 27.

(3) الأرنج: الجلد الأسود تمشي لكثرة المشي، شبه أسواق النعام في سوادها بخفاف الارندج، وخص النصارى لأنهم كانوا معروفين بلبسها.

(4) الكتاب 3/ 103-104.

(5) انظر التأويل النحوي في القرآن الكريم للدكتور عبد الفتاح الحموز 1/ 56.

اهتمامات النحاة، لاسيما أنها - في تصوّرهم - أكثر لمؤثر أو جده العاملُ
سكونٍ يطرأ على أواخر الكلم في اللفظ يحدثُ بعاملٍ وَيَبْطُلُ بِبُطْلَانِهِ⁽¹⁾
أبدًا لكلِّ مرفوعٍ رافعاً، ولكلِّ منصوبٍ عاملاً في نصبه، ولكلِّ مخفوضٍ
الفلسفة والمنطق منهلاً عذبا للتأويلات والتقديرات النحوية، وكثرت
والاستثناءات المتعددة، ووجدنا أبواباً نحوية لا لزوم لها، ولا فائدة من
بعض الأبواب النحوية - كالنداء والإغراء والتحذير والاختصاص و
لأفعال محذوفة، الأصل فيها الذكر. وكان التأويل والتقدير بمقتضى فك
من أصول ترسيخ الاستثناء على القاعدة النحوية فحين أفرزت العربية
تلتقي مع فكرة العامل، كان لا بد من التأويل الذي هو تحمل الظواهر ال
الظاهر للتوفيق بين أساليب اللغة وقواعد النحو⁽²⁾ وهو أسلوب يهده
الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد يصبُّ ظواهر اللغة الم
قوالب هذه النصوص⁽³⁾ لكي يستقيم أمر هذه الظواهر اللغوية مع قو
وحيث شاع التأويل شيوعاً بارزاً علله د. محمد عيد بقوله: إن ذلك يعو

(1) هذا رأي ابن درستويه ذكره ابن يعيش في شرح المفصل 1/ 72.

(2) ظاهرة التأويل وصلتها باللغة د/ السيد أحمد عبد الغفار دار المعرفة الجامعية / الإس

(3) أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم ص 262.

الأول مباشر: "يُـ" مثل في موافقة نظريات أصول النحو، مثل العامل والمعمول

(1)

والعلة والقياس

والثاني: "النظر" عقلي الذي تناه وأبدع فيه حتى وصل به إلى درجة التعمية

والإلغاز⁽²⁾.

أفلا عجب في إطا موافقة نظريات أصول النحو أن يُرسخ التأويل الاستثناء

عدة النحوية، الاستثناء الذي بات جزءاً مكتملاً لصورة القاعدة الأصل لا يمكن

حالفها لم يكن بمقدورهم عدم مسيطرة مستلزماته ومجاراته

تلك المستلزمات التي جعلت النحو فوضى متعبة للناظر، والمتأمل في الأحكام

تحتوي تحليل النصوص اللغوية، وبناء القواعد وإصدار

في ذلك كله إلا التأويل والتقدير. فقدروا الفعل أو الاسم

س الأدوات فقدروا عمل بعد أدوات الشرط والتخصيص - مثلاً - إذا دخلت على

لأن القاعدة النحوية تنص على أن هذه الأدوات مختصة

لعمل على الفعل فهو يعمل فيها، إذ اشترط النحاة لعمل هذه الأدوات أن تكون

ومعنى الاختصاص أن من هذه الأدوات ما يختص بالدخول على الأسماء، فهو

بها، ومنها ما يختص بالدخول على الأفعال فهو يعمل فيها أيضاً، أمّا إذا كانت

1. النحو العربي، د. محمد عبيد ص 190.

2. النحو العربي، د. محمد عبيد ص 189، وانظر 218.

الأداة غير مختصة فإنها لا تعمل، ومن ذلك حروف الاستفهام مثلاً، فابن السراج قسمها إلى ثلاثة أقسام:

- الأول منها ما يدخل على الأسماء فقط دون الأفعال فما كان كذلك فهو عامل في الاسم ومن ذلك حروف الجر، والأحرف المشبهة بالأفعال.
 - والقسم الثاني ما يدخل على الأفعال فقط، ولا يدخل على الأسماء، وهي التي تعمل في الأفعال فتنصبها وتجرؤها.
 - والقسم الثالث من الحروف ما يدخل على الأسماء وعلى الأفعال، فلم تختص به الأسماء دون الأفعال، وما كان من الحروف بهذه الصفة فلا يعمل في اسم ولا فعل⁽¹⁾ من ذلك أحرف الاستفهام والعطف.
- على أن هذا الضابط ليس بدائم الاطراد، فهناك من الأدوات ما هو مختص بالأسماء، ومع ذلك فهو غير عامل كأل التعريف مثلاً، ومنها ما هو خاص بالأفعال، وهو غير عامل أيضاً كالسين وسوف مثلاً⁽²⁾ ومما يعزز عدم اطراد قاعدة الاختصاص أن "ما" تدخل على الأسماء والأفعال، ومع ذلك فهي عاملة في لغة أهل الحجاز.
- وانطلاقاً من عدم اطراد قاعدة الاختصاص، لم يجز البصريون أن تكون بعض أدوات النصب عاملة بنفسها، ولذا لجأوا إلى تقدير حرف نصب هو "أن" "يقدرونه"

(1) الأصول في النحو لابن السراج 1/ 54 وما بعدها.

(2) انظر الأصول في النحو 1/ 56.

تقديرٌ وجوب مخالِفين بذلك الكوفيين الذين قالوا إنها عاملةٌ بنفسِها،⁽¹⁾ والحقُّ أنَّ النُّحاة لا يريدون الخروجَ على مذهبٍ قَعَدُوهُ وَأَصْلُوهُ، ولأجلِ ذلك كانت هذه القاعدةُ التي لا تُجيزُ أن تكونَ هذه الأدواتُ عاملةً بنفسِها لكنَّ نُحاةَ الكوفةِ حاولوا الإفلاتَ من تَوابعِ فكرةِ العاملِ بينَ الحينِ والآخرِ.

ويتجلى أَمَامَ الدارسِ الكثيرُ من الاستثناءاتِ المطَّردةِ على القواعدِ النحويةِ المتأسِّسةِ على فكرةِ العاملِ، فحذفُ عُضْرٍ من عناصرِ التركيبِ الجُمْلِيِّ يُعَدُّ في إطارِ فكرةِ العاملِ والإِسنادِ⁽²⁾ استثناءً على أصلِ التركيبِ الذي يقتضي الذَّكْرَ ومثُلُ هذا النوعِ من الاستثناءِ يكادُ يَسْلُكُ سَبِيلَ الاطرادِ، مما يؤكِّدُ أنَّ منهجيةَ التَّعْيِيدِ النَّحْوِيِّ القائمةَ على فكرةِ العاملِ والعِلَّةِ والإِسنادِ لم تتمكَّنْ من تحقيقِ فكرةِ الاطرادِ المُطلَقِ.

6. أحكام النحو ومعاييرُه

لقد ارتَبَطَ إصْدَارُ النُّحاةِ للأحكامِ النحويةِ على الظواهرِ اللغويةِ (بالمَنعِ أو الوَجوبِ أو الجَوَازِ أو القَبَحِ) واستنباطُهم للقوانينِ التي تُنظِّمُ طُرُقَ التعبيرِ باللغةِ بفكرةِ القياسِ الذي كان يعني معياراً للمعرفةِ الصَّوابِ أو الخطأ بالقياسِ إلى المُطَرِّدِ مِنَ الظواهرِ اللغويَّةِ في النصوصِ، وقانوناً يُعمِّمُ حكمَ الظواهرِ على جميعِ نظائرها. حرصاً من أولئك النُّحاةِ على أن توضعَ للغةِ أحكامُ عامةٌ على أساسِ ما انحدرَ منها من نصوصٍ، واستجابةً

(1) انظر الخصائص 2/ 461، والإنصاف مسألة / 67.

(2) انظر الفصل الثالث من الرسالة.

لغايات الحفاظ على العربية من اللحن والفساد وتعليم الناشئة من أبناء العرب والأعاجم
صحة النطق وسلامة التعبير.

ويبدو لي أنه ليس غريباً في ضوء ذلك وفي ضوء عدم كون البحث النحوي تالياً
لمرحلة جمع اللغة وتدوينها، وعدم انتظار النحاة الأوائل إتمام تلك المرحلة، إذ قد بنوا
أحكامهم مكتفين بما جُمع من اللغة في عهدهم أن لا تطرّد أحكام النحو كل ما ينتظم
العربية، وتكون هناك النصوص للاستثناء عليها.

وكما أنه ليس غريباً، في ضوء عدم شمولية تلك الأحكام المستنبطة من مستوى
معين في إطار بعدي زمني ومكاني محددين أن لا تُحيط بسعة العربية وبتنوع مادتها اللغوية،
وبكل ما قد يلحق بتلك المادة اللغوية من تغير في المواقف وتنوع في الحالات الكلامية
نتيجة مراعاة عناصر سياق القول وملابساته، لاسيما أن أحكام النحو تعكس تنوع
ثقافات النحاة وتباين تصوراتهم لبناء النحو العربي، أن لا تحدّد تماماً معايير النحو والتي
من مثل الاطراد، الكثرة، الأغلبية، القلة، الندرة والشذوذ وأن تكون أحكامه معممة غير
محددة للفروق بين الأحكام المتقاربة والتي كانت تصدر على بعض التراكمات اللغوية
كالفرق بين الجيد والقوي، والضعيف، والبعيد، والقليل والناذر.

فلو تأمل الدارس بعض الأحكام التي وردت في الكتاب، لما توصل إلى الحدود
الفاصلة بين المتقارب منها، أي ما بين الأجود والأكثر، والأكثر والأحسن، وما بين
القبیح والبعيد.

فقد ذكر سيبويه أَنَّ الأَجُودَ والأَكْثَرَ عَطْفُ الاسمِ بعدَ الواوِ الدالَّةِ على المَعِيَّةِ إذا لم يُسَبِّقْ بالفعلِ، والرفعُ أجودُ وأكثرُ في (ما أنتَ زَيْدٌ؟) والجُرُّ في قولك (ما شَأْنُ عبدِ الله زَيْدٍ) أحسنُ وأجودُ، كأنه قال: ما شَأْنُ عبدِ الله وشَأْنُ زَيْدٍ؟⁽¹⁾

كما ذَكَرَ أَنَّ الأكثرَ والأَحْسَنَ إضافةُ الصِّفَةِ المشبَّهَةِ على معمولِها المَعْرِفِ بالآلِفِ

واللَّامِ، قال:

"واعلم أَنَّ الآلِفَ واللَّامَ في الاسمِ الآخرِ أكثرُ وأَحْسَنُ مِنْ أَلَّا تكونَ فيه الآلِفُ

واللَّامُ لِأَنَّ الأوَّلَ في الآلِفِ واللَّامِ وفي غيرهما هنا على حَالَةٍ واحدةٍ، وليسَ كالفاعِلِ فكان إدخالُها أَحْسَنَ وأكثرَ كما كان تَرْكُ التنوينِ أَكْثَرَ، وكان الآلِفُ واللَّامُ أَوَّلِي، لأنَّ معناه حَسَنٌ وَجْهُهُ، فكما لا يكونُ هذا إِلَّا مَعْرِفَةً اختاروا في ذلك المَعْرِفَةَ، والأُخْرَى عَرَبِيَّةٌ كما أَنَّ التنوينَ عَرَبِيٌّ مُطَرِّدٌ"⁽²⁾.

وجعلَ من القَبِيحِ أَنَّ تَتَقَدَّمَ الحَالُ على الخَبَرِ إذا كان الخَبَرُ ظَرْفًا قال: "لأنَّه قَبِيحٌ أَنْ

تَقُولَ: عبدُ الله قائِمٌ فيها، كما قَبِحَ أَنْ تقولَ: قائِمًا فيها زَيْدٌ"⁽³⁾.

وَذَكَرَ أَنَّهُ يَبْعُدُ أَنْ يكونَ صاحبُ الحَالِ نَكْرَةً، قال: "وإنما كانتِ الحَالُ في هذه

الأمثلةِ بَعِيدَةً لِأَنَّها من صِفَةِ الأوَّلِ، فكَرِهُوا أَنْ يجعلوه حَالًا كما كَرِهُوا أَنْ يجعلُوا الطَوِيلَ

(1) سيبويه الكتاب 1/ 156.

(2) سيبويه الكتاب 1/ 101.

(3) الكتاب 1/ 102.

والأخ حالاً حين قالوا: هذا زيد الطويل، وهذا عمرو أخوك⁽¹⁾. فقد اكتفى سيبويه بوصف بعض التراكيب اللغوية بأوصاف تقييمية تراوحت بين الجودة والحسن والكثرة من جهة والقبح والضعف من جهة أخرى.

واستناداً إلى أن النحاة وضعوا لأنفسهم نهجاً يسرون على هديه يتمثل في أن تتسق أحكامهم في توازن محكم وأن تعمم على كل الكلام العربي، فإذا وصلت إليهم مادة لغوية كآيات قرآنية أو أحاديث نبوية أو أبيات شعرية أو أقوال مأثورة تعد استثناء على أحكامهم المقاسة على الأكثر لجأوا إلى التأويل والتقدير، أو الحكم عليها بأحكام لها معانٍ من مثل: القليل الذي هو خلاف الكثير وضده. قال ابن منظور: قل الشيء قلّة: ندر ونقص فهو قليل. والقليل: ضد الكثير. وأقله: جعله قليلاً، أو صادفه كذلك وأقل: أتى بقليل. واستقله وتقاله: إذا رآه قليلاً⁽²⁾. ونقل ابن منظور عن ابن الأثير قوله في، (قليل) وهذا اللفظ يستعمل في نفي أصل الشيء⁽³⁾ كقوله تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾⁽⁴⁾. وأشار الحيني لمعنى القليل في استعمال القرآن الكريم بقوله: "كل شيء في القرآن قليل، أو إلا قليل" فهو دون العشرة⁽⁵⁾. وهناك القليل وهو ضد الكثير.

(1) الكتاب 1 / 292.

(2) اللسان "قل" 11 / 563.

(3) اللسان "قل" 11 / 563.

(4) البقرة / 88.

(5) الكليات 4 / 56055.

وهناك القليل بمعنى الناقص والنادر الذي قد يصل إلى مرحلة "العدم، أو الذي لا يكاد يُوجد" (1).

وعليه فمعنى القلة ليس معنى محددًا ثابتاً، بل هو متفاوت بالنظر إلى مستوى نقيضه (الكثير)، وبالنظر للمعنى المقامي الذي تطلق فيه كلمة (قليل). فقد تطلق ويراد بها مقارنة بالكثير التي هو ضده. وقد يراد بها (نفي أصل الشيء) (2) أو "العدم" وقد يكون القليل رقماً محددًا من ثلاثة إلى عشرة (3). وقد يراد بالقليل الناقص النادر، والنادر هو: "كلُّ شيء زال عن مكانه فقد ندرَ يندُرُ ندوراً. وأندرتُ من مالي على فلانٍ أي أزلته. وندرتُ عينه: خرّجتُ من موضعيها. وندرَ الشيء يندُرُ ندوراً: سقطَ وشذَّ أو سقطَ من بين أشياء. وأندرَ: أتى بنادرٍ من قول أو فعل. تنادرَ: حدث بالنواذر" (4) وهذا كلامٌ نادرٌ: غريبٌ خارجٌ عن المعتاد (5) (لظهوره وجودته وفصاحته وقلة وجود نظيره). (6) (والندرة: القطعة من الذهب تكون في المعدن) (7). ونادرة الزمان وحيدة العصر. (8)

(1) محيط المحيط. ص 754 خزانة الأدب 1/ 34.

(2) اللسان "قلل" 11/ 563.

(3) الكلبيات 4/ 56.

(4) جهرة اللغة 2/ 258. مجمل اللغة 4/ 389. اللسان 5/ 199.

(5) أساس البلاغة "ندر" ص 456.

(6) المعجم الوسيط 2/ 918.

(7) القاموس المحيط 2/ 145. المعجم الوسيط 2/ 918.

(8) محيط المحيط، ص 885. المعجم الوسيط 2/ 918.

فالنادرُ يعنى وُجُودَ حالةٍ مغايرةٍ عما كان عليه الوضعُ السائدُ. كما يعنى التفرُّدُ والقِلَّةُ والجودةُ في الوقتِ نفسِهِ وقد قيل: (نَدَرَ الكلامُ فَصَحَّ وجَادَ، والنادرُ ما قل وُجُودُهُ)⁽¹⁾

والشاذُّ: شَذَّ: يَشُدُّ شَذًّا وشذوذًا: نَدَرَ عن الجُمهُورِ وشَذَّهُ هو كَمَدَّهُ لا غيرُ وشَذَّذَهُ وأَشَدَّهُ والشُّذَّاذ: القِلال الذين لم يَكُونُوا في حَيِّهم وَمَنَازِلِهِم، الشَّذان بالكسْرِ: السُّدُرُ، وبالفتح والضَّمَّ ما تفرَّق من الحصى وغيره، وأَشَدَّ جاءَ بقولٍ شاذٍ والشيءُ نَحَاةً وأَقْصَاهُ.⁽²⁾ ومواضعُ (شذذ): التفرُّقُ والتفرُّدُ، ثم قيل ذلك في الكلامِ والأصواتِ على سَمْتِهِ في غيرِها فجعلَ أَهْلُ عِلْمِ العَرَبِيَّةِ ما استمرَّ من الكلامِ في الإعرابِ وغيره من مواضعِ الصنعةِ مطرِدًا، وما فارقَ ما عليه بقيَّةُ بابِهِ وانفردَ عن ذلك إلى غيره شاذًّا.⁽³⁾

والشاذُّ: (شَذَّ) - شُذُوذًا: انفردَ عن الجماعةِ، أو خالفَهم، ويقال شَذَّ عن الجماعةِ، وشَذَّ الكلامُ: خرجَ عن القاعدةِ وخالفَ القياسَ⁽⁴⁾ أَشَدَّ فلانٌ جاءَ بِقولٍ شاذٍ، وأَشَدَّ الشيءُ: أبعدَه، وأَشَدَّ القولُ: جاءَ به شاذًّا. الشاذُّ: المنفردُ أو الخارجُ عن الجماعةِ، والشاذُّ: ما خالف القاعدةَ أو القياسَ.

(1) محيط المحيط "ندر" ص 885.

(2) القاموس المحيط 1/ 354.

(3) الخصائص 1/ 69-97. الاقتراح / 58.

(4) المعجم الوسيط 1/ 479.

والسماعُ عند علماء العربية: خلافُ القياسِ وهو ما يُسمَعُ من العربِ الخُلصِ فيستعملُ ولكن لا يُقاسُ عليه⁽¹⁾ لشدوذه عن القياسِ و(السماعيُّ) المنسوبُ إلى السماعِ: والسماعيُّ في اصطلاح علماء العربية خلافُ القياسيِّ، وهو ما لم تذكُرْه قاعدة كليةٌ مشتملةٌ على جزئياته، بل يتعلَّقُ بالسماعِ من أهلِ اللسانِ العربيِّ ويتوقفُ عليه. والحقُّ أني أرَدْتُ تسليطَ الضَّوءِ هنا على مثلِ هذه الأحكامِ تحديداً استناداً إلى أنها أحكامٌ استُثِنَتْ على ما قيسَ على الشائعِ من كلامِ العربِ، وشهدتْ تعدُّداً كبيراً في (وِجْهاتِ) النظرِ إليها وتفاوتاً في الحكمِ. فما أُطلقَ عليه عند بعضِ النحاةِ شاذّاً رآه بعضُ آخرٍ ضرورةً وغيرُهُما رآه قليلاً وغيرُهُم رآه نادراً... أو قبيحاً. مما يُشيرُ إلى عَدَمِ احتفالِ النحاةِ بها تحجباً لاستثناءاتٍ تخرِقُ أحكامَهُم المقيَّسةَ على المطرِدِ وتُفتَّتُ ما أرادوه لها من استقرارٍ تام. وهي من ضمنِ الأحكامِ التي ذَكَرَها السيوطيُّ ودونَ أنْ يُحدِّدَ تحديداً وإيفاءً ماذا كانت تعني عند النحاةِ فقال:

"الكلامُ المسموعُ ينقسمُ إلى مطرِدٍ وشاذٍّ، فالمطرِدُ الذي لا يتخلفُ، والغالبُ: أكثرُ الأشياءِ، ولكنه يتخلفُ، والكثيرُ دونَ الغالبِ والقليلُ دونَ الكثيرِ والنادرُ دونَ القليلِ، أقلُّ من القليلِ، فالعشرونَ بالنسبةِ إلى ثلاثةٍ وعشرينَ غالبٌ، والخمسةُ عشرَ إلى ثلاثةٍ وعشرينَ كثيرٌ لا غالبٌ، والثلاثةُ قليلٌ، والواحدُ نادرٌ، فاعلم بهذا مراتبَ ما يقالُ فيه ذلك"⁽²⁾.

(1) المعجم الوسيط 1/ 479.

(2) المزهَر 1/ 234، الاقتراح ص 58.

ومع أنَّ قوله يحملُ مضموناً يُلَمَّحُ باتجاه إحصائيٍّ تقريبيٍّ. إلا أنَّني أعتقد أنَّ هذه النسبَ لا تنتظمُ الشواهدَ التي حَكَمَ عليها النحاةُ بأنها قليلةٌ أو نادرةٌ بالنسبة لمجموع الشواهدِ كاملةً في ديوانِ شعرٍ أو مُصنَّفٍ نحويٍّ لتباينِ مستوياتِ القِلَّةِ والنُدرةِ عند النحاةِ في أحكامهم على الظواهر اللغوية واختلافها، وأرى أنَّ هذه الأحكام لم تتصلُ بمفهومِ المسحِ الإحصائيِّ بقدر ما اتَّصَلَتْ بِتَصَوُّرٍ ذاتيٍّ هَدَفُهُ تَعْمِيقُ فِكْرَةِ اطِّرادِ الأحكامِ. كيف لا وقد حَكِمَ على ظاهرةٍ واحدةٍ كظاهرةِ الفَصْلِ بين المضافِ والمُضافِ إليه بغيرِ الظرفِ والجارِّ والمَجْرورِ بأنَّها (قليلةٌ وشاذةٌ ونادرةٌ).⁽¹⁾

وَرَفَضُوا الْأَخْذَ بِالشَّواهِدِ الَّتِي جَاءَ فِيهَا الْفَصْلُ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِغَيْرِ حَرْفِ الْجَرِّ وَالظَّرْفِ، مَعَ تَنَوُّعِهَا مَا بَيْنَ آيَاتِ قرآنيةٍ، وكلامِ عربيٍّ، وشعرٍ... وَلِكُلِّ نَوْعٍ أَخَذُوا تَأْوِيلًا يُنَاسِبُهُ. فَالشَّعْرُ قَلِيلٌ وَمَجْهُولُ الْقَائِلِ، وَعُدَّ لَغَوًّا (زائداً) وَأَرْجَعُوا الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةَ إِلَى وَهْيِ الْقِرَاءَةِ وَوَهْمِ الْقَارِيءِ.⁽²⁾

ففي حينَ نَصَّتْ قَوَاعِدُ النحاةِ على التزمِ صِيغَةٍ مُتَوَازِنَةٍ فِي فِعْلِي الشَّرْطِ وَالْجَوَابِ عَلَى نَحْوِ مُتَمَازِلٍ: بِ (أَنْ يَكُونَ الْفِعْلَانِ مُضَارِعَيْنِ).
مثل: إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرُو.

جاء قولُ أبي زَيْدٍ الطَّائِي: استثناءً عليها فجاءَ فِعْلُ الشَّرْطِ مُضَارِعاً وَالْجَوَابُ

ماضياً:

(1) ائتلاف النصرة بين نحاة الكوفة والبصرة ص 54.

(2) الإنصاف مسألة 60.

مَنْ يَكْذِبُ بِشَيْءٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ⁽¹⁾

وكذلك الحديث الشريف: "مَنْ يَقُمُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ"⁽²⁾.

وقول عائشة: "إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقٌّ"⁽³⁾.

لذلك كانت هذه المسألة عند سيويه وجمهور النحاة، حالة ضرورية لا تجوز إلا في

الشعر في حين أجازها الفراء في الاختيار، وتبعه ابن مالك⁽⁴⁾.

كما نصت قواعد النحاة على أن يكون الأعراف هو المبتدأ، ويؤخر النكرة. أما إذا

تساويا في التعريف، فانت بالخيار، أيهما ما جعلته معمولا لناسخ أي مبتدأ أو فاعلا

ونصبت الآخر خبراً وذلك قولك: كان أخوك زيداً، وكان زيد صاحبك، وكان هذا زيداً

وكان المتكلم أخاك⁽⁵⁾ ولا يجوز لك أن تعكس فتجعل النكرة مبتدأ، أو ما هو في حكمه،

والمعرفة خبراً. في حين وردت شواهد تُعدُّ استثناء على هذه القاعدة فجاء اسم إن نكرة

من مثل قول امرئ القيس:

(1) الجمل للزجاجي 211، شرح ابن عقيل 371/2، الهمع 58/2.

(2) صحيح البخاري: 27/1، صحيح مسلم 524/1، تسهيل الفوائد 240، شرح عمدة الحفاظ 260.

(3) شرح ابن عقيل 371/2، وينظر شرح عمدة الحفاظ 261، وشرح الأشموني 16/4، التوطئة للشلوبين:

(4) شرح ابن عقيل 371/2، شرح النصريح 248/2، الهمع 58/2.

(5) الكتاب 49/1، الخصائص 375/2، 40/3، الجمل للزجاجي 46، الإفصاح 322، الهمع 119/1.

وإنَّ شِفَاءَ عَذْرَاءٍ مُهْرَاقَةٍ وَهَلْ عِنْدَ رَسَمِ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ⁽¹⁾

وقول حسان بن ثابت:

كَأَنَّ سَيْبِيَّةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ⁽²⁾

وقول أبي قيس بن الأسلت الأنصاري:

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ حَسَّانَ عَنِّي أَسْحَرُ كَانَ طِبَّكَ أَمْ جُنُونٌ⁽³⁾

فقال سيبويه في باب الإخبار بالمعرفة عن النكرة: واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب

نكرة ومعرفة فالذي تُشغَلُ به كان المعرفة؛ لأنه حَدُّ الكلام، لأنهما شيءٌ واحدٌ بمنزلة

واحدة وليس بمنزلة قولك: ضرب رجلٌ زيداً: لأنهما شيئان مختلفان، وهما في كان

بمنزلة في الابتداء. إذا قلت: عبدُ الله مُنْطَلِقٌ تَبْدِئُ بِالْأَعْرَفِ ثم تَذَكُّرُ الْخَبْرَ، نحو: كان

زيدٌ حليماً. فالوجه رفعُ زَيْدٍ، المعرفة، ونصبُ (حليماً). ولا يُبْدَأُ بما يكون فيه اللَّبْسُ، وهو

(1) ديوان امرئ القيس: 9، الكتاب 2/42، المقتضب 3/391، المنصف 3/40، سر صناعة الأعراب

1/258، أسرار البلاغة 160، شرح القصائد السبع للأنباري 25، شرح القصائد العشر للتبريزي 28،

شرح المعلقات السبع للزوزني 11، لسان العرب: هـ، شرح شواهد المغني 2/772، الخزانة 9/277،

3/448.

(2) الكتاب 1/49، الخزانة 9/292.

(3) ديوان حسان: 59، الكتاب 1/59، الكامل 1/72، المقتضب 4/92، الأصل 1/83، الجمل للزجاجي

58، المحتسب: 1/279، شرح المفصل 7/91، لسان العرب: سبأ، الهمع 1/119، الأشباه والنظائر

1/271، الخزانة 9/224.

النكرة وقد يجوز في الشعرِ وَضَعُفِ الكلامِ⁽¹⁾. فَجَوَزَهَا فِي الشعرِ وَضَعُفِ الكلامِ واستعانَ عَدَدُ جَمٍّ من النحاة بالتأويلِ أو عَدَّها ضرورةً شعريةً⁽²⁾.

إلا أَنَّ ابنَ السَّراجِ أجازَ تقديمَ النكرة على المعرفة في الابتداء إذا كان فيه فائدةٌ وذلك قولك: ما كانَ أَحَدٌ مِثْلَكَ⁽³⁾ كما أجازها ابنُ جِنِّي وعزَّزها بالشواهد، مع أنها في حَيِّزِ القُبْحِ والشذوذِ والضرورة.

ولسنا نَدْفَعُ أَنَّ جَعَلَ اسْمَ كانَ نكرةً وَخَبَرَهَا معرفةً، قبيحٌ، فَإِنَّمَا جَاءَتْ مِنْهُ أَبياتٌ شاذةٌ وهو في ضرورة الشعرِ أَعْذَرُ، والوجهُ اختيارُ الأَفْصَحِ، ولكن وراءَ ذلك ما أذْكُرُهُ. اعْلَمْ أَنَّ نكرةَ الجنسِ تَفِيدُ مَفَادَ مَعْرِفَتِهِ. ألا ترى أَنَّكَ تقولُ: خرجتُ فإذا أسدٌ بالباب، فتجد معناها معنى قولك: خرجتُ فإذا الأسدُ بالباب، لا فَرْقَ بَيْنَهُمَا.⁽⁴⁾

ما أردتُ إبرازَهُ هنا هي تلكَ الأحكامُ المتدافعةُ والمتناقضةُ والتي شَكَّلَتْ بيئَةً مُناسِبةً للاستثناءِ على القاعدةِ النحوية. كما وَحَّكِمَ كذلك على ظاهرة كَسْرِ ياءِ المتكلمِ عند الإضافةِ والتي عَيَّيْتُ مِنْ قَبْلِ كَثِيرٍ مِنَ النُّحاةِ وَصَوَّبَهَا القاسمُ بْنُ مَعْنٍ وَنَقَلَ عَنْ قُطْرُبٍ:

(1) الكتاب 1/47.

(2) انظر المقتضب 4/91، الأصول 1/83.

(3) الأصول 1/84، 2/77، 140، واللمع 97، وشرح ملحمة الإعراب للحريري 146.

(4) المحتسب 1/279.

أَنَّهَا لُغَةُ بَنِي يَرْبُوعٍ... يَزِيدُونَ عَلَى يَاءِ الْإِضَافَةِ يَاءً. وَعَلَيْهَا شَوَاهِدُ كَثِيرَةٌ. وَمِنْ التَّنْزِيلِ (بِمُضَرِّخِيٍّ) ⁽¹⁾ وَأَجَازَ أَبُو عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ وَحَسَّنَهَا. ⁽²⁾

وَقَالَ عَنْهَا الْبَغْدَادِيُّ: فَهِيَ لُغَةٌ وَإِنْ شَدَّتْ وَقَلَّ اسْتِعْمَالُهَا ⁽³⁾. مَعَ أَنَّ مَا كَانَ لُغَةً لِقَبِيلَةٍ لَا يَجُوزُ وَصْفُهُ بِالشَّدُوذِ أَوِ الْقَلَّةِ، لِأَسِيَا وَهِيَ تِلْكَ اللَّغَةُ الَّتِي ذَكَرَ عَنْهَا أَبُو حَيَّانَ "أَنَّهَا بَاقِيَةٌ شَائِعَةٌ ذَائِعَةٌ فِي أَفْوَاهِ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ إِلَى الْيَوْمِ... يَقُولُونَ مَا فِيَّ أَفْعَلُ.. وَبَعْضُهُمْ يُبَالِغُ فِي كَسَرِهَا حَتَّى تَصِيرَ يَاءً" ⁽⁴⁾. وَإِضَافَةٌ إِلَى أَنَّهَا لُغَةٌ فَإِنَّ لَهَا وَجْهًا فِي النُّحُو فَاَلْحُجَّةُ لِمَنْ كَسَرَ أَنَّهُ جَعَلَ الْكُسْرَةَ بِنَاءً لَا إِعْرَابًا.. وَاحْتِجَ بِأَنَّ الْعَرَبَ تَكْسِرُ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ. ⁽⁵⁾

وَأَرَى أَنَّ اجْتِمَاعَ الْإِعَابَةِ وَالتَّضْوِيبِ وَالشُّيُوعِ وَالذُّيُوعِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى إِحْدَى الْقِبَائِلِ الْعَرَبِيَّةِ يَشِيرُ إِلَى نَقْصٍ فِي الْإِسْتِقْرَاءِ وَعَدَمِ الْإِحَاطَةِ بِلُغَاتِ الْعَرَبِ كَمَا يَشِيرُ وَصْفُهَا بِالشَّدُوذِ وَالْقَلَّةِ إِلَى اضْطِرَابِ الْأَحْكَامِ النُّحَوِيَّةِ وَعَدَمِ تَحْدِيدِ مَعْنَاهَا الْأَمْرَ الَّذِي أَسَّسَ اسْتِثْنَاءَاتٍ عَلَى الْقَوَاعِدِ النُّحَوِيَّةِ لَا سَبِيلَ لِإِنْكَارِهَا.

وَكَمَا تَدَاخَلَتْ أَحْكَامُ الشَّدُوذِ بِالْمُسْتَوَى اللَّهْجِيِّ تَدَاخَلَ الشَّدُوذُ بِالضَّرُورَةِ فَفِي قَوْلِ الْأَخَوَصِ:

(1) ابراهيم / 22.

(2) رسالة الغفران ص 229.

(3) خزانة الأدب 2/ 259-260.

(4) البحر المحيط 5/ 419.

(5) الحجة في القراءات السبع 1/ 203.

سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلام⁽¹⁾
 تَجَسَّدَ لَنَا اسْتِثْنَاءٌ عَلَى مَا ذَكَرْتُهُ قَوَاعِدُ النُّحُو فِي أَسْلُوبِ النِّدَاءِ فَتَوَّانَ الشَّاعِرُ الْمُنَادِي
 الْعَلَمَ الْمُفْرَدَ، قَوْلَهُ (مَطَرٌ) فِي الشُّطْرَةِ الْأُولَى مِنَ الشَّاهِدِ، ثُمَّ بَنَاهُ عَلَى الضَّمِّ فِي الشُّطْرَةِ
 الثَّانِيَةِ، مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ يَقْتَضِي فِي الْمُنَادِي الْأَوَّلِ أَنْ يَبْنَى عَلَى الضَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ وَذَهَبَ
 الْإِسْفَرَايِينِيُّ إِلَى أَنَّ تَنْوِينَ الضَّمِّ فِي (مَطَرٌ) مَعْدُودٌ مِنَ الشَّوَادِ.⁽²⁾
 وَكَانَتْ الْضَّرُورَةُ مَخْرَجاً لِمَا أَلْفُوهُ لَا يَتَسَقُّ وَأَحْكَامُهُمْ فَعَالِياً مَا يُقَالُ: وَإِذَا كَانَ هَذَا
 جَائِزاً فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي اخْتِيَارِ الْكَلَامِ، وَهُوَ مَوْقِفٌ جَرَى عَلَيْهِ أَكْثَرُ
 النُّحَوِيِّينَ فِي تَسْوِيعِ بَعْضِ الظَّوَاهِرِ اللَّغَوِيَّةِ الْمُخَالَفَةِ لِمَا تَوَاضَعُوا عَلَيْهِ.⁽³⁾
 فَقَدْ قَالُوا: فَإِنَّمَا لِحَقُّهُ التَّنْوِينُ كَمَا لِحَقِّ مَا لَا يَنْصَرِفُ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ لَا يَنْصَرِفُ،
 وَلَيْسَ مِثْلَ النِّكِرَةِ، لِأَنَّ التَّنْوِينَ لَا زِمَّ لِلنِّكِرَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَالنَّصَبَ. وَهَذَا بِمَنْزِلَةِ
 مَرْفُوعٍ لَا يَنْصَرِفُ يَلْحَقُهُ التَّنْوِينُ اضْطِرَّاراً لِأَنَّكَ فِي حَالِ التَّنْوِينِ فِي (مَطَرٌ)، وَلَكِنَّهُ اسْمٌ
 اطَّرَدَ الرَّفْعُ فِيهِ وَفِي أَمْثَالِهِ فِي النِّدَاءِ، فَصَارَ كَأَنَّهُ يُرْفَعُ بِهِ الْأَفْعَالُ وَالْإِبْتِدَاءُ، فَلَمَّا
 لِحَقُّهُ التَّنْوِينُ اضْطِرَّاراً لَمْ يُغَيَّرْ رَفْعُهُ، كَمَا لَا يُغَيَّرُ رَفْعُ مَا لَا يَنْصَرِفُ إِذَا كَانَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ،

(1) الكتاب 2/ 202، المقتضب 4/ 314، 324.

(2) الإسفراييني: فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة تحقيق د. عفيف عبد الرحمن 126.

(3) المنطقات التأسيسية في النحو العربي د. عفيف دمشقي 97.

لأنَّ مطراً وأشباهه في النداء بمنزلة ما هو في موضع رَفَع فكما لا يَنْتَصِبُ ما هو في موضع رَفَع كذلك لا يَنْتَصِبُ هذا.⁽¹⁾

كما أكَّد ابن هشام على هذا التنوين وسمَّاه تنوين الضرورة في صَرَف ما لا يَنْصَرِفُ مثل: يا غُنَيْزَةً ويا مَطَرًا.⁽²⁾

وأشار الرضيُّ إلى هذه الضرورة قائلًا: وإذا اضْطُرَّ إلى تنوين المُنادى المضموم اقْتَصَرَ على القَدْرِ المُضْطَرِّ إليه من التنوين.⁽³⁾

والضرورة لغة: ⁽⁴⁾ من الضَّرَر، وتَحْمِلُ اشتقاقات هذا الأصل معنى الضيق والشدة والحاجة... والاضْطَرَّ: الاحتجاجُ إلى الشيء، واضْطَرَّهُ إليه أَخَوَجُّ وأَلْجَأُهُ قال الجرجاني: "الضرورة مشتقة من الضَّرَر وهو النازلُ مما لا مَدْفَعَ له".⁽⁵⁾

أما الضرورة الشعرية: فهي خُرُوجٌ في التعبير الشعريِّ عن مألوف القواعد سواء اضْطُرَّ الشاعرُ إلى ذلك أم لا، اخْتُصَّتْ بالشعر لما فيه من قُيُودٍ، يلتزم بها الشاعرُ، دون غيره، وتدفعه أحياناً إلى ارتكابها، فيستثني على القواعد النحوية ليَتَحَقَّقَ له الوزن أو

(1) الكتاب 2/ 202، ضرائر الشعر للقرّاز القيرواني 83 وغلرائر الشعر لابن عصفور 25، الهمع 1/ 1/ 173،

شرح شواهد المغني 2/ 766، جامع الدروس العربية 3/ 148، النحو الوافي 4/ 24.

(2) المغني 2/ 766.

(3) الهمع 1/ 173.

(4) انظر مادة (ضرر) لسان العرب، القاموس المحيط.

(5) التعريفات، الجرجاني، ص 78.

لِتَسْتَقِيمَ لَهُ الْقَافِيَةُ إِلَّا أَنَّ الشَّاعِرَ مَعَ اضْطِرَّارِهِ إِلَى مُغَايَرَةِ الْمَأْلُوفِ مِنَ الْقَوَاعِدِ النَحْوِيَّةِ،
مُجَاوِلُ أَنْ يَجِدَ صِلَةً بَيْنَ مَا يَقُولُهُ وَهُوَ مُضْطَرٌّ، وَبَيْنَ مَا يَقُولُهُ فِي حَالِ السَّعَةِ.
مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ: لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطُ أُمَّ سَوْءٍ.

الذي قال فيه المبردُ إنه جاز للضرورة جوازاً حسناً "ولو كان مثله في الكلام لكان
عند النحويين جائزاً على بُعد" ⁽¹⁾ فقد ذكر سيبويه في ذلك: "وليس شيء يضطرُّون إليه
إلا وهم يحاولون به وجهاً" ⁽²⁾ فالشاعر لا يخرج عما عليه الاستعمال اللغوي للألفاظ
والعبارات إلا لِيَبْلُغَ بالتعبير مستوى آخر من مستويات الاستعمال الواقعة في اللغة، أي
أن الشاعر يظل محدوداً بدائرة اللغة لا يتجاوزها. ⁽³⁾

وقال ابن جني (ت 392 هـ): : إنَّ العربَ قد تَلَزَمَ الضرورةُ في الشعرِ في حالِ السَّعةِ
أُنْسَاءَ بِهَا (وَاعْتِيَاداً لَهَا) وَإِعْدَاداً لَهَا لِذَلِكَ عِنْدَ وَقْتِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا. ⁽⁴⁾
كما قال الأَعْلَمُ الشُّتَمَرِيُّ: "الشعرُ موضعُ ضرورةٍ يُحْتَمَلُ فِيهِ وَضْعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ
مَوْضِعِهِ دُونَ إِحْرَازِ فَائِذَةٍ وَلَا تَحْصِيلِ مَعْنَى، فَكَيْفَ مَعَ جَوَازِ ذَلِكَ". ⁽⁵⁾
فإنه يحقُّ للشاعر أن يخرج عن الترتيب المنطقي للكلام، لأنَّ صُورَ التعبيرِ المألوفةَ لا
تُسَعِّفُهُ فِي التَّعْبِيرِ عَنْ مُعَانَاتِهِ.

(1) المقتضب، المبرد، 2/ 148.

(2) الكتاب 1/ 32.

(3) ضرائر الشعر، لابن عصفور تحقيق السيد ابراهيم محمد، ص 13.

(4) الخصائص 3/ 303.

(5) الأعلام الشتمري تحصيل كتاب العين.

ومع أن النحاة ذهبوا إلى أن الضرورة مُخْتَصَّةٌ بالشعر، فهي ما وَقَعَ في الشعر مما لا يقع في النثر سواء أكان للشاعر مندوحة أم لا⁽¹⁾، إلا أني أعتقد، أن اختصاصها به اختصاصٌ تغليبٍ وليس اختصاصاً مطلقاً؛ أي أن اختصاصها بالشعر لا يمنع أن تتداخل مع النثر.

استناداً إلى أن هذه الروافد لم تكن - أصلاً - تتشكّل في سياقات منفصلة، ومن الطبيعي أن يظل أثر هذا التمازج بارزاً في بعض الجوانب، فقد أكد سيويه مثلاً، أن ما يجعله مع الشعر قد يكون مسموعاً في النثر، فقال: "وهذا الكلام أكثر ما يكون في الشعر وأقل ما يكون في الكلام... وهو قليل في الكلام كثير في الشعر"⁽²⁾.

يؤيد ذلك ما ذهب إليه الدكتور السامرائي في حذف الفاء في جواب ((أما)) من أنه إذا كنا نحمل قول الشاعر على الضرورة:

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِراضِ المَوَاقِبِ
أراد: فلا قتال لديكم، فحذف الفاء لإقامة الوزن⁽³⁾

فهل لنا مثل هذا في غير الشعر، وقد ورد في لغة التنزيل ولغة الحديث، كقوله ﷺ: "أما بعد، ما بال رجال يشترون شروطاً ليست في كتاب الله"⁽⁴⁾

(1) الألوسي، الضرائر ص 6.

(2) الكتاب 2/ 124-125.

(3) شواهد التوضيح ص 138.

(4) أخرجه البخاري في 34 - كتاب البيوع، 73 باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل.

ولو أننا حملناه على وجه تفضيه البلاغة لكان لنا ذلك: وقد خولفت القاعدة في هذه الأحاديث، فعلم بتحقيق عدم التضييق، وإن من خصّة بالشعر أو بالصورة المعينة من النثر مقصّر في فتواه، عاجز عن نصرة دعوته⁽¹⁾ الأمر الذي يشير إلى أن اهتمام النحاة بالأحكام المطردة جعل اهتمامهم بمثل هذه الأحكام هامشياً فجاءت مضطربة.

وعلى آية حال فإن اضطراب أحكام النحو في مثل هذا السياق نتيجة متوقعة في ظل ارتباط إصدار الأحكام النحوية بفكرة القياس على المطرد، فإذا صادفت النحاة تلك الشواهد التي لا تتسق مع أحكامهم المطردة، لجأوا عندها إلى التأويل أو الحكم عليها بالشدوذ أو الضرورة أو الضعف أو القبح أو أنها لغة، ولعل من أبرز ما يوضح هذا الاضطراب هو الحكم على الشاهد الواحد بأنه ضرورة وشاذ، أو ضرورة ولغة.

وقد يدهش المرء فعلاً أمام أحكام وردت متراوحة على شواهد لغوية أثبتتها مصنفات النحو⁽²⁾ بين أن تكون شاذة. وأن تكون ضرورة كما قالوا لا تحذف النون إلا لحزم أو لنصب، ولا تثبت إلا لرفع فأما ما أنشده أبو الحسن من قول الشاعر:

لَوْ لَا فَوَارِسُ مَنْ نُعِمَ وَأُسْرَتِهِمْ يَوْمَ الصَّلَافِ لَمْ يُؤْفُونَ بِالْجَارِ

فشاذ⁽¹⁾ وبين أن تكون كما ذهب فريق من النحاة إلى أنه ألغى الحزم بلَمْ للضرورة⁽²⁾ وبين أن تُشبه لم بلا فلا تجزم فقد شبه حروف النفي بعضها ببعض لا شراك الجميع في دلالة. ⁽³⁾ وبين أنها ظاهرة لهجية إذ ذكر اللحياني أن بعض العرب ينصب بلَمْ،

(1) شواهد التوضيح ص 138، انظر الدكتور إبراهيم السامرائي / سعة العربية ص 21-22.

(2) المحتسب 2/ 42، العمدة 2/ 161، شرح المفصل 7/ 8، ضرائر ابن عصفور 310، المغني 1/ 307، لسان

العرب: صلف، شرح التصريح 2/ 247، الجمع 2/ 56، شرح الأشموني 4/ 6، الخزانة 9/ 3.

بَلَمْ، كَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۖ﴾ فقرأها (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ)⁽⁴⁾

ومن شواهد هذه الظاهرة قول الشاعر:

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْ شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّ مُعَمَّمَا⁽⁵⁾

كما وَوَرَدْنَا قَوْلَ كَثِيرٍ عَزَّةَ بِالْجَزْمِ بِالنَّوَاصِبِ:

أَيَادِي سَبَأَ، يَا عَزُّ، مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ فَلَنْ يَحُلَّ لِلْعَيْنِينَ بَعْدَكَ مَنْظَرُ⁽⁶⁾

كما قال: أعرابي في مدح الحسين بن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه:

لَنْ يَخِيبَ الْآنَ مَنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَةَ⁽⁷⁾

تعزيزاً لما ذكره اللحياني أَنَّ الْجَزْمَ بِأَنْ لِبَعْضِ الْعَرَبِ، يَجْزُمُونَ بِالنَّوَاصِبِ،

بَنَصْبُونِ بِالْجَوَازِمِ⁽⁸⁾. الأمر الذي يُؤَكِّدُ عَدَمَ إِحَاطَةِ جَمِيعِ النُّحَاةِ بِالظُّوَاهِرِ اللَّهْجِيَّةِ، تِلْكَ الظُّوَاهِرِ الَّتِي كَانَتْ سَبَباً مِنْ أَسْبَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ عَلَى الْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ.

(1) شرح عمدة الحفاظ لابن مالك 269، شرح التسهيل 5/2، شرح المفصل 8/7، المغنى 1/307، وشرح

شواهد المغنى 2/674، شرح الأشموني 4/6، ديوان المتنبي 2/316.

(2) ضرائر الشعر لابن عصفور 310، الخزانة 4/9.

(3) الخصائص 1/388.

(4) الانشراح / 1، انظر المغنى لابن هشام 1/307.

(5) أمالي القالي: 2/132، لسان العرب: (شيخ) الهمع 1/158.

(6) ديوان كثير عزة 228، مغنى اللبيب 1/315، الجنى الداني للمرادي: 272، شرح شواهد المغنى 2/687

حاشية الصبان 3م 278.

(7) مغنى اللبيب: 1/315، الهمع: 2/4، شرح شواهد المغنى: 2/688، الدرر اللوامع: 2/4.

(8) شرح شواهد المغنى 2/689، الدرر اللوامع 2/4.

وَمِنْ أَمْثَلَةِ الشَّوَاهِدِ الَّتِي دَخَلَتْ حَيْزَ الاستثناءِ عَلَى القَاعِدَةِ النَحْوِيَّةِ، وَتَرَاوَحَتْ فِيهَا الْأَحْكَامُ بَيْنَ قَبُولِ الشَّاهِدِ لِمَا أُوْرِدَهُ عَلَى أُسُسٍ مِنْ تَصَوُّرٍ نَظَرِيٍّ يَسْعَى نَحْوَ الاِطِّرَادِ القَاعِدِيِّ قَوْلُ قَيْسِ بْنِ زُهَيْرٍ الْعَبْسِيِّ:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تُنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ⁽¹⁾
الَّذِي أَجْرَى فِيهِ الْمُعْتَلَّ مَجْرَى الصَّحِيحِ، فَقَدْ ذَكَرَهُ سَيَوِيهَ، وَنَسَبَهُ إِلَى الضَّرُورَةِ.
وَتَابَعَهُ عَدَدٌ مِنَ النَحَاةِ،⁽²⁾ وَقَالَ الزَّجَاجِيُّ: هُوَ لُغَةٌ⁽³⁾ وَذَهَبَ بَعْضُ النَحَاةِ إِلَى أَنَّهُ جَارٍ عَلَى سَنَنِ الْعَرَبِ، حَذَفُ الْيَاءِ فِي (أَلَمْ يَأْتِيكَ) عِنْدَ الْجَزْمِ ثُمَّ عَادَ فَأَشْبَعَهَا وَلَيْسَ هَذَا بِالْوَاسِعِ⁽⁴⁾
فَهُوَ جَارٍ فِي الْأَصْلِ عَلَى لُغَةِ الْعَرَبِ مِنْ حَذْفِ الْحَرْفِ وَلَكِنَّهُ أَشْبَعُهُ لِلضَّرُورَةِ. فِي حِينِ
عَدَّهُ ابْنُ فَارِسٍ غَلَطًا وَخَطَأً، قَالَ: وَالشُّعْرَاءُ أُمَرَاءُ الْكَلَامِ يَقْصُرُونَ الْمَمْدُودَ، وَلَا يَمْدُونَ
الْمَقْصُورَ وَيُقَدِّمُونَ وَيُؤَخِّرُونَ، وَيُؤَمِّثُونَ وَيُشِيرُونَ، وَيُخْتَلِسُونَ وَيُعِيرُونَ وَيُسْتَعِيرُونَ،
فَأَمَّا لَحْنٌ فِي إِعْرَابٍ، أَوْ إِزَالَةُ كَلِمَةٍ عَنْ نَهْجِ صَوَابٍ، فَلَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ. وَلَا مَعْنَى لِقَوْلِ مَنْ

(1) الكتاب 316/3، النوادر لأبي زيد 203، الخصائص 333/1، سر صناعة الإعراب 88/1، الجمل

للزجاجي ص 4/7، الإيضاح 104، الصاجي 275، شرح ملحمة الإعراب للحريري 211، المفصل

386، نشوة الطرب 1/181، شرح المفصل 24/8، المقرب 1/501، الجنى الداني: 50، المغني 1/108،

شرح شواهد المغني 1/330، الخزانة 8/361.

(2) الكتاب 315/3، الأصول لابن السراج 3/443، أمالي ابن الشجري 1/85، شرح ملحمة الإعراب

للحريري: 211، المقرب 1/50، 207، أوضح المسالك 1/55.

(3) الجمل للزجاجي: 406، والخزانة 8/361.

(4) الإيضاح: 103، والجنى الداني: 50، روح المعاني 12/194.

ذلك. ولا معنى لقول مَنْ يقول: إِنَّ للشاعرِ عند الضرورة أن يأتي في شعره، بما لا يجوز، ولا معنى يقول من قال: أَلَمْ يَأْتِكَ والانباءُ تُنمِّي... فَكُلُّهُ غَلَطٌ وَخَطَأٌ، وما جعل الله الشعراءَ مَعْصُومِينَ يُوقُونَ الْخَطَأَ وَالْغَلَطَ.⁽¹⁾

ويبدو أن وجود شواهد أخرى على هذه المسألة يُرجِّح كونها لغة من لغات العرب غير الفاشية كما ذهب إلى ذلك بعض النحاة⁽²⁾. فقد قال عَبْدُ يَغُوثَ الْحَارِثِيُّ:

وَتَضَحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَيْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا⁽³⁾
وَأَنْشَدَ أَبُو عَلِيٍّ الْقَالِيُّ عَنْ أَبِي زَيْدٍ:

إِذَا الْعَبُورُ غَضِبَتْ فَطَلَّقَ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَلْقَى⁽⁴⁾
وَنُسِبَ إِلَى أَبِي عَمْرِو بْنِ الْعَلَاءِ يُخَاطِبُ الْفَرَزْدَقَ الَّذِي كَانَ هَجَاهُ ثُمَّ اعْتَذَرَ:
هَجَوْتُ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو، وَلَمْ تَدَعْ⁽⁵⁾

(1) ابن فارس / الصحابي ص 275.

(2) الزجاجي / الجمل ص 406.

(3) المفصليات 158، معاني القرآن للفراء 2/ 187، المذكر والمؤنث للمبرد 116، مجالس نعلب 1/ 38، العقد 3/ 100، ذيل الأمازي للقي: 132، مشكل إعراب القرآن/ المكي 1/ 435، المذكر والمؤنث لابن الأنباري 91، منتهى الطلب للبغدادي: 1/ 162، المفصل 386، المغني 1/ 307.

(4) مشكل إعراب القرآن المكي 1/ 435، شرح المفصل 8/ 24، شرح التصريح 1/ 87، الدرر اللوامع 1/ 28، نوادر أبي زيد 203، المسائل العسكرية 149، الحجة في القراءات لأبي علي 1/ 68، سر الصناعة 1/ 89، الخصائص 1/ 89.

(5) الجمل المنسوب إلى الخليل 203، الإنصاف 1/ 24، الدرر اللوامع 1/ 28.

وأمام هذه الأحكام المتنافية والمتناقضة أقول إنَّ رُبَطَ الأحكام النحويَّة بفكرة القياس على المطرَد والشائع وعدم الإحاطة بلهجات القبائل العربية عمَّق الاستثناء على القواعد المطرَّدة.

وعلى آية حال فإنَّ تداخل أحكام النحو وتداخلها يُعدُّ بذرة تشكُّل الاستثناء على القاعدة النحوية وهو أمرٌ ليس بعيداً عن قُصور القُدرة البشرية المحدودة عن استقصاء جميع ما يتكلَّم به الناس، لاسيما أنَّ اللغة العربية تتميز باتساعها، وتشعُّب قضاياها لذلك كان نقص الاستقرار من أسباب تداخل الأحكام النحوية وشيوع أحكام غير محدَّدة مثل الشاذ والقليل والنادر على الظواهر اللغوية اعتماداً على ما وصل إليه العالم من الشواهد، ولهذا فقد استثنى بعض المتأخِّرين على أحكام القدماء اعتماداً على ما استقرَّ أوه من شواهد جديدة جعلتهم يُعيدون النظر في الأحكام السابقة.

ولا شك أن ما وضعه النحاة للاحتجاج باللغة من شروطٍ تشدُّدوا فيها كثيراً "متغافلين عن حقيقة أنَّ اللغة ليست متواترة ثابتة، بل هي ظاهرة اجتماعية تخضع لنواميس التغيُّر وبخاصة أنها تُنقل شفاهاً وليس لها ما يحميها من التغيُّر والتحوُّل والتطور الذي لازم ظواهرها خلال حقبة امتدت ثلاثة قرون أو أكثر"⁽¹⁾ فرفضوا الاستشهاد بشعر فحول الشعراء والكتَّاب الأفذاذ الذين كُتِبَ عليهم أن يكونوا بعد عصر الاحتجاج الذي أقرَّه النحاة، وهم يُشكِّلون قُدوةً للناشئة ومثالاً لكلِّ مُتأدِّب.

(1) انظر الدكتور نهاد الموسى في تاريخ العربية ص 14.

وفضّلوا لغة قبيلة على أخرى، مع أنّ الاختلاف في اللغة بين القبائل لا يمنع الاختلاف في اللغة بين الأفراد في القبيلة الواحدة وقد علّق عباس حسن على تفضيل لغة على أخرى بقوله: "وليس أمام العقل مُسَوِّغٌ مقبولٌ يُفَضَّلُ لهجةً على أُخْتِها التي انحدرت معها من أصلٍ واحدٍ وشابَّتها في النشأة وسائرتها في التدرُّج المصُون حتى نهاية المراحل الجاهلية، فهما متساويتان لا محالة، وبأيهما اقتدينا اهتدينا"⁽¹⁾.

وفي المقابل لم نجد هذا التشدد عند نحاة الكوفة الذين كانوا يوسّعون إطار الاحتجاج زماناً ومكاناً فتخطوا قيد الزمن وأخذوا عن المحدثين، كما أخذوا عن عرب سواد الكوفة والحجاز ونجد وتهامة.

ومن هذا المنطلق تشكّلت بذرة التباينات في المعايير والأحكام والاستثناءات على القواعد النحوية. فكما كان القياس على المطرد هو فيضل الحكم عند بعض النحاة كان اعتماد السماع هو الفيضل عند نحاة آخرين. يُضاف إلى ذلك تفاوت العناية في مصادر المادة اللغوية؛ إذ كان رجوع النحاة للقراءات متفاوتاً في الهدف، فكان الكوفيون يرجعون إليها في بناء نحوهم واستصدار أحكامهم وخاصةً أنّ عنايتهم بالقراءات والدراسات القرآنية كانت كبيرة... وعدّوا ما جاء في هذه القراءات ممثلاً لما جاء في القرآن الكريم من ناحية وممثلاً للعربية الحقيقية أصدق تمثيل من ناحية أخرى.

(1) عباس حسن، اللغة والنحو ص 32.

أما البصريون فقد كانوا على العكس يستشيرون قواعدهم ومعاييرهم في قبولها أو تأويلها أو رفضها ورأيها بالشذوذ إذا لم يستطيعوا تأويلها⁽¹⁾ وكثيراً ما كان العلماء يعيبون ذلك عليهم ويتهمونهم بالتجريد من النصفة واتباع الشهوة انطلاقاً من أن القراءة "سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها"⁽²⁾ قال ابن خالويه: "قد أجمع الناس على أن اللغة إذا وردت في القرآن الكريم فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك"⁽³⁾. واستنكر الشيخ عبد الخالق عضيمة تلحين النحويين للقراء، وأثّمهم فقال: "ويؤسفني أن أقول: إن كُتِبَ النحو واللغة والتفسير وغيرها قد تضمنت نصوصاً في الطعن على الأئمة القراء الذين تواترت قراءاتهم في السبع، والذين ارتضت الأئمة الإسلامية قراءاتهم، فركنوا إليها وعولوا عليها". وقد رمى هؤلاء بالركون إلى الشعر وخفاء توجيه القراءة عليهم ونظرهم إلى الشائع من اللغات والغفلة عما هو غير ذلك فلحنوا قراءات متواترة مع موافقتها لأقيستهم⁽⁴⁾.

(1) انظر: مثلاً على ذلك في الإنصاف، المسائل 24، 60، 77، 94، 102، 107، 108، وليس كل ما ذكر مطرداً،

فقد ذكرت المصادر أن من الكوفيين من طعن في بعض القراءات وجعلها من وهم القراء (انظر معاني

القرآن للقراء 1/ 252، 1/ 358، 2/ 7500).

(2) النشر في القراءات العشر للجزري 1/ 11.

(3) المزهر للسيوطي 1/ 213.

(4) دراسات لأسلوب القرآن الكريم للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة 1/ 19-24 وأورد الدكتور أحمد

مكي الأنصاري مثلاً على تلحين النحويين للقراءة السبعة في تحقيق الهمزتين في (أئمة) - الآية 12 من

سورة التوبة لأنها تتفق وقياسهم، انظر: نظرية النحو القرآني للدكتور أحمد مكي الأنصاري 52.

وكذلك كان شأن الحديث النبوي الشريف فمع أنه مصدر من مصادر اللغة، ورمز من رموز فصاحتها بدءاً بكلام الرسول الكريم أفصح العرب وأبلغهم وانتهاءً بصحابتيه وأغلب تابعيه ومن حقه أن يتصدّر سائر المادة اللغوية التي احتج بها في اللغة والنحو، ولعله لاقى من العناية في الرواية والإسناد والضبط والعدالة والتوثيق ما لم تلاقه مادة لغوية أخرى بعد القرآن الكريم، ولكن الذين منعوا الاستشهاد به دلّوا على استقامة رأيهم بأن بعض الرواة قد تصرّفوا في ألفاظ الحديث الذي يروونه، وركّزوا الاهتمام على المعنى.⁽¹⁾

وممن مانع في الاحتجاج بالحديث ابن الضائع وابن خروف وأبو حيان، والسيوطي الذي لخص حجة هؤلاء في المنع بقوله: "والظاهر أن الحديث حرّفته الرواة بدليل أن في بعض روايته "لولا حدثان قومك". وهذا جارٍ على القاعدة، وقد بينت في كتاب "أصول النحو" من كلام ابن الضائع وأبي حيان: أنه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية، لأنه مروى بالمعنى، لا بلفظ الرسول، والأحاديث رواها العجم والمولّدون، لا من يحسن العربية فأدّوها على قدر ألسنتهم"⁽²⁾ فلم يأمنوا تسرّب اللحن والخطأ والتحول في لغة الأحاديث بقصد أو دون قصد.

(1) انظر: خزانة الأدب للبغداد، طبعة بولاق 5/1.

(2) همع الهوامع للسيوطي 2/42-43.

وكان هناك من أجاز الاحتجاج بالحديث الشريف، فقد استشهد به عدد غير قليل من اللغويين القدامى في مسائل اللغة، وأصدروا أحكاماً مستثناة على أحكام من رفض الاحتجاج به.

ولا نغالي إن قلنا إن مما عمق الاستثناء على قواعد النحو ما استقرّ في أذهان بعض النحاة من أن (النحو صناعة)⁽¹⁾ وهو الأمر الذي جعلهم يحتاطون في صياغته صياغة دقيقة لا بد لها من أطراف قواعديه، وأن تقوم على الاستقراء الدقيق، وأن يكفل لها التعليل، وأن تُصيح كل قاعدة أصلاً مضبوطاً تقاس عليه الجزئيات قياساً دقيقاً⁽²⁾ وجعلهم كذلك يتحوطون من استعمالات قد تخرج على هذه القواعد المطردة، كما في أي علم من العلوم، فقد قال ابن السراج: "واعلم أنه ربما شذ الشيء عن بابه، فينبغي أن تعلم أن القياس إذا طرد في جميع الباب، لم يُعَنَّ بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطرد في نظائره، وهذا يستعمل في كثير من العلوم. ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد، لبطل أكثر الصناعات والعلوم. فمتى وجدت حرفاً مخالفاً لا شك في خلافه لهذه الأصول... فاعلم أنه شاذ، فإن كان ممن تُرضى عربيته فلا بد من أن يكون حاول به مذهباً، ونحاً نحواً من الوجوه، أو استهواه أمر غلطه."⁽³⁾ كما نقل السيوطي عن أبي حيان الأندلسي قوله: "وما

(1) الأصول 1/65، الخصائص 1/97.

(2) المدارس النحوية ص 18.

(3) الأصول 1/56.

من علم إلا وقد شذت منه جزئيات مشككة، فتردّ إلى القواعد الكلية والضوابط الجمالية⁽¹⁾.

وكان حرص النحاة على هذه النظرة سبيلاً للتحكم تحكماً فلسفياً منطقيّاً، لا يتوانى عن ردّ الاستعمالات التي تخالف المطرّد ولا تقبل التأويل وبروز استثناءات اقتضتها صناعة النحو والأقيسة الشكلية، ونظرية العامل والمعمول.

وأصبح تعدد الأحكام والتقديرات الإعرابية معلماً لا ينفصل عن النحو، فتعددت التقديرات الإعرابية حول شواهد مسائل النحو. من ذلك مسألة لغة ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾⁽²⁾ إلى أن بلغت عشرة أوجه⁽³⁾ عند من لم يُجِز حملها على أنها لغة من لغات العرب، ويبدو لي أن حملها على أنها لغة من اللغات التي تكلمت بها بعض القبائل العربية هو السبيل القويم، لاسيما أن عدداً من نحائنا ذهب إلى مثل هذا⁽⁴⁾.

يعزّز ذلك وجودها في كلام العرب نظميه ونثره، بأمثلة ونصوص صحيحة لا يرقى إليها شك، ولا يصحّ فيها خلاف، فقد جاءت في القرآن، والحديث الشريف، والشعر فمن أمثلتها في ذلك كُله: الآية السابقة، يضاف إليها قراءة حمزة والكسائي:

(1) الأشباه والنظائر 1/ 288.

(2) سورة الأنبياء / 3.

(3) انظر المغني 479-481.

(4) انظر المغني 478، ودرة الغواص في أوهام الخواص ص 108-109.

﴿إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ ⁽¹⁾ فقرآها: "يَبْلُغَانِ".

لذا نقول: لا يجوز أن تكون القلة والندرة والشذوذ ميزاناً تُوزَنُ به النصوصُ ويُحَكَّمُ عليها من خلاله ذلك أنه مقياسٌ مضطربٌ لا ثباتَ فيه خصوصاً وأن النقلَ عن العربِ كان المُعْتَمَدَ فيه السماعُ والحفظُ، وجاء التدوينُ في فترة متأخرة لذلك قال أبو عمرو بن العلاء: ما انتهى إليكم مما قالته العربُ إلا أقلُّهُ ولو جاءكم كُلهُ (أو كاملاً) لجاءكم عِلْمٌ وافِرٌ وشعرٌ كثيرٌ. ⁽²⁾ ممَّا يُشِيرُ إلى ضياعِ الكثيرِ مما قالته العربُ نظماً أو نثراً، أمَّا ما أُثِرَ عنهم وكان قليلاً، فقد يكونُ في أصلِهِ كثيراً لكنه لم يصلنا. ومن هذا الإطار ينبغي أن نتعاملَ مع النصوص اللغوية. ومن عدم الموضوعية في التقنينِ أن نتعاملَ مع النصوص اللغوية ضمنَ قوالبٍ محدودة، وأن ننظر إليها من منظورٍ ضيقٍ يتمثل في تلك القواعد النحوية التي وُضِعَتْ بناءً على مجموعةٍ من النصوصِ بغَضِّ النظرِ عن غيرها، فتكونُ محاكمةُ النصوصِ المتبقية في ضوء ذلك، الأمر الذي زاد كَمَّ الضرورة والشاذ والتأويل في اللغة.

(1) سورة الإسراء / 17 انظر شرح التصريح 276 / 1، شرح المفصل 87 / 3، الهمع 160 / 1.

(2) البحر المحيط 230 / 4.

الفصل الثاني

الاستثناء على قواعد ضواهر

نظام الجملة العربية

الفصل الثاني الاستثناء على قواعد ظواهر نظام الجملة العربية

إنَّ البَحْثَ في الجملة والعناية بها يُعتبران من أبرز جوانب الدراسات اللغوية، فقد أوْلَتِ الدراسةُ اللغويةُ الجملةَ قدرًا وافراً من الاهتمام، على أساسِ أنَّ اللغةَ من أهمِّ النشاطاتِ الانسانية والاجتماعية، ولا سيما الجانبُ الذي يعبرُ عن مضمونٍ معنويٍّ وهو الجملة، وَحْدَةُ التَّعْبِيرِ وَالْإفْصَاحِ وَالْإِفَادَةِ.

وعلى الرغمِ مِنْ اتِّصَافِ الجُمْلَةِ العربيَّةِ في واقعها بالمرونة، وموافقَةِ المعنى والغرضِ القائمِ في نفس المتكلمِ، والقدرةِ على التوفيقِ بين المبنى والمعنى، لما فيها من خصائصِ التقديمِ والتأخيرِ والحذفِ والزيادة، إلا أنَّ عناية النحاة القدماء بالجملة وأبحاثهم المتعلقة بها اتجهت إلى دورِ العلامةِ الإعرابية، وترتيبِ الكلماتِ في الجملة وأثرِ كل كلمةٍ على الكلمةِ التي تليها. وحتمية أن تكونَ الجملةُ من طَرَفِي إسنادٍ هما:

(المُسْنَدُ إِلَيْهِ) و (المُسْنَدُ) في إطارِ نظريةٍ منطقيةٍ شكليةٍ هي نظريةُ العاملِ.

ويبدو أنَّ تأمُّلَ نظامِ الجملةِ العربيةِ في الدراسةِ النحويةِ يُشيرُ إلى أنَّه حينَ جَمَعَ اللغويونَ مادةَ بحثهم وصنَّفوها ورتَّبوها قادَهم التحليلُ إلى الكشفِ عن ظواهرَ لنظامِ الجملةِ وتركيبها، غيرَ أنَّ النحاةَ حاولوا جعلَ هذه الظواهرِ عموميةً كُلِّيَّةً شموليةً تحقيقاً للهدفين العامَّين المُرادين من البحثِ اللغويِّ، وهما الحفاظُ على العربيةِ لُغةِ القرآنِ الكريمِ من الفسادِ واللين، وتعليمُ العربيةِ للأعاجِمِ والناشئةِ من أبناءِ العربِ.

لذلك تشكلت قواعدهم على أساس تعميم هذه الظواهر وتعميق فكرة أطرافها وانسحابها على جميع ما أفرزته اللغة من نصوص ومع أن كثيراً من نصوص العربية انسحبت عليها قواعد هذه الظواهر لكن سعة هذه اللغة وتنوع أساليب القول فيها، أفرزاً مادة لغوية أخرى لم تنسحب عليها تلك القواعد النحوية فكانت هذه المادة اللغوية استثناءً على قواعد هذه الظواهر، إلا أن حرص النحاة على تعميم هذه الظواهر، بمختلف الوسائل جعلهم يستعينون بالتأويل والتقدير، فكان وسيلة ذكية لإشباع أطراف تلك القواعد، غير أن إعادة النظر في هذه الوسيلة يعزز فكرة عدم انسحاب قواعد ظواهر النظام الجملي على النصوص الواقعة في حيز التأويل والتقدير، وأنها في حقيقتها استثناء صريح على تلك القواعد، ولعل من أبرز ما يثبت هذه الحقيقة تلك الأساليب والجمال الانفعالية التي ينطقها المتكلم وهو مُنفَعِلٌ، وتكون من كلمة واحدة مُفْرَدَةً، أو مكررة أو تكون تركيباً يخلو من الإسناد، فإذا نقلناها إلى التفسير المنطقي في إطار قاعدة ظاهرة الإسناد، والقائمة على تقدير المسند أو المسند إليه والعامل، فقد نقلناها من الأسلوب الإنشائي إلى الأسلوب الخبري وقطعنا الصلة بين رُوحها ومنطوقها. (1)

إذ قال ابن الحاجب: "فإننا نَقْطَعُ بأن القائل "يازيد" قد تم كلامه، فإذا قال بعد ذلك "عمرؤ منطلق"، أو "جاءني زيد" كان جملة مستقلة مثلما في قولك "افعل كذا

(1) محمد عبيد: أصول النحو ص 219.

من غير قولك يا زيد...⁽¹⁾ لذا فإن بعض الجمل تتكون من كلمة واحدة مكررة دون إسناد مثل " تعال " و (لا) و الأسفاه و (صه) فكل واحدة من هذه الكلمات تؤدي معنى كاملاً يكتفي بنفسه⁽²⁾ دون إسناد. لا سيما أن اللغة يمكن أن تؤدي وظيفتين رئيسيتين، فقد تكون أداة للتعبير عن الحقائق والقضايا الموضوعية، وفي هذه الحالة يكون هدفها مجرد توصيل الأفكار ونقلها، ولكنها أيضاً قد تكون ذات وظيفة عاطفية وديناميكية بصفة أساسية، أي إن وظيفتها حينئذ التعبير عن العواطف والانفعالات وإثارة المشاعر والتأثير في السلوك البشري، والواقع أن هذين الجانبين موجودان في معظم أساليب الكلام ولكن بنسب متفاوتة من القضايا المجردة ذات الصبغة المنطقية الخالصة إلى الأصوات التعجبية والصرخات التعبيرية.⁽³⁾

كما أن قواعد ظواهر نظام الجملة لم تنسحب على ما أبعد عن التقعيد ووصف بالشدوذ أو الضرورة أو القلة أو الندرة. والواقع أن إبعادهم له متصل كذلك بالحرص على تعميق أطراد قواعد ظواهر نظام الجملة. ولعلي أرى أن كبر حجم النصوص المستثناة على قواعد ظواهر نظام الجملة كان يحتاج إلى منهجية أقل شكلية ومعيارية.

لذا سنتناول في هذا الفصل أهم هذه الظواهر، وهي:-

(1) ابن الحاجب، الايضاح في شرح المفصل 1/ 251.

(2) منذريس، اللغة ص 101.

(3) أولمان، دور الكلمة في اللغة ص 92.

1. ظاهرة الإسناد وما يتَّصلُ بها من مثل:

فكرة الحذف

فكرة الزيادة.

2. ظاهرة العلامة الإعرابية.

3. ظاهرة الرتبة.

4. ظاهرة التلازم.

5. ظاهرة المطابقة.

6. ظاهرة التعريف والتنكير.

1. ظاهرة الإسناد

وهي الظاهرة الأساسية في نظام الجملة العربية، فالجملة تقوم على ركنين هما: المسند والمسند إليه، مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل، والتكوين الأساسي لها عند النحاة، هو فعل واسم، أو اسم واسم، ولا تستغني الجملة عن أي ركن من ركنيها، هذه هي الفكرة الأولية العامة لظاهرة الإسناد، وهي تجسد العلاقة أو الارتباط المعنوي بين الجزأين الأساسيين، وقد جعل نحائنا هذه الظاهرة شمولية كلية تنطبق على كل ما يؤدي معنى من المعاني النحوية، فإذا لم يجدوا أحد الركنين أولوه وقد روه، واستناداً لظاهرة الإسناد برزت: فكرة الحذف وفكرة الزيادة.

أ. فكرة الحذف

نصت قواعد النحاة وأصولهم العامة على أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعيهما، ولا بدّ منهما. وأنّ الحذف خلاف الأصل،...، إذا دار الأمر بين الحذف وعدمه كان الحمل على عدمه أولى لأنّ الأصل عدم التقدير⁽¹⁾ كما أكّدت قواعد النحاة أنّ ما هو عمدة لا يصحّ حذفه ولا يجوز الاستغناء عنه، فنظام الجملة يتحدد عندهم بالمسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدءاً، فمن ذلك: الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: (عبد الله أخوك) و(هذا أخوك) ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الابتداء، ومما يكون بمنزلة الابتداء،

(1) البرهان 3/ 176.

قولك: كان عبدُ الله منطلقاً، وإنَّ زيدا منطلق، لأن هذا يحتاجُ الى ما بعده كاحتياج المبتدأ لما بعده⁽¹⁾.

ومع ذلك، فإنَّ النحاة استثنوا على هذا الأصل المتواضع عليه بجواز الحذف أو وجوبه، وحددوا ضوابطَ هذا الحذفِ وأغراضه، فقد ذكره سيوييه - مثلاً - في مواضع متفرقة من كتابه⁽²⁾، وعقد له ابنُ جنِّي فصلاً سَمَّاهُ (شجاعة العربية)، وذكر أنه لا بد من وجود دليل على المحذوف (وإلا كان فيه ضربٌ من تكلفِ عِلْمِ الغيبِ في معرفته)⁽³⁾ استناداً إلى أنَّ الهدفَ الرئيسيَّ الذي توضعُ اللغةُ من أجله - عادةً - هو الإبانة والإفصاح ونقلُ أفكارِ المتكلمِ ومطالبه إلى الآخرين بعيداً عن اللَّبسِ والغُموضِ. فحاولَ النحاةُ تبينَ أسبابِ الحذفِ والتقديرِ في المواضع التي افترضوا أنَّ ركناً من ركني الإسناد قد حذف منها أو أُضْمِرَ ومن تلك الأسبابِ: "كثرةُ الاستعمالِ" إذ ذَكَرَ النحاةُ أنَّ كثرةَ الاستعمالِ لبعضِ العباراتِ تُؤدِّي الى الإيجازِ والاختصارِ، ومن أمثلةِ حَذْفِ الاسمِ لكثرةِ الاستعمالِ، قولهم: (لا عَلَيْكَ) فَحُذِفَ اسْمُ لا النافية للجنسِ، وتقديرُهُ: (لا بأسَ عليك)، (ولا ضيرَ عليك)... ولكنه حُذِفَ لكثرةُ استعمالِهِمْ إيَّاهُ⁽⁴⁾.

(1) الكتاب 1/ 7، 256، 394 بولاق.

(2) انظر مثلاً الكتاب 1/ 394، 283 / 206، 295 / 2.

(3) الخصائص 2/ 362 وما بعدها.

(4) انظر الكتاب 1/ 224، 295 / 2، 289 / 3، وانظر المقتضب 1/ 24.

وقد يُحذف خبر لا النافية للجنس وأكثر ما يُحذفه الحجازيون من خبر لا، إذا كان مع (إلا)، نحو:

﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ و﴿لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾⁽¹⁾.

وحذف المبتدأ من جواب القسم إذا أُخبر عنه بالقسم، نحو: "في ذمتي لأعملن الخير" والتقدير: (في ذمتي قسم) وحذف الخبر إذا كان المبتدأ صريحاً في القسم وعلّة الحذف في مثل هذا الضرب هي كثرة الاستعمال لأن القسم عامة، مما كثر استعماله ولذا آثروا تخفيفه⁽²⁾.

والواقع أننا لا نتفق مع نحائنا في هذا، لأن قواعدهم في هذا التركيب تجعل المقسم به جملة: (لعمرك قسمي) ويكون المقسم عليه جملة: (لازورنك) ثم يصبح لدينا إسنادان مع أن الواقع اللغوي ليس فيه إلا إسناد واحد تأكّد بالقسم⁽³⁾ في نحو قولنا: "لعمرك لازورنك".

وقد تنبّه ابن هشام إلى هذا الملاحظ فقال عن جملة القسم: "إنها إنشائية غير مقصودة، وإنما المقصود جملة الجواب وهي خبرية، ولم يؤت بجملة القسم إلا لمجرد التوكيد لا للتأسيس"⁽⁴⁾.

(1) مع العوامع 2/ 203.

(2) انظر شرح المفصل 9/ 93-95.

(3) النحو الوصفي 2/ 114 وانظر دراسات نقدية في النحو العربي ص 161.

(4) مغني اللبيب ص 531.

من هنا نلاحظ أن النحاة جعلوا ظاهرة الإسناد عمومية شمولية، وأخضعوا لها كل ما خالفها، واستعانوا على ذلك بالاستثناء على الأصول النحوية المنصوص عليها من خلال الحذف والتقدير لتوحيد القواعد وإطرادها.

ومن أمثلة المواضع التي رأى النحاة أن كثرة الاستعمال سبب حذف الفعل منها: (أسلوب النداء) مثل (يا عبد الله). فنصب (عبد الله) بفعل مضمر وجوباً تقديره (أدعوا) أو (أريد)، وحذف هذا الفعل لكثرة استعمالهم النداء في كلامهم وصار اللفظ بـ (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل⁽¹⁾. وقال ابن يعيش: الناصب له فعل مُضْمَرٌ... ولا يجوز اظهار ذلك واللفظ به لأن (يا) قد نابت عنه.⁽²⁾

ومع ذلك، فإن ما ذهب إليه النحاة في أسلوب النداء في إطار فكرة الحذف يؤدي إلى تداخل ما أطلقوا عليه (الجملة الخبرية) بالجملة الإنشائية الطلبية، فقد علق الدكتور عبد الرحمن أيوب قائلاً: ونحن نقول للنحاة بأنه لا تساوي بين جملة (يا محمد) وجملة (أدعوك) لأن الأولى إنشائية والثانية خبرية ولا تساوي بين الإنشاء والخبر....، فهل يقبل النحاة بمقتضى تأويلهم أن يقولوا بأن الأداة (يا) وحدها اسناد كامل كذلك يتم الكلام به دون (محمد)؟⁽³⁾

وعارض الدكتور تمام حسان توجهات النحاة في أسلوب النداء قائلاً:

(1) الكتاب 1/ 192، انظر المقتضب 4/ 202.

(2) شرح المفصل 1/ 127.

(3) دراسات نقدية في النحو العربي ص 46.

"الحذف لا يتم إلا بقربة تدل على المحذوف، ولا مانع أن يُذكر المحذوف، وأما ما يسميه النحاة" وجوب حذف الفعل فالمعنى في جميعه على غير تقدير الفعل، لقد قال النحاة بحذف الفعل وجوباً في النداء ولا يستقيم معنى النداء وهو انشائي مع تقدير الفعل لأن الكلام مع تقديره سيصبح خبرياً، والأوضح فيه أنه من الجمل التي تعتمد على الأداة ومعناها⁽¹⁾ لأن هذا التركيب يدل في ذاته على معناه ولا يحتاج إلى تقدير فعل أو غيره.⁽²⁾

ومن أمثلة المواضع التي يكثر فيها حذف الفعل في الكلام ناصب المفعول به في التحذير والإغراء، نحو إياك الأسد، وإياك والأسد. وفي الأمثال، يقول سيويه: "هذا باب ما يُحذف فيه الفعل لكثرة في كلامهم، حتى صار بمنزلة المثل"، وعلق على حذف الفعل في الأمثلة المذكورة بكثرة استعمالهم إياه⁽³⁾.

ويبدو أن علة وجوب الحذف في هذه الأمثلة والذي هو استثناء على الأصل الذي يقتضي الذكر، كونها أمثالا، أو كالمثل في كثرة الاستعمال، والأمثال لا تُغيّر⁽⁴⁾ نحو قولهم "كليهما وتمراً" أي: أعطني كليهما وزدني تمراً، وكذلك ما جرى مجرى الأمثال

(1) اللغة العربية معناها ومبناها ص 219.

(2) في النحو العربي نقد وتوجيه ص 311.

(3) الكتاب 1 / 280 - 281.

(4) شرح المفصل 2 / 27.

نحو قولهم: وراءك أوسع لك، حسبك، خيراً لك، كأنه قال: خلّ هذا المكان وائت مكاناً أوسع لك، واكفف عن هذا الأمر واقطع وائت خيراً لك.⁽¹⁾

ونرى أن النحاة خضعوا لفكرة النظام الجمليّ الإسناديّ المستند على فكرة العامل وهم يُقَعِّدون كذلك لأسلوب التحذير والإغراء⁽²⁾، فيقول ابن الأنباريّ: "إنه لا يُتَصَوَّرُ أن تكون المنصوبات مبتدأة لأنها وإن كانت متقدمة في اللفظ إلا أنها متأخرة في المعنى، والمنصوب لا بدّ أن يتقدّمه عامل لفظاً أو تقديرًا"⁽³⁾ فافترضوا أن هناك فعلاً مخدوفاً، بيد أن هذا التركيب شأن بعض التراكيب اللغوية التي لا تحتاج إلى مثل هذه التقديرات حتى يتم معناها، فهي تدلّ في ذاتها وبألفاظها على معناها فالعربية كما يقال لغة لماحة تستغني عن كل كلمة يمكن الاستغناء عنها مع عدم الإخلال بالفكرة أو بالمعنى المقصود⁽⁴⁾.

فهذا التركيب مثلاً من الأساليب الانفعالية التي لا يمكن للنحو أن يثبت أمام أوضاعها المتغيرة⁽⁵⁾ يقول عبد المجيد عابدين معقّباً على مثل هذه الأساليب: "هذه

(1) الكتاب 1 / 282 وانظر شرح الفصل 2 / 28.

(2) انظر شرح الفصل 2 / 25، شرح ابن عقيل 2 / 300، شرح التصريح على التوضيح 2 / 192.

(3) الانصاف، مسألة رقم (5).

(4) دراسات في اللغة والنحو ص 52-56.

(5) اللغة العربية معناها ومبناها ص 153.

عبارات أكثرها انفعالي إن أخضعناها للمنطق فقد نقلناها من أسلوب إلى أسلوب وقطعنا الصلة بين معناها وروحها أو بين منطوقها ونفسية صاحبها".⁽¹⁾

من هنا فإنه ليس بلازم أن تتكوّن كل جملة من مسند ومسند إليه. ومن الجائز أن يُرمز إلى عددٍ من الدلالات برمز واحد، كما لو قلت (أمامك) مريداً بهذا اللفظ العديد من المعاني ... من هنا جاءت فكرة الحذف في بعض ملاحجها مصنوعة بعيدة عن واقع اللغة، لأنها تولدت عن محاولة إخضاع اللغة للقاعدة المطردة، وأدخلت العديد من التراكيب حيز الاستثناء على الإسناد.

ومن أسباب الحذف كذلك: "دلالة المقام" إذ يستعين المتكلم بالمقام الذي يحيط به أو بالسامع، فيوجز في كلامه معتمداً على دلالة المقام، وقد ذكر النحاة أنه يجوز حذف المبتدأ أو الخبر لدلالة المقام في نحو:

(زيد والله) والتقدير: هذا زيد، وتقول ذلك لقوم ينتظرونه، وتقول: زيد والتقدير: زيد أشكر إذا كنت في مقام تعداد الذين تشكرهم وكذلك يُحذف اسم (كان) أو (إن) وخبر (لا) النافية للجنس. فإذا كان في الكلام قرينة تدلّ دلالة قاطعة على الخبر ولم يكن لذكره فائدة معنوية، فتقوم تلك القرينة مقام ذكره ويكون حذفه مستحسنًا لأن ذكره لا يتعلق بفائدة. فمما حذف لدلالة المقام أن ترى صورة شخص، فتقول عبداً الله وربّي كأنك قلت: ذاك عبداً الله، أو هذا عبداً الله⁽²⁾ ومن ذلك قول الله عز وجل: ﴿طاعة

(1) المدخل إلى دراسة النحو العربي في ضوء اللغات السامية القاهرة، 1959 ص 62.

(2) الكتاب 1/ 279.

وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴿١﴾ أَيُّ أَمْرِي طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ، أو على تقدير حذف الخبر أي طاعة
وقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ أمثل. (٢).

وَيُحذف - مثلاً - خبر (إِنَّ) إذا كان معلوماً عند السامع. قال سيوييه: "هذا باب
ما يَحُسُّنُ عليه السكوت" في هذه الأحرف الخمسة لإضمارك ما يكون مستقراً لها
وموضِعاً لو أظهرته وليس هذا المضمَرُ بنفسِ المظهر، ومن ذلك: إِنَّ مَالاً وَإِنَّ وَلِداً وَإِنَّ
عدداً. أي: إِنَّ لهم مَالاً، فالذي أضمرت: لهم... وقال الأعشى:

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًا (٣)

وجاء خبر (إِنَّ) محذوفاً في القرآن الكريم في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا
وَيَصُدُّونَ عَنِ مَسْجِدِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ
بُرد فيه بالحكام يظلم نذيقه من عذاب اليم﴾ (٤).

قال الزمخشري: وخبر (إِنَّ) محذوفٌ لدلالة جواب الشرط عليه، وتقديره، إِنَّ
الذين كفروا ويصدون عن المسجد الحرام نذيقهم من عذاب اليم. وكل من ارتكب فيه
ذنبا فهو كذلك (٥) فالحذف الجائز ما نصت عليه القاعدة النحوية التي مؤداها: أنه إذا

(١) محمد / 21.

(٢) الكتاب 1 / 71، 282.

(٣) الكتاب 2 / 141.

(٤) الحج / 25.

(٥) الكشف 3 / 10 وانظر البحر المحيط 6 / 362.

فُهُمُ الْمَوْقِفُ اللَّغَوِيُّ بِمُجَرَّدِ ذِكْرِ بَعْضِ عُنَاصِرِهِ اللَّغَوِيَّةِ دُونَ بَعْضِهَا الْآخَرِ، جَازَ،
الاستغناء عن بعض هذه العناصر، جاء في الألفيَّة:

وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا تَقُولُ (زَيْدٌ) بَعْدَ: مَنْ عِنْدَكُمَا؟

وفي جواب: كَيْفَ زَيْدٌ؟ قُلْ دَنِفٌ فزَيْدٌ اسْتَغْنَى عَنْهُ إِذَا عُرِفَ⁽¹⁾

وقال ابنُ جَنِّي عنه: وليس شيءٌ من ذلك إلا عن دليلٍ عليه، وإلا كان فيه ضَرْبٌ

من تَكْلُفٍ عِلْمِ الْغَيْبِ في معرفته⁽²⁾ فاللفظُ وَضِعَ بِإِزاءِ المعنى، فَإِنْ فُهِمَ الْمَعْنَى مِنَ السِّيَاقِ

جَازَ الاستغناء عن اللفظِ، وَإِذَا تَوَقَّفَ الْمَعْنَى عَلَى ذِكْرِ الْلفْظِ وَجَبَ ذِكْرُهُ لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ

الدلالة على المعنى⁽³⁾.

كما كانت "دلالة الكلام" من أسباب الحذف، إذ رَدَّ النحاةُ أسبابَهُ في بعض

الجُمَلِ والاستثناء على الأصلِ القَاضِي بالذِكرِ لوجودِ دليلٍ في الكلامِ على العنصرِ

المحذوفِ. فَمِنْ أَمْثَلِهِ مَا حُذِفَ فِيهِ أَحَدُ زَكْنِي الْجُمْلَةِ لدلالة الكلام عليه، حَذَفُ الْمَبْتَدَأِ

بَعْدَ الْأَدَوَاتِ (مَا) وَ (إِنْ) النَّافِيَتَيْنِ وَ (هَلْ) الاستفهامية إِذَا وُصِفَ بِالظَرْفِ أَوِ الْجُمْلَةِ،

كقول الشاعر:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا أُمُوتُ وَأُخْرَى أَبْتَنِي الْعَيْشَ أَكْدَحُ⁽⁴⁾

(1) شرح ابن عقيل 1/ 256.

(2) الخصائص 2/ 362.

(3) الأشباه والنظائر 1/ 296.

(4) الكتاب 1/ 376.

على تقدير: منها تارةً أموت. وقول كعب بن جَعِيل: ⁽¹⁾
لنا مِرْفَدٌ سَبْعُونَ أَلْفَ مَدَجَجٍ فَهَلْ فِي مَعَدٍّ فَوْقَ ذَلِكَ مِرْفَدًا
كأنه قال: فهل في مَعَدٍّ مِرْفَدٌ فوق ذلك مِرْفَدًا وكحذفِ المبتدأ في أسلوبِ المَدَحِ
والذَمِّ. ⁽²⁾ نحو نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ. والتقديرُ عندهم (هو زيد) وكذلك حذفُ اسمِ (كان)
والمفعولِ الأولِ للفعلِ (حَسِبُ) إذا كان مَصْدَرًا دَلَّ عليه الفعلُ السابقُ له.
ومن أمثلةِ المواضعِ التي حَذَفُوا منها الخبرَ لدلالةِ الكلامِ عليه: حَذَفُهُ بَعْدَ "إذا"
الْفُجَائِيَّةِ ⁽³⁾، تقول: خرجتُ فإذا زَيْدٌ وفي أسلوبِ المعيةِ جاءَ المبتدأُ مصاحباً بآخرِ
بَوَسَاطَةِ وَاوِ المَعِيَّةِ ⁽⁴⁾ نَحْوَ "كُلُّ جُنْدِيٍّ وَسَلاحُهُ: كذلك بعدَ مبتدأ (لولا)...، فقد
اكتَزَتْ مصنفاتُ النحوِ بمثلِ هذا الجانبِ. ⁽⁵⁾
ولاشكَّ أنَّ سياقَ الحذفِ يُبرِزُ لنا محاولاتٍ إخضاعِ اللغةِ للقاعدةِ، ومعالمِ الأخذِ
بمقتضياتِ صناعةِ النحو، التي قال فيها ابنُ هشام: الحذفُ الذي يُلزَمُ النحويُّ النظرُ

(1) الكتاب 1/ 299.

(2) الكتاب 1/ 300.

(3) الكتاب 1/ 472.

(4) الكتاب 1/ 154، 197.

(5) انظر شرح المفصل 1/ 95، شرح ابن عقيل 1/ 228.

فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ أو بالعكس أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس..⁽¹⁾

ولما كان لكل مبتدأ في تصور النحاة خبر، افترضوا وجود خبر محذوف يدل عليه المبتدأ المذكور، ومن أمثلة قواعد التراكيب التي اعتقد أنها تصرح بنوع من المبتدأ يستلزم الخبر هو المبتدأ الوصف ذو الفاعل المغني عن الخبر ويقصد بالوصف المشتقات المشبهة بالفعل في العمل كاسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة والصفة المشبهة بالفعل في العمل كاسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة والصفة المشبهة، واسم التفضيل، ويشترط في هذا الوصف الذي يقع مبتدأ أن يعتمد على نفي أو استفهام نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَرَأَيْتُ أَنْتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾⁽²⁾ فمثل هذا الوصف (أراغب) أعربوه مبتدأ وما بعده فاعلاً سداً مسدداً الخبر، بيد أن نحاة الكوفة لم يشترطوا أن يعتمد الوصف على نفي أو استفهام، وقالوا إنه (في عمله غير معتمد)⁽³⁾ لكن السيوطي انطلق من منظور استثنائي أعمق استثناءً يتمثل في أن: مثل هذه التراكيب اللغوية ذات طرف واحد، وقد استغنت بألفاظها وما بينها من ترابط عن الطرف

(1) مغني اللبيب ص 853.

(2) مريم / 46.

(3) شرح التصريح على التوضيح 1 / 157 والاشباه والنظائر 2 / 147.

الآخر، حيث قال: ابن النحّاس في التعليقة: (قولنا أقائم الزيدان، وما ذاهب أخواك) مبتدأ ليس له خبرٌ لا ملفوظٌ ولا مُقدَّرٌ⁽¹⁾.

فلا ريب أن هذا التوجه يُصرّح بالاستثناء على ما تنص عليه قواعد النحاة: في إطار فكرة الإسناد والمتأسّسة على أن العمدة (ومنه المبتدأ والخبر) لا يصح حذفه، ولا يجوز الاستغناء عن أيٍّ منهما في التراكيب، وفي أن المحذوف لا بد أن يعوّض عنه، كما أنه يُصرّح من جانب آخر بالاستثناء على ظاهرة الإسناد - عموماً - التي استند عليها نظام التقعيد الجملي.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام مقولة أحد الدارسين المحدثين الذي أنكر القاعدة الاستثنائية المتمثلة بالفاعل الذي يسدّ مسدّ الخبر قائلاً: "لقد قام تفكير النحاة على أساس أن الفعل والخبر يمثلان المُسندَ، وأن الفاعل والمبتدأ يمثلان المُسندَ إليه، ونود أن نلفت الانتباه إلى التناقض الذي تجرّه نظرية الفاعل الذي يسدّ مسدّ الخبر في هذا الصدد، ففي المثال (أقائم محمد؟) نعرب (قائم) مبتدأ أي أنه مُسندٌ إليه، ويعرب (محمد) فاعلاً أي أنه مُسندٌ إليه أيضاً، ومقتضى هذا وجود جملة تتكون من مسندين اليهما، ولا غير، ولو قيل إن (محمد) قد سدّ مسدّ الخبر وأنه بذلك مُسندٌ، لكانت هذه الكلمة مسنداً ومُسنداً إليه في نفس الوقت وهو أمرٌ لا يقبله عقل⁽²⁾ أي يتناقض مع الأصول العامة لمقتضيات الصناعة النحوية.

(1) أشباه والنظائر 45 / 2.

(2) عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي ص 151.

ويرى باحث آخر في مثل هذا التركيب أن تقدم المسند هو للعناية والاهتمام، وأن دخول الهمزة هو كذلك لبقاء الاهتمام بالمسند على ما هو عليه ولإفادة الاستفهام، وعد قول النحاة بفاعل سد مسد الخبر في الجملة من نقاط الخلط والاضطراب بين الحكم بالاسمية والفعلية، لأن الإسناد قائم بين (حاضر) (ومحمد) في جملة (أحاضر محمد؟) ولكن النحاة يرون الشبهة بين (حاضر) اسم الفاعل والفعل (حضر) وبينه وبين الاسم في قبوله خصائص الاسم، ولجبيته على وزن الاسم فجمعوا في حكمهم بين حكم الاسم الواقع في هذا الموضع (في صدر الجملة) فهو مبتدأ، وحكم الفعل الواقع في هذا الموضع فكانت حاجته إلى فاعل تقضي أن نعد كلمة (محمد) هي الفاعل. فأخذ البابان (المبتدأ والفعل) يتنازعان كلمة (محمد) فكانت (فاعلاً سد مسد الخبر).⁽¹⁾

ولا شك أن تعدد الأقوال والمذاهب في مثل هذا الأسلوب لا يخرجها عن مجال الاستثناء على القواعد المطردة التي نصت عليها صناعة النحو. فإذا توقفنا عند مسألة (الحال التي تسد مسد الخبر)⁽²⁾ نجد أن جمهور النحاة ذهبوا إلى أن الخبر حذف وجوباً وذلك لكون المبتدأ مضدراً عاملاً وبعده حال لا تصلح أن تكون خبراً نحو: (ضربي زيداً قائماً) والتقدير: (ضربي العبد حاصل إذا كان قائماً أو إذا كان قائماً) فلقد أدخل نحاة البصرة على التركيب الأصل جملة جديدة تحمل في طياتها معنى الزمن، وهي (إذا كان)

(1) د. خليل صهايرة في نحو اللغة وتراكيبها ص 82.

(2) انظر شرح المفصل 96/1، شرح الأشموني 303/1 وشرح ابن عقيل 253/1.

أو (إذ كان) مع أن التركيب الأصلي لا يحمل هذا العنصر استناداً إلى أن لاستعمال المصدر دلالة قوية على المعنى.

أما نحاة الكوفة، فقد تعاملوا مع هذا التركيب الذي جاءت قواعده مُستثناة على قواعد النظام الجمليّ الإسنادي عند البصريين، دون الخوض في التقدير، فذهبوا إلى أن الحال - هنا - هي نفسها الخبر، قال السيوطي: "قال الكسائي والفراء وهشام وابن كيسان: الحال نفسها هي الخبر... وجاز نصب الحال عندهم وإن كان خبراً لما لم يكن عيناً مبتدأ...، فلما كان خلافة انتصب على (الخلاف).⁽¹⁾ بيد أن ابن يعيش يقول: "لا يصح أن يكون (قائماً) حالاً من (زيد) لأنه لو كان منه لكان العامل فيه المصدر الذي.

ب. فكرة الزيادة.

قرّر النحاة أن الأصل في كل جملة أن يكون لها ركنان أساسيان لا بُدّ منهما في تكوينهما: وهما المسند اليه والمسند، وأن يكونا مذكورين ظاهرين لا محذوفين ولا مضمّرين. فالذكر هو الأصل في الكلام، والحذف هو استثناء على هذا الأصل، والزيادة استثناء على ذاك الأصل كذلك. فإذا قيل مثلاً: "حالم فوضى ونزاع" فإن ذلك هو أصل الكلام فقد ذكر في التركيب ركناه: المسند اليه والمسند، فإن قيل "فوضى ونزاع" فقد حذت استثناءً بالحذف على أصل الجملة القاضي بذكر المسند والمسند اليه حيث حُذف المسند اليه جوازاً لوجود قرينة دالة وإن قيل (أليس حالم فوضى ونزاع؟)

(1) انظر المجمع 1/ 106، واشباه والنظائر 4/ 262.

فسوف يكونُ استثناءً على أصلِ الجملة كذلك بزيادة الباء نظراً لأن الجملة هي أصغر وحدة لغوية ذات معنى يتم الاتصال بها بين أفراد المجتمع وهي التي ذكرها العلماء العرب القدماء، فقالوا: هي القولُ المفيدُ الذي يحسنُ السكوتُ عليه.⁽¹⁾ من هنا فأيُّ زيادةٍ يمكنُ الاستغناء عنها في إطارِ تأديةِ المعنى التأسيسيِّ للجملة لا التأكيديِّ هي استثناءً على الحدِّ المفيدِ للقولِ والذي يحسنُ السكوتُ عليه.

والزيادةُ في واقعها نوعان: أحدهما الذي تؤديه حروفُ المعاني، والآخر الذي تؤديه بعضُ الحروفِ المفردة، أو الأفعال⁽²⁾ وهي التي تُعَدُّ نَمَطاً من أنماطِ توكيدِ المعنى، فقد أدرك الخليلُ سرَّ هذه الزيادة، ونقلَ عنه سيويه قوله: "مررتُ برجلٍ حَسْبُكَ بِهِ من رَجُلٍ" وزعمَ الخليلُ أنَّ (به) ههنا بمنزلةِ (هو) ولكنَّ هذه الباء دخلت ههنا توكيداً، كما قال: "كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلَامُ، وكفى بالشَّيْبِ وَالإِسْلَامُ"⁽³⁾.

وتحدَّثَ سيويه عن زيادةِ الحروفِ التي تأتي زائدةً في الكلامِ مثل: الباءِ وَمِنْ والكافِ ولا وأن وما وغيرها، ونَصَّ على أنها تأتي لتوكيدِ الكلامِ نَفْياً كانَ أو إثباتاً.⁽⁴⁾ ومع ذلك فلا بدَّ أن نَجِدَ مَنْ يَتَسَاءَلُ: هل ما أَطْلَقُوا عليه اسمَ (الحروفِ الزائدة) هي زائدةٌ حقاً؟ أليس لها وظيفةٌ تؤديها في التركيب؟ كيف يُوقَّفُ بين كَوْنِ بَعْضِها زائداً،

(1) أسرار العربية ص 5، وشرح ابن عقيل 14/1.

(2) ينظر في الزيادة وأنواعها والاختلاف فيها: البرهان في علوم القرآن 3/147-160 للزركشي، وينظر: مع

القرآن في دراسة مستلهمة ص 89 للأستاذ علي النجدي ناصف دار المعارف بالقاهرة 1981.

(3) الكتاب 1/230.

(4) انظر الكتاب: 2/315، 316، 4/221، 3/76، 1/180، 181، 4/222.

دخوله كخروجه وكون زيادة بعضها الآخر واجبة؟ ولماذا أصرَّ النحاة على وصفها بأنها زائدة على الرغم من قيامها بوظيفة التأكيد؟ ولعلَّ من أسباب إطلاق اسم (زائدة) على هذه الحروف:

1. حركة الاسم التابع للاسم المجرور بحرف جر زائد فقد وجدوا أنه يجوز فيه وجهان، الإتيان على المحلِّ، واللفظ، نقول: ليس الرجل بشجاع ولا كريم أو لا كريماً، فقد جرَّوا (كريم) عطفاً على شجاع لفظاً لأنه مجرورٌ بالباء الزائدة، كما نصبوه عطفاً على محلِّ (شجاع) وهو النصب لكونه خبراً لليس.

2. دخول بعض هذه الحروف بين جزأين متلازمين دونها تأثير في الحركة الإعرابية، ولما كان اهتمام النحاة بالشكل أحياناً على حساب المعنى وصفت هذه الحروف بالزيادة بيد أني أعتقد أن من الإنصاف أن ننظر لهذه التسمية كذلك على أنها من باب زيادة التخصيص والتوكيد وليس من باب الحشو والفضول. فقد ذكر سيبويه في (باب مُتَصَرِّفِ رُوَيْدٍ) مشيراً إلى زيادة (الكاف مع رُوَيْدٍ) بقوله: (واعلم أن رُوَيْداً تلحقها الكاف وهي في موضع أفعل، وذلك قولك: رويدك زيدا، ورويدكم زيدا وهذه الكاف التي لحقت رُوَيْداً إنما لحقت لتبين المخاطب المخصوص لأن (رويد) تقع للواحد والجمع والذكر والأنثى، فإنما أدخل الكاف حين خاف التباس من يعني بمن لا يعني، وإنما حذفها في الأول استغناء بعلم المخاطب أنه لا

يَعْنِي غَيْرُهُ. فَلَحَاقُ الْكَافِ كَقَوْلِكَ: يَا فُلَانُ، لِلرَّجُلِ حَتَّى يَقْبَلَ عَلَيْكَ
وَتَرْكُهَا كَقَوْلِكَ لِلرَّجُلِ أَنْتَ تَفْعَلُ إِذَا كَانَ مُقْبِلًا عَلَيْكَ بِوَجْهِهِ مُنْصِتًا لَكَ
وَقَدْ تَقُولُ أَيْضًا كَقَوْلِكَ لِلرَّجُلِ: أَنْتَ تَفْعَلُ، إِذَا كَانَ مُقْبِلًا عَلَيْكَ بِوَجْهِهِ
مُنْصِتًا لَكَ... وَقَدْ تَقُولُ أَيْضًا: (رُوَيْدُكَ) لِمَنْ لَا يَخَافُ أَنْ يَلْتَبِسَ بِسَوَاهُ
تَوْكِيدًا، كَمَا تَقُولُ لِلْمُقْبِلِ عَلَيْكَ الْمُنْصِتِ لَكَ: (أَنْتَ تَفْعَلُ ذَاكَ يَا فُلَانُ)
تَوْكِيدًا...

فَهَذِهِ الْكَافُ لَمْ تَجِيءْ عَلَمًا لِلْمَأْمُورِينَ وَالْمَنْهِيِّينَ الْمُضْمَرِينَ وَلَوْ كَانَتْ عَلَمًا
لِلْمُضْمَرِينَ لَكَانَتْ خَطَأً، لِأَنَّ الْمُضْمَرِينَ هَاهُنَا فَاعِلُونَ، وَعَلَامَةُ الْمُضْمَرِينَ الْفَاعِلِينَ
الْوَاوُ كَقَوْلِكَ: (افْعَلُوا) وَإِنَّمَا جَاءَتْ هَذِهِ الْكَافُ تَوْكِيدًا وَتَخْصِصًا...⁽¹⁾

وَقَدْ جَاءَتْ زِيَادَةُ (الْكَافِ) مَعَ (رُوَيْدِ) لِأَغْرَاضٍ بِلَاغِيَّةٍ هِيَ التَّبْيِينُ حِينَ خِيفَ
اللَّبْسُ، وَالتَّوْكِيدُ وَالتَّخْصِصُ فِي الْكَلَامِ حِينَ انْتَفَى هَذَا اللَّبْسُ وَعَلِمَ الْمُتَكَلِّمُ أَنَّ
الْمُخَاطَبَ مُقْبِلٌ عَلَيْهِ مُنْصِتٌ لَهُ.

وَاتَّفَقَ النَّحَاةُ مَعَ الْخَلِيلِ وَسِيبَوِيهِ فِي أَنَّ زِيَادَةَ الْحُرُوفِ وَاضِحَةٌ الْمَغْزَى فِي تَقْوِيَةِ
الْكَلَامِ وَتَوْكِيدِهِ، فَقَالَ ابْنُ جَنِّي فِيهِ:

(وَلَوْ لَا أَنَّ فِي الْحَرْفِ إِذَا زِيدَ ضَرْبًا مِنَ التَّوْكِيدِ لَمَا جَازَتْ زِيَادَتُهُ الْبَتَّةَ... فَقَدْ
عَلِمْنَا مِنْ هَذَا مَتَى رَأَيْنَاهُمْ قَدْ زَادُوا الْحَرْفَ فَقَدْ أَرَادُوا عِنَايَةَ التَّوْكِيدِ)⁽¹⁾ وَقَالَ: (كُلُّ

(1) الْكِتَابُ 1/ 244، 245 لِلْمَزِيدِ انْظُرِ الْكِتَابَ 2/ 26، 2/ 174، 175، 1/ 38، 41، 69، 92، 293،

2/ 170، 171، 4/ 225.

حرف زيد في كلام، فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى⁽²⁾ وعليه فإنها من أنماط التوكيد التي تفيد تقوية ما يُفيدُه لفظ آخر، وتمكين أمره في النفس، والتي تدخل إطار الاستثناء على القاعدة النحوية تلك القاعدة التي اقتضت أن الأصل في الجملة ركنها: المسند والمسند إليه، واستناداً إلى أن أمر اللغة لا يجري على هذا النحو التفائلي الصارم والمصرف بالتبسيط وغير المتصل بالمناحي الانفعالية النفسية للإنسان، كان الاستثناء بالتوكيد ضرورة تستدعيها مطالب الموقف وملابساته.

فعلى الرغم من عدم تعرض النحاة لها في سياق القول القاصد في التوكيد، فإن مقدرتها على تأديته يُعدُّ ملحظاً مهماً من ملاحظ سعة لغتنا وبلاغتها وذلك لاتصال وجودها في الحديث بمراعاة أحوال المقام والمقال، والتحرُّز عن ذكر ما لافائدة له ولأن الأخبار لا تأتي على درجة واحدة من القول فدرجة التأثير أو الرغبة في التركيز أو جذب الاهتمام متفاوتة بين الأشخاص وبين مقامات الحديث فمقام خالي الذهن - يختلف عن مقام المنكير، ومقام المتردد يختلف عن خالي الذهن ولعل الرواية التالية تقف على واقع درجات الحديث ومقاماته وواقع الحاجة للاستثناء على قواعد نحوية تسعى نحو الأطراد التام في إطار فكرة العامل وفكرة الإسناد، فقد روى ابن الأنباري قول الكندي المتفلسف لأبي العباس المبرد: إني لأجد في كلام العرب حشواً، فقال له أبو العباس: "في

(1) سر صناعة الإعراب ابن جني، تحقيق مصطفى السقا وآخرين مطبعة عيس الحلبي القاهرة ط. 1954،

(2) المصدر السابق 1 / 271.

أي موضع وجدت ذلك؟" فقال: "أجد العرب يقولون: "عبد الله قائم" ثم يقولون: "إن عبد الله قائم" ثم يقولون: "إنَّ عبدَ الله لقائمٌ" فالألفاظ متكررة والمعنى واحد، فقال أبو العباس: بَلِ الْمَعَانِي مَخْتَلِفَةٌ لِإِخْتِلَافِ الْأَفْظَانِ، فَقَوْلُهُمْ: "عَبْدُ اللَّهِ قَائِمٌ"، إِنْخِبَارٌ عَنْ قِيَامِهِ، وَقَوْلُهُمْ: "إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ قَائِمٌ" جَوَابٌ عَنْ سُؤَالِ سَائِلٍ، وَقَوْلُهُمْ: "إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ لِقَائِمٌ" جَوَابٌ عَنْ إِنْكَارِ مُنْكَرٍ قِيَامَهُ، فَقَدْ تَكَرَّرَتِ الْأَفْظَانُ لِتَكَرُّرِ الْمَعَانِي"⁽¹⁾ وقد بيّن ابنُ يعيش المعاني المختلفة لكل واحدة من العبارات الثلاث السالفة، فقال: "إِنَّا إِذَا قُلْنَا: "زَيْدٌ قَائِمٌ" فَقَدْ أَخْبَرْنَا بِأَنَّهُ قَائِمٌ لَا غَيْرَ. وَإِذَا قُلْنَا "إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ" فَقَدْ أَخْبَرْنَا عَنْ الْقِيَامِ مُؤَكَّدًا. فَإِنَّهُ فِي حُكْمِ الْمُكَرَّرِ نَحْوُ: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، (زَيْدٌ قَائِمٌ) فَإِنَّ أَتَيْتَ بِاللَّامِ كَانَ كَالْمُكَرَّرِ ثَلَاثًا"⁽²⁾.

وهنا أسأل كيف نُبعدُ الاستثناء على القاعدة النحوية عن قواعد لغة تمتلك هذه

الدقة والبلاغة؟

ونظراً لأن الزيادة من سنن العرب فقد قال ابنُ فارس: "قال بعضُ أهلِ العلم إن العربَ تزيدُ في كلامها أسماءً وأفعالاً... وقد تزايد حروفٌ من حروفِ المعاني."⁽³⁾ فزيادة

(1) دلائل الإعجاز ص 242.

(2) شرح المفصل 8 / 63-64.

(3) الصاحبي ص 212-213.

الأسماء نحو " وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ " في " وَيَبْقَى رَبُّكَ ". والأفعال نحو قول القائل " لا أَعْلَمُ في ذلك اختلافاً " (1).

ولا أعتقد أن لغة هذه السمات الدقيقة تستطيع قواعدُها النحوية المستندة على فكرة العامل والإسناد أن تُشكِّل صورةً حقيقةً تماماً لها. إذ كان من الطبيعي في إطار فكرة الإسناد والعامل أن تظهر استثناءات على قواعد النحو يعكس بعضها عمق تلمسها لطبيعة العربية وخصائصها المقامية ويعكس بعضها الآخر ملامح شكلية للتصورات النحوية وتناقضها - أحياناً - فمثلاً حين تحدَّث النحاة عن المعارف جعلوها على درجات متفاوتة فالدرجة الأولى (بعد لفظ الجلالة وما يعود عليه) لضمير التكلم، يتلوهُ ضَمِيرُ الْخِطَابِ، ويأتي بعدهما في الدرجة العَلَمُ، وفي قُوَّتِهِ يَضْعُفُ الْمُضَافُ إِلَى الضَّمِيرِ (يتلوهُ بعد ذلك ضمير الغيبة، ثم اسم الإشارة ثم تأتي مرتبة المَوْصُولِ والمُحَلَّى بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ). (2)

وذهب نحاة غيرهم إلى أن أعرف المعارف العلم لأنه في أول وضعه لا يكون له مشارك إذ كان علامة توضع على المسمى يُعرف بها دون غيره، ويُميَّزُهُ من سائر الأشخاص، ثم المضمَر، ثم المَبْهُم، ثم ما عُرِّفَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ. (3) وهذا مذهب

(1) الصحابي ص 212.

(2) انظر: شرح المفصل 56/3، 87/5، وشرح الكافية 312/1-313، وشرح التصريح 95/1.

(3) شرح المفصل 56/3.

الكوفيين وإليه ذهب أبو سعيد السيرا في⁽¹⁾ لكن النحاة حين تناولوا في باب التوكيد مسألة توكيد الاسم الظاهر بالضمير وصل الاستثناء على القاعدة السابقة إلى حد يُشير الاستغراب: فتصّوا هنا على أن الضمير لا يؤكد الظاهر لأن الظاهر أقوى منه⁽²⁾.

فلا يصح قول: "قام زيد هو نفسه" فالضمير (هو) لا يصلح توكيداً للاسم الظاهر (زيد) لأن (ذلك من منظور القاعدة) يؤدي إلى أن يؤكد الظاهر بما هو أقل منه تعريفاً وهو ضمير الغيبة، والأقوى لا يؤكد الأقل قوةً وعليه فإن القاعدة النحوية في باب الضمائر القاضية بأن الضمير أعرف من الاسم الظاهر، أُقيمت على تصوّر يناقض ما أُقيمت عليه القاعدة النحوية المستثناة عليها وهي قاعدة عدم توكيد الاسم الظاهر بالضمير، والتي استثني عليها هي الأخرى بقاعدة نحوية تنقضها كذلك لأنها قرّرت صراحةً في مسألة إعادة ضمير الاسم الظاهر في التوكيد اللفظي للحروف غير الجوابية الداخلة على الاسماء الظاهرة، أن إعادة الضمير أولى من إعادة الاسم الظاهر نفسه، " وإن كان ما اتصل بالحرف المؤكد اسماً ظاهراً نحو (إنّ زيداً إنّ زيداً فاضل). (فإنّ) الثانية مؤكدة (لإنّ) الأولى، وأعيد مع (إنّ) الثانية ما اتصل (بإنّ) الأولى وهو لفظ (زيد)، أو (إنّ زيداً إنّه فاضل). (فإنّ) الثانية مؤكدة (لإنّ) الأولى، وأعيد مع الثانية

(1) شرح المفصل 5 / 87.

(2) شرح التصريح على التوضيح 1 / 129.

الضمير الظاهر الذي اتصل (بِإِنَّ) الأولى وَعَوْدُ ضميره أولى من إعادته بلفظه، وبه جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾⁽¹⁾ ف (في) الثانية توكيد لـ (في) الأولى. والذي يعيننا هنا أن النحاة الذين منعوا توكيد الظاهر بالضمير لأنه أقل منه في درجة التعريف. والتوكيد يكون بالأقوى أو المساوي ولا يكون بالأقل درجة استثنوا على تلك القاعدة فقررّوا في المسألة المتعلقة بتوكيد حرف الجواب أن مدخول حرف غير الجواب المؤكّد حين يكون اسماً ظاهراً فإن إعادة ضميره أولى وأحسن من إعادة الاسم الظاهر.

ومع أن فتح النحاة لباب الاستثناء على القاعدة قد يكون مما ساهم إلى حدّ ما في وجود مثل هذه التوجّهات المنهجية لكنني أعتقد أن النحاة لو أغلقوا باب الاستثناء كلياً لكانت النتائج وخيمة أكثر. ولفقدنا تلك الاستثناءات المتصلة بدواعي المعنى — مثلاً — ولزادت الهوة بين اللغة وبين قواعدها بشكل أوسع ومن أمثلة حمل الحروف على الزيادة باعتبارها مؤشراً لمفارقة القواعد النحوية لفكرة الاطراد التام، وباعتبارها استثناء على فكرة الأصل الإسنادي للجملة والذي يمكن الاستغناء عنه في حدود تأدية المعنى التأسّي للجملة، قراءة الأعمش وابن مسعود: "وإن كلّ إلا ليوفيتهم ربك"⁽²⁾ فجوز ابن جني أن تكون "إن" مخففة من الثقيلة، وتجعل (الا) زائدة⁽³⁾ و (إن) المخففة

(1) آل عمران/ 107، وانظر شرح التصريح على التوضيح 2/ 129.

(2) هود/ 111.

(3) المحتسب 1/ 328.

هي التي أجازَ النحاةُ إعمالها وإلغاءها أما الإلغاءُ فمنه قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾⁽¹⁾ وقوله: ﴿وَلِنْ كُلِّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾⁽²⁾ قال سيبويه: إنما هي لجميع، و (ما) (لغو)⁽³⁾ أما الإعمال فقد نسبهُ لاهل المدينة في القراءة: ﴿وَلِنْ كُلِّ لَمَّا لِيُؤْفِقَنَّهُمْ﴾⁽⁴⁾ قال سيبويه: وحدَّثنا مَنْ نَثِقُ به أَنَّهُ سَمِعَ من العرب من يقول: (إِنْ عَمراً لَمُنْطَلِقُ): يُخَفَّفُونَ وينصِبُونَ⁽⁵⁾ وعَلَّلَ الإعمالَ فقال (إِنْ الحرف بمنزلةِ الفِعْلِ فلما حُذِفَ من نفسه شيء، لم يغيَرِ عمله كما لم يغيَرِ عَمَلُ لَمْ يَكُ، ولم أَبْلُ حين حَذَفَ)⁽⁶⁾ وقد أَكَّدَ ابنُ جَنِّي ما ذهبَ إليه وهو أَنَّ (إِنْ) مخففةٌ من الثقلِ و (إِلَّا) زائدة، بأن أورد شاهداً من الشعر، يُنسَبُ لذي الرِّمَّةِ:

حَرَجِجُ مَا تَنَفَّكُ إِلَّا مُنَاخَةً على الخسف، أو تَرْمِي بها بَلَدًا قَفْرًا⁽⁷⁾

(1) الطارق / 4.

(2) يس / 32.

(3) الكتاب 2 / 139.

(4) هود / 111.

(5) الكتاب 2 / 139.

(6) الكتاب 2 / 139، 4 / 233 وشرح المفضل 8 / 72.

(7) انظر الكتاب 3 / 38، المحتسب 1 / 328.

وهو الشاهد الذي تشكك فيه ابن هشام، ونسبه إلى الغلط من قائله، أو من الرواة، وإن الرواية فيه (آلا) بمعنى شخص، وقيل (تَنَفَّكُ) تامة بمعنى تَنَفَّصِل وَمُنَاخَةٌ حَالٌ. (1)

ومن أمثلة الزيادة التي لا يراها سيبويه لأنه اشترط في زيادتها شرطين: أحدهما تقديم نهي أو نفي أو استفهام، والثاني كون المجرور نكرة زيادة (من) على الرغم من ثبوت زيادتها دون الشرطين نثراً ونظماً كما ذهب الأخفش في مثل قوله تعالى: ﴿يُحَلِّتُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾ (2) و: ﴿وَعَامِنُوا بِهِ يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ (3).

ومن ثبوت ذلك نظماً قول عمر بن أبي ربيعة:

وَيُنِمِّي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُرْهُ (4)
وقد ذهب الأخفش إلى أنها زائدة بغير شرط (5) وصفوة ما ننهي به حديثنا عن الزيادة أن ما التمسه النحاة من علل وتأويلات للمحافظة على أطراد قواعدهم وتوحيدها لا يمكن له أن لا يواجه استثناءات فرضتها سعة العربية من جانب

(1) مني اللبيب ص 102.

(2) الكهف اللبيب ص 102.

(3) الاحقاف / 31.

(4) انظر هذه المسألة في "سعة العربية ص 16، 17، 18.

(5) انظر هذه المسألة في "سعة العربية ص 16، 17، 18.

وَمَنْهَجِيَّتُهُمُ الْمُسْتَنَدَةُ عَلَى فِكْرَةٍ لَا يُمْكِنُهَا أَنْ تَكُونَ عَامَّةً شَامِلَةً كَفِكْرَةِ الْإِسْنَادِ مَثَلًا مِنْ جَانِبٍ آخَرَ.

2. ظاهرة العلامة الإعرابية:

اهْتَمَّ النَّحَاةُ بِظَاهِرَةِ الْعَلَامَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ اهْتِمَامًا جَعَلَهُمْ يَعْدُونَهَا مَحْوَرَ دَرَسَاتِهِمْ النَّحْوِيَّةِ، وَقَدْ عَاجَلُوا الظَّوَاهِرَ النَّحْوِيَّةَ الْآخَرَى مِنْ خِلَالِ اهْتِمَامِهِمْ بِهَا، وَقَلَّسَفَتِهِمْ لَهَا، فَقَدْ شَكَّلُوا لَهَا نَظْرِيَّةَ الْعَامِلِ، تِلْكَ النَّظْرِيَّةُ الَّتِي انْطَلَقَتْ مِنْهَا تَفْسِيرَاتُ النَّحَاةِ لِلْقَضَايَا النَّحْوِيَّةِ. وَرَغَمَ أَنَّ عِلَامَاتِ الْإِعْرَابِ هِيَ فِي الْحَقِيقَةِ نَاشِئَةٌ عَنْ تَعَلُّقِ الْأَلْفَاظِ بِبَعْضِهَا دَاخِلَ الْجُمْلَةِ بِمَوْجِبِ الْمَعْنَى النَّحْوِيَّةِ، إِلَّا أَنَّ عِنَايَةَ النَّحَاةِ انْصَرَفَتْ إِلَى تَفْسِيرِ الْأَسْبَابِ وَالْعَوَامِلِ الْمُخْدِتَةِ لِهَذِهِ الْعِلَامَاتِ.

وَمَحْوَرُ نَظْرِيَّةِ الْعَامِلِ أَنَّ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ مَعْرَبَةٌ، وَالْإِعْرَابُ أَوِ الْعَلَامَةُ الْإِعْرَابِيَّةُ أَثَرٌ بَآئِي بِهِ الْعَامِلُ. فَقَدْ عَرَّفَ الْقَدَمَاءُ الْإِعْرَابَ بِأَنَّهُ (مَا جِيءَ بِهِ لِبَيَانِ مُقْتَضَى الْعَامِلِ مِنْ حَرَكَةٍ أَوْ حَرْفٍ أَوْ سَكُونٍ أَوْ حَذْفٍ)⁽¹⁾ وَمَعَ أَنَّ النَّحَاةَ الْقَدَمَاءَ، قَدْ أَدْرَكُوا قِيَمَةَ الْعَلَامَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ، وَلَمَسُوا جَوَانِبَ مُتَعَدِّدَةً مِنْ قِيَمَتِهَا وَوُضَائِفِهَا، وَحَاوَلُوا اسْتِقْصَاءَ ذَلِكَ بِجِدِّ مُخْلِصٍ، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُنَا أَنْ نُشِيرَ إِلَى مَا فَاتَهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ. مِنْ مَحَلِّ أَتَنَّهُمْ جَعَلُوا الْعَلَامَةَ الْإِعْرَابِيَّةَ مِنْ أَثَرِ الْعَامِلِ - فِي حِينَ أَنَّ النَّاطِقِينَ بِالْعَرَبِيَّةِ قَدْ نَطَقُوا بِلُغَتِهِمْ سَلِيمَةً مَعْرَبَةً بِالسَّلِيقَةِ، وَلَمْ يَكُونُوا يَحْتَكِمُونَ إِلَى عَامِلٍ، وَلَا إِلَى قِيَاسٍ يَحْكُمُ نُطْقَهُمْ.

(1) الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ 1/ 37، وَانْظُرِ الْخَصَائِصَ / 35 - 37 وَالْإِبْرَارِي اسْرِلِرِ الْعَرَبِيَّةِ ص 18.

فَشَكَّلَتْ آثَارُ تِلْكَ النَّظَرِيَّةِ بُذُورَ اسْتِثْنَاءَاتٍ عَلَى قَوَاعِدِ النَّحْوِ، اقْتَضَتْهَا الصَّنَاعَةُ النَّحْوِيَّةُ، مِنْ ذَلِكَ مِثَالًا: مَسْأَلَةُ عَامِلِ النَّصْبِ فِي الظَّرْفِ الْوَاقِعِ خَبَرًا.

فَقَدْ رَأَى سَيَبَوِيهَ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِمَا قَبْلَهُ وَعَلَيْهِ يَكُونُ الْعَامِلُ فِي الظَّرْفِ فِي جُمْلَةٍ: (زَيْدٌ أَمَامَكَ) هُوَ الْمَبْتَدَأُ⁽¹⁾؛ قَالَ سَيَبَوِيهَ مُتَحِدِّثًا عَنِ الْعَامِلِ فِي (خَلْفَ) مِنْ عِبَارَةِ (زَيْدٌ خَلْفَكَ): "وَالْعَامِلُ فِي (خَلْفَ) الْمَبْتَدَأُ الَّذِي هُوَ مَوْضِعٌ لَهُ، وَالَّذِي هُوَ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (عَبْدُ اللَّهِ أَخُوكَ) فَالْآخِرُ قَدْ رَفَعَهُ الْأَوَّلُ وَعَمِلَ فِيهِ، وَبِهِ اسْتَغْنَى الْكَلَامُ، وَهُوَ مُنْفَصِلٌ مِنْهُ"⁽²⁾.

فِي حِينَ رَأَى جَمْهُورُ الْبَصْرِيِّينَ⁽³⁾ وَالْأَخْفَشُ⁽⁴⁾ أَنَّ الظَّرْفَ فِي مِثْلِ قَوْلِنَا: (زَيْدٌ أَمَامَكَ) وَ(عَمْرُو وَرَاءَكَ) مَنْصُوبٌ بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ اسْتَقَرَّ. وَيَعْلَلُونَ ذَلِكَ بِأَنَّ الْفِعْلَ أَضْلُ فِي الْعَمَلِ وَأَنَّ الْوَصْفَ قَرَعٌ عَلَيْهِ⁽⁵⁾.

وَرَأَى بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ (مُسْتَقَرٌّ)⁽⁶⁾ وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِأَنَّ تَقْدِيرَ الْوَصْفِ أَوْلَى مِنْ تَقْدِيرِ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الْوَصْفَ لَا يُوَدِّي إِلَى تَقْدِيرٍ آخَرَ، فِي حِينَ

(1) همع الهوامع 1 / 98.

(2) الكتاب 1 / 406.

(3) شرح الكافية 1 / 93.

(4) شرح قطر الندى وبل الصدى ص 129.

(5) الانصاف 1 / 246.

(6) اسرار العربية ص 73.

يُؤَدِّي الفعلُ إلى ذلك؛ ثم إن الأصلَ في الخبرِ أن يكونَ اسماً مفرداً وليس جملةً، وهو ما يتوافقُ في الوصفِ.

فتكونُ مراعاةُ هذا الأصلِ مخالفةً لأصلٍ آخر وهو أن الفعلَ مقدَّمٌ على الاسمِ في العملِ⁽¹⁾ ويُدْخِلُ الدارسُ في قضيةٍ جدليةٍ متداخلةٍ فقد يقال: فكما كانَ من الأصولِ أن يتعلَّقَ الظرفُ بالفعل، فإنَّ من الأصولِ أيضاً أن يتعلَّقَ الظرفُ بالوصفِ؛ لأنه مشتقُّ من الفعلِ.

وكانَ مذهبُ الكوفيِّين هو أنَّ (أمامك) منصوبٌ بالمخالفةِ، إذ الأصلُ أن يكونَ الخبرُ هو المبتدأ: ففِي قولنا: (زيدٌ مجتهد) المجتهد هو زيدٌ، ولكن في قولنا: زيدٌ أَمَامَكَ، ليس (أمام) هو زيدٌ، فلما خالفَ الخبرَ المبتدأ نُصِبَ على الخلافِ ورُدَّ عليهم مذهبُهُم، لأنه قد يُؤَدِّي إلى أن يَنْتَصِبَ المبتدأُ بالخلافِ؛ لأنه مُحَالِفٌ للخبرِ.⁽²⁾

ومذهبُ ثعلبٍ أن الظرفَ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ غيرِ مُقدَّرٍ، ورُدَّ عليه ذلك بأنَّ الفعلَ إما أن يكونَ مُظْهِراً موجوداً أو مُضْمَراً مُقدَّراً؛ لأنَّ المعدومَ لا يكونُ عاملاً.⁽³⁾ ولعلنا من خلالِ هذا العَرَضِ المَوْجَزِ لأثرِ العاملِ في العلامةِ الإعرابيةِ نستطيعُ أن نقولَ: إن رُبَطَ القواعدِ المتعلقةِ بالعلامةِ الإعرابيةِ بالعاملِ أَدْخَلَ النحوَ في غابةٍ من التعليلِ والتقديرِ هيأتِ المجالَ لبروزِ استثناءاتٍ وتبديي آثارٍ تُعَلِّقُ ظاهرةَ العلامةِ

(1) الانصاف 1/ 246.

(2) الانصاف 1/ 245.

(3) الانصاف 1/ 247.

الإعرابية بنظرية العامل وتُعلّقها كذلك بظاهرة الإسناد القاضية بذكر طرفي الإسناد (المسند والمسند إليه) في التراكيب اللغوية التي تعد استثناء على قواعد ظواهر نظام الجملة العربية. من ذلك مثلاً: أسلوبُ النعتِ المقطوعِ عن منعوتِهِ.

فقد نصَّ النحاة على حذفِ المبتدأ وجوباً إذا كان خبرُهُ نعتاً مقطوعاً لإفادة المدح أو الذم أو الترحيم نحو: (الحمدُ لله العظيمُ)، (أعوذُ بالله من الشيطانِ الرجيمِ)، (أنصفِ المسكينَ المظلومَ) فالنعتُ المقطوعُ في كل منها خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ تقديرُهُ هو⁽¹⁾، ولا يتأتى إظهارُهُ على مستوى القاعدة. في حين إن كان النعتُ منصوباً فإنه يُقطعُ عن المنعوتِ ويُنصبُ على أنه مفعولٌ به لفعلٍ حُذفَ وجوباً، ولا يجوزُ إظهارُهُ كذلك مع أن كليهما عُمدة (المبتدأ، والفعلُ والفاعل) ودونُ مُفسِّرٍ لغويٍّ أو دليلٍ يصلحُ لكلِّ ما يشغلُ الموقعَ إلا العلامةُ الإعرابية (علامةُ الرفع، أو النصب) وحتى هذه العلامةُ يمكنُ أن لا تظهرَ للبناء أو للثقل أو للتعذر... في بعض الأحيان لا سيّما أن هناك مقداراً كبيراً من مفردات اللغة التي تدخلُ في بناء جُمليها لا حظَّ لها في الإعراب، وهو ما يسمى بالمبنيّات.

مع أنه لا يضيرُ اللغة أن يكونَ النعتُ المقطوعُ ليس جزءاً من جملة محذوفٍ جزؤها الآخر، وإنما هو جملةٌ بذاتها، ولكنها جملةٌ ذاتُ طرفٍ واحدٍ لأنها وحدهُ لغويةٌ كاملة يتمُّ بها الكلامُ في الموقفِ المناسبِ⁽²⁾ إلا أن التزامهم بظاهرة المطابقة بين النعتِ والمنعوتِ في

(1) التراكيب اللغوية في العربية ص 154.

(2) علم اللغة العام م 193.

العلامة الاعرابية أدخلنا في مثل هذه التقديرات لمعالجة الاستثناءات على الأحكام التي تختص بهذه العلامات.

ولا ريب أن الواقع يُشير إلى أن (المثال الواحد في الموقف المعين لا يمكن بحال أن يقبل غير وجه واحد من الإعراب، ذلك الوجه المحدد الذي يقتضيه هذا الموقف أو ذاك فإذا ما تعددت الوجوه اقتضى ذلك أن تتعدّد المواقف، ويتعدّد المعنى تبعاً لذلك، وهذا السلوك وهو تطويع المثال الواحد لأكثر من موقف يتضمن حتماً تغيراً على وجه ما في نُطقه وفي خواصّه الصوتيّة، والّا ما جاز هذا التطويع وأصبح الأمر مجرد استبدال بالحقائق وإجبارها على الخضوع لفروض ذهنية لا يمتُّ إلى الواقع بصلة) ⁽¹⁾ فتغيّر الحركة يتصل - على حسب تقديرات النحاة - بكون جملة النعت اسمية أو فعلية.

إلا أن تعميم الأحكام التي تختص بعلامات الإعراب شكّل بيئة مناسبة للاستثناء عموماً فقولهم: بأنّ الرفع علم الإسناد، والنصب علم المفعولية، والجرّ علم الإضافة غير سليم في رأينا لأن من يستقصي أوضاع اللغة يجد أمثلة كثيرة تُستثنى على هذه الأحكام، فهناك كلمات في موضع الإسناد وليست مرفوعة كاسم إن وأخواتها، وقد يكون المرفوع تابعاً وهو فضلة كما في النعت والعطف، وقد تختلف حركة اسم من الرفع إلى النصب فالجرّ وهو في جميع الأوضاع مسند إليه، لذا أقول إن ربط العلامة الاعرابية بنظرية العامل وبظواهر نظام الجملة العربية كظاهرتي الإسناد والمطابقة مثلاً كَوْن استثناءات

(1) علم اللغة العام (الأصوات) ص 192.

على قواعد النحو المتعلقة بالعلامة الإعرابية. ومن أمثلة الاستثناء على القواعد المتعلقة بظاهرة الإعرابية منع الاسم المصروف من الصرف للضرورة.

فقد ذهب نحاة الكوفة والأخفش وأبو علي الفارسي وابن برهان⁽¹⁾ وابن مالك⁽²⁾ والأشموني⁽³⁾ والسيوطي⁽⁴⁾ إلى جواز الاستثناء على القاعدة النحوية القاضية بأنه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف⁽⁵⁾ والمتأسسة على أن الأصل في الأسماء الصرف، فإذا منعت من الصرف، رُدَّت إلى غير أصل، والتبست بما هو ممنوع من الصرف أصلاً⁽⁶⁾ لكن حين ورد عن العرب كثير من الشواهد التي ترك فيها صرف الاسم المصروف جوزوا والاستثناء على القاعدة ومن ذلك قول الأخطي⁽⁷⁾:

طَلَبَ الأَزَارِقَ بالكتائبِ إِذْ هَوَتْ بِشَيْبِ غَائِلَةِ الثُّغُورِ غَدُورٌ⁽⁸⁾
فترك صرف (شبيب) وهو منصرف.

(1) شرح المفصل 68 / 1.

(2) التسهيل 224.

(3) الهمع الاشموني 2 / 543.

(4) الهمع 1 / 37.

(5) الضرائر 134.

(6) الإنصاف 2 / 514.

(7) الإنصاف 2 / 493.

(8) الضرائر (الهامش) 135.

وقول حسن: (1)

نَصَرُوا نَبِيَّهُمْ وَشَدُّوا أَرْزَهُ بِحُنَيْنٍ يَوْمَ تَوَاكُلِ الْأَبْطَالِ
فترك صَرْفَ (حُنَيْنٍ) وهو مُنْصَرِفٌ، ويدلُّ على أَنَّ هذا الاسم مُنْصَرِفٌ قوله

تعالى: (2) ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ فقد وردت (حُنَيْنٍ) مُنْصَرِفَةً.

وقد دَعَمَ النحاة في مذهبهم في هذه المسألة أَنَّ ترك الصرفِ يعنى حذف التنوين،
وذلك أسهلُّ إذا ما قيسَ بحذف الواوِ المتحركة من الضمير (هو) للضرورة في نحو قول

العُجَيْرِ السُّلُوبِيِّ (3):

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلُهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رَخُو الْمَلَاطِ نَجِيبٌ.

كما استندوا إلى الحملِ على المعنى، وهي عِلَّةٌ، اعتمدَ عليها النحاة كثيراً في
مذاهبهم النحوية، فقد أجاز الخليلُ العطفَ على المعنى في تخرجه للبيتِ التالي للفرزدق:

وَعَضُّ زَمَانٍ يَابِنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدْعُ مَنْ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفٌ

وذلك بِعَظْفٍ (مُجَلَّفٍ) على معنى لَمْ يَدْعُ مَنْ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا؛ أي لَمْ يَنْقُ إِلَّا

مُسْحَتٌ (4). والأمثلة على استخدام هذه العلة كثيرة.

(1) الإنصاف 2/ 494.

(2) التوبة/ 25.

(3) خزانة الأدب 2/ 396.

(4) الانصاح / 295.

على أَنَّ هناك أمراً غايةً في الأهميَّة، وهو كثرةُ المنقولِ الواردِ في هذه المسألة، فقد أوردَ أبو البركاتِ الأنباريُّ ما يزيدُ على ستَّةِ عشرَ شاهداً على ذلك⁽¹⁾. وهذا يعني أَنَّ ما جاء من الاسماءِ غيرِ مُنصَّرفٍ وهو يستحقُّ الصرفَ كثيراً، وينبغي أنْ نقيسَ عليه، ممَّا يُؤكِّدُ سعةَ العربيةِ وجريانها على ما وافقَ القاعدةَ المطردةَ وما استثنى عليها.

ونظراً لتداخلِ ظاهرةِ العلامةِ الإعرابيةِ، بالظواهرِ اللغويَّةِ الأخرى في إطارِ الاستثناءِ أكتفي بهذا القدرِ تفادياً للتكرارِ.

3. ظاهرةُ الرتبة:

تعدُّ ظاهرةُ الرتبةِ والتي يُقصدُ بها في النحوِ دراسةُ مواقعِ الكلماتِ في الجملةِ، بعضها مع بعضٍ من ناحيةِ المستوى الصوابي، من الظواهرِ العامةِ لنظامِ الجملةِ وتركيبها، فقد افترضَ النحاةُ نظاماً موقعياً أصلياً للجملةِ في أبوابِ النحوِ، فنصُّوا على أن الأصلَ في نظامِ الجملةِ الاسميةِ هو أن يتقدَّمَ المبتدأُ (المسندُ إليه) وأن يتأخَّرَ عنه الخبرُ (المسندُ) وقرَّروا أنَّ هناك مواضعَ تُلتزمُ فيها تلكَ الرتبةُ (الرتبةُ المحفوظةُ) فلا يتقدَّمُ فيها ركنٌ على آخرَ، وإنما يردُّ كلُّ ركنٍ فيما تصوَّروه أصلاً له، كما قرَّروا أنَّ هناك مواضعَ لا تُلتزمُ فيها تلكَ الرتبةُ (الرتبةُ غيرُ المحفوظةِ) فيتقدَّمُ فيها ركنٌ على آخرَ، ولا يحدُّ هذا الاستثناءُ على النظامِ الموقعيِّ الأصليِّ إلا أمنُ اللبسِ، فإن لم يؤمِّنِ اللبسُ التزمَ بالنظامِ الموقعيِّ الأصليِّ ولا يصحُّ أن يردَّ رُكنا الجملةِ مرتبَّينِ على غيرِ مُقتضاها. فإذا تقدَّمَ الخبرُ

(1) ينظر الإنصاف 504 2 - 512.

على المبتدأ مع كونها في رتبة واحدة من التعريف - وكلٌّ منهما صالحٌ لأنَّ يكونَ مبتدأً كما جاء في قول الشاعر:

بُنُونَا بُنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا بُنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ⁽¹⁾

ولا ريب أن تأثير الرتبة في تحديد نوع الجملة يُبرزُ عمقَ اهتمام النحاة بهذه الظاهرة فقد أقيمت الجملة الفعلية على نظامٍ يفترضُ تقدُّمَ الفعل، وتأخُّرَ مرفوعه عنه أضلاً وأوجبَ جمهورُ النحاة التزامَ هذا الترتيب بين ركني الجملة الفعلية⁽²⁾ التزاماً يترتبُ الاستثناءُ عليه خروجُ الجملة من دائرة الفعلية إلى الاسمية، فإن بُدئَ الكلام بالاسم المرفوع فالجملة اسمية، وإن بُدئَ بالفعل فالجملة فعلية فقولنا "زيدٌ ذهبَ" جملة اسمية مؤلَّفة من جملتين اسمية وفعلية، والجملة الفعلية مؤلَّفة من الفعل (ذهب) والفاعل الضمير المستتر العائد على المبتدأ (زيد). مع أن جانباً من النحاة - نحاة الكوفة - رأوا أنَّ الرتبة بين ركني الجملة الفعلية يمكنُ الاستثناءَ عليها بأن يتقدم الركنُ الفعليُّ على الركنِ الاسميِّ أو يتأخَّرَ عنه اعتماداً على المعنى⁽³⁾ وتقدُّمُ الفاعلِ لا يُحوِّلُ الإسنادَ من إسنادٍ فعليٍّ إلى إسنادٍ اسميٍّ.

كما افترضَ نظامُ الجملة رُتَباً إلى ما وراء ركني الجملة (اسمية أو فعلية) وهو ما أطلقوا عليه (مُكَمَّلَاتِ الْجُمْلَةِ) أو (فَضْلَةٌ)، فيما بينها من ناحية، وفيما بينها وبين ما

(1) الإنصاف، أوضح المسالك 1/ 145، شرح ابن فضيل 1/ 233.

(2) انظر الخصائص 1/ 241، 343.

(3) انظر الانصاف مسألة رقم 85، وانظر اللبيب ص 497.

أطلقوا عليه "أركان الجملة" من ناحية أخرى، فَعَرَضُوا للرتبة بين متعلقات المُكَمَّلَاتِ وبين عُمْدِ الجُمْلِ في أبوابِ المبتدأ والخبر، والفاعل (في علاقة رتبته بالفعل)، والتوابع: (النعت والتوكيد والبدل والمعطوف) وَرَتَّبَهَا من الموصوف والمؤكد والبدل منه والمعطوف عليه على الترتيب، والمفعولات الخمسة، وغيرها مثل: الاستثناء والحال والتمييز، كما عَرَضُوا كذلك للرتبة في حديثهم عن موقع الصلة من الموصول والضمير من مرجعه والمفسر من المفسر، وقرروا أن هناك مواضع تلتزم فيها تلك الرتبة ونصوا على أن هذا الأصل المفترض يمكن الاستثناء عليه في بعض المواضع، فتغيَّر رتبة عناصر التركيب الجُمْلِيَّ على خلاف الترتيب الأَصْلِيَّ العام للقاعدة النحوية، هو من المظاهر الواضحة التي تشكّل الاستثناء على القاعدة النحوية.

ولا ريب أن غاية النحاة في أن تكون قواعدهم عامة مطردة ساهمت في تعميق اهتمامهم بظاهرة الرتبة ومحاولة تعميمها هي الأخرى لذا استعانوا بالتقدير والتأويل في المواضع التي يختلف فيها النص مع قاعدة الرتبة فقد منعت قواعد الرتبة الاستثناء على الأصل الموقعي لكان واسمها وخبرها، بتقديم خبر "كان" وأخواتها على اسمها إذا كان الخبر جملة فعلية، وتقديم مفعول الخبر أيضاً على الاسم فلا يجوز أن تقول: (كانت زيدا الحمى تأخذ)، أو (كانت تأخذ الحمى زيدا)، فلما قال الشاعر حميد الأرقط:

فَأَضْبَحُوا والنوى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ وليس كُلُّ النوى تُلقِي المَسَاكِينُ⁽¹⁾

(1) الكتاب 1/ 35.

قدروا اسم (ليس) هو ضمير الشأن قال سيويه: (فلو كان كُـلُّ على لبسٍ ولا إضمار فيه لم يكن إلا الرفع في (كُـلُّ) ولكنه انتصب على تُلقي).

ولا يفوتنا أن نُشير إلى ارتباط ظاهرة الرتبة بنظرية العامل تلك النظرية التي حاول النحاة الاعتماد عليها وتسخير نصوص اللغة لفلسفتها، فانطلق تجويدهم للتقديم والتأخير منها، وذهبوا إلى أنه إذا جاء بعد المبتدأ أو بعد اسم (كان) وأخواتها أو اسم (إن) وأخواتها اسم أو ظرف كِلَاهُمَا يَصِحُّ أن يكون خبراً فالأحسن تأخير الظرف إذا لم يكن خبراً⁽¹⁾، فقولك (عبد الله فيها قائم) كقولك: (عبد الله قائم فيها).

كما انطلقت مدافعة بعض النحاة عن رأيهم اعتماداً على قواعد نظرية العامل أيضاً، من ذلك تقديم التمييز على الفعل المتصرف. فقد منع النحاة⁽²⁾ تقديم التمييز على عامله نحو: (عرقاً تصبب زيد) استدلووا على ذلك بأن التمييز هو الفاعل في الأصل، والتقدير (تصبب عرق زيد)، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على فعله كذلك لا يجوز تقديم التمييز على عامله، وقيل لا يجوز تقديم التمييز لأنه كالنعت في الإيضاح، والنعت لا يتقدم على منعوته فكذلك ما يشبهه.

ويبدو أن من أنكر تقديم التمييز من العلماء قد اعتمد على رأي سيويه إذ قال: (وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول، ولم يقو قوة غيره، مما قد تعدى إلى مفعول،

(1) انظر سيويه 262 / 1.

(2) انظر هذه المسألة في: الانصاف، مسألة 120، وشرح التصريح على التوضيح 400 / 1، أصول ابن السراج، 1 / 271، شرح المفضل 2 / 74، شرح ابن عقيل 1 / 663، الهمع 1 / 252، والخصائص 2 / 284 - 285.

وذلك قولك: (امتلائت ماء وتفقت شحماً)، ولا تقول: امتلائت ولا تفقت، ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يُقدّم المفعول فيه فنقول: (ماء امتلائت) كما لا يُقدّم المفعول فيه في الصفة المشبهة. (1)

إلا أن المبرّد أجاز تقديم التمييز، فقال: (وأعلم أن التبيين (التمييز) إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه لتصرف الفعل، فقلت: (تفقت شحماً وتصبيت عرقاً)، وإن شئت قدّمت فقلت: (شحماً تفقت وعرقاً تصببت)، وهذا لا يجوز سيويه، لأنه يراه كقولك: (عشرون درهماً) و (هذا أفرههم عبداً) وليس هذا بمنزلة ذلك، لأن (عشرين درهماً) إنما خيل في الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل الا ترى أنه يقول: (هذا زيد قائماً)، ولا يجوز (قائماً هذا زيد) لأن العامل فعل، فكذاك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً، وهذا رأي أبي عثمان المازني، وقال المخبل:

أتهجر ليلى للفراق حبيها وما كان نفساً بالفراق طيباً (2)

وذهب الكسائي وأكثر الكوفيين إلى جواز تقديم التمييز، ووافقهم على ذلك الجرمي من البصريين، (3) والأصول التي اعتمدوا عليها هي النقل والقياس، أمّا النقل فقد استدلوا بقول المخبل السابق: فقد نصب (نفساً) على التمييز، وقدمه على العامل فيه وهو فعل (تطيب) المتصرف وقد بدا السماع - هنا - مسوغاً قوياً للاستثناء على القاعدة

(1) الكتاب 1/ 204 - 205.

(2) المبرد، المقتضب 2/ 36 - 37 شرح الأشموني 1/ 266.

(3) أبو حبلن النحوي - خديجة الحديثي: ص 323-324 عن منهج السالك لأبي حيان - تحقيق سدي جليزر ص (228-229).

افترضوا اطرادها وشموليَّتها، والحقيقة أنَّ هذه القاعدة لم تشهد تمام الاطراد، فالنحاة وإن سلّموا بهذه القاعدة مع مسألة ما فإنهم قد لا يُسلّمون بها مع مسألة أخرى⁽¹⁾، في حين لا يميزون تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان الخبر فعلاً.

فقد ورد استثناء على قاعدة (تقدّم المتبوع وتأخر التابع) على قاعدة الموصوف وصفتيه، فالقاعدة تقضي بوجوب تقدّم الموصوف وتأخر الصفة، إلا أننا نجد مواضع استثنيت على تلك القاعدة من مثل:

إضافة الصفة إلى الموصوف وفيها تتقدّم الصفة ويتأخر الموصوف كما في قوله

تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾⁽²⁾.

والأصل حسب القاعدة أن يقال: اليقين الحق:

ونحو قولنا (أقدم لك صادق التّحية وعظيم الامتنان) ومنه النعت السببي كما في قولنا: (جاء زيد الجميلة أخته). فالأصل فيها: جاء زيد الموصوفة أخته بالجمال. فتقدمت الصفة على موصوفها، ذلك أنه إذا رفع الوصف الاسم الظاهر أو رفع الضمير البارز أعطى الوصف حكم الفعل ولم يُعتبر حال الموصوف في الأفراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع، تقول في الوصف إذا رفع الظاهر (مررتُ برجلٍ قائمةٍ أمّه) بتأنيث قائمة لأنها مستندة إلى الأم وإن كان الموصوف مذكراً تقول: (مررتُ بامرأةٍ قائمٍ

(1) انظر: هامش أوضح المسالك 1/ 172.

(2) الواقعة/ 95.

على القاعدة النحوية القاضية بالمنع، إذ إن الشواهد التي استند إليها هؤلاء النحاة كثيرة، والكثرة عاملٌ مهمٌ في التعييد النحوي.

وأما القياس فلأن العاملَ فعلٌ مُتَصَرِّفٌ، فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة فكما يجوز مثلاً تقديم المفعول به فنقول (عَمراً ضَرَبَ زيدٌ)، كذلك يجوز تقديم التمييز على العامل المتصريف فنقول: عَرَقاً تَصَبَّبَ زيدٌ.⁽¹⁾

وأعتقد أن الاحتكام القويم يكون إلى اللغة واستعمالاتها وليس لنظرية العامل والمعمول والأقيسة المنطقية فلغتنا أوسع من أن تتقيد بنمطية متحجرة وقوالب جاهزة افترضتها نظرية العامل.

ومع أن النحاة حاولوا جعل العامل نظريةً عموميةً كليةً، تخضع لها قواعد اللغة فقد دافع بعضهم عن مذهبه معتمداً على قواعد هذه النظرية، وانطلق استحيائهم التقديم والتأخير منها، فذكروا أنه إذا جاء بعد المبتدأ أو بعد اسم كان وأخواتها أو اسم (إن) وأخواتها اسم أو ظرف كلاهما يصح أن يكون خبراً فالأحسن تأخير الظرف إذا لم يَكُنْ خبراً⁽²⁾؛ بل وصرحوا بقاعدة عامة مؤداها "لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل"⁽³⁾. غير أن بعض ما أقره النحاة من استثناء على قواعد النحو من حيث الرتبة كالذي يتعلق بتقدم خبر كان وأخواتها عليها - مثلاً - استثنى على هذه القاعدة التي

(1) انظر: الهمع 1/ 252.

(2) انظر: الكتاب 1/ 261.

(3) شرح ابن عقيل 1/ 278.

أبوها) بتذكير قائم لأنه مُسندٌ إلى الأبِ وإن كان الموصوفُ مُؤنثاً،... وتقولُ (مررتُ
برجلين قائمِ أبواهُما) بإفرادِ قائمٍ وإن كانَ المنعوتُ مُثنًى كما تقولُ في الفعلِ (قام
أبواهُما) بإفرادِ الفعلِ، ومن قالِ مِنَ العَرَبِ كَطَيٍّ وَأَزْدٍ شُوءَةً (قامَا أبواهُما) بإلحاقِ
علامةِ التثنيةِ في الفعلِ المُسندِ إلى المثنى الظاهرِ، قال في الوصفِ إذا أُسندَ إلى المثنى الظاهرِ
(قائِمَينِ أبواهُما...) (1) لكنه يُجرَّدُ من علامةِ التثنيةِ والجمعِ على اللغةِ الفُصحى، ويعتبرُ
حالاً مرفوعةِ التانيثِ والتذكيرِ، سواءً أكانَ المنعوتُ كذلك أم لا (وهذا النعتُ السببيُّ
لا يطابقُ منعوتَهُ إلا في حركاتِ الإعرابِ، والتعريفِ والتنكيرِ) (2).

أما إذا كان الوصفُ مُسنداً إلى نعتٍ سببيٍّ مجموعٍ، جازَ فيه الإفرادُ والتكسيرُ على
اللغةِ الفصحى، تقولُ: (مررتُ برجالٍ قائِمِ أبواهُم) كما تقولُ: قامَ أبَاؤُهُم، وَمَنْ قالُ:
(قاموا أبَاؤُهُم) قالُ: (قائِمَينِ أبَاؤُهُم)، والتكسيرُ أَفصَحُ للمُشاكَلةِ، وإن كانَ
تابعاً لمفردٍ أو مثنًى فالإفرادُ أَفصَحُ. (3)

وهنا يلحظُ القارئُ، كذلك استثناءً على قاعدةِ مطابقةِ النعتِ مَنعوتَهُ من حيثُ
التثنيةِ والجمعُ عندَ من أجازَ (مررتُ برجالٍ قائِمِ أبَاؤُهُم).

(1) شرح التصريح 110/2.

(2) حاشية مغنى اللبيب 274/3.

(3) شرح التصريح 110/2 وانظر مغنى اللبيب وحاشية 274/2.

كما يطالعنا الاستثناء على قاعدة مؤداها أن التمييز لا يتقدم على المميز فقد ذكر النحاة - في باب التمييز - أن التمييز لا يتقدم على المميز⁽¹⁾ حيث يتقدم المميز وجوباً لحاجته إلى التفسير، ويتأتى بعده التمييز الذي يُفسرهُ ويُزيلُ غُمُوضَهُ.

وَمِمَّا جَاءَ استثناءً على هذه القاعدة النحوية:-

بابُ (نِعَمَ وبِشْسَ) حينَ يتقدمُ عليهما ما يُشعرُ بالخصوصِ بالمدحِ أو الذمِّ كما في مثلِ (زيدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ)، والنفاقُ بِشْسَ الخُلُقِ)، فزيدٌ مشعرٌ بالخصوصِ بالمدحِ، والنفاقُ مشعرٌ بالخصوصِ بالذمِّ، وهما يُعَدَّانِ مُفسِّرَيْنِ للمخصوصَيْنِ (فإنك عندما تقول: نِعَمَ الرجلُ فكأنَّ معناه محمودٌ في الرجالِ فإن قلت: (زيدٌ) على تفسيرٍ، كأنه قيل: مَنْ هذا المحمودُ؟ فقلت: هو زيد) ⁽²⁾ فيكونُ المُفسِّرُ قد سبق المُفسَّرُ.

ذكرَ سيبويه في الكتابِ تحت عنوانِ (بابُ ما يكونُ فيه الاسمُ مبنياً على الفعلِ قُدَّمَ أو أُخِّرَ وما يكونُ فيه الفعلُ مبنياً على الاسمِ):

" فإذا بَنِيَتِ الاسمَ عليه قلت: (ضربتُ زيداً) وهو الحدُّ لأنك تريدُ أن تُعْمِلَهُ وتَحْمِلَ عليه الاسمَ كما كان الحدُّ (ضربَ زيدٌ عمراً) حيث كان (زيدٌ) أولَ ما تُشغِلُ به الفعلَ. وإن قَدِّمْتَ الاسمَ فهو عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ كما كان ذلك عَرَبِيًّا جَيِّدًا وذلك قولُك (زيداً

(1) انظر الانصاف في مسائل الخلاف 2/ 828 - 832.

(2) التراكيب اللغوية في العربية دراسة وصفية تطبيقية د. هادي نهر مطبعة الرشاد بغداد 187 ص 269.

ضربت) والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواءً، مثله في "ضرب زيداً عمراً،
وضربَ عمراً زيداً"⁽¹⁾

وَعَقَدَ ابْنُ جَنِّي فَضْلاً فِي التَّحْدِيدِ وَالتَّأْخِيرِ ثُمَّ حَدَّدَهُ عَلَى ضَرْبَيْنِ:
"أَحَدُهُمَا مَا يَقْبَلُهُ الْقِيَاسُ وَالْآخَرُ مَا يُسَهِّلُهُ الْإِضْطِرَارُ. الْأَوَّلُ كَتَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ
عَلَى الْفَاعِلِ تَارَةً وَعَلَى الْفِعْلِ النَّاصِبِ أُخْرَى "كَضَرَبَ زَيْدًا عَمْرًا، زَيْدًا ضَرَبَ
عَمْرًا". وَكَذَلِكَ الظَّرْفُ نَحْوُ: (قَامَ عِنْدَكَ زَيْدٌ، عِنْدَكَ قَامَ زَيْدٌ)، (سَارَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
جَعْفَرٌ، يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَارَ جَعْفَرٌ) وَكَذَلِكَ الشَّأْنُ فِي الْحَالِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ وَالْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ
وَالْمَفْعُولِ لَهُ وَالشُّعُولِ مَعَهُ"⁽²⁾

وَأَمَّا ابْنُ السَّرَّاجِ فَقَدْ قَالَ فِي هَذَا السِّيَاقِ:
(إِنَّ الْمَفْعُولَ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مُتَصَرِّفًا فَيَجُوزُ تَقْدِيمُهُ وَتَأْخِيرُهُ تَقُولُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا،
زَيْدًا ضَرَبْتُ، ضَرَبْتُ هِنْدَ عَمْرًا، عَمْرًا ضَرَبْتُ هِنْدًا)⁽³⁾. وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ:
"فَإِنْ قُلْتَ: أَلَيْسَ ذِكْرُ الْفَاعِلِ قَبْلَ الْمَفْعُولِ مُفِيدًا (أَنَّ) ذِكْرَ الْمَفْعُولِ لَيْسَ بِأَهَمَّ
وَلَوْ ذَكَرْتَ الْمَفْعُولَ قَبْلَ الْفَاعِلِ أَفَادَ (أَنَّ) ذِكْرَ الْمَفْعُولِ قُلْتَ: تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ

(1) سيبويه 1/80/81.

(2) الخصائص 2/282.

(3) الأصول في النحو 1/174.

لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام والأولى أن يقال إنه يفيد القصر⁽¹⁾ نحو قوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهِ فَاغْبُذْ وَكُنْ﴾⁽²⁾.

وورد في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك الحالات التي يجب أن يتقدم فيها المفعول على الفعل ومنها⁽³⁾:

(إذا كان المفعول اسم شرط نحو: (أَيَّا تَضْرِبُ أَضْرِبُ) أو اسم استفهام نحو: (أَيَّ رَجُلٍ ضَرَبْتَ؟) أو ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصاله نحو: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) ولو تأخر المفعول فقد لزم الاتصال وكان يقال: (نَعْبُدُكَ) فيجب التقديم. أو أن يكون العامل في المفعول واقعاً في جواب (أَمَّا) مذكورة كانت أو مقدرة نحو:

﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ① وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ② وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ③﴾

⁽⁴⁾ وكذلك: ﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ ④ وَبِآيَاتِكَ فَطَهِّرْ ⑤﴾⁽⁵⁾

وقال السيوطي:

(1) ابن الحاجب، كتاب الكافية في النحو، الجزء الثاني.

تحقيق محمد علي النجار - دار الكتاب العربي - بيروت ص 282.

(2) الزمر / 66.

(3) ابن عقيل / شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / المجلد الأول / الجزء الثاني / دار الفكر بيروت / ص

96-97.

(4) سورة الضحى / الآيات 9-11.

(5) سورة المدثر آية 3، 4.

(الأصلُ في المفعولِ به التأخُّرُ عن الفعلِ والفاعلِ وقد يقدِّمُ على الفاعِلِ جوازاً
وَوُجُوباً) ⁽¹⁾.

وعليه فَمَعُ أَنَّ الأَصْلَ في بناءِ الجملةِ الفعلية أن يتقدِّمَ الفعلُ (العاملُ) ويتأخَّرَ
المفعولُ (المعمولُ) وذلك ما ذهبَ إليه السيوطيُّ وقال سيويوه: بأنَّه (الحَدُّ) ولكنَّ
العربَ في بعضِ الأحيان قد قدمتِ المعمولَ على العاملِ رُبما من قَبيلِ العنايةِ والاهتمامِ
بالمعمولِ.

لذا نرى أن بعضَ الاستثناءاتِ تعكسُ وجودَ اضطرابٍ في منهجيةِ النحاةِ أحياناً،
ذلك أننا نجدُ أنَّ نَفَرًا من النحاةِ يَمْنَعُ الاستثناء، ويحكمُ على النصوصِ التي خالفتْ
قواعدَ الرتبةِ بالشذوذِ لأنهم لم يجدوا لها تأويلاً مقبولاً، وآخرينَ منهم يُجيزُونَهُ ولعلَّ
ذلك ناشئٌ عن التمسُّكِ بفكرةِ العاملِ والمعمولِ، وهل العاملُ من القوةِ بحيث يعملُ
في المتقدمِ أم لا؟ ونكرَّرُ القول: إنَّ اشتراطَ الشمولِ والاطِّرادِ الكاملِ في القاعدةِ
النحويةِ يَفْصِلُ اللغةَ عن واقعِها في أحيانٍ كثيرة، وَيَعْمَقُ شَكْلِيَّةَ تلك القاعدةِ.
مِنْ هُنَا نقولُ: إنَّ الرتبةَ في الأبوابِ النحويةِ يجبُ أن تكونَ مرتبطةً بما تفيدهُ من
معنى، مِنْ غيرِ القولِ بالعاملِ والمعمولِ أو الأخذِ بالقسمةِ العقليةِ المنطقيةِ، فحاجةُ
السياقِ والمقامِ هي التي تستدعي ترتيبَ الجملةِ على غيرِ صورتِها المألوفةِ لغاياتِ
الاهتمامِ، ذلك أنَّ الترتيبَ العامَّ للتركيبِ يكونُ لِقْصْدِ الإخبارِ ليسَ غَيْرَ، لاسِيَّما أنَّ

(1) انظر معجم الهوامع 3/ 1009.

النحاة تَمَسَّكُوا جميعاً بقولِ سيبويه (كأنهم إنما يقدِّمون الذي بيَّنه أهمُّ لهم، وهم بيَّنه
أغنى).⁽¹⁾

4. ظاهرة التلازم:

معنى التلازم أن يستدعي أخذ أجزاء الكلام جزءاً آخر يقتَرَنُ به ويلازمُهُ
كالتلازم بين المسندِ والمسندِ إليه، والمبتدأ والخبر، والفعلِ والفاعل، والمضاف والمضاف
إليه، وحرف الجرِّ والاسمِ المجرور، وأداة الشرطِ وفعلِ الشرطِ وجوابه، وأداة النداءِ
والمُنَادى، والاسمِ الموصولِ وجملةِ الصلَّة؛ فقد أَصَرَّتْ قواعدُ النحاة على تلازم بعضِ
أجزاء الكلام فلا يجوزُ الفصلُ بينها، من ذلك ما نَصَّتْ عليه أقوالُ النحاة في مسألة
الفصلِ بين (لا) النافية للجنسِ واسمها.

قال صاحبُ الكتاب: (واعلم أنكَ لا تَفْصِلُ بين "لا" وبين المنفِي كما لا تَفْصِلُ
بين (مَنْ) وبين ما تَعْمَلُ فيه وذلك أنه لا يجوزُ لك أن تقول: (لا فيها رَجُلٌ) كما أنَّه لا
يجوزُ أن تقولَ في الذي هو جوابه (هَلْ مَنْ فيها رَجُلٌ) ومن ذلك أَنَّهُم جَعَلُوا (لا) وما
بعدها بمنزلةِ خَمْسَةِ عَشَرَ فَقَبَّحَ أَنْ يَفْصِلُوا بينهما عندهم كما لا يجوزُ أَنْ يَفْصِلُوا بينَ
(خَمْسَةِ) و (عَشَرَ) بشيءٍ من الكلامِ لأنها مُشَبَّهَةٌ بِهَا.⁽²⁾

(1) الكتاب 1/ 15.

(2) الكتاب 2/ 274-286.

وقال المبرّد: " واعلم أنّ (لا) إنّ فصلَ بينها وبين النكرة لم يجز أن تجعلها معها اسماً واحداً لأن الاسم لا يفصل بين بعضه وبعض، كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ وقولهم: (لا في الدار أحد) و (لا في بيتك رجل) لأنك (إن) لم تجعلها مع ما بعدها اسماً واحداً لا يعمل لضعفها إلا ما يليها"⁽¹⁾.

ويبدو لي أنّ آراء النحاة⁽²⁾ في لزوم تحقّق ظاهرة التلازم بين (لا) النافية للجنس واسمها على سبيل المثال ورَفْضِ فكرة الفصل بينهما يستند في تصوّرهم إلى علة المشابهة بين (لا) مع الاسم النكرة الذي يليها وبين (خمسة عشر) غير أنّي أعتقد أنّ مثل هذا الاستناد يبرّر في بعض الأحيان اهتمام النحاة بقضايا الشكل والإعراب. فأي مشابَهة هذه التي تجعلنا نسير عليها ونُغفل ما لا يقلّ عنها أهمية وهو حصول المعنى دون لبس وجريان العربية عليها، لا ريب أنّ حرصهم على أطراد القاعدة وعموميّتها جعلهم يستندون على مثل هذه العلة مع أنّ الاحتكام الحقيقي يكون لاستعمالات اللغة ونصوصها وحصول المعنى.

ومن أمثلة ما قد يطالعنا من استثناء على قواعد ظاهرة الفصل ما قاله ابنُ عُصفور الإشبيلي في كتابه (شرح مجمل الزجاجي): " واعلم أنه لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي، ونعني بالأجنبي ما ليس بصفة إلا أن يكون الفاصل جملة

(1) المقتضب 4/ 257-266.

(2) انظر ابن السراج الأصول في النحو 1/ 379-395، ابن جني، اللمع في العربية ص 97 الزخشي، المفصل في العربية، ابن هشام، أوضح المسالك 2/ 3-29.

اعتراض، حيث يكون فيها تأكيد الكلام وبيان معانيه ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾^(١)، ففصل بين القسم وصفته وهو (عظيم) بقوله (لو تعلمون) لأن تقدير الكلام (لو تعلمون ذلك لتبينتم أنه عظيم) ولا يجوز فيما عدا ذلك إلا في ضرورة شعر نحو قول الشاعر:

أمرت من الكئسان خيطاً وأرسلت رسولاً إلى أخرى جريراً يعينها^(٢)

ففصل بقوله: (إلى أخرى) بين الصفة والموصوف، وقول لبيد:

فصَلَّقْنَا فِي مُرَادٍ صَلَّقَتْهُ وَصْدَاءُ أَلْقَتْهُمْ بِالثَّلْجِ^(٣)

(ففصل بقوله (وصدأ) بين الصفة والموصوف. وذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أنه لا يجوز الفصل بين المُبْهَم وصفته وذلك لأن المُبْهَم إذا احتاج إلى الصفة كان اتصالها به أشد من اتصالها بزيد ونحوه، وذكر بأنه لا يجوز القول: (مررت بهذا والله الرجل) كما يجوز الفصل بهذه الجمل المؤكدة بين الصفة والموصوف في غير المُبْهَم من المواضع الأخرى نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾^(٤).

(1) سورة الواقعة/ 76.

(2) لم ينسب البيت لقائل وهو في الخصائص 396/2.

وهو الشاهد رقم 118 في شرح مجمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي 222/1.

(3) الخصائص 396/2 وكذلك شرح مجمل الزجاجي لابن عصفور 222/1.

(4) سورة الواقعة/ 76.

لا شك أن اهتمام النحاة⁽¹⁾ بتحقيق الاطراد في ظاهرة التلازم بين أجزاء الكلام المتلازمة جعلهم يُسلطون الأضواء على أن الأصل في الصفة، أن تكون مُلازمة للموصوف وتابعة له في إعرابه وتذكيره وتأنيثه وإفراجه وتثنيته وجمعه، ويُجمعون على أن ما جاء في الشواهد الشعرية والنثرية لم يكن بأجنبي وإنما هو مُتمم للقول أو للضرورة كقول النابغة الذبياني مثلاً:

كَلِينِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءٍ الْكَوَاكِبِ
الذي فصل بين النعت والمنعوت في الحالة الأولى بالماندى (يا أميمة) كما فصل بينهما في الحالة الثانية بالجملة الفعلية (أقاسيه). إلا أن ورود هذا الفصل في آيات القرآن الكريم وفي كلام العرب من مثل (هذا جحر ضب خرب) مقصوفاً بين الصفة والموصوف يؤكد أن الاستثناء بالفصل لا يقتصر على الضرورة فقط.

وفي إطار فكرة التلازم بين فعل التعجب ومعموله كان الفصل بين أفعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور استثناءً على القاعدة. فمع أن النحاة لم يميزوا الفصل بين أفعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور إلا إذا لم يكونا مُتعلقين بفعل التعجب⁽²⁾ وهم كالمبرد⁽³⁾ والأحفش وأكثر البصريين⁽⁴⁾ وهم الذين احتجوا لذلك

(1) انظر سيويه: الكتاب 2/ 207.

ابن يعيش: شرح المفصل 2/ 107-109 الاشمولي 2/ 169.

البغدادى خزانة الادب 5/ 24.

(2) شرح ابن عقيل 2/ 157.

(3) المقتضب 4/ 178.

(4) المساعد على تسهيل الفوائد 1/ 157.

بِضَعْفِ الْفِعْلِ وَقِلَّةِ تَصَرُّفِهِ⁽¹⁾ وَأَنَّ التَّعْجِبَ يَجْرِي مَجْرَى الْأَمْثَالِ لِلزُّومِ طَرِيقَةً وَاحِدَةً⁽²⁾ فِي حِينَ اسْتِثْنَى نَحَاةً مِنْ مِثْلِ: الْجَرْمِيُّ وَالزَّجَّاجُ⁽³⁾ عَلَى قَاعِدَةٍ مَنَعَ الْفَصْلُ بَيْنَ الْمُتَلَاذِمِينَ (أَفْعَلِ التَّعْجِبِ وَمَعْمُولِهِ) اعْتِمَاداً عَلَى مَا وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ كَقَوْلِ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَعَزُّ عَلَيَّ أَبَا الْيَقْظَانِ أَنْ أُرَاكَ صَرِيحاً مُجَدَّلاً؛ فَفِيهِ الْفَصْلُ بَيْنَ فِعْلِ التَّعْجِبِ وَمَعْمُولِهِ بِالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ وَالنِّدَاءِ.⁽⁴⁾ وَقَوْلِ عَمْرِو بْنِ مَعْدِي كَرَبَ: "لِلَّهِ دَرُّ بَنِي مُجَاشِعٍ، مَا أَكْثَرَ فِي الْهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا"⁽⁵⁾.

وَقَدْ قَاسَ الْجَرْمِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ الْإِسْتِثْنَاءَ بِالْفَصْلِ بَيْنَ الْمُتَلَاذِمِينَ (فَعْلِ التَّعْجِبِ وَمَعْمُولِهِ) عَلَى جَوَازِ الْفَصْلِ بَيْنَ إِنَّ وَاسِمِهَا وَخَبَرِهَا، نَحْوُ: إِنَّ بِكَ زَيْدًا مَأْخُودًا، وَإِنَّ حَرْفًا، فَالْأَحْرَى أَنْ يَجُوزَ الْفَصْلُ مَعَ الْفِعْلِ، لِأَنَّهُ أَقْوَى مِنَ الْحَرْفِ⁽⁶⁾ كَمَا أَنَّ فَعْلَ التَّعْجِبِ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا، لَا يَنْحَطُّ عَنْ دَرَجَةٍ إِنَّ فِي الْحُرُوفِ⁽⁷⁾ إِلَّا أَنِّي أَعْتَقِدُ أَنَّ الَّذِي

(1) شرح جمل الزجاجي 1/ 587.

(2) شرح المفصل 7/ 150.

(3) المساعد على تسهيل الفوائد 1/ 157.

(4) شرح ابن عقيل 2/ 157.

(5) شرح جمل الزجاجي 1/ 587.

(6) المصدر السابق - ج 1 - 587.

(7) شرح المفصل 7/ 150.

يُرجَّح الاستثناء هنا هو كثرة وروده عن العرب ومقدِّرته على أداء المعنى المراد استخدامه فمنه قول عباس بن مرداس⁽¹⁾:

وقال نبي المسلمين تقدّموا وأحبب إلينا أن يكون المقدّم

حيث فصل بين فعل التعجب ومعموله دون أن يحدث لبس.

وقد أيد هذا الاستثناء ابن عقيّل⁽²⁾ والأشموني⁽³⁾ والسيوطي⁽⁴⁾ بذكرهم أن

الصحيح هو جواز الفصل بين أفعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور.

وتحقيقاً لغايات التوافق مع قواعد التلازم المفترض تحقيقها، استعان النحاة

بالتقدير والتأويل لإثبات أطراد هذه القواعد وشموليتها، فالصفة لا بد لها من الاسم

الموصوف، فإذا وقعت الصفة موقع الاسم، فالاسم، محذوف نحو: سرت طويلاً

والتقدير (سرت زمناً طويلاً).

واستشهد المبرد لحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ببعض الآيات القرآنية

والآيات الشعرية فمن القرآن الكريم⁽⁵⁾ ﴿يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾^(١)

التقدير: ﴿وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾.

(1) معجم الهوامع 5/ 57 الهامش.

(2) شرح ابن عقيّل - ج 2 - 91.

(3) شرح الأشموني - ج 2 - 368.

(4) معجم الهوامع - ج 2 - 91.

(5) المبرد/ المقتضب/ الجزء الثاني/.

تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة/ عالم الكتب بيروت / ص 137-139.

﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ ﴾⁽²⁾

التقدير: وإن أحد من أهل الكتاب، ومن الشعر:

فمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء

التقدير: ومن يمدحه وينصره. وكذلك:

هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَتَارَةٌ أُمُوتُ وَأُخْرَى ابْتَغَى الْعَيْشَ أَكْدَحُ
التقدير: (وتارة أخرى).

وذكر ابن يعيش أن باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه باب واسع⁽³⁾ من

مثل قوله تعالى: ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَصِيرَاتُ الْطَّرِيفِ عَيْنٌ ﴾⁽⁴⁾ أي: (حورٌ فاصراتُ الطرفِ)،

ومن مثل قوله تعالى: ﴿ وَأَنَا مِنَ الصَّالِحِينَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾⁽⁵⁾ أي (قومٌ دُونَ ذلك)،

وكذلك ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرِي أَخَذْنَا مِنْهُمُ ﴾ أي: قومٌ أَخَذْنَا مِنْهُمْ.

ومع أن جانباً بارزاً من تأويلات النحاة يقع في كفة المعنى غير أن محاولات الاهتمام بالشكل والإعراب وإثبات عمومية القواعد النحوية وإطرائها أخذ جانباً أكثر

(1) سورة الرحمن / 29.

(2) سورة النساء آية (159).

(3) ابن يعيش / شرح المفصل / المجلد الأول / الجزء الثالث / عالم الكتب بيروت / 58-62.

(4) سورة الصافات آية / 48.

(5) سورة الجن / 11.

بُروزاً أحياناً، فوصفوا ما استثنى على القاعدة ولم يقبل تأويلهم بالشذوذ أو الضرورة⁽¹⁾ أو الضعف، كل ذلك لكي لا يختل نظام أطراد قواعدهم المستندة في هذا السياق على ظاهرة التلازم. فما عوّل على الضرورة والقبح والشذوذ حمل عبء ما استثنى على قواعدهم، ففي مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه على سبيل المثال، والتي سبق لنا تناوّلها في إطار القراءات القرآنية نجد الكثير من هذا الحمل. فقال صاحب الكتاب: وتقول: (لا يدّين بها لك ولا يدّين اليوم لك).

فإثبات النون أحسن وهو الوجه فكما قبّح أن تقول: (لا مثل بها زيد) فتفصل، قبّح أن تقول (لا يدّيني بها لك) ولكن تقول: (لا يدّين بها لك)، (ولا آب يوم الجمعة لك). لأن الشاعر إذا اضطرّ فصل بين المضاف والمضاف إليه⁽²⁾.

قال ذو الرمة⁽³⁾:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ إِيغَاهُنَّ بِنَا أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ
فأضاف أصوات إلى أواخر الميس وفصل بها بينهما من الكلام وقال المبرد⁽⁴⁾:

(1) انظر الكتاب رقم 1/59، 1/258، 1/231، 1/214، 260.

(2) سيويه/ كتاب سيويه/ الجزء الثاني/ عالم الكتب بيروت/ ص 279-281.

(3) سيويه/ كتاب سيويه/ الجزء الثاني/ عالم الكتب بيروت/ ص 280.

(4) المبرد/ المقتضب/ الجزء الثالث/ عالم الكتب بيروت/ ص 62.

"ولا يجوز أن تفصل بين الخافض والمخفوض في الضرورة إلا بحشو كالظرف وما أشبهه مما يعمل فيه الخافض". وذكر ابن يعيش: أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح لأنهما بمنزلة الشيء الواحد، وأنه لا يجوز الفصل بينهما في ضرورة الشعر⁽¹⁾. لكن كيف يُحكّم بالقبح على ظاهرة استعملتها العرب كثيراً في شعرها؟⁽²⁾ وكيف يُحكّم عليها بالضرورة الشعرية؟ وقد حكى الكسائي عن العرب (هذا غلام والله زيد)، وحكى أبو عبيدة، قال سمعت بعض العرب يقول: (إن الشاة تجتر فتسمع صوت والله ربها) ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله (والله)⁽³⁾ وهي على قراءة ابن عامر (قتل أولادهم شركائهم)⁽⁴⁾ وهي قراءة متواترة في لسان العرب.

إن مثل ذلك يُبطل كَوْن الاستثناء على قاعدة التلازم بالفصل بين المضاف والمضاف إليه في غاية القبح، ويؤكد جريانها على العربية في شعرها ونثرها، أما عن حجة نحاة البصرة في هذه المسألة. فهي حجة تستند على جوهر ظاهرة التلازم وهو أن المضاف والمضاف إليه. بمنزلة شيء واحد فلا يجوز أن يفصل بينهما، إلا أن جريان هذه المسألة على اللغة وتحقيق المعنى المراد هو الجوهر الحقيقي للاستناد.

(1) شرح المفصل / 3 / 19-20.

(2) الانباري الانصاف مسألة 6، 2 / 427.

(3) المصدر نفسه 2 / 427-436.

(4) ابن مجاهد كتاب السبعة في القراءات / دار المعرفة القاهرة ص 270.

5. ظاهرة المطابقة:

اتصل مفهوم المطابقة في تصورات النحاة العرب بمعالم تقوية العلاقة بين عنصرين من عناصر التركيب الجملي المتلازمة، فيه تتوثق الصلة بين أجزاء التراكيب اللغوية في العربية، وبدونه تتفكك العرى ويصبح المعنى عسير المنال. ومع أن مفهوم المطابقة يرتبط في الأذهان بمفهوم التبعية، التي هي تلك العلاقة النحوية التي تربط بين التابع ومتبوعه، فينطبع على مثاله، ويكون له ما للمتبوع من سمات وخصائص⁽¹⁾، إلا أن مفهوم المطابقة يندرج على موضوعات نحوية أخرى، من مثل: (المبتدأ والخبر)، (الفعل وفاعله)، (اسم الفاعل وفاعله). فالمطابقة تكون بين ركني الجملة أو بين جزئين من أجزائها المتلازمة في واحد أو أكثر من الأمور التالية:-

1. الحركة الإعرابية: كالمطابقة بين المعطوف والمعطوف عليه.
2. الشخص: (التكلم والخطاب والغيبة) كالمطابقة بين المبتدأ والضمير العائد عليه من جملة الخبر.
3. العدد: (الإفراد والتثنية والجمع) كالمطابقة بين المبتدأ وخبره المفرد.
4. الجنس: (التذكير والتأنيث) كالمطابقة بين الفعل وفاعله المؤنث المضمّر.
5. التعيين: (التعريف والتنكير) كالمطابقة بين الصفة والموصوف.

(1) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ص 212-213.

6. النوع: (حيوان، جماد، إنسان) كالمطابقة بين الضمير المختصّ بجماعة

الذكور العاقلين والاسم الذي يعود عليه الضمير.

ولعلّ استعراض آراء النحاة في موضوعات النحو المختلفة يعكس لنا بوضوح اهتمام النحاة بأن تكون أحكامهم النحوية عامة مطردة، فها نحن أمام آراء النحاة في مسألة نحوية تندرج تحت ظاهرة المطابقة وهي مسألة نعت المعارف والنكرات.

قال سيويه: (وإن كان معرفة لم يَجُزْ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِنَكْرَةٍ)⁽¹⁾. وأضاف: (كما أن الموصوف بالنكرة لا يكون إلا نكرة)⁽²⁾. أما المبرد فقد قال: - (واعلم أن المعارف توصف بالمعارف)⁽³⁾ وقال ابن السراج: إن المعرفة تنعت بالمعرفة، وكذلك النكرة تنعت بالنكرة حيث قال: - فنعت المعرفة معرفة، ونعت النكرة نكرة يتبع المنعوت في رفعه ونصبه وخفضه، وأصل الصفة أن يقع للنكرة دون المعرفة لأن المعرفة كان حقها أن تستغني بنفسها إنما عرّض لها ضرب من التنكير

(1) سيويه الكتاب 1/ 261.

(2) سيويه الكتاب 2/ 229.

(3) المبرد، المقتضب 40/ 298.

فاختيـج الى الصفة، فأما النكراتُ فهي المستحقة للصفات لتقرب من المعارف،
وتقع بها حينئذ الفائدة⁽¹⁾.

وقال الجرجانيُّ كذلك:-

(الصفة مثل الموصوف في تعريفه وتنكيره، فصفة المعرفة معرفة، وصفة
النكرة نكرة، ولا يجوز وصف المعرفة بالنكرة، ولا النكرة بالمعرفة، لأن الصفة
ينبغي أن تكون الموصوف في المعنى، والنكرة تدل على العموم والمعرفة مخصوصة،
فمن حيث لم يجوز أن يكون الجميع واحداً، والواحد جميعاً، لم يجوز أن يوصف كلُّ
واحدٍ منهما إلا بما يلائمه وما هو وفقه⁽²⁾). كما قال ابنُ يعيش: (إنَّ الصفة تابعة
للموصوف في أحواله ومجملتها عشرة أشياء: رفعة ونصبه وخفضه وإفراذه وتثنيته
وجمعه وتنكيره وتعريفه وتذكيره وتأنينه، فإن كان الاسم الأول الموصوف مرفوعاً
فنعته مرفوعٌ وإن كان منصوباً فنعته منصوب وإن كان محفوضاً فنعته محفوضٌ
وكذلك سائر الأحوال، وإنما وجب للنعت أن يكون تابِعاً للمنعوت من قبل أن
النعت والمنعوت كالشيء الواحد⁽³⁾) وقال ابنُ عقيلٍ كذلك: (وجوب مطابقة

(1) ابن السراج / الأصول في النحو / الجزء الثاني / تحقيق الدكتور عبد المحسن الفتالي، مؤسسة الرسالة
بيروت / ص 63.

(2) عبد القاهر الجرجاني / كتاب المقتصد في شرح الايضاح / المجلد الثاني / تحقيق الدكتور كاظم بحر
المرجان / ص 900-312.

(3) ابن عيش / شرح المفصل / المجلد الول / الجزء الثالث / عالم الكتب بيروت / ص 52-55.

النعت للمنعوت في جميع حالاته تعريفاً وتنكيراً وتذكيراً وتأنيساً وإفراداً وتثنيةً وجمعاً، وكذلك حركاته رفعاً ونصباً وخفضاً⁽¹⁾.

وعلى مثل هذا السبيل سارت القواعد النحوية عموماً في إطار ظاهرة المطابقة فاقترضت كذلك أن يطابق الخبر المفرد المبتدأ في العدد والجنس، فتقول: (قومك حسنون، ونساؤك كريبات⁽²⁾) كما اقتضت أن يطابق الفاعل المضمّر ما يعود عليه في الإفراد والتثنية والجمع والتأنيت والتذكير، وفيما يختص بالعاقِلين وغير العاقِلين، وأمّا إذا كان الفاعل ظاهراً فيلزم الفعل صيغة واحدة في الإفراد والتثنية والجمع، ويطابقه في التأنيت والتذكير، إلا أنه وردت قواعد نحوية ونصوص شعرية ونثرية مستثناة على هذه القواعد، فهي الخليل يفسر الآية الكريمة: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾⁽³⁾. على أن اسم الفاعل (منفطر) مختصّ بالسما، كما كان اسم الفاعل (مريض) مختصاً بالأنثى، وذكر أن بعض أسماء الفاعلين تكون خاصة بال مؤنث ولا تكون فيها علامة التأنيت، نحو: امرأة حائض وطامث ومريض، وناقية ضامر، أما سيبويه فقد ذكر أن هذه الصفات إذا كانت بلا

(1) ابن عقيل شرح ابن عقيل، 3/ 190-197.

(2) الكتاب 1/ 224، 235 وانظر 2/ 25.

(3) المزمّل / 18.

كانت بلا تاء التانيث فهي خالية من معنى الفعل، وإذا كانت فيها تاء التانيث فهي على معنى الفعل⁽¹⁾.

ومما جاء استثناء على القواعد العامة لظاهرة المطابقة قول طفيل الغنوي:
إذ هي أخوى من الربيعي حاجبه والعين بالإثمد الحاري مكحول⁽²⁾
حيث أورد المبتدأ مؤنثاً (العين) والخبر خالياً من علامة التانيث (مكحول)
كما ورد الخبر من غير جنس المبتدأ: كما تقول عتابك السيف وكلامك القتل، قال
عمرو بن معد يكرب:

وخيل قد دلفت لها بخيل تحية بينهم ضرب وجيع
قال الخليل: إن الشاعر جعل الضرب تحيتهم⁽³⁾. أي على الاتساع والمجاز.
هذا وجاء استثناء على قواعد ظاهرة المطابقة بين الفعل والفاعل فلم تلحق
علامة التانيث الفعل، عندما فصل عن فاعله المؤنث بفاصل:

"وكلما طال الكلام فهو أحسن، نحو قولك: حضر القاضي امرأة، لأنه إذا
طال الكلام كان الحذف أجمل⁽⁴⁾ وكذلك عندما كان الفاعل اسم جمع لا واحد
له" قال الله عز وجل: ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ ﴾⁽²⁾.

(1) سيويه الكتاب 1/ 24.

(2) الكتاب 1/ 240.

(3) الكتاب 1/ 365.

(4) الكتاب 1/ 235.

وورد استثناءً كذلك عندما كان الفاعلُ جمعَ تكسيرٍ للمذكرِ أو المؤنثِ من الحيوانِ والجمادِ، لأن الجميعَ يؤنثُ وإن كان كلُّ واحدٍ منه مُذكراً من الحيوانِ، قالوا: (جاء جواريك وجاء نسوتك وجاء بناتك).

كما ورد استثناءً على قاعدةِ الفاعلِ الظاهرِ والذي يلزمُ فعلُهُ حالةً واحدةً في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ في واحدةٍ من لهجاتِ العربِ وسمَّها سيويه بلغةً (أكلوني البراغيثُ) فإنها تُطابقُ بإلحاقِ الفعلِ علامةَ التثنيةِ والجمعِ إن كان الفاعلُ الظاهرُ مثنى أو مجزوعاً⁽³⁾ قال سيويه:

'واعلم أن من العربِ من يقولُ: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في (قالت فلانة). وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامةً كما جعلوا للمؤنثِ وهي قليلةٌ'.⁽⁴⁾

قال الفرزدقُ:

وَلَكِنْ دِيافِي أَبَوُهُ وَأُمُّهُ بِحُورَانٍ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ⁽⁵⁾

(1) الكتاب 1/ 25 وانظر 2/ 25.

(2) يوسف / 30.

(3) الكتاب 1/ 6.

(4) الكتاب 1/ 236.

(5) الكتاب 1/ 236.

فجعل في "يَعْصِرَنَّ" ضمير "أقاربه" الفاعل، وأتى به مؤنثاً للأقارب لأنه أرادَ الجماعاتِ ومما جاء استثناءً على قواعدِ ظاهرةِ المطابقةِ بين الصفةِ والموصوفِ ما ذكره الخليلُ من جوازِ وصفِ النكرةِ بالمعرفةِ إذا أردتَ التشبيهَ، مع أن سيبويه لم يقبلَ هذا النوعَ من الاستثناءِ فقال:

"وزعم الخليلُ أنه يجوزُ أن تقولَ: (هذا رجلٌ أخو زيد) إذا أردتَ أن تُشَبِّهَهُ بأخي زيدٍ، وهذا قبيحٌ ضَعِيفٌ، لا يجوزُ إلا في موضعِ الاضطرارِ، ولو جازَ هذا لقلتَ هذا قصيرُ الطويلِ، تريد: مثلَ الطويلِ فلم يَجْزُ هذا"⁽¹⁾ الأمرُ الذي يعكسُ اختلافَ وُجْهاتِ نَظَرِ النحاةِ في بعض مسائل الاستثناءِ على القاعدةِ النحويةِ.

وذكرَ الفراءُ أنَّ بعضَ الأسماءِ مؤنَّثةُ اللفظِ مُذكَّرةُ المعنى، فيجوزُ في صفةِ هذه الأسماءِ مطابقةُ المعنى. قال تعالى: ﴿هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾⁽²⁾ فالذريةُ جمعٌ وقد تكونُ بمعنى الواحدِ المذكَّرِ أو المؤنَّثِ، وهي في الآيةِ بمعنى المفردِ المذكَّرِ: لأنه قال ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾⁽³⁾ ولم يقل أولياء، وإنما قال طيبةً، فطابقَ اللفظَ،

(1) الكتاب 1 / 181.

(2) آل عمران / 8.

(3) مريم / 5.

لو قيل ذرية طيباً كان صواباً. ⁽¹⁾ كما ذكر أن أكثر كلامهم ترك المطابقة في العدد " أي الإستثناء على قاعدة المطابقة إذا كانت الصفة أو الخبر لفظ " قليل " أو " كثير " أو " واحد " تقول: قومك قليل وقومنا كثير، وأنتم حي واحد. ⁽²⁾ وقد ذكر السيوطي أن الأخفش جَوَزَ وصف النكرة بالمعرفة إذا خُصِّصَتْ قبل ذلك بالوصف، وجعل منه قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ يَتِيمَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَیْنَ﴾ ⁽³⁾ وذكر أن قوماً جَوَزُوا وصف المعرفة بالنكرة مُطْلَقاً. ⁽⁴⁾ وفيما يتعلق بأسلوب الشرط، فالأصل عند النحاة أن يتطابق فعل الشرط وجوابه، شرح سيبويه ذلك الأصل، فقال: (فإذا قلت: إِنْ تَفْعَلْ فَأَحْسِنُ الْكَلَامَ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ (أَفْعَلْ) لأنه نظيره من الفعل، وإذا قال: إِنْ فَعَلْتَ فَأَحْسِنُ الْكَلَامَ أَنْ تقول: (فعلت) لأنه مثله ⁽⁵⁾، ثم استدَلَّ لما استُثْنِيَ على هذا الأصل، بقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾ ⁽⁶⁾.

(1) معاني القرآن للفراء 1/ 208.

(2) معاني القرآن للفراء 2/ 280.

(3) المائدة / 107.

(4) السيوطي همع الهوامع 5/ 171-174.

(5) الكتاب 3/ 91-92.

(6) هود / 15.

حيثُ جاءَ فِعْلُ الشَّرْطِ ماضياً وجوابه مضارعاً مجزوماً، فرأى بعضُ النحاة أنَّ (كانَ) في حُكْمِ المَزِيدَةِ، فَكَأَنَّ فِعْلَ الشَّرْطِ (يريدُ) هو مُضَارِعٌ كالجوابِ، فَقَدْ توافَقا من هذه الجِهَةِ، ومنها أنَّ القائلَ يقولُ " إن كُنْتَ تُعْطِينِي سَأَلْتُكَ، فيكونُ كقولِكَ: إنْ أُعْطِيتَنِي سَأَلْتُكَ. ^(١) كما أنَّ الأصلَ يقتضي أن يتطابق اسمُ الفاعِلِ مع فاعِلِهِ في التذكير والتأنيث وما خالفَ المطابقة هو استثناءٌ على الأصلِ، واستدلَّ سيبويه على الاستثناءِ على الأصلِ بقراءة أبي عمرو لقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْهُم مِّمَّنْ ارْتَضَى﴾ ^(٢) وقال: " واعلم أنه من قال: ذهبَ نساؤُك، قال: أذهبَ نساؤُك؟ ومن قال: (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) ^(٣) قال: أَجَائِي مَوْعِظَةٌ، تذهبُ التاءُ في الفعلِ ^(٤) وذكرُوا أن (موعظةً) في الآيةِ الكريمةِ بمعنى (الوعظِ)، وقالوا: إنما جأؤوا بالتاءِ - فما يشبهُ ذلكَ - للتأنيثِ لأنها ليستَ علامةَ إضمارٍ كالواوِ والألفِ وإنما هي كهاءِ التأنيثِ في طَلْحَةٍ وليستَ بِاسْمٍ ^(٥) ومن أمثلةِ ما يطالعُنا من استثناءٍ على قواعدِ ظاهرةِ المطابقةِ كذلك أن يعودَ ضميرُ

مؤنَّثٌ إلى مذكَّرٍ، نحو قولِ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ):

(ما العملُ في أيامٍ أَفْضَلَ منها في هذه الأيامِ) ^(٦).

(1) القلم/ 43 وانظر الكتاب 43 / 2.

(2) البقر/ 275.

(3) الكتاب 43 / 2.

(4) انظر مجاز القرآن لأبي عبيد 83 / 1 المقتضب للمبرد 146 / 2.

(5) 349 ، 4 / 59، الكشف للزمخشري 400 / 1.

(6) شواهد التوضيح ص 116.

أي يعود ضمير مؤنث في (منها) إلى العمل وهو (مذكر)، بيد أن ابن مالك وجَّهه أن الألف واللام في (العمل) لاستغراق الجنس، فصارَ (منها) فيه عمومٌ مصحَّحٌ لتأويله بجمع، كغيره من أسماء الأجناس المقرونة بالألف واللام الجنسية نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ۝٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ ۝٣﴾ وَيَصِفُ بِمَا يُوصَفُ بِهِ الْجَمْعُ، كقوله تعالى: - ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِي لَمْ يَظْهَرُوا ۝١﴾ (1). وكما جاز أن يُوصَفَ بِمَا يُوصَفُ بِهِ الْجَمْعُ، لما حَدَثَ فيه من العُموم، كذلك جاز أن عَادَ إِلَيْهِ ضَمِيرُ كَضميرِ الجمع، لأنه في تأويل الأعمال (2).

ولعلَّ من أبرز ما يُلاحظُ في دراسة النحاة لظاهرة المطابقة أن النحاة بنوا قواعدهم على الأعمَّ الأغلب، أما النصوص التي وردت استثناءً على القاعدة العامة القاضية بتحقيق مفهوم المطابقة، فقد قدَّموا لها تأويلات وتفسيرات متنوعة، ومن أهمَّ تأويلاتهم وتفسيراتهم:

1. الحملُ على المحلِّ، كالعطفِ على المحلِّ.

فالأصل أن يطابق المعطوف الاسم المعطوف عليه في حركته الإعرابية، نحو: مررتُ برجل وامرأة، فالواو أشركت بين الاسمين، وكان المعطوف (امرأة) تابعاً للمعطوف عليه من حيث الحركة الإعرابية.

(1) العصر / 2، 3.

(2) النور / 31.

إلا أَنَّهُ قد وَرَدَ في الشعرِ والقرآنِ الكريمِ والنثرِ ما يُستثنى على هذا الأَصْلِ، فأَوَّلُهُ
النحاةُ على العطفِ على المحلِّ، مِنْ مِثْلِ:-

عَطَفَ الاسمُ المنصوبُ على المفعولِ به غير الصريح (الجارِ والمجرورِ) على تقدير
أَنَّ محلَّ الجارِ والمجرورِ مفعولٌ به منصوبٌ، ولو حُذِفَ حرفُ الجرِّ لا نَتَصَبَّ ما بَعْدَهُ،
وَحَمَلَ سببِيهِ النصبَ على تقديرِ فعلٍ آخر بمعنى الفعل الأولِ يكونُ الاسمُ المنصوبُ
مفعولاً صريحاً له، ومنه قولُ العَجَّاجِ: (يَذْهَبْنَ في نجدٍ وغوراً غائراً)⁽¹⁾ كأنه قال:-
وَيَسْلُكْنَ غَوْرًا غَائِرًا، لأنَّ معنى يَذْهَبْنَ فيه يَسْلُكْنَ.⁽²⁾

وعَقَدَ ابنُ السَّراجِ للعطفِ على المحلِّ فَضْلاً منه قَوْلُهُ: "إذا عطفْتَ على الموضعِ
قلت: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرًا، ذَهَبْتُ إلى بَكْرِ وَخَالِدًا، واستشهدَ بقولِ جَرِيرٍ:
جِئَنِي بِمِثْلِ بَنِي بَذْرِ لِقَوْمِهِمْ أَوْ مِثْلَ أُسْرَةٍ مَنظُورِ بْنِ سَيَّارٍ
قال ابنُ السَّراجِ: (كَأَنَّهُ قالَ أَوْ هَاتِ مِثْلَ أُسْرَةٍ مَنظُورٍ لَأَنَّ جِئَنِي بِمِثْلِ بَنِي بَذْرِ
يبدل على هَاتِ، أَوْ أَعْطِنِي أَوْ ما أَشَبَّهُ ذَلِكَ)⁽³⁾.

وَقَوْلِ كَعْبِ بْنِ جُعَيْلٍ:
أَعِنِّي بِخَوَّارِ الْعِنانِ نَحالُهُ إِذَا رَاحَ يُرْدِي بِالْمَدَجِّجِ أَحْرَدًا
وَأَبْيَضَ مَصْقُولِ السَّطامِ مَهْنَدًا وَذَا خَلَقٍ مِنْ نَسْجِ دَاوُدَ مَسْرَدًا

(1) انظر: سعة العربية" ص 14-15.

(2) الكتاب 1/ 49.

(3) الأصول في النحو 2/ 65.

كأنه قال: وأعطني أبيض مَضْقُول السَّطَام⁽¹⁾.

ومن التفسيرات النحوية التي خَرَجَت النُّصوص المستثناة على قاعدة المطابقة على العَطْفِ على المَحَلِّ كذلك عَطَفُ الاسم المنصوب على خَيْرٍ (ليس أو ما) المجرور لحرف الجرِّ المؤكِّد (الباء) ففي ما يَجْرِي على المَوْضِع لا على الاسم الذي قَبْلَهُ قال سيبويه:

وذلك قولك: (ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً)، و(ما زيدٌ بأخيك ولا صاحبك)، والوجه فيه الجرُّ لأنك تُريدُ أن تُشْرِكَ بينَ الخَبرَيْنِ⁽²⁾ واستشهد بقول عُقَيْبَةَ الأَسَدِيِّ: مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجَحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ⁽³⁾ لأن الباء دخلت على شيءٍ لو لم تدخل عليه لم يَحُلَّ بالمعنى ولم يَحْتَجَ إليهما وكان نصباً⁽⁴⁾.

ومما جاء استثناءً على قاعدة المطابقة بين المعطوف والمعطوف عليه في الحركة الإعرابية فأولُّه النحاة على وُجُوبِ الحَمْلِ على الموضع ما يلي: إذا كان المعطوف عليه نكرة مجرورة بحرف جرٍّ مؤكِّد (مِنْ) والمعطوف معرفة فلا يجوز حمل المعطوف على لفظ

(1) الكتاب / 186.

(2) الكتاب / 1 / 33.

(3) الكتاب / 1 / 34.

(4) الكتاب / 1 / 34.

النكرة بل يجب حمله على المحل لأن المعرفة لا يأتي قبلها حرف الجر المؤكد (من)، تقول:
 ما أتاني من أحد لا عبد الله ولا زيد.⁽¹⁾
 وكذلك إذا كان المعطوف معرفة والمعطوف عليه اسم (لا) النافية للجنس، تقول:
 (لا أحد فيها لا عبد الله ولا عمرو)⁽²⁾.
 وقد حمل ابن جني قراءة أبان بن تغلب لقوله تعالى: ﴿وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ
 أَعْمَى﴾⁽³⁾ يجزم (نحشره) على العطف على المحل.
 فقال: هو معطوف على موضع قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾ موضع
 ذلك جزم لكونه جواب الشرط الذي هو قوله: وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي. فكأنه قال:
 وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي يَعِشْ عَيْشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ.⁽⁴⁾
 وهناك من النحاة من حمل التسكين على أنه لطلب الحذف بسبب توالي الحركات⁽⁵⁾
 باعتبارها من العلل التي استعان بها النحاة لتفسير الاستثناء على قواعد النحو لكنني
 أرى أن اهتمام النحاة بترسيخ فكرة الاطراد الشكلي للقواعد، جعلهم يبالغون في
 افتراض تأويلات مصنوعة صناعاً لا خضاع اللغة للقاعدة، فقد حمل على العطف على
 المحل قوله تعالى: ﴿إِذَا مِنَّا وَكُنَّا تُرَابًا وَعَظْمًا إِذَا تَلْعَبُون﴾ ﴿أَوَمَبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ﴾⁽⁶⁾
 فقد رأى الزمخشري في قوله تعالى: ﴿أَوَمَبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ﴾⁽⁷⁾ عطفاً على محل إن واسمها

(1) الكتاب 1 / 362-363.

(2) الكتاب 1 / 362-363.

(3) طه / 124.

(4) المحتسب.

(5) النبيان للعبكري 2 / 907.

(6) الصفات 16-17.

في قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾⁽¹⁾ مع أن سيبويه قال " فأما الوجه الحسن: أن يكون محمولا على الابتداء لأن معنى (إن زيدا منطلق) (زيد منطلق) دخلت توكيدا كأنه قال: (زيد منطلق وعمرو) وفي القرآن مثله: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾⁽²⁾ وذهب ابن جني إلى أنه يجوز في المعطوف على (اسم إن ولكن بعد خبرهما الرفع على موضع الابتداء والنصب على اللفظ وضرب مثلاً لذلك: (إن زيدا قائم وعمرو / وعمراً) وكذلك: (لكن جعفرأ منطلق وبشر / وبشراً)، إلا أن تأمل المزيدي من أقوال النحاة يوضح اختلاف هذه الأقوال. وتشعبها حول جواز العطف على (محل إن واسمها) ففي حين يرى سيبويه أن يكون الاسم المعطوف محمولا على الابتداء فقد ذهب " ابن السراج"⁽³⁾ و "ابن يعيش"⁽⁴⁾ إلى جواز نصب المعطوف على اللفظ ورفعِهِ على المحل. وأوضح الأتباري أن الخلاف بين نحاة الكوفة والبصرة في هذه المسألة منصرف على امكانية العطف على محل "إن" قبل دخول الخبر أو بعده ففي حين يرى الكوفيون جواز العطف على موضع إن قبل دخول الخبر فإن البصريين يقولون بعدم جواز ذلك إلا بعد دخول الخبر⁽⁵⁾.

(1) الكشف 3 / 298.

(2) التوبة / 3 وانظر سيبويه 1 / 144.

(3) الأصول في النحو 2 / 61-62.

(4) شرح المفصل 8 / 67.

(5) انظر الانصاف في مسائل الخلاف 1 / 185-195.

وذهب ابن هشام إلى جواز العطف على اسم "إنَّ" بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده وامكانية العطف بالرفع بعد استكمال الخبر فقط، فقال: "إنَّه قد يُعطفُ على اسم إنَّ" بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده ويُعطفُ بالرفع بشرطين أحدهما: استكمال الخبر والاخر: كَوْنُ العاملِ إنَّ أو أنَّ أو لكن⁽¹⁾

وما أردت توضيحه من هذه المسألة: أنَّ كثيراً من جهد نحائنا ارتكز على مثل هذه التأويلات، وأنَّ اختلاف الأقوال النحويَّة وتشعبها بين أن يكون العطف على محل اسم "إنَّ" أو على محل "إنَّ واسمها" يوضِّحُ المبالغة في استخدام البراهين والاقيسة المنطقية تلك الاقيسة التي اعتمدت أحياناً معياراً لقبول مادة لغوية ثبت صدورها عن قبائل عربية يُحتجُّ بلغتها أو رفضها.

2. الحملُ على التوهم كالعطف على التوهم:

صاحبُ فكرة العطف على التوهم هو الخليل وتبعه في ذلك سيبويه، ومعنى هذا أنَّ المتكلم يعطفُ الاسم أو الفعل على ما يظنُّ أنَّ حركته هي الحركة التي ذكرها للمعطوف، من ذلك: عطفُ الاسم المجرور على خبر (ليس) أو (ما) المنصوب على تقدير أنهما مجروران بحرف الجرِّ المؤكِّد (الباء) مِنْ ذلك قولُ زهير:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُذْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقُ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِئاً⁽²⁾

(1) أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك 1/ 351-358.

(2) الكتاب 1/ 419.

فَجَرَّ (سابق) على تقدير الباء الزائدة في (مُذْرِك) أي لست بِمُذْرِك ولا سابق، قال سيبويه: لما كان الأول تستعمل فيه الباء ولا تغيّر المعنى وكانت مما يلزم الأول نوؤها في الحرف الآخر حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأول.

وَمَنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ ابْنِ السَّمِيعِ الشَّاذَّةُ "مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِينَ اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ" ⁽¹⁾ وهي قراءة مُشْكِلَةٌ عند النحويين لأنّ (الذين) بلفظ الجمع وصلتته (استوقد) بالإنفراد فُحِمِلَتْ على التَوْهُمِ، تَوْهُمِ النُّطْقِ بـ (مَنْ).

وذكر النحويون أنّ نظير ذلك الجزم بالذي على تَوْهُمِ بـ (مَنْ) الشرطيّة، والتَوْهُمِ في القِرَاءَةِ أَظْهَرُ من تَوْهُمِ الْجَزْمِ (مَنْ) عِنْدَ أَبِي حَيَّانٍ ⁽²⁾ لأنّ الثّاني وَقَعَ بين مُخْتَلَفِي الْحَدِّ وهو إجراء المَوْضُولِ مَجْرَى اسمِ الشرط، والأوّل بَيْنَ اسْمِي المَوْضُولِ.

ولقد أطلق بعض النحويين والمُعربين على الحَمَلِ على التَوْهُمِ في التنزيلِ مُضْطَلَحَ الحَمَلِ على المعنى تأدّباً: "ويسمى العطف على المعنى، ويقال له في غير القرآن العطف على التَوْهُمِ" ⁽³⁾ ويبدو أنّ الاطلاع على المزيد من مظاهر العطف على التَوْهُمِ في القرآن الكريم ⁽⁴⁾ مثلاً يُظهِرُ للدارس أنّ العربية أَوْسَعُ مِنْ أَنْ تَنْتَظِمَها قواعدُ عامةٌ مُطَرِّدَةٌ.

(1) البقرة/ 17.

(2) انظر البحر المحيط 1/ 77.

(3) مغني اللبيب ص 553.

(4) الواقعه/ 21، 22.

3. الحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى كَالْعَطْفِ عَلَى الْمَعْنَى.

أَوَّلُ النَّحَاةِ هَذَا الْعَطْفُ بِأَنَّ الْمُعْطُوفَ يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى مَعْنَى تَصْبِيحُ فِيهِ حَرَكَةُ الْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ مُوَافِقَةً لِحَرَكَةِ الْمُعْطُوفِ ، وَمِنْ ذَلِكَ :

عَطْفُ الْأِسْمِ الْمَرْفُوعِ عَلَى اسْمٍ مَجْرُورٍ أَوْ مَنْصُوبٍ بِتَقْدِيرِ أَنَّ مَعْنَى مَا قَبْلَهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً أَوْ خَبَرًا فَلَا يَنْتَقِضُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَقَدْ طَيَّرْنَا بِمَا يَشْتَهُونَ ۖ ﴾ (١) وَحُورٌ

عَيْنٌ (٢) فَلَمَّا كَانَ الْمَعْنَى فِي الْحَدِيثِ عَلَى قَوْلِهِمْ فِيهَا حَمْلُهُ عَلَى شَيْءٍ لَا يَنْقُضُ الْأَوَّلَ فِي الْمَعْنَى . (٣) وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

يَهْدِي الْخَمِيسَ نَجَادًا فِي مَطَالِعِهَا إِمَّا الْمِصَاعَ وَإِمَّا ضَرْبَةً رَغَبَ
فَحَمَلَهُ عَلَى شَيْءٍ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ الْأَوَّلُ لَمْ يَنْقُضِ الْمَعْنَى إِذْ عَطَفَ (ضَرْبَةً) عَلَى
(الْمِصَاعِ) عَلَى مَعْنَى : (إِمَّا أَمْرَهُ الْمِصَاعَ وَإِمَّا ضَرْبَةً ، وَأَمَّا نَضَبُ (الْمِصَاعِ) فَعَلَى أَنَّهُ مُصَدَّرٌ
نَائِبٌ عَنْ فِعْلِهِ (يُمَاصِعُ) ذَلِكَ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : هَذَا ضَرَبُ عَبْدِ اللَّهِ وَزَيْدًا جَازَ عَلَى إِضْمَارِ
فَعَلٍ أَيْ وَضَرَبَ زَيْدًا ، وَإِنْ كَانَ لَا يَعْمَلُ عَمَلَهُ فَحُمِلَ عَلَى الْمَعْنَى . (٣) وَمِنْهُ الْعَطْفُ عَلَى
مَعْنَى حَرْفِ الْجَرِّ ، (الْكَافِ) تَقُولُ : مَا زَيْدٌ كَعَمْرٍو وَلَا شَبِيهًا بِهِ وَمَا عَمْرٍو كَخَالِدٍ وَلَا
مُفْلِحًا فَالْنَّصَبُ فِي هَذَا جَيِّدٌ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَرِيدُ : مَا هُوَ مِثْلُ فَلَانٍ وَلَا مُفْلِحًا هَذَا وَجْهٌ

(1) سيبويه الكتاب 1/87.

(2) الشاعر هو مزاحم العقلي انظر الكتاب 1/87.

(3) الكتاب 1/87.

الكلام أما الجرُّ فعلى مَعْنَى ولا بمنزلة من يشبهه، تقول: ما أنت كزيد ولا شبيه به فإنَّها أَرَدَتْ ولا كَشَبِيهِ به. ⁽¹⁾

ويبدو أن ما يعرِّزُ شيوخ هذه المسألة ما جاء في الخصائص: والحملُ على المَعْنَى واسعٌ في هذه اللغة جداً ومنه قولُ الله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ ﴾ ⁽²⁾ ثم قال: ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ ﴾ ⁽³⁾ قيل فيه إنه محمولٌ على المعنى حتى كأنه قال: (أرايت كالذي حاجَّ إبراهيم في ربِّه) أو (كالذي مرَّ على قرية). ⁽⁴⁾

4. تنزيلُ غيرِ العاقلِ منزلةً مَنْ يَعْقِلُ.

يمكنُ الاستثناءُ على ظاهرة المطابقة بين الفعلِ والفاعلِ فيما يختصُّ بالعاقلين وغيرِ العاقلين، إذا أُسندَ الفعلُ إلى ضميرٍ من يعقِلُ وإنَّ كانَ عائداً إلى ما لا يعقِلُ، ويكونُ ذلك إذا نُزِّلَ ما لا يعقِلُ منزلةَ العاقلِ نحو قوله تعالى: ﴿ يَتَأْتِيَهَا النَّمْلُ أَدْخُلُوا مَسَكِنَكُم ﴾ ⁽⁵⁾ فَأَنْزَلَ غيرَ العاقلِ (النمل) منزلةَ العاقلِ. ومنه كذلك أنَّ المبتدأ يطابق في العددِ والجنسِ والنوعِ الضميرَ الذي في جملةِ الخبرِ، والذي يربطُ جملةَ الخبرِ بالمبتدأ، فإذا كان المبتدأُ مما يعقِلُ جاءَ الضميرُ الرابطُ مطابقاً له إلا إذا نُزِّلَ غيرُ العاقلِ

(1) الكتاب 1/ 290، 418-419، 129، 452.

(2) البقرة/ 258.

(3) البقرة / 259.

(4) الخصائص 2/ 433.

(5) النمل / 18.

منزلة مَنْ يَعْقِلُ، وقد جاء ذلك في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا آتِلُ سَابِقِ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ (1) فقد جاء الخبر - وهو جُمْلَةٌ (يَسْبَحُونَ) وفيه ضميرٌ مُخْتَصٌّ بالذكورِ العاقلين مَعَ أَنَّ المبتدأ (كُلٌّ) يَعُودُ إِلَى مَا لَا يَعْقِلُ، (الشمس والقمر والليل والنهار)، وقد فَسَّرَ الخليل ذلك بأنَّ ما لا يعقل نُزِّلَ منزلة مَنْ يَعْقِلُ لَأَنَّهَا تَقُومُ بِطَاعَةِ اللَّهِ. (2)

ومنه قولُ النابغة الجعدي:

شَرِبْتُ بِهَا وَالذِّيكُ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بُنُو نَعَشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا (3)
فَذَكَرَ (بناتِ نَعَشٍ) لإخباره عَنْهَا بالدُّنُوِّ كما يَخْبِرُ عَنْ الْعُقْلَاءِ، وَعَلَّلَ سَبِيوِيهِ
الاستثناءَ عَلَى الْأَصْلِ الْقَاضِي بِالمطابقة بقوله: (فجَازَ هَذَا حَيْثُ صَارَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ
عِنْدَهُمْ تُؤَمَّرُ وَتُطْبَعُ وَتَفْهَمُ الْكَلَامَ وَتَعْبُدُ بِمَنْزِلَةِ الْآدَمِيِّينَ. (4)

5. الجُرُّ عَلَى الْجَوَارِ كَجُرِّ الصِّفَةِ عَلَى الْجَوَارِ:-

مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ (هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ) فَالْخَرِبُ لَيْسَ وَصْفًا لِلضَّبِّ، وَإِنَّمَا هُوَ
وَصْفٌ لِلْجُحْرِ، لَكِنْ بَعْضُ الْعَرَبِ يُتَّبِعُونَ حَرَكَةَ الصِّفَةِ حَرَكَةَ الْمُضَافِ إِلَى الْمَوْصُوفِ،
وَفَسَّرَ الْخَلِيلُ هَذِهِ الظَّاهِرَةَ فَقَالَ: الْوَجْهُ الرِّفْعُ، وَهُوَ كَلَامُ أَكْثَرِ الْعَرَبِ وَأَفْصَحِهِمْ وَهُوَ

(1) يس / 40.

(2) الكتاب 1/ 240-241.

(3) انظر الكتاب 2/ 47.

(4) الكتاب 2/ 48.

القياس لأنَّ الحَرْبَ نَعْتُ الجحر، والجحر رفع ولكن بعض العربِ تَجْرُهُ وليس بنعت للضب ولكنه نعت الذي أُضِيفَ إلى الضبِّ، فَجَرُّوه لأنه نَكِرَةٌ كالضَبِّ ولأنَّه في مَوْضِعٍ يَقَعُ فيه نَعْتُ الضبِّ، ولأنَّه صارَ هُوَ والضبُّ بمنزلة اسم واحد لهذا أتبعوا الجَرَّ كما أتبعوا الكَسَرَ نَحْوَ قولهم: بِهِمْ وَبِدَارِهِمْ وما أشبه هذا⁽¹⁾ واستدلَّ سيويه على ذلك بقول العَجَّاج: (كَأَنَّ نَسَجَ العنكبوتِ المَرْمَلِ)⁽²⁾.

إذ جاء لفظ (المرمل) مجروراً لمجاوَرَتِهِ لـ (العنكبوت) والأصل فيه أَنَّهُ صِفَةٌ (نَسَجَ) وهو مطابق لها في الإفراد والتذكير، لكنه جاء مجروراً لمجاوَرَتِهِ لـ (العنكبوت) على الرغم من أَنَّهُ مذكَّرٌ والعنكبوت مؤنثٌ.⁽³⁾

وحملَ ابنُ جَنِّي القِراءَةَ الشاذَّةَ، قِراءَةً، (الحَمْدِ لله) بِتَغْيِيرِ حَرَكَةِ الإعرابِ على الإِتِّبَاعِ، لكثرة الاستعمال، لأنَّ العربَ لما كَثُرَ استعمالُهُ أَشَدُّ تَغْيِيرًا⁽⁴⁾ إضافةً لِقُوَّةِ العلاقة التلازمية بين المبتدأ والخبر، إذ أَصْبَحَا في تصوُّر النحاة كالجُزءِ الواحدِ.

6. القَطْعُ على المدح والتعظيم أو الذمُّ أو الترحم أو الفخر:

الأصلُ في القَطْعِ أَنَّهُ لولا انْقِطَاعُهُ لَتَبَعَ ما قَبْلَهُ وطابقَهُ لكنه بالقَطْعِ اسْتُثْنِيَ على الأَصْلِ، وقد اتفقَ علماء النحو القدماءُ على حذفِ المبتدأ أو الفعلِ وجوباً إذا أُخْبِرَ عنه

(1) الكتاب 1 / 269.

(2) انظر الكتاب 1 / 437.

(3) انظر الكتاب 1 / 437.

(4) المحتسب 1 / 27.

بنعتٍ مقطوعٍ لمدحٍ أو ذمٍّ أو ترحمٍ⁽¹⁾، قال سيبويه: "وَسَمِعْنَا بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ:
(الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) فَسَأَلْتُ عَنْهَا يُونُسَ فزَعَمَ أَنَّهَا عَرَبِيَّةٌ"⁽²⁾ ومن القَطْعِ على المدحِ
والتعظيمِ قولُ الأخطَلِ:

نَفْسِي فِدَاءُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا أَبْدَى النُّوَاجِدَ يَوْمَ بِاسِلْ ذَكَرُ
الْخَائِضِ الْغَمَرِ وَالْمَيْمُونِ طَائِرُهُ خَلِيفَةُ اللَّهِ يُسْتَسْقَى بِهِ الْمَطَرُ⁽³⁾
ومن القَطْعِ على الدَّم، قولك: (ابتعدتُ عن الصديقِ السفِيهِ) ومن القَطْعِ على
الترحمِ قولك: (مررتُ بِهِ الْبَائِسُ) (فَالْخَائِضُ وَمَا بَعْدَهُ، وَالسَفِيهِ، وَالْبَائِسُ) نَعَوْتُ
مَفْرَدَةً يَنْبَغِي فِي إِطَارِ ظَاهِرَةِ الْمِطَابَقَةِ أَنْ تَكُونَ مَجْرُورَةً، لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِلْمَنْعُوتِ فِي حَرَكَةِ
الْإِعْرَابِ الَّتِي هِيَ الْجَرُّ، لِذَلِكَ قَدَّمَ النُّحَاةُ هَذَا التَّفْسِيرَ أَوْ التَّأْوِيلَ لِنُصُوصِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
كَوْنُهَا اسْتِثْنَاءً عَلَى قَوَاعِدِ ظَاهِرَةِ الْمِطَابَقَةِ.

لَا شَكَّ أَنَّ جَانِباً عَرِيضاً مِنْ تَأْوِيلَاتِ النُّحَاةِ دَخَلَ حَيْزَ الْمُبَالَغَةِ وَالتَّخْيِيلِ
وَالْتَّمَحُلِ، تِلْكَ التَّأْوِيلَاتُ الَّتِي هِيَ إِلَى جَانِبِ كَوْنِهَا وَسِيلَةٌ لِتَعْمِيمِ الْقَاعِدَةِ النُّحَوِيَّةِ
وَاطْرَادِهَا إِلَّا أَنَّهَا مِنْ جَانِبٍ آخَرَ كَانَتْ وَسِيلَةً لِتَصْوِيرِ الْوَاقِعِ الْكَمِّيِّ وَالنُّوعِيِّ
لِلنُّصُوصِ الشَّعْرِيَّةِ وَالنُّثْرِيَّةِ الْمُسْتِثْنَاءَةِ عَلَى الْقَاعِدَةِ الْمَطْرُودَةِ، مِمَّا يُؤَكِّدُ اسْتِحَالَةَ تَحَقُّقِ فِكْرَةِ
الْاطْرَادِ التَّامِّ لِلْقَوَاعِدِ النُّحَوِيَّةِ.

(1) أنظر هذه المسألة في: شرح الأشموني 1/ 310، شرح ابن عقيل 1/ 255، ومع الهوامع 1/ 104.

(2) الكتاب 1/ 248.

(3) الكتاب 1/ 248.

6. ظاهرة التعريف والتنكير:

جاء تناول النحاة لمسألة التعريف والتنكير من منطلق نحوي غايته ضبط القواعد، ووضع القوانين التي تكفل هذه اللغة التوحد والاطراد، فحرصوا على أن تكون تصوراتهم متطابقة التحقق في مختلف أبواب النحو - على وجه العموم - فقيّد تعريف المبتدأ، وصاحب الحال، وتابع المنادى العلم، ونعت المعرفة... صحة التركيب نحويًا كما قيّد تنكير الخبر، والحال، والتمييز، وصفة النكرة صحة التركيب كذلك.

إذا اشترط النحاة التعريف فيما يشغله موقع الابتداء من كلمة مفردة، أو جملة تؤوّل بالمفرد، أو تركيب مصدرية يُحمّل على المفرد⁽¹⁾، وذكروا أن الأصل في الكلام أن يُبدأ بما هو معروف عند المخاطب، ثم يخبر بما يُريد توصيله إليه، فقال سيويه: "اعلم أنّه إذا وقع في الباب نكرة ومعرفة، فالذي تُشغّل به (كان) المعرفة لأنه حدّ الكلام، ولأنّهما شيء واحد، وليس بمنزلة قولك: ضرب رجل زيداً لأنها شيان مختلفان، وهما في (كان) بمنزلة في الابتداء، إذا قلت: عبد الله منطلق تبديء بالأعراف ثم تذكر الخبر، وذلك قولك كان زيد حليماً وكان حليماً زيداً، ولا عليك أقدمت أم أخرت⁽²⁾. فلا يجيز سيويه أن يكون المبتدأ أو ما ينطبق عليه موقع الابتداء نكرة لأنّ التنكير سيؤدّي إلى اللبس وعدم الإفهام، وهذا ما أشار إليه سيويه عقب نصّه السابق، فقال:

(1) انظر اليميني على بن سليمان الحيدرة.

كشف المسكل في النحو تحقيق د. هادي عطية مطر. الطبعة الاولى 1984م بغداد 1/ 313.

(2) سيويه الكتاب 1/ 34.

فإن قلت: "كان حليمٌ أو رجلٌ فقد بدأت بنكرة ولا يستقيم أن تُخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي يُنزّل به المخاطب منزلك في المعرفة، فكروها أن يقرّبوا باب ليس" ⁽¹⁾ وقال المبرد كذلك: "فأما المبتدأ فلا يكون إلا معرفة" ⁽²⁾ كما نجد أبا حيان - مثلاً - يرفض أن يكون وصف النكرة مسوّغاً للابتداء بها، قائلاً: "أن وصف النكرة ليس مسوّغاً للابتداء بها" ⁽³⁾ استناداً إلى أن الوصف لا يعني التعريف إلا أن ما اختطه النحاة (أساساً عاماً للتقعيد استثنيت عليه مواضع أخرى في البناء النحوي، ولكن في إطار مسوّغات بُنيت على أساس يقارب معنى التعريف وينهل منه" فقال المبرد: ألا ترى أنك لو قلت: (رجلٌ قائمٌ) أو (رجلٌ ظريفٌ) لم تُفد السامع شيئاً ولو قلت: خيرٌ منك جأني) أو (صاحبٌ لزيد عندي) جاز وإن كانا نكرتين وصار فيهما فائدة لتقريبك إياهما من المعارف) ⁽⁴⁾ غير أن المفارقة تبرز أكثر حين نجد أن النحاة الذين جعلوا التعريف قيداً لأصل المبتدأ ولكل ما أضله مبتدأ، وكذلك أساساً لتشكيل مسوّغات الابتداء بالنكرة. هم أنفسهم الذين جعلوا التنكير مع لا النافية للجنس قيداً صحة التركيب وأضله، فقال صاحب الكتاب: (واعلم أن "لا" وما عملت فيه في موضع ابتداء كما أنك إذا قلت: (هل من رجلٍ) فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ وكذلك "ما

(1) الكتاب 1 / 48.

(2) المبرد المقتضب 4 / 127.

(3) البحر المحيط 4 / 71.

(4) المبرد المقتضب 4 / 127.

من رجلٍ وما من شيءٍ "والذي يُبنى عليه في زمانٍ أو في مكانٍ ولكنك تُضمِره ولو شئت أظهرته وذلك: (لا رجل، ولا شيء) إنما تريد "لا رجل في مكانٍ ولا شيء في زمانٍ" والدليل على أن (لا رجل) في موضع اسمٍ مبتدأ في لغة تميم قول العرب من أهل الحجاز: (لا رجل أفضل منك)⁽¹⁾ وقال المبرد: اعلم أن (لا) إذا وقعت على نكرة نصبتها بغير تنوين فإذا قلت: (لا رجل في الدار) لم تقصد إلى رجل بعينه وإنما نفيت عن الدار صغير هذا الجنس وكبيره، كذلك كان دخولها على الابتداء والخبر كدخول (إن)⁽²⁾ وأخواتها عليها.. ولا تعمل إلا في نكرة فاشترط تنكير ما أصله مبتدأ هو استثناء على قيد تعريف المبتدأ ومن الاستثناء على قاعدة تعريف المبتدأ ما نصوا في وصفه على المستوى النحوي بالتنكير (التام أو الناقص) وعلى المستوى الدلالي بالشيوع والعموم كـ (ما) التعجبية في أسلوب التعجب فهذا الأَخْفَشُ يذكر لنا أنه يجوز أن تكون (ما) التعجبية نكرة تامة وما بعدها خبراً لها، وهذا رأي سيويه والبصريين، كما أجاز الأَخْفَشُ أن تكون نكرة وما بعدها صفة لها، والخبر فيها محذوف⁽³⁾.

(1) سيويه الكتاب 2/ 274-286.

(2) المبرد المقتضب 4/ 357-366.

(3) مغنى اللبيب 1/ 329، 2/ 667، مع الهوامع 1/ 92.

ومما يُرَرُّ كذلك مَلَمَحَ الاستثناء على قاعدة تعريف المبتدأ ما يَشْغُلُ موقعَ الابتداءِ حديثُهم عن إعرابِ "مُذٌ" و"مُنْذٌ" ⁽¹⁾ و (رُبَّ) ووقوعها مَوْقِعَ المبتدأ في بعض الأعراب ⁽²⁾ مع فقدِها قَيْدَ التعريفِ المنصوصِ عليه.

وكذلك ما نَصُّوا على ضرورةِ احتلالِهِ موقعَ المبتدأ مع ضرورةِ تنكيره مِنْ مِثْلِ قوله تعالى: ﴿طُوبَىٰ لَهُمْ وَحَسَنُ مَا أَجْرُهُ﴾ ⁽³⁾ وقوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ مِنَ الْأَخْيَارِ﴾ ⁽⁴⁾ (فكُلٌّ) مبتدأ يُقَصِّدُهَا العُمومُ ⁽⁵⁾، وما أفرزته لغتنا من شواهد شعريّة ونثرية وكذلك ما اتَّصَلَ بِأَلِ المفيدة للجنس وهو في موقعِ المبتدأ ومعلومٌ أَنَّ "الجنس هو الغاية في الكثرة والعموم" ⁽⁶⁾.

إِنَّ عَرَضِي لِمِثْلِ هذه النماذج لا يعني رَفْضِي إدراجها في إطارِ الابتداء، لكنَّ عَرَضِي لها لِتَأَكِيدَ ما ذهبْتُ إليه وهو أَنَّهُ لا يمكنُ لِقَيْدِ التعريفِ أَنْ ينتظمَ كُلُّ ما أفرزته اللغةُ من مادَّةٍ لغويةٍ في إطارِ الابتداء، وهذا ما أَكَّدَتْهُ اللغةُ ذاتُها فَأَجَرَتْ المبتدأ على المعرَّفِ وغيرِ المعرَّفِ. ومن الاستثناءِ على قيدِ تعريفِ المبتدأ (أَفْعَلُ) التفضيلِ حِينَ تكونُ مبتدأً وكذلك بتلك الألفاظِ المُوغَلَّةِ في التنكير، من مِثْلِ (كَمْ) حِينَ تَقَعُ في موقعِ الابتداء،

(1) انظر لمقتضب 30/3 وأسرار العربية 271.

(2) أنظر خزانة الادب 5/535، 559، 564، 576.

(3) سورة الرعد / 29.

(4) ص / 48.

(5) انظر: الدكتور عبد الفتاح الحموز، المبتدأ والخبر في القرآن الكريم دار عمار ط الاولى 1986 ص 51، 108.

(6) المبهج في تفسير اسماء شعراء الحماسة ص 46.

وتعرب مبتدأ مع فقدها لما اشترطوه في المبتدأ من تعريف يبرر الإسناد والحكم، من ذلك قوله تعالى: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَمَا آتَيْنَهُمْ مِنْ آيَاتِنَا يَتَذَكَّرُونَ﴾⁽¹⁾ فكَم في موضع رفع مبتدأ خبرها قوله: ﴿آتَيْنَهُمْ مِنْ آيَاتِنَا يَتَذَكَّرُونَ﴾ وقولنا (كَم مَالُكَ)⁽²⁾ فكَم في موضع رفع مبتدأ.

ومن الاستثناء كذلك "المبتدأ الوصف الرفع لما يحل محل الخبر فقررت قواعد النحاة وجوب تنكيره ومنع تعريفه وقصد النحاة (بالوصف) المشتقات المشبهة بالفعل في العمل: (كاسم الفاعل) و (اسم المفعول)، و (صيغ المبالغة) و (الصفة المشبهة)، واشترطت قواعدهم في هذا الوصف الذي يقع مبتدأ أن يعتمد على نفي أو استفهام نحو قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾⁽³⁾ وقولنا: (أَقَائِمُ زَيْدُ) وهذا الوصف المعتمد على نفي أو استفهام والذي يعرب مبتدأ وما بعده فاعلاً سَدَّ مَسَدَ الخبر، هو مذهب نحاة البصرة وأما نحاة الكوفة ومعهم الأخفش فلم يشترطوا أن يعتمد الوصف على نفي أو استفهام وقالوا إنه (في عمله غير معتمد)⁽⁴⁾.

(1) البقرة/ 27، انظر التبيان في اعراب القرآن: 1/ 170.

(2) انظر هذه المسألة في شرح المفصل 1/ 286.

وشرح التصريح على التوضيح، 157/، وشرح ابن عقيل 1/ 188.

(3) مريم / 46.

(4) المجمع 1/ ص 94، وشرح التصريح على التوضيح 1/ 157، والأشباه والنظائر 2/ 147.

وقد تَابَعَهُمْ فِي ذَلِكَ ابْنُ مَالِكٍ فَقَالَ: "وقد يجوز، نَحْوُ (فَائِزٌ أَوَّلُو الرِّشْدِ) ففائِزٌ مبتدأ، وأَوَّلُو الرِّشْدِ فاعلٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ.⁽¹⁾

وسواءٌ تَعَيَّنَ فِي هَذَا الْوَصْفِ الْإِبْتِدَاءُ أَوْ جَارَ فَالْنَحَاةُ يَقِيدُونَهُ بِالتَّنْكِيرِ وَلَا يُجِيزُونَ وَقُوعَهُ مَعْرِفَةً، وَإِضَافَةً إِلَى أَنْ تَقْيِّدَهُ بِالْإِعْتِمَادِ عَلَى نَفْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ يَجْعَلُ النِّكَرَةَ مَوْغِلَةً فِي الْعُمُومِ وَالشُّيُوعِ، وَأَعْتَقَدُ أَنَّ مَنْطِقَ الدَّلَالَةِ يُقَوِّي أَنَّ الْإِغْيَالَ فِي الْعُمُومِ يُبْعِدُ مَذْلُولَ الشَّيْءِ عَنِ الْقَصْدِ وَالتَّعْيِينِ اللَّذَيْنِ هُمَا مَفْهُومُ التَّعْرِيفِ، وَهُوَ مَا يَسْتَشْنُونَ عَلَيْهِ بِاشْتِرَاطِ تَحَقُّقِ نَقْضِهِ فِي الْمَبْتَدَأِ الْوَصْفِ، وَعَلَيْهِ فَيُمْكِنُنِي الْقَوْلُ إِنَّ إِصْدَارَ الْأَحْكَامِ الْعَامَّةِ، مِنْ مِثْلِ (الْأَصْلُ فِي الْمَبْتَدَأِ التَّعْرِيفُ) لِغَايَاتِ الْأَطْرَادِ وَالتَّوَحُّدِ، أَجَبَرَ النَحَاةَ عَلَى مَجَابَهَةِ مِثْلِ هَذِهِ الْإِسْتِثْنَاءَاتِ الَّتِي اقْتَضَتْ التَّسْوِيعَ وَالتَّفْسِيرَ أَوْ الْحُكْمَ عَلَى النُّصُوصِ الْمُوثُوقِ بِهَا بِالشَّدُودِ أَوْ الْقَلَّةِ الْأَمْرِ الَّذِي يَجْعَلُنَا نَرَى أَنَّ أَطْرَادَ الْأَحْكَامِ النُّحَوِيَّةِ أَطْرَاداً عَامَةً لَا يُمْكِنُ لَهُ دَوماً أَنْ يَتَمَاشَى مَعَ وَاقِعِ الْعَرَبِيَّةِ وَاسْتِعْمَالِهَا، كَمَا لَا يُمْكِنُ لَهُ أَنْ يُشَكِّلَ قَوَاعِدَ نَحْوِيَّةً دُونَ اسْتِثْنَاءٍ عَلَيْهَا. لَا شَكَّ أَنَّ هُنَاكَ فَرْقاً بَيْنَ التَّصَوُّرَاتِ الذَّهْنِيَّةِ عَنِ اللُّغَةِ وَبَيْنَ حَقَائِقِ اللُّغَةِ الْحَيَّةِ وَسلوكِهَا فَلَمَّا جَاءَ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ - مثلاً - مَعْرِفَةً وَنِكَرَةً عَلَى السَّوَاءِ فِي حِينَ نَصَّتْ مُصَنِّفَاتُ النَحَاةِ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْخَبَرِ التَّنْكِيرُ لِأَنَّهُ حُكْمٌ⁽²⁾ وَالْحُكْمُ بِالْمَعْلُومِ غَيْرُ ذِي جَدْوَى أَصْبَحَ التَّصَوُّرُ الْقَاضِي بِضَرُورَةٍ تَوْحُّدِ قَوَاعِدِ النُّحُوِّ عَلَى نَسَقٍ

(1) شرح ابن عقيل 1/ 192.

(2) انظر: الاشياء والنظائر في النحو 1/ 177، وكشف المشكل في النحو 2/ 192، وحاشية الصبان 1/ 195.

مطرد تماماً مجالاً لبروز الاستثناء وتعدد الأقوال في المسألة الواحدة فمن أبرز الأقوال في مسألة تعريف ركني الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر):

1. يصحُّ جعل كلٍ منهما مبتدأً، وهو مذهبُ سيويه وأبي عليٍّ الفارسيّ.
2. أن يكونَ الأعمُّ هو الخبرُ.
3. أن يكونَ المعروفُ عندَ المخاطبِ هو المبتدأُ، والمجهولُ هو الخبرُ.
4. أن يكونَ أعرفُهما هو المبتدأُ إذا اختلفت رتبتهما فإن لم تختلف الرتبة فالمبتدأُ هو السابقُ وقيل إنَّه يستثنى من المتفاوتين اسمُ الإشارةِ المقرون بالتبنيهِ، ويُستثنى من ذلك كونهُ مع الضميرِ فالأصحُّ جعلُ الضميرِ مبتدأً وإدخالُ حرفِ التبيينِ عليه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ هَاتَيْنِ هَتُولَاءِ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ (1) وسمِعَ قليلاً: هذا أنا".

لا ريبَ أنَّ هذه الأقوالَ نتيجةٌ طبيعيةٌ لمنهجيةٍ نحويةٍ حاولت أن تُقيمَ اللغةَ على القواعدِ الكليةِ عامةً، وحين واجهتُ نصوصَ اللغةِ وشواهدَها اضطرتُ إلى الاستثناءِ على القواعدِ العامةِ وعالجتها بمثلِ هذه الطريقةِ.

وتجدرُ الإشارةُ ونحنُ في سياقِ الاستثناءِ على ظاهرةِ التعريفِ والتنكيرِ إلى مسألة: النكرة غير المقصودة في أسلوبِ النداءِ فقد نصَّ النحاةُ على أنَّ المُنَادى من المعارفِ التي

(1) النساء 109، انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني 1/ 209 مع الهوامع 2/ 27، عبد الفتاح الحموز المبتدأ والخبر في القرآن الكريم ص 102.

تعني القَصْدَ والتعِينَ والتحديدَ إلا أَنَّهُمْ حِينَ أَطْلَقُوا مُصْطَلَحَ " نَكْرَةٍ غير مقصودة " على أَحَدِ أنواعِ النداءِ نَحْوَ قولِ الأعمى: (يا رجلاً خُذْ بِيَدِي) وَأَنَّ ذَلِكَ يُعَدُّ استثناءً على مُقتضى النداءِ. الذي يَعْنِي التوجُّهَ والقَصْدَ⁽¹⁾ وَمِنْ ثَمَّ التعِينَ والتعريفَ إذ لا يُمْكِنُ أَنْ يُتَصَوَّرَ في قولِ الأعمى التعِينَ ولا القَصْدَ وبالتالي التعريفُ وعليه فإنَّ هذا النوعَ من المنادى من المعارفِ، التي تعكسُ جانبَ الاهتمامِ بالشكلِ على حسابِ المعنى ومن المسائل التي يحسنُ بنا تسجيلُها في إطارِ الاستثناءِ على قواعدِ ظاهرةِ التعريفِ والتنكيرِ مسألةُ وقوعِ الحالِ معرفةً⁽²⁾ فقد ذهبَ النحاةُ إلى أَنَّ الحالَ لا تكونُ إلا نَكْرَةً لذلك كان الأصلُ في الحالِ التنكيرُ، على الرغمِ من ورودِها في نصوصِ العربيةِ معرفةً وتلك حقيقةٌ أَقرَّتْها قواعدُ النحو، وقد حاولَ النحاةُ تعليلَ ما جاء استثناءً على قاعدةِ الحالِ وتأويله لِيَسْلَمَ لقواعِدِهِمُ الأطرادُ إلى ما افترضوه أصلاً لقانونِ الاشتقاقِ في الحالِ:-

فعقد سيويه باباً سَمَّاهُ (باب ما يجعلُ من الأسماءِ مصدرًا كالمصدرِ الذي فيه الألفُ واللامُ نحو (العِراكُ)⁽³⁾ وقَصَدَ بذلك قولَ ليبيدِ بنِ ربيعةَ:

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذْذُهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَقْصِ الدِّخَالِ⁽⁴⁾

(1) انظر مع الهوامع 1/ 171، حاشية الصبان 2/ 141 ومغنى اللبيب 4/ 3.

(2) انظر هذه المسألة في شرح المفصل 2/ 62، شرح ابن عقيل 1/ 630.

(3) الكتاب 1/ 375، الأغاني 8/ 100، المفصل ص 36.

(4) الانصاف 2/ 822.

فقد نصبَ (العراك) وهو مصدرٌ في موضعِ الحالِ، والحالُ لا تكون معرفةً، لكنه جازَ لأنه مصدرٌ والفعلُ يعملُ في المصدرِ معرفةً ونكرةً، فكأنَّهُ أَظْهَرَ فِعْلُهُ وَنَصَبَهُ بِهِ وَوَضَعَ ذَلِكَ الْفِعْلَ مَوْضِعَ الْحَالِ فَقَالَ أَرْسَلَهَا تُعْتَرِكُ الْاعْتِرَاكَ، ولو كانَ من أسماءِ الفاعلِ لم يَجْزُ تعريفُهُ، نحو أَرْسَلَهَا الْمُعْتَرِكَةَ⁽¹⁾، ثم أشارَ إلى (النِّيةِ) في الخروجِ على الأصلِ حين قال "وهو قَوْلُكَ: مررتُ بهم الجَمَاءَ الْغَفِيرَ والناسَ فيها الجَمَاءَ الْغَفِيرَ، فهذا يَنْتَصِبُ كَانْتِصَابِ (العِرَاكِ). وزعمَ الخليلُ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُمْ أَدْخَلُوا الْأَلِفَ وَاللَّامَ فِي هَذَا الْحَرْفِ، وَتَكَلَّمُوا بِهِ عَلَى نِيَّةٍ مَا لَا تَدْخُلُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ"⁽²⁾ وَعَلَّلَ سَبِيحُهُ رَفَضَ قَبُولِ الْحَالِ مَعْرِفَةً، بقوله: "ولا يجوزُ للمعرفة أن تكونَ حالاً، كما تكونُ النكرةُ، ولو جازَ ذلك لقلت: هذا أَخُوكَ عَبْدُ اللهِ، إذ كانَ عَبْدُ اللهِ اسْمَهُ الَّذِي يُعْرَفُ بِهِ، وهذا الكلامُ غيرُ اسمٍ وتكونُ حالاً، كما تكونُ النكرةُ، ولو جازَ ذلك لقلت: هذا أَخُوكَ عَبْدُ اللهِ، إذ كانَ عَبْدُ اللهِ اسْمَهُ الَّذِي يُعْرَفُ بِهِ، وهذا الكلامُ غيرُ اسمٍ وتكونُ صفةً لمعروفٍ لِتَبَيَّنَهُ وَتَوْكُّدَهُ أَوْ تَقْطَعَهُ مِنْ غَيْرِهِ فَالنَّكْرَةُ تَكُونُ حَالاً وَلَيْسَتْ تَكُونُ شَيْئاً بَعِيْنَهُ قَدْ عَرَفَهُ الْمُخَاطَبُ قَبْلَ ذَلِكَ.

(1) الكتاب 1/ 375.

(2) الكتاب 2/ 114.

هذا وتنوعت تعليلات النحاة لها، من ذلك: أن الحال خبر ثانٍ في المعنى، وأنها تشبه التمييز في الباب فكانت نكرة مثله، وأنها تقع جواباً لـ (كيف) وكيف سؤال عن نكرة.⁽¹⁾

ومنها أن الحال تعدُّ نعتاً للفعل، قال ابن الأنباري في (أسرار العربية): "فإن قيل لم وجب أن يكون الحال نكرة؟ قيل: لأن الحال جرى مجرى الصفة للفعل، ولهذا سمّاها سيبويه نعتاً للفعل، والمراد بالفعل المصدر الذي يدلُّ الفعل عليه وإن لم تذكره، ألا ترى أن (جاء) يدلُّ على (مجيء)، وإذا قلت: (جاء زيد ركباً) دلَّ على مجيء موصوفٍ بركوب، فإذا كان الحال يجري مجرى الصفة للفعل، وهو نكرة فكذلك وصفه⁽²⁾ ومنها أنه التزم تنكير الحال للتفريق بينه وبين النعت⁽³⁾ قال الأشموني:

(إنه التزم تنكير الحال لئلا يتوهم كونه نعتاً) أمّا اذا وقعت الحال معرفة نحو قول العرب:

- مررت بهم الجماء الغفير.⁽⁴⁾
- رجع عوده على بدئه.
- طلبته جهداً وطاقتك.

(1) شرح المفصل 2/ 62.

(2) أسرار العربية ص 193.

(3) شرح الأشموني 1/ 414.

(4) المقتضب 2/ 268، شرح المفصل 2/ 63، شرح الكافية 1/ 203.

وقول الشَّاخ:

أَتَنْتَنِي سُلَيْمٌ قَضَّهَا بِقَضِيضِهَا تَمَسَّحُ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سِبَالُهَا⁽¹⁾
 وَقَعَ (قَضَّهَا) منصوباً على الحال وهو معرفة، فلقد بالغ النحاة في افتراض العِلَلِ
 والتأويلات بين أن حُكِمَ عليها بالشذوذ الذي لا يقاسُ عليه⁽²⁾ وبين أن قُيِّدَتْ عند
 نَحَاةِ الكوفة فقالوا: إذا كان في الحال معنى الشرط صحَّ تعريفها وإلا فلا⁽³⁾، وبين أن
 تَأَوَّلَ هذه المصادرُ بِأَنَّهَا مَصَادِرُ مَنْصُوبَةٌ بِأَفْعَالٍ مَقْدَرَةٍ أو بتقديرِ حرفِ جرٍ أو أَنَّهَا
 منصوبةٌ على الظرفية⁽⁴⁾، وبين أن جَوَّزَهَا بعضُ النحاة مُطلقاً، نحو: جاء زيدُ الراكبُ،
 قياساً على الخَبَرِ، وعلى ما سَمِعَ من ذلك، دُونَ تَأْوِيلِ⁽⁵⁾، وأَعْتَقَدُ أَنَّهُ لا داعِيَ لتأويلِ
 تلك المعرفة التي تَرِدُ حالاً، ما دامت قد وَرَدَتْ عن العَرَبِ بالسَّماعِ فثبوتُ سَمَاعِهَا
 يُوَكِّدُ حقيقةَ جَرَيَانِ هذه اللغةِ على ما وافق القاعدةَ وعلى ما استثنى عليها كذلك.

(1) دسوان الشماخ ص 20، الكتاب 1 / 374 شرح المفصل 2 / 63.

(2) انظر شرح المفصل 2 / 662، شرح التصريح، 1 / 373.

همع الهوامع 1 / 239، الكشف 4 / 543.

المقتصر في شرح الايضاح 1 / 676.

(3) شرح ابن عقيل 1 / 631.

(4) الجمل للزجاجي ص 189، شرح الكافية 1 / 203.

(5) شرح ابن عقيل 1 / 631.

ولا ريب أنَّ إنعام النظر فيما ورد من شواهد وأمثلة في هذه المسألة يجعلنا نلاحظ أنَّ من الأحوال ما يدلُّ سياق الكلام على أنَّه حالٌّ: نحو: مررت بهم الجماء الغفير⁽¹⁾ أي مررت بهم مجتمعين كثيرين، و (قابلتُه وحده)، أو ما يكون جزءاً من مركبٍ على الحال نحو قولنا، (أدخلوا الأول فالأول).

أما عن الاسماء المعرفة التي عدّها نحاةً حالاً نحو (رأيتُه المسكين) فالمسكين حالٌّ على ما ذهب إليه يونس والتي قد تلتبس الحال فيها بالنعته فيني أرى أنَّ قبولنا إياها كاستثناء على القاعدة النحوية مرهونٌ بعد جريان العربية عليها بأنَّ أمن اللبس، وبمقدرته على تأدية المعنى الذي نريد استخدامه في إطار عناصر سياق المقام والمقال وبغض النظر عن كونها قاعدةً أصليةً أو استثناءً عليها، ذلك لأنَّ قُدرة دلائل المعنى وعناصر المقام والمقال على حراسة المعنى من اللبس تؤهلُّ نصوص اللغة لدخول حيز القبول والترخيص.

الفصل الثالث

الدواعي المعنوية والبلاغية

للاستثناء على القاعدة النحوية



الفصل الثالث الدواعي المعنوية والبلاغية للاستثناء على القاعدة النحوية

أ. الدواعي المعنوية السياقية للاستثناء على القاعدة النحوية (الإفادة وأمن اللبس).

يبدو أنَّ الفكرة العامة عن النحاة والمتمثلة في أنَّهم قَصُرُوا النحوَ على أواخر الكلمات⁽¹⁾ وعلى تَعَرُّفِ أحكامها وأنهم ضَبَّقُوا من حدوده الواسعة وسلَكُوا به طريقاً منحرفاً إلى غاية قاصرة، اعتماداً على أنَّ فكرة العامل في سبيل تحقيق أطراد القاعدة النحوية وشموليَّتها، قد تجعل الدارس يستبعد وجود أولئك النحاة الذين حاولوا الاستثناء على قواعد النحو، والنيل من معياريتها لدواعٍ معنوية تتصل بالإفادة والتعبير عن الأفكار والأحاسيس بما يناسب المقام الذي يُستعمل فيه التركيب اللغوي. والحقُّ أننا لا نَعْدُم أنَّ نجد أولئك النحاة الذين كانوا يَرْتُون بأبصارهم إلى المعنى، وإلى مقام القول، لاسيَّما قدماء النحاة، إذ كان عَمَلُهُم (غير بعيد عن روح اللغة وارتباطها بالحنس والنفس واتسمت تعليلاتهم بالتزام موافقة الإعراب للمعنى والبعد عن الفرض والتخيُّل والجدل)⁽²⁾ والذين كانت الدواعي المعنوية هي المعوِّل عليها عندهم في الاستثناء على القاعدة النحوية، وفي بناء القاعدة النحوية كذلك إذ إنَّ نحائنا

(1) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 3، وتام حسان، اللغة العربية ومعناها ص 231-232.

(2) النحو العربي، العلة النحوية، نشأتها وتطورها، ص 57-85.

المتقدمين (قد ميّزوا بين مستويين للدراسة النحوية، وكان المستوى الأول يتمثل في رُصد الصواب والخطأ في الأداء، أمّا المستوى الثاني فيتجاوز هذا المجال إلى ناحية الجمال والإبداع، ولم يكن المستوى الأول إلا تلك القواعد المجردة التي استند فيها النحويون إلى كلام العرب الفصيح المنقول نقلاً صحيحاً... أما المستوى الثاني، فكان يتمثل في العلاقات المتنوعة بين الكلمات ثم بين الجُمَل، فاللغة العربية ذات سمات وخصائص اهتم بها النحويون القدامى أمثال سيبويه وغيره، كما اهتموا بالتراكيب، وأدرّكوا أن الخبرة بتراكيب اللغة هي في الوقت ذاته خبرة بالأغراض التي تُعبّر عنها)⁽¹⁾

إلا أن اهتمام النحاة المتأخرين عموماً قد انصبّ على جانب الصناعة دون المعنى (وقد تفرّض الصناعة أمراً يُرفّضه المعنى، وقد يفرض المعنى شيئاً ترفّضه الصناعة، فيلجأ النحاة إلى التأويل والتقدير محاولين التقريب أو التوفيق بين المعنى والصناعة النحوية، وقد تكون تأويلاتهم بعيدة كل البعد عن روح العربية...)⁽²⁾

وصارت بحوثهم مرتكزة على تبين الأحوال المختلفة للفظ من رفع ونصب وغيرها لتحقيق فكرة اطراد القاعدة النحوية لكن الدارس للمجهود الذي قام به النحاة لاسيما القدماء منهم يلحظ أن توجيههم للاستثناء على القاعدة النحوية كان يصدر في أحيان عدة عن أصول مبنية على ركائز استقوها من استقرايهم للنصوص المروية عن الأعراب، وكانت هذه الركائز متكاملة العناصر تُعنى بمعاني التراكيب والأحوال

(1) الدكتور محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1984، ص 35-36.

(2) د. حامد أحمد نيل، من أساليب القرآن المعنى والصناعة النحوية، ط الأولى مطبعة السعادة 1984 ص.

المَقَامِيَّة التي تُشَكِّلُهَا مِنْ مِثْلِ عِلْمِ السَّامِعِ شَيْئاً مُتَعَلِّقاً بِالْقَوْلِ، أَوْ إِذَا قَصَدَ الْمُتَكَلِّمُ أَمْرًا يَسْهُلُ عَلَى الْمَسْتَمِعِ إدْرَاكُهُ، أَوْ إِذَا أَحَاطَتْ بِالْقَوْلِ ظُرُوفٌ مَخْصُوصَةٌ، تُشَكِّلُ مَا يَعْرِفُ بِالسِّيَاقِ الَّذِي هُوَ تِلْكَ الْبِيئَةُ اللُّغَوِيَّةُ الْمَحِيطَةُ بِالْكَلِمَةِ أَوْ الْجُمْلَةِ وَقَدْ يَضِيقُ لِيَشْمَلَ الْبِيئَةَ الْمَحِيطَةَ بِالصَّوْتِ اللُّغَوِيِّ، وَهُوَ كَذَلِكَ الْإِطَارُ الَّذِي يَجْرِي فِيهِ التَّفَاهُْمُ بَيْنَ شَخْصَيْنِ أَوْ أَكْثَرٍ وَيَشْمَلُ ذَلِكَ الزَّمَنَ الَّذِي دَارَ فِيهِ الْحَدِيثُ وَالْمَفَاهِيمُ الْمَشْتَرَكَةُ وَالْكَلَامُ السَّابِقُ لِلْمَحَادَثَةِ⁽¹⁾

ولعله يقاربُ المعنى الذي نَسْتَشْفِقُهُ مِنْ ابْنِ خَلْدُونٍ فِي حَدِيثِهِ عَنْ عِلْمِ الْبَيَانِ، إِذْ قَالَ: "هَذَا الْعِلْمُ حَادِثٌ فِي الْمِلَّةِ بَعْدَ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ، وَهُوَ مِنَ الْعُلُومِ اللَّسَانِيَّةِ لِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْأَلْفَاظِ وَمَا تَفِيدُهُ وَيُقْصَدُ بِهَا الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعَانِي، وَذَلِكَ أَنَّ الْأُمُورَ الَّتِي يَقْصَدُ الْمُتَكَلِّمُ بِهَا إِفَادَةَ السَّامِعِ مِنْ كَلَامِهِ هِيَ إِمَّا تَصَوُّرُ مَفْرَدَاتٍ تُسْنَدُ وَيُسْنَدُ إِلَيْهَا وَيُفْضَى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَالدَّلَالَةُ عَلَى هَذِهِ هِيَ الْمَفْرَدَاتُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ، وَإِمَّا تَمْيِيزُ الْمُسْنَدَاتِ مِنَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهَا وَالْأَزْمَنَةِ، وَيُدَلُّ عَلَيْهَا بِتَغْيِيرِ الْحَرَكَاتِ مِنَ الْإِعْرَابِ وَأَبْنِيَةِ الْكَلِمَاتِ، وَهَذِهِ كُلُّهَا هِيَ صِنَاعَةُ النُّحُو، وَيَبْقَى مِنَ الْأُمُورِ الْمَكْتَنَفَةِ بِالْوَاقِعَاتِ الْمَحْتَاجَةِ لِلدَّلَالَةِ: أَحْوَالُ الْمُتَخَاطِبِينَ أَوْ الْفَاعِلِينَ وَمَا يَقْتَضِيهِ حَالُ الْفِعْلِ وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ مِنْ تَمَامِ الْإِفَادَةِ، وَإِذَا حَصَلَتْ لِلْمُتَكَلِّمِ فَقَدْ بَلَغَ غَايَةَ الْإِفَادَةِ فِي كَلَامِهِ وَإِذَا لَمْ

(1) انظر: محمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري، مكتبة لبنان، بيروت، ط، 1982، مادة situational

يشتمل على شيء لها فليس من جنس كلام العرب فإن كلامهم واسع، ولكل مقام عندهم مقال يختص به بعد كمال الإعراب والإبانة⁽¹⁾.

فكونُ اللغة أداة تواصل بين البشر - يجعلها تتجاوز حدود المادة اللغوية إلى ما يكتنفها من عناصر مكونة للموقف الكلامي (أو للحال الكلامية) أو سياق الحال، وهذه العناصر، هي:

1. شخصية المتكلم والسامع، وتكوينها الثقافي وشخصيات من يشهد الكلام غير المتكلم والسامع - إن وجدوا - وبيان ما لذلك من علاقة بالسلوك اللغوي.

2. العوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة والسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي كحالة الجو، وكالوضع السياسي، وكمكان الكلام.

3. أثر النص الكلامي في المشتركين، كالاقتناع أو الألم، أو الإغراء، أو الضحك.

وينتظم هذه الموارد أنها تقدم أدوات إجرائية في وصف الظاهرة النحوية وتفسيرها⁽²⁾.

واعتماداً على أن موقف الكلام يأتلف على هيئة مخصوصة فمن الطبيعي أن يتجاوز المعيار الشكلي ويستثني عليه لما قد يكتنف المادة اللغوية من عناصر متنوعة. تصب جميعاً في معلم المعنى والإفادة.

(1) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار القلم، بيروت، ط4، 1981، ص 55.

(2) الدكتور نهاد الموسى، الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية العربية ص 149.

من ذلك أن حد الأسماء الظاهرة أن تجرب بها واحداً عن واحد غائب والمخبر عنه غيرها، فتقول: قال زيد، فزيد غيرك وغير المخاطب، ولا تقول: (قال زيد) وأنت تعنيه، (أعني المخاطب)⁽¹⁾ وهكذا يمتنع لديهم أن يقال. (قال زيد)، في موقف يكون المخاطب بهذه الجملة زيدا على الرغم من أن هذه الجملة عند من يحتكم إلى قواعد الشكل النحوي وحده مستقيمة تماماً⁽²⁾

من هنا فإن مراعاة تحقق الإفادة في إطار كون اللغة أداة للتفاهم والتواصل البشري الممتد غاية ضرورية تجعل الاستثناء على القواعد النحوية مطلباً تفرضه طبيعة تنوع استعمال اللغة ومراعاة عناصر سياقاتها القولية لذلك كانت الإفادة من الدواعي الهامة التي دعت النحاة للاستثناء على القاعدة النحوية فمراعاة المعنى، والتعبير عن الأفكار بما يناسب المقام الذي استعمل فيه التركيب اللغوي كان داعياً للاستثناء على القاعدة النحوية، إذ لا يمكن أن تكون لغة الأمة وصورة حياتها ومستودع أفكارها ألفاظاً مجردة عن معانيها، كما أنه من غير المعقول أن تكون ألفاظاً ذات معانٍ لا يقصد بها إلى غرض مراد منها، لأنها عند ذلك عبث لا قيمة له.

ولا شك أن كثرة المعاني وتعددتها بالنسبة للمبنى الواحد قد فتح الباب أمام دخول ظاهرة اللبس. الذي هو عدم توافر قرينة من لفظ أو معنى أو حالٍ تعيّن أحد المعاني المحتملة، من ذلك: أن يصلح الضمير العائد لأكثر من مرجع، نحو: رجاء

(1) المبرد، المقتضب 4/ 204.

(2) د. نهاد الموسى، الأعراف، ونحو اللسانيات الاجتماعية في العربية ص 152.

التلميذ أستاذه أن يقرأ الدرس، وكذلك: أخبر محمد علياً أن أباه قادم⁽¹⁾ فتحمل الجملة الواحدة أكثر من احتمال، الأمر الذي يقف أمام تحقق الإفادة التي هي أسمى غايات اللغة.

لهذا كان "أمن اللبس" من دواعي تشكُّل الاستثناء على القاعدة النحوية فلقد اهتم علماء النحو والصرف قديماً بموضوع أمن اللبس إذ كانت الغاية عندهم تقوم على توصيل المعنى دون لبس... لذلك حرص علماء اللغة على بيان مواضع اللبس وإزالته في تقعيدهم القواعد النحوية والصرفية وحذروا من الوقوع فيه لما يؤدي الوقوع فيه إلى عدم فهم دلالة التركيب، وعدم التمكن من إعرابه الإعراب الصحيح.

فها هو ذا ابن هشام يحذر من الوقوع في اللبس قائلاً: (وأول ما يحترز منه المبتدئ في صناعة الإعراب أن يلتبس عليه الأصلي بالزائد، ومثاله: أنه إذا سمع أن (أل) من علامات الاسم، وأن أحرف (نأيت) من علامات المضارع وأن (الواو) و (الفاء) من أحرف العطف، وأن (الباء) و (اللام) من أحرف الجر، وأن (فعل ما لم يسم فاعله) مضموم الأول، سبق وهمه إلى أن ألفيت وأهبت اسمان، وأن أكرمت وتعلمت مضارعان..... الخ⁽²⁾ وقال: (ومما يلتبس على المبتدئ أن يقول في نحو (مررت بقاضي) إن الكسرة علامة الجر...)⁽³⁾.

(1) انظر: مقالات في اللغة والأدب ص 305-306.

(2) مغني اللبيب 2/ 668 لابن هشام.

(3) مغني اللبيب 2/ 670.

ونتيجةً لحرص النحاة - عموماً - على بيان ضرورة منع اللبس وإزالته في أثناء
تقعيدهم للنحو واللغة فإنه غالباً ما ارتبط ذلك الحرص من الوقوع باللبس والتحذير
منه باستخدام أسلوب الاستثناء على القاعدة حتى لا يقع النحوي أو المتعلم في اللبس
ولذلك فإننا نجد أن كثيراً من قواعد النحاة تنص، على مثل: لا يجوز الابتداء بالنكرة
إلا إذ أمن اللبس، وعليه انتمت غايات تحقيق أمن اللبس، وإيصال المعنى المراد
بوضوح، إلى دواعي الاستثناء على القاعدة النحوية، الأمر الذي عكس مظاهر رغبة
النحاة في الحفاظ على لغتهم وصيانة قواعدهم وقوانينها من الخلل أو النقص. وما يؤدي
اللغة، ويؤدي إلى طمس أساليب منها أو ضياع تراكيب لغوية تتفق مع منطق اللغة
وتحقق غايات الإفادة والإبانة، عندها وجدنا كثيراً من القواعد المحققة لأمن اللبس على
شكل قواعد استثنائية، ومما يحضرنا من أمثلة في هذا الجانب أنه "لا يمتنع تقديم
المفعول على الفاعل إلا إن خيف اللبس، فلا يُعلم الفاعل من المفعول" عندها يكون
الفاعل المتقدم، والمفعول المتأخر في نحو (ضرب عيسى موسى)... وإلى ذلك أشار ابن
مالك بقوله⁽¹⁾: "وأخّر المفعول إن لبس حذر" فاللبس يمنع ما كان جائزاً، ويميز ما
كان ممنوعاً ولا نستغرب مثل هذا التوجه، ذلك لأن الإفادة وإيصال المعنى المراد
بوضوح من الأصول العامة التي اتفق عليها النحاة عموماً.

ومع أن معالجات النحاة لبعض هذه الظواهر جاء هامشياً عَرَضياً في سياق
استدراكي للقاعدة الأصلية قد لا يتجاوز عبارة (إلا إذا أمن اللبس) إلا أن مزيداً من

(1) انظر: شرح ابن عقيل، 1/ 486 وينظر شرح الأشموني ج 2 ص 57 مع الهوامع / 1 / 161.

التأمل لمختلف المعالجات التي أخذت طابعاً استثنائياً على ما نصت عليه أصولهم وقواعدهم المطردة على ظواهر نظام الجملة، يظهر حرص هذه المعالجات على ما تحرص عليه اللغة بداية وهو إفادة المعنى وأمن اللبس، ذلك لأن الوصول إليها يعد غاية في ذاته ومطلباً سامياً يباح في حال تحققه الاستثناء على ما قرره قواعد النحو المنصوص عليها، لأن الاستثناء على القواعد النحوية في إطار إفادة المعنى وأمن اللبس أمر مقبول لا ياباه الاستعمال اللغوي ولا حتى قواعد النحو ذاتها.

وأعتقد أن النحاة جعلوا أمن اللبس من دواعي الاستثناء لما له من دور في تحقيق غايات اللغة في الفهم والإنهام والتعبير كذلك عما يحتاج النفس من مشاعر وانفعالات إنسانية خاصة إضافة إلى تضافر مختلف عناصر المقام والمقال التي عوضت بدورها هي الأخرى ما بدا مفارقاً للشائع قواعد النحو فأبيح عندها مثل هذا المظهر الاستثنائي على القواعد، أما إذا لم يكن بمقدور عناصر المقام والمقال إفادة المعنى وتعويض ما بدا مفارقاً للشائع من القواعد، عندها تخرج مثل هذه التراكيب من حيِّز القبول إلى حيِّز المنع والفساد.

وأرى أن عدم غياب فكريّ تحقق الإفادة وأمن اللبس عن وعي نحائنا وهم يستثنون على قواعدهم المطردة ينطلق من اهتماماتهم بمراعاة المقام والمقال (السياق) لأنهم كانوا يدركون أن اللغة وقرآنها الكريم قائمان على استشراف أسرار التراكيب بالإضافة إلى أنهم كانوا يضعون (المخاطب) نُصَبَ عقولهم، فلا حذف عندهم إلا بدليل تدل عليه القرائن الحالية أو المقالية ولا تقديم أو تأخير إلا بقواعد وأصول، ولا

تعريف ولا تنكير حتى يكون المخاطب على وعي كامل بمقام التعريف أو التنكير وهكذا.

فكانت هذه الموجّهات مجالاً لتسوية الاستثناء على قواعد النحو وتأمّل ما تشكل من استثناءات على قواعد ظواهر نظام الجملة العربية مما يوضح اتصال دواعي هذه الاستثناءات بالبعد السياقي الذي يعد الفيصل في تحديد المعنى وأمن اللبس فقد اتصل قبول النحاة الاستثناء على قواعد ظاهرة الإسناد بالحذف في إطار تحقق الفائدة وأمن اللبس. وامتنع الاستثناء إذا لم يتحققا، وتحقق الفائدة متصل بوجود دليل مقالي أو حالي، وكان علم السامع مسوّغاً ثابتاً للاستثناء على قواعد ظاهرة الإسناد فقال سيبويه في حذف المبتدأ: (هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمراً ويكون المبنى عليه مُظْهِراً، وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آيةً لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربي، كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو: هذا عبد الله، أو سمعت صوتاً، فعرفت صاحب الصوت، فصار آيةً لك على معرفته، فقلت زيدٌ وربي، أو مسست جسداً، أو شممت ريحاً، فقلت: زيد، أو: المسك، أو ذقت طعاماً، فقلت: العسل)⁽¹⁾.

قال: (ولو حدثت عن شمائل رجل، فصار آيةً لك على معرفته، لقلت عبد الله، كأن رجلاً قال: مررت برجل راحم للمساكين بارٍ بوالديه، فقلت: فلان، والله)⁽²⁾.

(1) الكتاب، 2/ 130، وينظر: شرح المفصل، 1.

(2) الكتاب 2/ 13.

وأشار المبرد إلى دواعي الاستثناء المتعلقة بالسياق، فقال: "ولو قلت، على كلام متقدم: عبد الله، أو منطلق، أو صاحبك، أو ما أشبه هذا، لجاز أن تضمير الابتداء، إذا تقدم من ذكره ما يفهمه السامع، فمن ذلك أن ترى جماعة يتوقعون الهلال، فقال قائل منهم: الهلال والله، أي: هذا الهلال، وكذلك لو كنت منتظراً رجلاً فقلت: زيد، جاز على ما وصفتُ لك"⁽¹⁾. فوجود قرينة لفظية أو سياقية يعد مسوغاً للاستثناء على قاعدة ظاهرة الإسناد ومنطقاً رئيساً لتحقيق الفائدة وأمن اللبس. قال ابن يعيش: (اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة، تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة، فلا بد منهما، إلا أنه قد توجه قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما، فيحذف لدلالاتها عليه، لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتي به، ويكون مراداً حكماً وتقديراً)⁽²⁾.

ومما يشير إلى استناد النحاة إلى موجّهات سياقية في الاستثناء على قواعد ظواهر نظام الجمل، قول سيبويه (وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم، يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول حمدٌ لله وثناءٌ عليه، كأنه يحمله على مضمير في نيته هو المظهر كأنه يقول: أمري وشأني حمدٌ لله وثناءٌ عليه. وتقول: حمداً لله، فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل، كأنك قلت أحمد الله حمداً... ولو نصب لكان الذي في نفسه (الفعل) ولم يكن

(1) المقتضب 4/ 129. وينظر: الأصول في النحو، 68.

(2) شرح الفصل 1/ 94.

(مبتدأ) ليبي عليه⁽¹⁾. وقد استند في هذا التوجه الاستثنائي على القاعدة النحوية القاضية بالذكر إلى موجهات سياقية وكذلك حين قال: "إنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً"⁽²⁾.

ويتضح الركن المحذوف من وجوه الارتباط السياقي بين الدال والمدلول عليه باعتبار أنه ناتج عن دليل مقامي سد مسد المحذوف وأغنى عنه، وكذلك قول المبرد: (وهما ما لا يستغني واحد منهما عن صاحبه، فالابتداء نحو قولك: زيد، فإذا ذكرته فإنما تذكره للسامع ليتوقع ما تخبره به عنه، فإذا قلت: (منطلق) أو ما أشبهه - صح معنى الكلام... لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى واستغنى الكلام)⁽³⁾.

وهكذا يتضح دور السياق وتحقيق المعنى في قبول التراكيب اللغوية المستثناة على القاعدة النحوية. فاستقامة التركيب اللغوي تقتضي التناسب المعنوي باعتباره المعيار الأساسي في قبول التراكيب أو رفضه. (فكل ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فمردود)⁽⁴⁾.

(1) الكتاب 1 / 318-320.

(2) الكتاب 1 / 24-25.

(3) المقتضب 4 / 126.

(4) المقتضب 4 / 311.

من هنا فالاستثناء على القاعدة يؤازر القاعدة النحوية في أنه يضع الكلمات في رباط تراص فيه بترتيب خاص يعكس انسجامها وتوافقها مع ما يتطلبه السياق من معنى واستثني على ظاهرة الإسناد بحذف الخبر في سباق النهي عن عمل. قال ابن يعيش: "وقولهم: حَسْبُكَ يَنْمِ الناسُ، كأن إنساناً قد كان يكثر الكلام ليلاً ويصبح، بحيث يقلق من يسمعه، فقليل له ذلك، أي: اكتف، واقطع من هذا الحديث، فإن تفعل يَنْمِ الناس ولا يسهروا، وحسبك - هنا - مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف لعلم المخاطب به؛ وذلك أنه لا يقال شيء من ذلك إلا لمن كان في أمر قد بلغ منه مبلغاً فيه كفاية، فيقال له هذا؛ لِيَكْفَ، ويكتفي بما قد علمه المخاطب، وتقدير الخبر: حسبك هذا، أو: حسبك ما قد علمته، ونحو ذلك" (1).

كما طالعنا قواعد النحاة بحذف الفاعل لدلالة عناصر السياق وتحقيق الفائدة فجاء في شرح الكافية:

"وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً في مثل: زيد، لمن قال: من قام؟... وقد يحذفان معاً، مثل: نعم، لمن قال: أقام زيد؟" (2). وجاء في شرح المفصل: (اعلم أن الفاعل قد يذكر، وفعله الرفع له محذوف؛ لأمر يدل عليه؛ وذلك أن الإنسان قد يرى مضروباً أو مقتولاً، ولا يعلم من أوقع به ذلك الفعل من الضرب أو القتل، وكل واحد منهما يقتضي فاعلاً في الجملة، فيسأل عن الفاعل فيقول: من ضربه؟ أو من قتله؟ فيقول

(1) شرح المفصل 7/ 49.

(2) شرح الكافية 1/ 75-76.

المسؤول: زيد أو عمرو، يريد: ضربه زيد، أو قتله عمرو، فيرتفع الاسم بذلك الفعل المقدر، وإن لم ينطق به؛ لأن السائل لم يشك في الفعل، وإنما يشك في فاعله، ولو أظهره فقال: ضربه زيد، لكان أجود شيء، وصار ذكر الفعل كالتأكيد⁽¹⁾.

واستثنى النحاة لداع معنوي على القاعدة النحوية التي تمنع وقوع ظرف الزمان خبراً عن اسم الذات، وعلة المنع كما قال ابن القيم: "أن الزمان لما كان عبارة عن أوقات الحوادث، وكانوا محتاجين إلى تقييد حوادثهم وتأريخها بأزمنة تقاربها معلومة عند المتكلم والمخاطب كما يقدرونها بالأماكن التي تقع فيها، جعل الله سبحانه حركات الشمس والقمر وما يحدث بسببهما من الليل والنهار والشهور والأعوام معياراً يعلم به العباد مقادير حوادث أفعالهم وتأريخها ومعيارها لشدة حاجتهم إلى ذلك في الأجيال... وإذا عرف ذلك فلا معنى لقولك: زيد اليوم وعمرو غداً، لأن الجثث ليست بأحداث فتحتاج إلى تقييدها بما يقارنها وإلى تأريخها بحدث معها، فما ليس بحدث لا معنى لتقييده بالحدث الذي هو الزمان، وعلى هذا فإذا أردت حدوث الجثة ووجودها فهو أيضاً حادث فيجوز أن يخبر عنه بالزمان، إذا كان يسع مدتها. تقول: نحن في المئة الثامنة، وكان الأوزاعي في المئة الثانية والإمام أحمد في المئة الثالثة، ونحو هذا. وعلى هذا إذا قلت: الليلة الهلال، صح ولا حاجة بك إلى تكلف إضمار: الليلة طلوع الهلال، فإن المراد حدوث هلال ذلك الشهر، فجرى مجرى الأحداث. وكذلك تقول: الورد في أيار، وتقول: الرطب في شهر كذا وكذا. ومثله قولك: البدر ليلة رابع عشرة، ولا حاجة إلى

(1) شرح المفصل 1/ 80.

تكلف طلوع البدر، بل لا يصح هذا التقدير، لأن السائل إذا سألك أي وقت البدر؟ فإنه لم يسألك عن الطلوع إذ هو لا يجهله، وإنما يسألك عن ذات البدر ونفسه... فلا يسوغ هذا الاستعمال حتى يكون الزمان يسع ما قيدته به من الحدث والجثة التي في معناه، فلو كان الزمان أضيق من ذلك لم يجز التقيد به، لأن الوقت لا يكون أقل من الوقت، فلا نقول: نحن في يوم السبت، وإن صحَّ أن نقول: نحن في المئة الثامنة. ولا نقول: الحجاج في يوم الخميس، ونقول: الحجاج في زمن بني أمية⁽¹⁾.

وهو الاستثناء الذي طالعنا به ابن يعيش حين قال إذا كان المبتدأ جثة، نحو زيد وعمرو وأردت الإخبار عنه بالظروف لم يكن ذلك الظرف إلا من ظروف المكان نحو قولك (زيد عندك وعمرو خلفك) وإذا كان المبتدأ حدثاً، نحو القتال والخروج، جاز أن يخبر عنه بالمكان والزمان، والعلة في ذلك أن الجثة قد تكون في مكان دون مكان فإذا أخبرت باستقرارها في بعض الأمكنة ثبت اختصاصها بذلك المكان، مع جواز أن تكون في غيره، وكذلك الحدث يقع في مكان دون مكان...، فإذا خصصته بخلفك استفاد المخاطب ما لم يكن عنده، وكذلك (القتال أمامك) يجوز أن يقع في مكان غير ذلك، وأما ظرف الزمان فإذا أخبرت به عن الحدث أفاد لأن الأحداث ليست أموراً ثابتة موجودة في كل الأحيان؛ كلها لا اختصاص لحلوها بزمان دون زمان إذ كانت موجودة في جميع الأزمنة، فإذا أخبرت، وقلت "أزيد اليوم" أو "عمرو الساعة" لم تفد المخاطب شيئاً ليس عنده...، فإن قيل فأنتم تقول "الليلة الهلال" و"الهلال" جثة

(1) ابن القيم، بدائع الفوائد 3/ 43-45.

فكيف جاز ههنا ولم يجز فيما تقدم؟ فالجواب إنه إنما جاز في مثل "الليلة الهلال" على تقدير حذف المضاف والتقدير الليلة حدوث الهلال أو طلوع الهلال فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه لدلالة قرينة الحال عليه لأنك إنما تقول ذلك عند توقع طلوعه فلو قلت: الشمس اليوم أو القمر الليلة لم يجز إلا أن يكونا متوقعين⁽¹⁾.

فالقاعدة أن المبتدأ الجثة لا يخبر عنه بالظرف ولكن استثني عليها مثل قولك: "الليلة الهلال"، لحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كما هو ظاهر من كلام ابن يعيش، وتقدير المحذوف يستند على داع معنوي سياقي.

ومن أمثلة الدواعي المعنوية للاستثناء على القاعدة النحوية تنكير المسند إليه: معلوم أن النحاة انطلقوا في ضبط قواعدهم ووضع قوانينهم في ظاهرة التعريف والتنكير من منطلق نحوي غايته سلامة اللغة من الخطأ واللبس، ومن خلال مقولة (الأصل والفرع)، إذ عُدَّت النكرة أصلاً والمعرفة فرعاً عليها، يتضح ذلك مما ذكره سيبويه في (باب مجاري أواخر الكلم من العربية)، إذ قال: "... واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكناً لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تُعرَّفُ به، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة"⁽²⁾.

(1) ابن يعيش، شرح المفصل 1/ 90.

(2) الكتاب 1/ 22.

إلا أن استعمالات اللغة وتنوع سياقاتها أوسع من أن تحد بقاعدة مطردة عامة لذلك فكما كانت الإفادة منطلق القاعدة كانت هي الأخرى منطلق الاستثناء عليها كذلك.

ولا شك أن تحقق الإفادة وأمن اللبس لا ينفصلان عن فكرة المقام والمقال ومقتضى حالة المتكلم والمخاطب النفسية وكذلك مختلف عناصر سياق القول.

ففي "باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة" قال سيبويه: وذلك قولك:

"ما كان أحد مثلك، وما كان أحد خيراً منك، وما كان أحد مجترئاً عليك، وإنما حسن الإخبار ههنا عن النكرة، حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوّه، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا".

ثم فسر سيبويه هذا الحُسن، وذلك القبح بقوله: "وإذا قلت: كان الرجل ذاهباً فليس في هذا شيءٌ تعلمه كان جهله، ولو قلت: كان الرجل من آل فلان فارساً. حُسْنٌ، لأنه قد يحتاج إلى أن تُعلِّمه أن ذاك في آل فلان وقد يجهله ولو قلت: كان رجل في قوم عاقلاً لم يحسن، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل وأن يكون من قوم، فعلى هذا النحو يحسن ويقبح فمرّد الحُسْنِ والقبح في الإخبار عن النكرة بالنكرة يتصل بمعطيات أحوال المقام وعناصر سياق القول. تلك الأحوال التي تُعدّ فيصلاً في تحديد المعنى وأمن اللبس.

وليس غريباً أن نجد مثل هذا التنبيه لدى سيبويه ذلك لأنه كان يصدر في توجيه الاستثناء على القاعدة عن أصول مبنية على ركائز استقاها من استعمالات اللغة، وهي

تلك الركائز المتكاملة العناصر والتي تُعنى بمعنى التركيب والأحوال المقامية التي تشكله، فمثلاً لما كان التنكير يقاس بمعرفة المخاطب لأن التنكير "متعلق بمعرفة المخاطب دون المتكلم، إذ قد يذكر المتكلم ما هو معروف له ولا يعرفه المخاطب فيكون منكوراً، كقول القائل لمن يخاطبه: في داري رجل، ولي بستان، وهو يعرف الرجل والبستان"⁽¹⁾.

لذلك قد تحيط بالقول ظروف مخصوصة تجعل ما جاء نكرة عامة أمراً محدداً لا غموض فيه ولا لبس في سياق الكلام، ذلك لأن حدود التنكير بالنسبة للسامع قد تكون محصورة في معطيات سؤال من مثل: أولد موجود أم بنت؟ أي في الجنس مذكراً أو مؤنثاً فحين أخبر بكلمة "ولد" أصبحت في ذلك السياق معرفة محددة لا لبس فيها، من هنا فإن عناصر سياق القول وما يكتنف الموقف الكلامي من معطيات هي التي تتحكم في قبول الاستثناء على القاعدة وفي عدم قبوله لأنها الفيصل في تحديد المعنى وأمن اللبس.

قال ابن السراج:

(قد يجوز أن نقول: رجل قائم، إذا سألك سائل، فقال: أرجل قائم أم امرأة؟ فتجيبه فتقول: رجل قائم، وجملة هذا أنه إنما يُنظر إلى ما فيه فائدة، فمتى كانت فائدة بوجه من الوجوه، فهو جائز، وإلا فلا)⁽²⁾.

كما جاء في شرح الكافية:

(1) شرح المفصل، 5/ 85 وانظر 1/ 85-86.

(2) ابن السراج، الأصول في النحو 1/ 59.

(وقال ابن الدّهان - وما أحسن ما قال - : إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت، وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء، أو لا، فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل - سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصتين بوجه، أو نكرتين غير مختصتين بشيء - واحد، وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه، فلو عَلِمَ في المعرفة ذلك، كما لو عَلِمَ قيام زيد، مثلاً، فقلت: زيد قائم، عد لغواً، ولو لم يُعَلَمَ كون رجل ما من الرجال قائماً في الدار جاز أن تقول: رجل قائم في الدار، وإن لم تتخصص النكرة بوجه⁽¹⁾).

من هنا يتبين أن السياق هو الضابط لكل عنصر من عناصر التركيب اللغوي، لأن هذه العناصر لا تؤدي دورها إلا من خلال انتظامها في سياق عام يربط بينها ويمكنها من تأدية دورها بفاعلية، ومما قد يعزز مقولة أن السياق هو الفيصل في تحديد المعنى وأمن اللبس.

تعريف الخبر: فمع أن الأصل أن يكون نكرة لتحقيق الفائدة، إلا أن الاستثناء على هذه القاعدة يتصل بسياق الحال وبدوره الرئيس في مجال الدلالة لاسيما أن سياق الحال هو جملة العناصر المكوّنة للموقف الكلامي يأتلف كل من شخصين المتكلم والسامع وتكوينهما الثقافي والعوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة وبالسلوك اللغوي إلى أن يصل إلى أثر النص الكلامي في المشتركين.

(1) رضي الدين الإسترأبادي، شرح الكافية في النحو 1/ 88-89.

فقد قال المبرد: "فأما قولهم: (كأنني أخوك) و: (كنت زيداً) فمحال أن أردت به الانتقال، وأنت تعني أخاه في النسب، ولكن، لو قلت: كنت أخاك، أي: صديقك: وأنا اليوم عدوك، وكنتُ زيداً، وأنا الساعة عمرو، أي: غيرت اسمي، كان جائزاً.⁽¹⁾

وقال ابن السراج: "فإن قال قائل: فأنت تقول: الله ربنا، ومحمد نبينا، وهذا معلوم معروف، قيل له: هذا إنما هو معروف عندنا وعند المؤمنين، وإنما تقوله رداً على الكفار، وعلى من لا يقول به، ولو لم يكن لنا مخالف على هذا القول لما قيل إلا في التعظيم والتحميد لطلب الثواب به، فإن المسبَّح يسبِّح، وليس يريد أن يفيد أحداً شيئاً... وأصل موضوع للفائدة، وإن اتسعت المذاهب فيه، ولكن لو قال قائل: النار حارة، و: الثلج بارد، لكان هذا كلاماً لا فائدة فيه، وإن كان الخبر فيهما نكرة"⁽²⁾.

ونظراً لأن حصول الفائدة يتحدد بمعرفة السامع فالخبر في (الله ربنا) أو (محمد نبينا) يؤدي الفائدة عندما يُخبر به الكافر أو الجاحد، ولا يشك في تنكيره عنده، ومثل هذا ما يحمل على جهل المخاطب، وعدم درايته، أو على قصد الافتخار والابتهااء أو على أغراض مقامية، يتدّى فيها إنكار المستمع فـ (زيد أخوك)⁽³⁾. (إنما جاز على أن يكون المخاطب قاصداً للإعراض عن شأن زيد، ومراعاة حقه، على ما يوجب اشتباك النسبة بينهما فينبه على ذلك، فيقال: زيد أخوك وقد لا يكون القصد من ذلك، إخباراً بحصول

(1) المبرد، المقضب 4/ 119.

(2) الأصول في النحو، 1/ 66.

(3) المقتصد في شرح الإيضاح 1/ 306.

المعنى، بمقدار ما هو إخبار بمعنى آخر تقتضيه حالة المستمع، حيث لا يتم ذلك إلا إذا أنزل منزلة الجاهل بمعرفة الخبر، إلا إذا جعل المتكلم الخبر نكرة في عرف المستمع، وبهذا يكون التركيب مُتَّحِداً مع الموقف الذي يقال فيه، ولا يفهم معناه بمعزل عن هذا الموقف وملابساته.

ومعلوم أن قواعد النحو قررت أنه إذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجوز تقديم الخبر لأنه مما يشكل ويلتبس إذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبراً ومخبراً عنه فأيهما قدّمت كان المبتدأ ذلك لأن تحقق الدليل عند النحاة يتم بمساعدة القرائن المتمثلة في علامات الإعراب بالإضافة إلى المقام ونظير ذلك كذلك الفاعل والمفعول إذا كانا مما لا يظهر فيهما الإعراب، فإنه لا يجوز تقديم المفعول على الفاعل إلا أن يكون في اللفظ دليل على الأول منهما، نحو قوله:

(لعابُ الأفاعي القاتلات لعبه) وقوله:

بنونا بنو أبنائنا، وبنائنا بنوهن أبناء الرجال الأبعاد
ألا ترى أنه لا يحسن أن يكون بنونا هو المبتدأ، لأنه يلزم منه أن لا يكون له بنون،
إلا بني أبنائنا، وليس المعنى على ذلك، فجاز تقديم الخبر هنا مع كونه معرفة لظهور
المعنى وأمن اللبس، وصار هذا كجواز تقديم المفعول على الفاعل إذا كان عليه دليل،
نحو: أكل كمثرى موسى وأبرأ المرضى عيسى⁽¹⁾.

(1) شرح المفصل 1/ 99.

كما وقد تكون الحال المتعددة لمتعدد، نحو: "لقيتُ زيداً مصعداً منحدرًا"
 فتجعل الحال الأولى لصاحبها الثاني والحال الثانية لصاحبها الأول لتجنب اللبس، لكن
 جاز الاستثناء على هذا بجعل الأولى للأول والثانية للثاني حينما يعلم السامع مَنْ المصعد
 وَمَنْ المنحدر. أو إذا أمن اللبس⁽¹⁾ مثل: (لقيت ماشياً الرضيع زاحفاً) مما يؤكد أن
 السياق هو الفيصل في الفائدة وتجنب اللبس تتم عملية الفهم والإفهام.
 لذا كان أمن اللبس من الدواعي التي شكَّلت وأباحت الاستثناء على القاعدة
 النحوية المطردة فالأصل أن تتم المطابقة في الأبواب النحوية من حيث التذكير والتأنيث
 والإفراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير. من ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَتَتْهُمْ هُدًى لِّي﴾⁽²⁾
 وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِصْوَةٌ﴾⁽³⁾ وقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾⁽⁴⁾ كما شهدنا
 الاستثناء على المطابقة بين المبتدأ والخبر في قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾⁽⁵⁾
 فبدأ الاستثناء على المطابقة من حيث الجمع والإفراد ومن حيث التذكير والتأنيث
 واضحاً، استناداً لأحوال السياق الكلامية التي منعت اللبس.

(1) انظر مقالة (ضوابط حركة الحال النحوية) بقلم فيصل إبراهيم صفا اللسان العربي (الرباط) 1989، ع

32س 46.

(2) الشعراء / 77.

(3) سورة يوسف / 30.

(4) الممتحنة / 12.

(5) التحريم / 4.

ومما جاء استثناءً على القاعدة النحوية المتعارفة التي لا تُظهرُ الاسم بعد الإضمار، لأن الضمير من المعارف، ولا داعي لذكر اسمه بعده، لأنه حشو وزيادة وتحصيل حاصل هذه القاعدة النحوية التي جاءت استجابة لغايات السياق كما قال سيويه: "وتقول إني عبد الله، مصغراً نفسه لربه، ثم تفسر حال العبيد، تقول: آكل كما تأكل العبيد"⁽¹⁾ لأن الاسم لا يظهر بعد ضميره ولا يضمير الضمير إلا بعدما تعلم أن من يتحدث قد عرف من تعني وما تعني وإنك تريد شيئاً يعلمه" وقال سيويه أيضاً: "وقد تقول هو عبد الله وأنا عبد الله فآخرأ أو مُوعداً، أي اعرفني بما بلغك عني، ثم يفسر الحال التي كان يعلمه عليها أو تبلغه فيقول: أنا عبد الله كريماً جواداً، وهو عبد الله شجاعاً بطلاً"⁽²⁾.

كما يتبدى الداعي السياقي المعنوي المتصل بحال المخاطب وحال المتكلم وموضوع الكلام، وسياقه في عدم جواز تأكيد الضمير المرفوع المتصل إلا بعد أن تأتي بضمير منفصل وذلك في مثل: (إياك أنت نفسك أن تفعل) وبين سيويه عدم هذا الجواز أمناً للبس بقوله (فإن عنيت الفاعل المضمر في النية قلت: إياك أنت نفسك أن تفعل كأنك قلت نح أنت نفسك وحملته على المضمر في نح، فإن قلت إياك نفسك تريد الاسم المضمر الفاعل فهو قبيح، وهو على قبحه رَفَعُ وبدلك على قبحه أنك لو قلت اذهب نفسك كان قبيحاً حتى تقول أنت لأنك إذا وصفت بنفسك المضمر المنصوب

(1) الكتاب 2 / 80.

(2) الكتاب 2 / 80.

بغير أنت جاز أن تقول: رأيت نفسك أو لا تقول: انطلقت نفسك⁽¹⁾ وذلك لأنه لا يجوز تأكيد الضمير المتصل مستتراً كان أو بارزاً إلا بعد الضمير المنفصل لأمن اللبس ويتجلى اللبس في قولك: هند خرجت نفسها وجعلت النفس تأكيداً للضمير في خرجت فإنه يتوهم أن الفعل للنفس وهي الفاعل، فإن قلت خرجت هي نفسها علم أن النفس تأكيد⁽²⁾.

وصفوة القول إن الخروج على القواعد النحوية والاستثناء عليها وفي مواضع معينة حقيقة فرضتها طبيعة اللغة وتنوع استعمالها ومراعاة عناصر سياقاتها القولية وعليه فإنها تراكيب لغوية تنسجم مع واقع اللغة وتحقق غايات الإفادة المعنوية ذلك لأن اللغة ظاهرة اجتماعية لا يمكن دراستها بمعزل عن المجتمع والبيئة فهي كما عرفها مالينوفسكي: "ليست مجرد وسيلة للتفاهم والاتصال فحسب بل هي سلسلة وحلقة للنشاط الإنساني المنظم وأنها جزء من السلوك اللغوي التاريخي"⁽³⁾ وهي "مرآة ينعكس عليها ما يسير عليه الناطقون في شؤونهم الاجتماعية العامة"⁽⁴⁾ كما هي

(1) الكتاب 1/ 177.

(2) شرح الأشموني 3/ 79.

(3) الدكتور إبراهيم السامرائي، التطور اللغوي التاريخ ص 142.

(4) علي عبد الواحد وافي، اللغة والمجتمع ص 27.

(مجموعة من الأفكار والتقاليد والعواطف والأحاسيس والنزوات وشتى المشاعر تنتظمها الألفاظ انتظاماً أصبح منها كما يكون الشيء من الطبيعة)⁽¹⁾.

فكيف لها في ضوء كونها وسيلة الاتصال والتفاهم ومرآة يعكس عليها ما يسير عليه الناطقون في شؤونهم الاجتماعية العامة وفي أفكارهم وعواطفهم وأحاسيسهم المتنوعة تنوعاً يعكس مستويات أهلها وطبائعهم، أن تجمد في أنماط شكلية صنعت في فترة معينة ومكان معين وبيئة معينة وتكون صالحة لكل زمان ومكان؟! من هنا كان الاستثناء على تلك القوالب الشكلية التي أريد لها الاطراد والشمول

حاجة اقتضتها طبيعة اللغة، وأعتقد أن ما استدل به د. نهاد الموسى من أمثلة متنوعة عرض لها سيويه، يدل على تسليمه بمبدأ اندماج اللغة بنظام الحياة الخاص، والمحيط الخارجي، وإدراك ما بينها وبين السياق الاجتماعي من علاقة عضوية متنبهاً إلى دور السياق في أمن اللبس⁽²⁾ ذلك المبدأ الذي نهل النحاة الذين جاءوا بعده منه ولكن على درجات متفاوتة، وبالقدر الذي يتسق مع منهجيتهم النحوية، هو الذي يجعلني أكتفي بما تم عرضه من أمثلة في هذا السياق.

(1) العلابي، تهذيب المقدمة اللغوية ص 67.

(2) نظرية النحو العربي ص 88.

ب. الدواعي البلاغية والجمالية الإيجاز - التخفيف - الاتساع - التوكيد
 لقد كان اهتمام الدارس بالدواعي المعنوية المتصلة بالسياق وعناصره القولية
 المتنوعة الماثلة في كتاب سيبويه، أول مُصنَّف نحويٍّ وصل إلينا، نافذةً لتلمس جانباً
 من الدواعي البلاغية التي أفرزتها ظاهرة الاستثناء على القاعدة. إذ حمل كتاب سيبويه
 لفتات وتفسيرات بلاغيةً فنيةً ساقطتها عنايته بالمعنى وعناصر الأداء اللغوي من مُتكَلِّم
 وسماع ومقام، لاسيما أن: "المعارف العربية كانت لا تزال وَحْدَةً متكاملةً، لم ينفصل
 بعضها عن بعض، ولم يتحوَّل بعدُ كلُّ فرع منها إلى عِلْمٍ مستقلٍّ قائم بذاته ولهذا فكثيراً
 ما يكونُ الفقيهُ نحويًّا كاتباً، الروايةُ لغويًّا مُعلِّماً، والمُفسِّرُ بلاغيًّا، وكثيراً ما يكونُ المُشَوِّدُ
 منهم في طائفةٍ مذكُوراً في طائفةٍ أخرى"⁽¹⁾ لكونهم أصحاب ثقافة متسعة الأفق نامية
 المدارك مستوعبة لمختلف مجالات المعرفة اللغوية، فانتسبت الدراسات العربية القديمة
 عموماً بالموسوعية وعدم التخصص، الأمر الذي جعلنا نشهد الصلة الوثيقة القائمة بين
 اللغة والنحو والصرف والبلاغة. وأقصدُ بالبلاغة هنا ذلك الفنَّ الدَّقِيقَ الجمالي الذي
 وُجِدَتْ جُذُورُهُ منذُ أَنْ وَجَدَ الكلامُ والذي يُصَرِّفُهُ الناسُ لقضاءِ شُؤْنِهِمْ، والتعبيرِ عن
 خَلَجَاتِ نفوسِهِمْ، ثم أَصْبَحَتْ مَيْداناً مِنْ مَيَادِينِ التفاضلِ والنقدِ.⁽²⁾

(1) عبد العزيز عتيق، في تاريخ البلاغة العربية، دار النهضة العربية بيروت، بلا تاريخ ص 49.

(2) انظر ابن رشيق القرواني: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد

الحميد دار الجيل بيروت الطبعة الخاصة 1981، 1/ 81، 82، 98، 124.

ونظراً لأنّ الضوابط والقوانين التي تحكم توصيل اللغة للآخرين لا ينبغي لها أن تُعرض على المتكلم بإطلاق تام لأنها ستصبح استبداداً غير محتمل وغير قابل للتحقق المثالي ذلك لأنّ المتكلم سيتجاوز حدود تلك الضوابط المفروضة ليحدث أشكالا من التعبير وفقاً لحديثه الإبداعي المتجدد المنبثق من معالم سياق القول وعناصره تُعدّ استثناءً على تلك الضوابط.

ولعلنا نرى أنّ من أهمّ خصوصيات الاستثناء على ضوابط اللغة وقواعدها ما يتّسم به من تكوينات فنية جمالية تعكس اتّساع إمكانات هذه اللغة وتنوع وسائل تعبيرها، لاسيّما أنّ اللغة دائمة التغير والتطور ولا تقبل التحجّر في قوالب ثابتة محدودة. من هذا المنظور فإنّ تكوّن الاستثناء على القاعدة النحوية يجعلنا نرى أنه مسألة طبيعية محتملة فهو ليس رغبة جامحة عشوائية في رفض تركيب لغويّ ما، أو تشتيت عناصره وبعثرتها، بل هو مظهر أصيل يحمل في جوانبه الكثير من الظواهر الفنية البلاغية.

من هنا تبدّى لنا البناء النحويّ وهو يبحث لقواعده عن سبيل يسهم في إبراز سياق التركيب الجمليّ جماليّاً ويتلمّس بديع أسرار هذه اللغة فكان الاستثناء على القاعدة النحوية سبيلاً لذلك وسبيلاً للخلاص من براثن قيود القوالب المتحجرة كما كان نافذة فسيحة تحقّق له مواكبة الوجود المتجدّد في نصوص اللغة واستعمالها السياقية المتنوعة، ولعلّ تسليط الضوء على جانب من دواعي الاستثناء على القاعدة النحوية التي أفرزتها عناية بعض النحاة بالموجّهات السياقية يشير إلى أنّ تجاهل وجوده

في البناء النحوي والعمل على التقليل من دوره هو مساهمة في ضياع بعض روافده العربية والحكم عليها بالزوال.

أبرز الاستثناء على القاعدة النحوية دواعي معنوية بلاغية متنوعة لاسيما في القواعد المستثناة على قواعد ظواهر نظام الجملة العربية كظاهرة الإسناد والرتبة والمطابقة والتلازم، ففي الاستثناء على ظاهرة الإسناد برز الحذف لداع أراد المتكلم واقتضته حال السامع.

فقد حُذِفَ اسمُ كان - وهو مسندٌ إليه - للعلم به، وذلك ما أشار إليه سيبويه في (باب الفعل الذي يتعدى اسمَ الفاعل إلى اسمِ المفعول....) بتعليقه على قول الشاعر:

"عمرو بن شأس"

بني أسد هل تعلمون بلاءنا إذا كان يوماً ذا كواكب أشنعاً
أضمر لعلم المخاطب بما يعني وهو اليوم⁽¹⁾ أي إذا كان اليوم يوماً وهذا يلتقي

مع داع بلاغي يتمثل بالإيجاز كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾⁽²⁾
أي: بَلَغَتِ الرُّوحُ⁽³⁾ وكذلك ما ذكره سيبويه في (باب ما يكون فيه هو... فضلاً)
بقوله: "ومثل ذلك قول العرب: "مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ" يريد كان الكذب شراً له إلا

(1) الكتاب: 1/47.

(2) سورة القيامة 26.

(3) تاريخ علوم البلاغة: ص 53، وعلوم البلاغة: ص 95.

أَنَّهُ اسْتَغْنَى بِأَنَّ الْمُخَاطَبَ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ الْكَذِبُ، لِقَوْلِهِ كَذَبَ فِي أَوَّلِ حَدِيثِهِ⁽¹⁾. عِنْدِي
كَانَ الْإِيجَازُ دَاعِيًا لِلْحَذْفِ وَالِاسْتِثْنَاءِ عَلَى ظَاهِرَةِ الْإِسْنَادِ، كَمَا انْسَحَبَ الْاسْتِثْنَاءُ عَلَى
الْإِسْنَادِ لِتَحَقُّقِ الْإِفَادَةِ وَدَلَالَةِ قَرَائِنِ السِّيَاقِ عَلَى الرِّكْنِ الْإِسْنَادِيِّ (خَبَرِ إِنَّ).

قَالَ ابْنُ يَعْيشَ: (اعْلَمْ أَنَّ أَخْبَارَ هَذِهِ الْحُرُوفِ إِذَا كَانَتْ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا
فِيَّهِ قَدْ يَجُوزُ حَذْفُهَا، وَالسَّكُوتُ عَلَى أَشْيَائِهَا دَوْنَهَا، وَذَلِكَ لِكثَرَةِ اسْتِعْمَالِهَا، وَالِاتِّسَاعُ
فِيهَا، عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَدَلَالَةِ قَرَائِنِ الْأَحْوَالِ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ:

(إِنَّ مَالًا، وَإِنْ وَلَدًا، وَإِنْ عَدَدًا)، كَأَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ فِي جَوَابِ: هَلْ (لَهُمْ) مَالٌ؟ وَهَلْ
(لَهُمْ) وَلَدٌ. وَهَلْ (لَهُمْ) عَدَدٌ؟ فَقِيلَ فِي جَوَابِهِ: إِنَّ مَالًا، وَإِنْ وَلَدًا، وَإِنْ عَدَدًا، أَيُّ: إِنَّ لَهُمْ
حَالًا، وَإِنْ لَهُمْ وَلَدًا، وَإِنْ لَهُمْ عَدَدًا، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى إِظْهَارِهِ لِتَقْدُّمِ السُّؤَالِ عَنْهُ⁽²⁾.

وَيَبْدُو لِي أَنَّ إِصْرَارَ النِّحَاةِ عَلَى ضَرُورَةِ وُجُودِ قَرَائِنِ سِيَاقِيَّةٍ عِنْدَ إِرَادَةِ الْحَذْفِ
لِغَايَاتِ تَحَقُّقِ الْفَائِدَةِ وَأَمْنِ اللَّبْسِ، وَكَتَبَ تَلَمُّسَهُمْ وَجُودَ دَوَاعٍ مِنْ مِثْلِ الْإِيجَازِ
وَالِاتِّسَاعِ وَكثَرَةِ الْاسْتِعْمَالِ، فَقَدْ تَلَمَّسُوا أَنَّ الْحَذْفَ قَدْ يَحْصُلُ لِكثَرَةِ الْاسْتِعْمَالِ الَّذِي
يُؤَدِّي إِلَى الْاسْتِغْنَاءِ عَنْ أَجْزَاءِ الْكَلَامِ لِأَنَّهَا تُفْهَمُ دَلَالَتُهَا، قَالَ سَيَبَوِيه:

(وَمَا حُذِفَ فِي الْكَلَامِ لِكثَرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ كَثِيرٌ وَمِنْ ذَلِكَ: هَلْ مِنْ طَعَامٍ؟ أَيْ هَلْ
مِنْ طَعَامٍ فِي زَمَانٍ وَمَكَانٍ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ: هَلْ طَعَامٌ؟) (فَمِنْ طَعَامٍ) فِي مَوْضِعِ (طَعَامٍ)، كَمَا
كَانَ (مَا أَتَانِي مِنْ رَجُلٍ) فِي مَوْضِعِ (مَا أَتَانِي رَجُلٌ) مِثْلَهُ، جَوَابُهُ: (مَا مِنْ طَعَامٍ)⁽¹⁾.

(1) الكتاب: 391 / 2.

(2) شرح المفصل 1 / 103-104 وانظر المقتضب 4 / 130.

ويتجلى مثل ذلك أيضاً فيما ذكره في (باب يُحذفُ منه الفعلُ لكثرة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل) وذلك قولك: "هذا ولا زعماتك" - أي: ولا أتوهم زعماتك، ومن ذلك قول الشاعر، وهو ذو الرمة، وذكر الديار والمنازل:

ديار مئة اذ مئى مَساعِفُهُ ولا يرى مثلها عَجْمٌ ولا عَرَبُ

كأنه قال: اذكر ديار مئة، ولكنه لا يذكر (لكثرة ذلك في كلامهم واستعمالهم إياه، ولما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك ولم يذكر: ولا أتوهم زعماتك لكثرة استعمالهم إياه ولا استدلاله بما يرى من حاله أنه ينهأ عن زعمه.... ومن ذلك قولهم: "كُلُّ شيءٍ ولا شتمة حرٍّ، أي اثبت كل شيءٍ ولا ترتكب شتمة حرٍّ فحذف لكثرة استعمالهم إياه... وترك ذكر الفعل بعد لا لما ذكرت لك، ولأنه يستدل بقوله: كُلُّ شيءٍ، أنه ينهأ"⁽²⁾ الأمر الذي ساق الرماني (ت 386 هـ) للقول في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَةٌ بِهِ الْوَقْتُ﴾⁽³⁾

فقال: (وانما صار الحذف في هذا أبلغ من الذكر لأن النفس تذهب فيه ككل مذهب، ولو ذكر الجواب لقصر على الوجه الذي تضمنه البيان، فحذف الجواب أبلغ من الذكر لما بيناه)⁽⁴⁾

(1) سيبويه الكتاب 2/ 130.

(2) سيبويه الكتاب 1/ 280، 281.

(3) الرعد/ 31.

(4) الرماني: النكت في إعجاز القرآن ص 70.

ورأى ابنُ فارسٍ (ت 395 هـ) أنَّ الحذفَ من سَنَنِ اللغةِ العربية، فقال: (ومن سَنَنِ العربِ الحذفُ والاختصارُ)⁽¹⁾. الاختصارُ الذي جعله بعضهم مقياساً للبلاغة، فهذا ابنُ رَشِيْق القَيْرَوَانِي (ت 456 هـ) يُوردُ لنا طائفةً من الأقوالِ التي تَشِيدُ بالإيجازِ، في توخُّيه تَسْنِماً للبلاغةِ فقال: "سُئِلَ بعضُ البلغاءِ: ما البلاغةُ؟ فقال: قليلٌ يُفْهَم، وكثيرٌ لا يُسَأَم، وسُئِلَ آخَرُ: فقال: معانٍ كثيرةٌ في ألفاظٍ قليلةٍ) وقال الخليلُ بنُ أَحْمَدَ: "البلاغةُ كَلِمَةٌ تكشفُ عَنِ البَقِيَّةِ"⁽²⁾. إضافةً إلى أَنَّهُ يَزِيدُ في دلالةِ الكلامِ عَن طريقِ الإيجاءِ، ذلك أَنَّهُ يتركُ على أطرافِ المعاني ظلالاً خفيفةً يشتغلُ بها الذهنُ ويعملُ فيها الخيالُ حتى تَبْرُزَ وتَتَلَوَّنَ وتَتَسَّعَ ثم تَتَشَعَّبَ إلى معانٍ أُخَرَ يتحمَّلُها اللفظُ بالتفسيرِ والتأويلِ"⁽³⁾. وتكتملُ بلاغةُ الإيجازِ إذا كان موافقاً لمُقْتَضَى الحالِ، فقد قال ابنُ قُتَيْبَةَ (ت 276 هـ) عنه: (وهذا ليسَ بمحمودٍ في كلِّ موضعٍ ولا بِمُخْتَارٍ في كلِّ كتابٍ؛ بل لكلِّ مقامٍ مقالٌ ولو كان الإيجازُ محموداً في كلِّ الأحوالِ لجرَّدهُ الله تعالى في القرآن، ولم يفعلِ الله ذلك، ولكنَّهُ أَطَالَ تارةً للتوكيدِ وحَذَفَ تارةً للإيجازِ وكرَّرَ تارةً للإفهامِ)⁽⁴⁾.

(1) ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة ص 205.

(2) العمدة في محاسن الشعر وأدبه ونقده: 1/ 242، 243، ت الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الجيل

- بيروت الطبعة - الطبعة الخامسة 1981، وينظر الصناعتين: ص 193 وما بعدها: لأبي هلال العسكري

ت، د. مفيد قمحية - دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى 1981.

(3) دفاع عن البلاغة: ص 99، أحمد حسن الزيات - مطبعة الرسالة - القاهرة 1945 م.

(4) أدب الكاتب ابن قتيبة، دار صادر بيروت طبع لندن 1967 م ص 19.

وقال البلاغيون إنَّ لكلَّ مقامٍ مقالاً يوافقه " ومقام الإيجاز يباينُ مقامَ الإطنابِ
والمساواة، وكذا خطابُ الذكيِّ يُباينُ خطابَ الغبيِّ وكذا لكل كلمةٍ مع صاحبِها
مقامٌ⁽¹⁾ بحيث يكونُ للكلامِ " موضعه من طولٍ أو إيجاز، مع حُسْنِ العبارة⁽²⁾.
الأمر الذي يُوَكِّدُ أنَّ التزامَ قاعدةٍ مطَّردةٍ معياريةٍ ثابتةٍ ليسَ من شأنِ اللغةِ العربيةِ
كيفَ لا؟ والمقدرةُ البلاغيةُ العربيةُ وتنوعُ أساليبها التعبيريةِ مما لا يُنكرُهُ مُنْكَرُ.
كما ويتجلى داعٍ آخرٌ للاستثناءِ على القواعدِ النحويةِ القاضيةِ بالذكرِ في قول
سيبويه " واعلم أن العربَ يستخفُّون فيحذفون التنوينَ والنونَ، ولا يتغيَّرُ من المعنى
شيءٌ وينجرُّ المفعولُ لكفِّ التنوينِ مِنَ الاسمِ... وليس يُغيَّرُ كفُّ التنوينِ، إذا حذفتهُ
مُستخفًّا، شيئاً من المعنى، ولا يجعلُهُ معرفةً، فَمِنْ ذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ
الْمَوْتِ﴾⁽³⁾.. وَ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ﴾⁽⁴⁾ فالمعنى معنى " وَلَا
ءَامِنِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ " ⁽⁵⁾.... قال الخليل: هو كائِنُ أَخِيكَ، على الاستخفافِ، والمعنى هُوَ
كائِنُ أَخَاكَ⁽⁶⁾.

(1) بقية الإيضاح 1/ 26، 27.

(2) العمدة 1/ 249.

(3) سورة آل عمران: الآية 185، والأنبياء: الآية 35، والعنكبوت الآية 57.

(4) سورة السجدة: الآية 12.

(5) سورة المائدة: الآية 2، والكتاب: 1/ 165، 166.

(6) الكتاب: 1/ 165، 166، 340.

فواضح من كلام الخليل وسيوئه هنا أن حذف ما يقتضي الذكر أي حذف النون أو التنوين من اسم الفاعل جاء لداعٍ بلاغي وهو طلب الحفّة على اللسان أو "الاستخفاف". وذهب كذلك في (باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها) إذ يقول: "ومن العرب من يقول: الله لأفعلن، وذلك أنه أراد حرف جرّ، وإياه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفاً وهم يتوون... وحذفوا الواو، كما حذفوا اللامتين، من قولهم لاه أبوك، حذفوا لام الإضافة، واللام الأخرى، ليخففوا الحرف على اللسان، وذلك يتوون⁽¹⁾".

فجاء الاستثناء لداعي التخفيف وهي سمة تتسم بها العربية، لاسيما أن قرائن الأحوال تُغني عن ذكر بعض الألفاظ، وذلك لأن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فإن ظهر المعنى بقرينة حالية أو لفظية قد يُحذف طلباً للتخفيف مع أن النحاة عدّوه ضعيفاً، من ذلك ما سمعه الخليل من قول العرب: "ما أنا بالذي قائل لك سوءاً، وما أنا بالذي قائل لك قبيحاً"⁽²⁾

أي: ما أنا بالذي هو قائل ومنه قول الأعشى:

فأنت الجواد، وأنت الذي إذا ما النفوس مألأن الصدورا
جدير، بطعنة يوم اللقا ء تضرّب منها النساء النحورا⁽³⁾

(1) الكتاب 3/ 498، 499.

(2) الكتاب: 2/ 108 وانظر شرح الفصل: 3/ 153 وشواهد التوضيح: 124.

(3) شواهد التوضيح: 125.

أي: هُوَ جَدِيرٌ

وجاء من بعد البصريين، مَنْ ذَهَبَ مِثْلُهُمْ، إلى القولِ بِضَعْفِ حَذْفِ العائِدِ
الْمُنْفَصِلِ، كالذي في قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ بِالرَّفْعِ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ
الْعُكْبَرِيُّ⁽¹⁾، بَلْ، إِنَّ مِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ ذَلِكَ (ضَعِيفًا جَدًّا)، كَابْنِ يَعِيشَ، مَنْ حَيْثُ إِنَّ
العائِدَ فِيهِ شَطْرُ جَمَلَةٍ، فَهُوَ عُثْمَدَةٌ، وَلَيْسَ بِفَضْلَةٍ كَالهَاءِ، فِي قَوْلِهِ (كَلَّمْتُهُ) وَالَّذِي سَهَّلَهُ
بَعْضُ الشَّيْءِ، الْعِلْمُ بِمَوْضِعِهِ، مَنْ حَيْثُ إِنَّ الصَّلَاةَ لَا تَكُونُ بِالْمُفْرَدِ⁽²⁾.

وَجَعَلَهُ ابْنُ مَالِكٍ ضَعِيفًا، إِذَا لَمْ يَطُلْ، وَحَسَنًا إِذَا اسْتَطَالَ، وَكُلُّهُ مَسْتَعْمَلٌ⁽³⁾.
وَجَعَلَهُ ابْنُ هِشَامٍ مِنَ الشَّاذِّ⁽⁴⁾. وَالْمَخْتَارُ مِنْ هَذَا كُلُّهُ الْجَوَازُ، وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا،
وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَسْتَعْمَلٌ، بِدَلِيلِ قِرَاءَةِ الْآيَةِ السَّابِقَةِ: "تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ" بِالرَّفْعِ،
وَيُورِدُهُ فِي الشَّعْرِ كَمَا سَبَقَ.

وَتَتَجَلَّى دَوَاعِي الْحِفَّةِ بِحَذْفِ الْمُضَافِ وَإِقَامَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ: قَالَ سَيَبَوِيهِ: "أَمَّا مَا يُضَافُ إِلَى الْآبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ فَنَحْوُ قَوْلِكَ: هَذِهِ بَنُو تَمِيمٍ، وَهَذِهِ بَنُو سُلُوكٍ وَنَحْوِ
ذَلِكَ، فَإِذَا قُلْتَ: هَذِهِ تَمِيمٌ، وَهَذِهِ أَسَدٌ، وَهَذِهِ سُلُوكٌ، فَإِنَّمَا تَرِيدُ ذَلِكَ الْمَعْنَى، غَيْرَ أَنَّكَ

(1) املاء ما من به الرحمن: 266 / 2.

(2) شرح مفصل: 153 / 3.

(3) شواهد التوضيح / 123-124.

(4) أوضح المسالك: 168 / 1.

إذا حذفت حذفت المضاف تخفيفاً، كما قال عز وجل: ﴿وَمَثَلِ الْقَرْيَةِ﴾⁽¹⁾، وقولهم: ويطؤونهم الطريق، وإنما يريدون أهل القرية وأهل الطريق، وهذا في كلام العرب كثير⁽²⁾.

فما دام خير الكلام عند العرب ما قلّ ودلّ، وما دائموا يُحبّون الاستغناء عن ذكر كل مفهوم لديهم، فإنهم مالوا إلى التخفيف عن أنفسهم بحذف ما لا يضرّ حذفه في أداء المعنى على نحو سليم، فقولك: هذه بنو تميم، هو كقولك هذه تميم، لا يزيد ولا ينقص، ولا داعي لتكرار أن الحقة هي داع بلاغيّ فهمه العرب حتى قبل أن تدرسه علوم البلاغة كعلم المعاني من بعد. واعتقد أن ما عرضه الدكتور إبراهيم السامرائي في موضوع "التخفيف" من شواهد يُعطي صورة واضحة عنه⁽³⁾.

وتبرز دواعي الحقة والاستغناء بعلم المخاطب في الاستثناء على قاعدة التلازم بين الصفة والموصوف في قول سيويه: (وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهم مات حتى رأيتُه في حال كذا وكذا، وإنما يريد: ما منهم واحد مات، ومثل ذلك قوله تعالى جدّه: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾⁽⁴⁾ ومثل ذلك من الشعر قول النابغة:

(1) سورة يوسف / 82.

(2) الكتاب 3 / 246، 247، 269.

(3) إبراهيم السامرائي سعة العربية.

(4) سورة النساء: الآية / 156.

كَأَنَّكَ مِنْ جِمالِ بَنِي أَقِيشٍ يُقَعِّعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنٍّ⁽¹⁾
أي كأنك بجمل من جمال بني أقيش... فكل ذلك حُذِفَ تخفيفاً، واستغناءً بعلم
المخاطب بما يعني.... "ومثل ذلك قول الشاعر وهو ابن مُقبل:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا أَمُوتُ وَأُخْرَى أَبْتَغِي الْعَيْشَ أَكْذَحُ
إِنَّمَا يُرِيدُ: منهما تارة أُمُوت وأُخْرَى⁽²⁾

أليس من الملاحظ في الأمثلة المذكورة أَنَّ الموصوفَ محذوفٌ والصفة باقية فلا
تَلَزُمُ ظاهرياً بينهما وما ذلك الحذف إلا لأن طلبَ الحِفَّةِ وعِلْمَ المخاطبِ يُغْنِيَانِ عن ذكرِ
الموصوفِ ووجوب التلازمِ بينه وبين الصفة ويُعَدُّ هذا كما هو ظاهرٌ من الاستثناء على
القاعدة وجاء لأمرٍ بلاغية يقتضيها الحال والمقام؟

وحتى ما اعتبروه قراءاتٍ شاذةً نجدُ فيها الكثير من الدواعي البلاغية التي
تستدعي الاستثناء على القواعد النحوية المطردة التي جاءت عليها القراءاتُ الصحيحةُ
المتواترة.

مِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ أَبِي رَجَاءٍ ﴿لَمَّا مَتَّعَ﴾⁽³⁾. أليس معنى الآية: "وَأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ
لَلَّذِي هُوَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا"⁽⁴⁾.

(1) أقيش: حي من اليمن في إبلهم نفار، والشن: الجلد اليابس، وهو يصف جبن عيينة بن حصن الفزاري.

(2) الكتاب: 2/ 344، 345، 346، وأثر النحاة في البحث البلاغي ص 75.

(3) الزخرف 35.

(4) المحتسب 1/ 255.

أليس الإيجاز هنا بوضع الاسم الذي على حرفين بدل (الذي) والتقدير المحذوف بعده جميلاً؟

وقراءة يحيى بن يعمر: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾⁽¹⁾ التي حذفت فيها العائد على الاسم الموصول والتقدير: (على الذي هو أحسن) وقراءة رُوْبَةَ بْنِ الْعَجَّاجِ: ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾⁽²⁾ برفع بعوضة، التي توجب حذف المبتدأ هو (لأنَّ التقدير هو بعوضة). وقراءة: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَهْلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾⁽³⁾ برفع (حُكْمُ) التي توجب حذف الخبر (لأنَّ التقدير أَفَحُكْمُ الجاهلية حُكْمٌ يَبْغُونَهُ)، وكذا قراءة الحرّ النحوي: ﴿تُسْرِعْ لَهُمْ﴾ وقراءة ﴿تُسَارِعْ لَهُمْ﴾⁽⁴⁾ التي قدّرها ابنُ جنيّ على: "أَيَحْسَبُونَ أَنَّ مَا مَدَّهُمْ به من مالٍ وبنين نَسَارِعُ لَهُمْ به في الخيراتِ أو تُسْرِعُ لَهُمْ به أو يُسَارِعُ لَهُمْ به في الخيراتِ - فَحَذَفَ شِبْهَ الجملة (به) على أيٍّ من تلك التقديرات"⁽⁵⁾.

كُلُّ هذه القراءات التي خالفت المشهور من القراءات المتواترة نجدُ فيها التخفيف والإيجاز بل وحتى الإيجاء بالمحذوف لأنه مفهومٌ من سياق الآيات. وهذه من

(1) الأنعام 154 والمحتسب 1/234.

(2) البقرة 26.

(3) المائدة 50.

(4) المؤمنون 56.

(5) المحتسب 2/95.

الدواعي البلاغية التي تتلاءم مع المخاطب خاصة من جوانب المعاني التي يدرُسها علمُ المعاني ويؤكِّد عليها لجعلِ الكلام متلائماً مع مقتضى الحال.

وبما أننا لسنا بمن يردُّ القراءات التي لا توافقُ معيارية قواعد النحاة لأنَّ مَنْ قرأوا بها كانوا من التابعين المحتجِّج بكلامهم كونهم عاشوا في زمن الاستشهاد وما روي عن الرسول عليه الصلاة والسلام فإننا نوليها من الأهمية ما يجعلنا ندخلها في دراستنا لدواعي الاستثناء على القاعدة كغيرها من القراءات المشهورة ونستفيد منها في اكتشاف نواح بلاغية جمالية تتوافق مع لسان العرب الذي هو أفصحُ ألسنة الخلق.

أمَّا عن الاتِّساع الذي معناه الوُسْع والسعة لغة: الجِدَّة والطاقة، والتوسيعُ خلافُ التضييق، تقول: وسَّع الشيء فأتَّسَعَ⁽¹⁾ ومنه الاتِّساع، وهو ضَرْبٌ من الحذف أي الاستثناء على ظاهرة الإسنادِ ففيه تُقيمُ التوسع فيه مقامَ المحذوفِ وتعربُهُ بإعرابه⁽²⁾ ومعنى قولهم: هذا على الاتِّساع أي التجوُّز وضابط وقوعه في حال السعة والاختيار⁽³⁾. لا ريب أنَّ حذفَ المضاف مما يكثر وقوعه، وأنَّه سائغٌ في سعة الكلام وحال الاختيار إذا لم يلبس طلباً للإيجاز والاختيار⁽⁴⁾ ويرى ابن جني ومن تابعه كابن

(1) مختار الصحاح مادة وسع.

(2) الأصول في النحو لابن السراج 2/ 255.

(3) انظر الكتاب 1/ 175، 211، 216.

(4) الكتاب 1/ 212.

يَعِيشَ⁽¹⁾: أَنَّ حَذْفَ الْمُضَافِ كَثِيرٌ وَاسِعٌ، فِي حِينَ أَنَّ الْأَخْفَشَ كَانَ لَا يَجْعَلُهُ مَقِيساً رَغِمَ كَثْرَتُهُ بَلْ يَقْصُرُهُ عَلَى السَّمَاعِ⁽²⁾ وَنُقِلَ أَنَّ الْمَبْرَدَ شَرَطَ فِي كِتَابٍ (مَا اتَّفَقَ لَفْظُهُ وَاخْتَلَفَ مَعْنَاهُ)، لِحَوَازِ حَذْفِ الْمُضَافِ وَجُودَ دَلِيلٍ عَلَى الْمَحْذُوفِ مِنْ عَقْلِ أَوْ قَرِينَةٍ، نَحْوَ قَوْلِكَ: سَلَّمْتُ عَلَى الْحَيِّ: أَيِ (أَهْلِهِ)، فَلَا تَقُولُ: جَاءَ زَيْدٌ وَأَنْتَ تَرِيدُ غُلَامَهُ، لِأَنَّ الْمَجِيءَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَزِيدٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِغُلَامِهِ، وَلَا دَلِيلَ فِي هَذَا الْمَحْذُوفِ⁽³⁾، لِأَنَّهُ مِمَّا يُلْبَسُ⁽⁴⁾.
فَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى السَّابِقِ "وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ" حُذْفَ الْمُضَافِ الْحَقِيقِيِّ مَجَازاً وَاخْتِصَاراً، وَوَجْهُ الْاِخْتِصَارِ وَالْإِجَازِ فِيهِ: الْاِسْتِغْنَاءُ عَنْ أَحَدِ أَلْفَاظِهِ وَهُوَ الْمُضَافُ، وَالْاِكْتِنَاءُ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ، لَوْجُودِ قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ: وَوَجْهُ الْاِتِّسَاعِ: أَنَّهُ أَوْقَعَ فِعْلَ السُّؤَالِ عَلَى مَا لَا يَصِحُّ فِي الْحَقِيقَةِ سُؤَالُهُ، وَهُوَ (الْقَرْيَةُ) اِتِّسَاعاً وَإِجَازاً وَحَذْفَ الْمَفْعُولِ بِهِ الْحَقِيقِيِّ، وَهُوَ لَفْظُ (أَهْلٍ). وَاسْتَدَلَّ ابْنُ جَنِي عَلَى صَحَّةِ ذَلِكَ، بِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ مَسْئُولَةٍ، وَالْقَرْيَةُ لَا تُسَأَّلُ، قَالَ⁽⁵⁾: "فَهَذَا وَنَحْوُهُ اِتِّسَاعٌ". وَمِنْهُ فِي كَلَامِهِمْ: هَذِهِ الظُّهْرُ، وَهَذِهِ الْعَصْرُ، يَرِيدُونَ هَذِهِ صَلَاةَ الظُّهْرِ، وَصَلَاةَ الْعَصْرِ⁽⁶⁾. وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ أَنْتَ سَيِّرُ، وَإِنَّمَا أَنْتَ سَيِّرُ، وَمَا أَنْتَ إِلَّا سَيِّرُ، بِالرَّفْعِ فِي كُلِّ مِنْهَا، تَجْعَلُ الثَّانِي خَبِراً عَنِ الْأَوَّلِ،

(1) الخصائص 2/ 362.

(2) شرح المفصل 3/ 24.

(3) البرهان 3/ 146.

(4) شرح المفصل 3/ 24.

(5) الخصائص 2/ 447.

(6) انظر الكتاب 1/ 215.

والأول اسمُ جثة، والآخرُ اسمُ حَدَثٍ، والخبرُ المفرد يجب أن يكونَ عينَ مُبتدئه، ولكن جازَ هذا على سعةِ الكلام، وإيجازاً، والأصلُ: أَنْتَ صَاحِبُ سَيْرٍ، وهو كقولِ الخنساء: تَرْتَعُ مَا رَتَعْتَ حَتَّى إِذَا أَذْكَرْتُ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ والأصلُ: إِنَّمَا هِيَ ذَاتُ إِقْبَالٍ وَإِدْبَارٍ، وَجَعَلَهَا الإِقْبَالَ وَالْإِدْبَارَ عَلَى سَعَةِ الْكَلَامِ كقولك: نَهَارُكَ صَائِئٌ، وَلَيْلُكَ قَائِئٌ وَلَكِنَّهُمْ اسْتَخَفُّوا وَاخْتَصَرُوا⁽¹⁾. ومعلومٌ أَنَّ مِنْ الْأَفْعَالِ مَا يَنْصِبُ الْمَفْعُولَ بِهِ الْوَاحِدَ أَوِ الْأَكْثَرَ مِنْهُ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ نَحْوُ: ضَرَبَ، وَظَنَّ، وَعَلِمَ... الخ.

ومنها ما يَحْتَاجُ فِي ذَلِكَ إِلَى وَاسِطَةٍ، كحرفِ الجَرِّ، نَحْوُ: دَخَلَ وَذَهَبَ وَاسْتَغْفَرَ تقول: دَخَلْتُ فِي الْبَيْتِ وَاسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ مِنْ ذَنْبِي، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ. وَإِذَا أَرَادُوا التَّوَسُّعَ جَعَلُوا هَذَا التَّنَوُّعَ الَّذِي يَتَعَدَّى بِالْحَرْفِ مُتَعَدِّياً مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَيْهِ، فِي اللَّفْظِ، وَإِنْ كَانَ مَقْصُوداً فِي الْمَعْنَى، فَقَالُوا: دَخَلْتُ الْبَيْتَ، وَاسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ ذَنْبِي. لِذَلِكَ جَعَلَ سَيَبُوه قَوْلَهُمْ: (دَخَلْتُ الْبَيْتَ) مِنَ الشَّاذِّ⁽²⁾. أَيْ أَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا يَتَعَدَّى فِي الْأَصْلِ بِنَفْسِهِ وَقَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ "وَهُوَ عِنْدِي غَيْرُ مُتَعَدٍّ" مُسْتَدَلاً عَلَى ذَلِكَ، بِأَنَّ (دَخَلَ) مِثْلَ (انْتَقَلَ)، وَكِلَاهُمَا ضَرَبٌ وَاحِدٌ، وَ (انْتَقَلَ) لَازِمٌ، وَكَذَلِكَ مَا فِي مَعْنَاهُ، كَمَا أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ لَازِمٌ يَكُونُ عَكْسُهُ لَازِماً كَذَلِكَ، ف (دَخَلَ) عَكْسُ (خَرَجَ)، فَلَمَّا كَانَ (خَرَجَ) لَازِماً كَانَ عَكْسُهُ لَازِماً⁽³⁾.

(1) الكتاب 1/ 337، وانظر المقتضب 3/ 230.

(2) الكتاب 1/ 35.

(3) الأصول 1/ 170.

وخرج من ذلك كُلُّهُ، إلى أَنَّ العربَ، إِذَا عَدَّتْ مِثْلَ (دَخَلَ) فَإِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ الاتِّسَاعِ فِي اللُّغَةِ، والاستخفافِ⁽¹⁾.

ومن شواهد ذلك⁽²⁾ قولُ ساعدةَ بنِ جُؤَيَّةَ:

لَدُنْ بِهِزِ الْكَفِّ يَعْسِلُ مِثْلُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّغْلَبُ
ووجهُ الاتِّسَاعِ فيه، أَنَّهُ حَذَفَ حَرْفَ الْجَرِّ (فِي) وَأَوْصَلَ الْفِعْلَ (عَسَلَ) وَنَصَبَ بِهِ
الطَّرِيقَ وَهُوَ غَيْرُ مُتَعَدٍّ فِي الْأَصْلِ.

ومما جاءَ على سبيلِ الاتِّسَاعِ والتَّجَوُّزِ بِإِسْنَادِ الشَّيْءِ إِلَى غَيْرِ مَا هُوَ كِإِسْنَادِهِ الصَّوْمَ
إِلَى النَّهَارِ وَالْقِيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَهُوَ زَمَانُ الْفِعْلِ يَقَعُ فِيهِ وَلَا يَقَعُ مِنْهُ، وَيَجْرِي مِثْلُ ذَلِكَ عَلَى
بَيْتِ جَرِيرٍ حَيْثُ يُجْعَلُ اللَّيْلُ نَائِمًا يَقَعُ مِنْهُ الْفِعْلُ أَوْ غَيْرُ نَائِمٍ، وَلَكِنْ اللَّيْلُ مَنْوُومٌ فِيهِ حِينَ
قَالَ (بَابُ مِنَ الْفِعْلِ يُبَدَّلُ فِيهِ الْآخِرُ مِنَ الْأَوَّلِ وَيَجْرِي عَلَى الْأِسْمِ كَمَا يَجْرِي أَجْمَعُونَ عَلَى
الْأِسْمِ وَيَنْصَبُ بِالْفِعْلِ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ) بِقَوْلِهِ: وَتَقُولُ مُطِرَ قَوْمُكَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ، عَلَى
الظَّرْفِ وَعَلَى الْوَجْهِ الْآخِرِ، وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَهُ عَلَى سَعَةِ الْكَلَامِ كَمَا قَالَ: صَيَّدَ عَلَيْهِ اللَّيْلُ
وَالنَّهَارُ، وَهُوَ نَهَارُهُ صَائِمٌ وَلَيْلُهُ قَائِمٌ. وكما قال جرير:

لَقَدْ لَمِتْنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي السُّرَى وَنَمِتَ وَمَا لَيْلُ الْمَطِيِّ بِنَائِمٍ
فَكَانَتْهُ فِي كُلِّ هَذَا جَعَلَ اللَّيْلَ بَعْضَ الْأِسْمِ.

وقال آخر:

(1) الأصول 1/ 171.

(2) الأصول 1/ 171.

أَمَّا النَّهَارُ فَفِي قَيْدٍ وَسِلْسِلَةٍ وَاللَّيْلُ فِي قَعْرِ مَنْحُوتٍ مِنَ السَّاجِ
كَأَنَّهُ جَعَلَ النَّهَارَ فِي قَيْدٍ وَاللَّيْلَ فِي بَطْنٍ مَنْحُوتٍ، أَوْ جَعَلَهُ الْأَسْمَ أَوْ بَعْضَهُ⁽¹⁾
وعادة السجين هو المَجْهُولُ في قَيْدٍ وفي بَطْنٍ مَنْحُوتٍ. " وإطلاق الاتساع على المجازِ
واقع موقعه من الصحة والقبول فأحد روافد اتساع اللغة العربية وراثتها هو المجازُ بل
إنه مِنْ أَعْظَمِ تلك الروافد عمقاً وصفاءً⁽²⁾.

ودخولُ فكرة الزيادة ظاهرة الاستثناء على قواعد ظاهرة الإسناد أضفى عليها
داعياً بلاغياً وهو التوكيد. ففي (باب مُتَصَرِّفِ رُوَيْدٍ) يَحْدُثُنَا سَيُويهِ عن زيادة (الكافِ)
مع رويدٍ مشيراً إلى سر تلك الزيادة البلاغي، فيقول: " واعلم أن رويداً تلحقها الكافُ
وهي في موضعِ أَفْعَلٍ، وذلك قولك: رُوَيْدَكَ زِيداً، رويدَكم زِيداً، وهذه الكافُ التي
لحقت رويداً إنما لحقت لِتُبَيِّنَ الْمُخَاطَبَ الْمَخْصُوصَ، لأنَّ (رويد) تقعُ لِلوَاحِدِ وَالْجَمِيعِ
والذكرِ والأنثى، فإنما أَدْخَلَ الكافَ حين خَافَ التباسَ مَنْ يَعْنِي بِمَنْ لَا يَعْنِي، وإنما
حَذَفَهَا في الأولِ استغناءً بِعِلْمِ الْمُخَاطَبِ أَنَّهُ لَا يَعْنِي غَيْرَهُ.

فَلَحَاقُ الكافِ كقولك يا فلانُ، للرجلِ حتى يُقْبَلَ عليك وترْكُهَا كقولك
للرجلِ: أَنْتَ تَفْعَلُ: إذا كان مقبلاً عليك بوجهٍ منصتاً لك... وقد تقول أيضاً: رويدَكَ
لن لا يخافُ أَنْ يَلْتَبِسَ بِسِوَاهُ توكيداً، كما تقول للمقبل عليك المنصتِ لك: أَنْتَ تَفْعَلُ
ذلك يا فلان توكيداً... فهذه الكافُ لم تَجِئْ عَلَماً لِلْمَأْمُورِينَ وَالْمَنْهِيينَ الْمُضْمَرِينَ وَلَوْ

(1) الكتاب 1/160، 161.

(2) المجاز في اللغة والقرآن الكريم 1/9/10 وفقه اللغة ص 229.

كانت عَلَمًا للمضمَرين لكانت خطأً لأن المضمَرين ها هنا فاعِلُونَ، وعلامة المضمَرين الفاعلين الواو كقولك: افعلُوا، وإنما جاءت هذه الكافُ توكيداً وتخصيصاً....⁽¹⁾ فزيادة الكاف مع (رويد) جاءت لأغراض بلاغية هي التبيين حين خيف الالتباس، والتوكيد والتخصيص في الكلام حين ينتهي هذا اللبس ويعلم المتكلم أن المخاطب مقبلٌ عليه منصتٌ له. كما برز داعي التوكيد وحديثه عن (ما) التي تأتي توكيداً لغواً وجعلها مقياساً لكل حرف زائد - كما سبق - فيقول: "وأما (ما) فهي نفي لقوله: (هو يفعل) إذا كان في حال الفعل، فتقول ما يفعل... وتكون توكيداً لغواً وذلك قولك: متى ما تأتي اتك، وقولك: غضبت من غير ما جرم، وقال الله عز وجل: ﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ مَيِّتَقَهُمْ﴾⁽²⁾ وهي لغو في أنها لم تحدث إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تحي من العمل وهي توكيد للكلام⁽³⁾.

ولما كانت القاعد النحوية المعيارية قاصرة على استيعاب مختلف أشكال التغير الموقعي لعناصر التركيب الجملي، شهدت استثناءً عليها اقتضته دواع معنوية بلاغية تناسب مقتضى الحال لاسيما أن هذا الاستثناء انبثق من نماذج بليغة في أسلوبها وصياغتها وتجسد فيها الاختيار المناسب للألفاظ، تلك الألفاظ التي وضعت في مكانها المناسب لتؤدي الوظيفة الدلالية الجمالية.

(1) الكتاب 1 / 244، 245.

(2) سورة النساء: 1 / 244، 245.

(3) الكتاب 1 / 221، 3 / 76، 1 / 180، 181.

فالاستثناء على القاعدة النحوية بالرتبة بلغت النظر إلى أشرار لا يتوقعها السامع من مخالفة التركيب للأصل المعتاد، فتشوق النفس إلى استكناه الأمر الذي اقتضى الاستثناء، لذا فهو ظاهرة أسلوبية تستدعي الانتباه لما فيه من جمال.

قال القاضي عبد الجبار: "قد علمنا أن مع حضور الكلام قد يختلف الاختيار، في المتخير، بحسب التجربة والعادة فلا بد مع العلم بالكلمات من أنه تتقدم للمتكلم هذه الطريقة في نفسه وفي غيره، ليعرف مواقع مجمل الكلام، اذا تألفت، فيفصل بين ما يأتلف من كلمات مخصوصة، وبين ما يأتلف من غيرها"⁽¹⁾. فما يطرأ على التراكيب اللغوية من استثناءات قاعدية ترد لتقديم ما حقه التأخير أو حتى تنكير ما حقه التعريف... هي في حقيقتها وجوه من الاتساع في التعبير عن المعنى في إطار بُنية متجانسة العناصر والاتساق تؤلف بعداً فنياً جمالياً فتغير موقع عناصر العبارة، وتبدل رتبة ألفاظها يحدث معاني متجددة، ما كانت لتظهر لولا هذا التغير في مواضع ألفاظها.

لقد كان من أوائل الذين أشاروا إلى التقديم والتأخير سيويه بقوله في (باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول): فإن قدمت المفعول، وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول: وذلك قولك: ضرب زيداً عبد الله، لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأوله منه، وإن كان مؤخراً في اللفظ فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدماً وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه

(1) المغني 16 / 203.

أَهْمُ لَهُمْ، وَهُمْ بَيَّانُهُ أَغْنَىٰ وَإِنْ كَانَا جَمِيعاً يَتِمُّانِهِمْ وَيُعْنِيَانِهِمْ⁽¹⁾ وَعَلَيْهِ لَمْ يَكُنِ التَّقْدِيمُ
وَالتَّأخِيرُ بِمَعْرِزِلٍ عَنِ الْمَعْنَى، وَإِنَّمَا تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ لِأَهْمِيَّتِهِ وَلِإِظْهَارِ الْعَنَاءِ بِهِ، وَفِي هَذَا
تَأْكِيدٌ لِلْبُعْدِ الْبَلَاغِيِّ فِي تَقْدِيمِ مَا حَقُّهُ التَّأخِيرُ، وَتَأْخِيرِ مَا حَقُّهُ التَّقْدِيمُ.

وَتَنَاوَلَ ابْنُ جَنِّيٍّ (ت 392 هـ) التَّقْدِيمَ وَالتَّأخِيرَ فِي (بَابِ شَجَاعَةِ الْعَرَبِيَّةِ) وَ
قَسَمَهُ إِلَى ضَرْبَيْنِ "أَحَدُهُمَا مَا يَقْبَلُهُ الْقِيَاسُ، وَالْآخَرُ مَا يَسَهِّلُهُ الْاضْطِرَّارُ"⁽²⁾

فَمَعَ أَنَّهُ اعْتَمَدَ عِلَّةَ الْقِيَاسِ فِي حَمَلِ حُكْمٍ عَلَى حُكْمٍ لِجَامِعِ الْمَشَابَهَةِ بَيْنَهُمَا، لَكِنَّهُ
تَجَاوَزَ هَذِهِ النَّظَرَةَ الْقِيَاسِيَّةَ فِي تَفْسِيرِهِ التَّقْدِيمَ إِلَى نَظَرَةٍ بَلَاغِيَّةٍ عَمَادُهَا الْمَعْنَى؛ يَقُولُ:
"يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ مَا أَذْكُرُهُ هُنَا، وَذَلِكَ أَنَّ أَصْلَ وَضْعِ الْمَفْعُولِ أَنْ يَكُونَ فَضْلَةً وَبَعْدَ
الْفَاعِلِ (كَضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا)، فَإِذَا عَنَاهُمْ ذِكْرُ الْمَفْعُولِ قَدَّمُوهُ عَلَى الْفَاعِلِ، فَقَالُوا:
(ضَرْبَ عَمْرًا زَيْدًا) فَإِنْ تَظَاهَرَتِ الْعَنَاءُ بِهِ عَقَدُوهُ عَلَى أَنَّهُ رَبُّ الْجُمْلَةِ وَتَجَاوَزُوا بِهِ حَدَّ
كَوْنِهِ فَضْلَةً، فَقَالُوا (عَمْرًا ضَرْبَ زَيْدٍ) فَحَذَفُوا ضَمِيرَهُ وَنَوَّوْهُ وَلَمْ يَنْصِبُوهُ عَلَى ظَاهِرِ
أَمْرِهِ رَغْبَةً بِهِ عَنْ صُورَةِ الْفَضْلَةِ وَتَحَامِيًّا لِنَصْبِهِ الدَّالَّ عَلَى كَوْنِهِ غَيْرَ صَاحِبِ الْجُمْلَةِ"⁽³⁾
وَيَبْدُو أَنَّ نَظَرَتَهُ إِلَى مَرُونَةِ النِّظَامِ اللَّغَوِيِّ لِللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ جَعَلَتْهُ يَتَجَاوَزُ الْبُعْدَ الْمِيعَارِيَّ إِلَى
الْبُعْدِ الْمَعْنَوِيِّ وَبِالتَّالِيِ قَبُولِ مَا جَاءَ اسْتِثْنَاءً عَلَى الْبُعْدِ الْمِيعَارِيِّ لِغَايَةِ الْوُقُوفِ عَلَى أَسْرَارِ
التَّقْدِيمِ الْجَمَالِيَّةِ.

(1) الْكِتَابُ 1/34.

(2) الْخَصَائِصُ 2/382.

(3) الْمَحْتَسِبُ 1/65.

هذا ولقد وقف ابنُ جنيٍّ على سببِ تقديمِ ما حَقُّهُ التأخيرُ باعتباره استثناءً على الأصلِ المعيارِيِّ للبناءِ النحويِّ في غيرِ موضعٍ من كتابهِ (المحتسب)، فيقولُ مثلاً:

"ومن شدةِ العنايةِ بالمفعولِ أن جاءوا بأفعالٍ مُسندةٍ إلى المفعولِ، ولم يذكروا الفاعِلَ معها أصلاً، وهي نحو قولهم: امْتَقِعْ لونُ الرجلِ، وانْقُطِعْ به، وجُنَّ زيدٌ ولم يقولوا: "أَمْتَقِعُهُ ولا انْقُطِعْهُ، ولا جُنَّهُ ولهذا نظائرٌ"⁽¹⁾

ويُعدُّ مثلُ هذا استثناءً على الأصلِ المعيارِيِّ الذي يَقْتَضِي ذِكْرَ الفاعِلِ، غَيْرَ أَنَّهُ استثناءٌ تتصلُّ دواعي تشكُّله بغاياتٍ تأكيدِ المتقدِّم وهو المفعولُ به، وهو ما أشارَ إليه أَحَدُ دارِسينا بأن يكونَ "تأكيدُ التقديمِ بإخراجِ أَحَدِ عناصرِ الجملةِ من المكانِ المُخَصَّصِ له وتثبيتهِ في غيرِ مكانهِ، إذ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُخَصَّ شيئاً باهتمامِ السامِعِ أو القارئِ قَدَّمَهُ وفاجأَهُ به، لِيَقَعَ ذلكَ في نفسِ سامِعِهِ أو قارئِهِ موقعاً ثابتاً، فيقدِّمُ الفاعِلَ على الفِعْلِ، والمفعولَ على الفِعْلِ، والفاعلَ والخبرَ على المبتدأ، والحالَ على صاحبها والنعتهِ على منعوتهِ"⁽²⁾.

ومن أمثلة الاستثناءِ على القاعدةِ النحويَّةِ: - تقديمُ الفاعِلِ: التقديمُ الذي أنكرتهُ القاعدةُ النحويَّةُ عند البصريِّينَ فقد أنكرتِ القاعدةُ عندهم أنَّ الاستثناءَ على القاعدةِ النحويَّةِ التي تقتضي بأنَّ الأصلَ في الجملةِ تقدُّمُ الفِعْلِ على الفاعِلِ لأنه في نظرِهِم ينزِلُ من الكلمةِ منزلةَ الجزءِ، فلا يجوزُ تَبَعاً لذلك أن يتقدِّمَ عَجْزُ الكلمةِ على صَدْرِها،

(1) المحتسب 2/ 284.

(2) الألسنة العربية ريمون طحان، دار الكتاب اللبناني بيروت (ط2) 1981، 2/ 86.

والثاني: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَجْتَمَعَ الْاسْمُ وَضَمِيرُهُ عَلَى فِعْلٍ وَاحِدٍ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى اجْتِمَاعِ فَاعِلَيْنِ لِفِعْلٍ وَاحِدٍ، فَقَدْ قِيلَ "لَمْ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ عَلَى فِعْلِهِ؟ قِيلَ: لِأَنَّ الْفَاعِلَ يَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الْجُزْءِ مِنَ الْكَلِمَةِ وَهُوَ الْفِعْلُ"⁽¹⁾ وَقَالَ الْمُبَرِّدُ "فَإِنْ زَعَمَ زَاعِمٌ أَنَّهُ إِنَّمَا يُرْفَعُ (عَبْدُ اللَّهِ) فِي قَوْلِكَ (عَبْدُ اللَّهِ قَامَ) بِفِعْلِهِ فَقَدْ أَحَالَ مِنْ جِهَاتٍ مِنْهَا عَبْدُ اللَّهِ وَزَيْدٌ فَكَيْفَ يَرْفَعُ عَبْدُ اللَّهِ ضَمِيرُهُ؟"⁽²⁾ وَتَظْهَرُ هُنَا مِرَاعَاةُ مُقْتَضِيَاتِ الصَّنَاعَةِ النَحْوِيَّةِ وَالْإِهْتِمَامُ بِالشَّكْلِ الْخَارِجِيِّ لِلجُمْلَةِ، فَتَمَسَّكُوا بِمَا يُشَرْطُ فِي الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ وَهُوَ أَنْ يَتَصَدَّرَهَا اسْمٌ، مَعَ أَنَّ مَعْنَى الْفَاعِلِ وَاحِدٌ سِوَاءٍ تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ.

أَمَّا عِلْمَاءُ الْكُوفَةِ فَقَدْ أَجَازُوا الْإِسْتِثْنَاءَ عَلَى الْقَاعِدَةِ الَّتِي تَقْضِي بِتَقَدُّمِ الْفِعْلِ اعْتِمَاداً عَلَى الْمَعْنَى⁽³⁾. وَاسْتَدَلُّوا عَلَى تَقَدُّمِ الْفَاعِلِ فِي آيَاتِ قُرْآنِيَّةٍ سُبِقَتْ بِأَدَوَاتٍ، اتَّفَقَ عَلَى أَنَّهَا تَخْتَصُّ بِالدُّخُولِ عَلَى الْأَفْعَالِ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى بِصِيغَةِ الْإِسْتِفْهَامِ: ﴿لَا أَفَآتَ تَكْرَهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾⁽⁴⁾. وَقَوْلُهُ تَعَالَى بِأُسْلُوبِ الشَّرْطِ: - "وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ

(1) أسرار العربية ص 79، وشرح الأشموني 1/ 139، والأشباه والنظائر 2/ 63.

(2) المقتضب 4/ 128.

(3) الإنصاف مسألة رقم 80 وانظر معنى اللبيب ص 789 د. إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وابنيته ص

205، مساهمة في تحديد الجملة الاسمية لعبد القادر المهيري حوليات الجامعة التونسية العدد 3 ص 7.

(4) يونس / 99.

الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجَرَهُ ⁽¹⁾. فارتفع الفاعل دون تقدير فعلٍ مُضْمَرٍ ⁽²⁾ كما فعل علماء البصرة الذين نصّوا على أنّ أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مُقَدَّراً ⁽³⁾. وقد خلص جماعة من الدارسين إلى تأييد فكرة الاستثناء على القاعدة لداعٍ بلاغيٍّ والقول بأنّ الجملة التي يتقدم فيها الفاعل على فعله ليست جملة اسمية تتكوّن من مبتدأ وخبر، وليست جملة مركبة تتكوّن من جملتين اسمية وفعلية، وإنما هي جملة فعلية تقدم فيها الفاعل لغرضٍ بالمعنى وهو توكيدٌ مَنْ قامَ بالفعل ⁽⁴⁾. فهذا الدكتور تَمَامُ حَسَانٍ يرى أنّ اجتماع قرينة صيغة الاسم والعلامة الإعرابية بالرفع، وعلاقة الإسناد بين الفعل والفاعل كما أنّ الفعل معه مُسْتَدٌّ إلى المفرد الغائب فيشير إلى قرينة المطابقة ⁽⁵⁾. وعليه يكون تضافر هذه القرائن أو دلائل المعنى في حراسة المعنى مما يبيح الاستغناء عن قرينة الرتبة التي تشترطها القاعدة النحوية فلا تقف مانعاً دون فاعليته عند تقديمه، وكذلك مَنْ سارَ على النهج التحويلي فقد رأى أنّ تقدّم الفاعل لغرضٍ بالمعنى وهو التوكيد الذي يُعَدُّ من أهمّ المعاني التي يتمّ تغيير مواقع الكلام في الجملة لتحقيقها ⁽⁶⁾. لما جاء عن

(1) التوبة/ 6.

(2) الإنصاف مسألة 85.

(3) انظر الكتاب 2/ 112، والإنصاف مسألة 85.

(4) انظر مجلة الفكر العربي، ص 6-14 / العددان: 8-9 / مقال للدكتور داوود، بعنوان: التقدير وظاهر اللفظ.

(5) اللغة العربية معناها ومبناها ص 181.

(6) في نحو اللغة وتراكيبها ص 179-180.

العرب القدماء أن العرب إن أرادت العناية بشيء قَدَّمَتْهُ⁽¹⁾، وعليه فإن مسaire مقتضيات الشكل منعت الاستثناء هنا لكن مسaire وجهة المعنى أبحاثه، مما يعزز عمق العلاقة بين الاستثناء على القاعدة النحوية والدواعي المعنوية المقامية للتراكي، ونعلم أن الغرض الأساس من استعمال اللغة هو الفهم والإفهام والإبانة، وما دام الفهم قد تحدد وانجلى معنى الجملة المقصود بتقدم الاسم (الفاعل) فما المانع من اعتبار المتقدم على الفعل فاعلاً تقدماً لبيان المعنى الحادث المقصود؟ وما يستوقفنا في سياق الدواعي المعنوية والبلاغية قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ يقول المنافقون في الآيات السابقة لها "إنما نحن مستهزؤون" فجاءت الآية الثانية مقدماً فيها لفظ الجلالة (الفاعل) للتوكيد وللمبالغة في الاستهزاء بهم من الله عز وجل، فليس استهزاؤهم بشيء أمام استهزاء الله فلو تأخر الفاعل لكان المعنى بأن الله يستهزئ بهم، كما أن المؤمنين أيضاً يستهزؤون بهم. أمّا والفاعل قد تقدم فالمعنى بأن الله نفسه يتولى الاستهزاء بهم، كان ذلك أقوى وأبلغ وأكثر تحقيراً واستخفافاً بهم، يقول الزمخشري في تفسير هذه الآية: "فان قلت كيف ابتدئ قوله: الله يستهزئ بهم، ولم يُعْطَفْ على الكلام قبله؟ قلت: هو استئناف في غاية الجزالة والفخامة، وفيه أن الله عز وجل هو الذي يستهزئ بهم الاستهزاء الأبلغ الذي ليس استهزاؤهم إليه باستهزاء، ولا يُؤْبَهُ له في مقابَلَتِهِ، لما يُنْزَلُ بهم من النكال

(1) المجلة العربية للعلوم الإنسانية ص 57 / الكويت العدد الثامن 1982 مقال للدكتور خليل عمايرة بعنوان (رأي في أنماط الجملة في العربية).

وَيُحِلُّ بِهِم مِّنَ الْهَوَانِ وَالذَّلِّ وَفِيهِ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي يَتَوَلَّى الْإِسْتِهْزَاءَ بِهِمْ انتقاماً للمؤمنين ولا يُجَوِّجُ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَعَارِضُوهُمْ بِاسْتِهْزَاءٍ مِّثْلِهِ⁽¹⁾.

فالقصدُ من التقديم هو توكيدُ الفاعِلِ، وتوكيدُ وقوعِ الفعلِ منه، والجُرْ جَانِيٌّ يَذْهَبُ إِلَى أَنْ تَقْدِيمِ الْمُحَدَّثِ عَنْهُ بِالْفِعْلِ اكْدُ لِإِبْثَابِ الْفِعْلِ لَهُ، فَقَوْلُنَا: "هُمَا يَلْبَسَانِ الْمَجْدَ" أَبْلَغُ مِنْ قَوْلِنَا: "يَلْبَسَانِ الْمَجْدَ" وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُؤْتَى بِالاسْمِ مُعَرِّىً مِنَ الْعَوَامِلِ إِلَّا لِلْحَدِيثِ قَدْ نُويَ إِسْنَادُهُ إِلَيْهِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَإِذَا قُلْتَ: "عَبَدَ اللَّهُ" فَقَدْ أَشْعَرْتَ قَلْبَهُ بِذَلِكَ أَنَّكَ قَدْ أَرَدْتَ الْحَدِيثَ عَنْهُ، فَإِذَا جِئْتَ بِالْحَدِيثِ فَقُلْتَ مِثْلًا: "قَامَ" أَوْ قُلْتَ: "خَرَجَ" أَوْ قُلْتَ: "قَدِمَ" فَقَدْ عَلِمَ مَا جِئْتَ بِهِ، وَقَدْ وَطَّأْتَ لَهُ وَقَدْ نُبِتَ الْإِعْلَامَ فِيهِ، فَدَخَلَ عَلَى الْقَلْبِ دُخُولَ الْمَانُوسِ بِهِ، وَقَبْلَهُ قَبُولُ الْمُتَهَيِّئِ لَهُ، الْمُطْمَئِنِّ إِلَيْهِ وَذَلِكَ لَا مُحَالَةَ أَشَدَّ لثَبُوتِهِ، وَأَنْفَى لِلشُّبْهِ، وَأَمْنَعُ لِلشَّكِّ، وَأَدْخَلَ فِي التَّحْقِيقِ⁽²⁾

وَمَا نَحْنُ نَتَلَمَّسُ الدَّوَاعِيَ الْبَلَاغِيَّةَ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ: "وَبَاطِلًا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ"⁽³⁾ "جَعَلَ ابْنُ جَنِّيٍّ: "بَاطِلًا" مَنْصُوبَةً عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، وَالْعَامِلَ فِيهَا "يَعْمَلُونَ" وَعَدَّ "مَا" زَائِدَةً لِلتَّوَكِيدِ، وَلَيْسَتْ دُلُّ مِنْ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ خَبَرٍ كَانَ عَلَيْهَا، وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ أَنَّهُ "إِنَّمَا يُجَوِّزُ وَقَوْعَ الْمَعْمُولِ بِحَيْثُ يُجَوِّزُ وَقَوْعَ الْعَامِلِ وَ"بَاطِلًا"

(1) الكشف للزمخشري دار المعرفة بيروت 1/ 178-188.

(2) دلائل الإعجاز ص 101، 102.

(3) هود / 16.

منصوبٌ بـ "يعملون" والموضع إذا يعملون لوقوع معموله مُتَقَدِّماً عليه، فكأنه قال: ويعملون باطلاً كانوا⁽¹⁾.

والآية الكريمة تتحدث عن أعمال الكافرين في الحياة الدنيا، حيث يسعون إلى زخارفها، بغرض الاستمتاع بها، إلا أن ذلك لن يُجديهم نفعاً في الآخرة: فمن الممكن أن يكون تقديم المفعول هنا لغرض تحقير هذه الأعمال، وإظهار فسادها وبطلانها. ومن ذلك تقديم المفعول به في قراءة الزهري: "ولقد صدق عليهم إبليس ظنه" والقراءة المتواترة: ﴿إِبْلِيسَ ظَنَّهُ﴾⁽²⁾.

فسر ابن جنّي معنى القراءتين، وذكر أنها تلتقيان في معناهما، أما القراءة الشاذة فقد قال فيها: "إن إبليس كان سؤل له ظنه شيئاً فيهم، فصدّقه ظنه في ما كان عقد عليه معهم من ذلك الشيء"⁽³⁾، ثم ذكر معنى قراءة الجماعة "فإنه كان قدّر فيهم شيئاً، فبلغه منهم فصدّق ما كان أودعه ظنه في معناه"⁽⁴⁾، ويقول ابن جنّي: فالمعنيان من بعد متراجعان إلى موضع واحد، لأنه قدّر تقديرًا، فوقع ما كان من تقديره فيهم⁽⁵⁾ والداعي

(1) المحتسب 320 / 1 وما بعدها وأنظر تفسير القرطبي.

(2) سبأ / 20.

(3) المحتسب 191 / 2.

(4) المحتسب 191 / 2.

(5) المحتسب 191 / 2.

المعنوي من تقديم المفعول به في القراءة الشاذة وهو المبالغة في التوبيخ والتحقير لأعمال ابليس في إغواء الناس وجرّهم إلى الضلال، تصديقا لقوله تعالى: حيث قال:

﴿ قَالَ فِيمَا أُغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ (١٦) ﴾⁽¹⁾، فإبليس يتربّص بالناس، يريد إغواءهم وإضلالهم، وقد اتّبعه على ذلك خلق كثير، فيكون ظنّه بذلك قد صدّق فيهم.

وقال ابن جنيّ عند تعرّضه لقراءة قوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾⁽²⁾:
"ينبغي أن يُعلّم ما أذكره هنا، وذلك أن أصل وضع المفعول أن يكون فضله بعد الفاعل كضرب زيد عمراً، فإذا عناهم ذكر المفعول قدّموه على الفاعل/ فقالوا: ضربَ عمراً زيدٌ، فإذا ازدادت عنايتهم به قدّموه على الفعل منصوباً، فقالوا عمراً ضربَ زيدٌ، فإن تظاهرت العناية عقّدوه على أنه ربّ الجملة وتجاوزوا به حدّ كونه فضلةً، فقالوا: عمرو ضربَ زيدٌ، فجاءوا به مجيئاً ينافي كونه فضلةً، ثم زادوه على هذه الرتبة، فقالوا: عمرو ضربَ زيدٌ، فحذفوا ضميره ونوّوه ولم ينصبوه على ظاهر أمره... ثم إنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له، وبنوه على أنه مخصوص به، وألغوا ذكر الفاعل مُظهِراً أو مضمراً، فقالوا: ضربَ عمرو، فاطّرح ذكر الفاعل البتّة... وكذلك

(1) الأعراف / 16.

(2) البقرة / 31.

قَوْلُهُمْ: ضَرَبَ زَيْدٌ، إنما الغرض منه أن يُعْلَمَ أَنَّهُ مُنْضَرِبٌ، وليس الغرض أن يُعْلَمَ من الذي ضربه⁽¹⁾

وها هو ذا الزمخشري يرى في كثير من المواطن أن التقديم ذو مزية في تقوية الحكم في ذهن السامع، ومضمون الكلام فيقول - مثلاً - في قوله عز وجل: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ

مَدَائِنِهِمْ خُصُّواهُمْ﴾⁽²⁾

"فإن قلت: أي فرق بين (وَلَوْ أَنَّ خُصُّواهُمْ) أو مَدَائِنُهُمْ، وبين النظم الذي جاء عليه؟ قلت: في تقديم الخبر على المبتدأ دليل على فرط وثوقهم بحصانتها ومنعها إياهم، وفي تصوير ضميرهم اسماً لأنَّ وإسناد الجملة إليه دليل على اعتقادهم في أنفسهم أنهم في عزَّة ومنعة لا يُبالي معها بأحد يتعرَّض لهم أو يطمع في معاداتهم وليس ذلك في قولك: وظنوا أن خُصُّواهم تمنعهم⁽³⁾.

ويذكر العناية - أيضاً - في تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾⁽⁴⁾ فيقول: "فإن قلت: لم أخرج هواه، والأصل قولك: اتخذ الهوى إلهاً؟ ما هو إلا تقديم المفعول الثاني على الأول للعناية، كما تقول: علمتُ منطلقاً زيدا لفضل عنايتك

(1) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 1/ 65، 66، 104، 222، 362، 2/ 284.

(2) الحشر / 2.

(3) الكشف / 4/ 80.

(4) الفرقان / 43.

بالمنطوق⁽¹⁾. كما ويبرزُ الداعي البلاغيُّ (التخصيصُ) حينَ مثل الجرجانيُّ بالمثل المشهور: شرُّ أهرَّ ذا نابٍ⁽²⁾ لتأكيد ما ذكره من تخصيص الجنس فقال: إنما قدم "شر" لأن المراد أن يُعْلَمَ أن الذي أهرَّ ذا ناب هو من جنس الشرِّ لا من جنس الخير، فجرى مجرى أن تقول: "رجلٌ جاءني"، تريد أنه رجلٌ لا امرأة، وقول العلماء إنه إنما يصلحُ، لأنه بمعنى "ما أهرَّ ذا نابٍ إلا شرُّ"⁽³⁾ فتقديم النكرة في المثل، وبناء الفعل عليها، أفاد تخصيص الجنس أي أن الذي أهرَّ السَّبع هو من جنس الشرِّ، لا من جنس الخير وإجازة العلماء للابتداء بالنكرة في المثل المذكور لتخصيص الجنس فقال: بيان ذلك: ألا ترى أنك لا تقول: "ما أتاني إلا رجلٌ"، إلا حيث يتوهم السامع أنه قد أتتك امرأة. ذلك لأن الخبرَ ينقض النفي يكون حيث يراد أن يُقَصَّرَ الفعلُ على شيء، ويُنفَى عما عداه. فإذا قلت: "ما جاءني إلا زيدٌ"، كان على المعنى أنك قد قَصَرْتَ المَحِيَّاءَ على زيدٍ، ونفيتَهُ عن كل من عداه، وإنما يُتَصَوَّرُ قَصْرُ الفعلِ على معلومٍ، ومتى لم يُرَدَّ بالنكرة الجنس، لم يقف منها السامعُ على معلومٍ، حتى تزعم أنني أَقَصَّرُ الفعلَ عليه، وأخبرُهُ أنه منه دونَ غيره⁽⁴⁾.

(1) الكشف 3/ 93 وانظر 1/ 132، 318، 441، 2/ 145، 384، 495.

(2) مجمع الأمثال، أحمد بن إبراهيم الميدان (518) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجليل بيروت لبنان ط

2/ 1987.

(3) دلائل الإعجاز: ص 143.

(4) دلائل الإعجاز: ص 143-144.

فتقديم النكرة في المثل يفيد تخصيص الجنس، فلو قلت: "ما أتاني إلا زيد" فمضمون الجملة أنك خصصت زيدا بالحي، وقصرت الفعل عليه، ونفيت عن غيره، وعليه فقد ترجم الاستثناء على القاعدة في إطار التقديم والتأخير إحساس النحاة أن تغير الرتبة من العناصر التي تسهم في جودة نظم العبارة إن وُظفَ توظيفاً دقيقاً فهو لم يأت عرضاً وإنما استدعاه السياق ومتطلباته، وكذلك الحرص على إبراز مواطن جمال الأسلوب فهو وسيلة يستعين بها الفصحاء من أهل اللغة لأداء المفارقات الدقيقة التي يعجز عن أدائها الشكل المعياري للقاعدة، باعتبار أن اللغة وسيلة من وسائل الاتصال، تكشف عن أفكار الناس، وعم تخفيه نفوسهم من مشاعر وأحاسيس.

ولنقف قليلاً على ما وقع عليه الجرجاني من أمثلة تبين خلالها أن التقديم أسهم إسهاماً كبيراً في جمال العبارة، من ذلك قوله تعالى: ﴿أَشْرَأُ مَثَاً وَحِداً تَلْبَعُهُ﴾⁽¹⁾ فرأى أن تقديم المفعول والفعل مضارع، أفاد إنكار أن يكون المفعول وهو "بشر" بمثابة أن يتبع "وذلك لأنهم بنوا كُفَرَهُمْ على أن مَنْ كَانَ مَثَلَهُمْ بَشَرًا، لم يكن بمثابة أن يتبع ويطاع، وينتهي إلى ما يأمر ويصدق أنه مبعوث من الله تعالى فأنهم مأمورون بطاعته⁽²⁾. فقد تشكلت الآية الكريمة تبعاً لما في نفوس ثمود من كفر بما جاء به نبيهم، واستعلاء عليه، وعلى من تبعه، ولقد كان التنكير عنصراً من عناصر الجمال في العبارة، وهو يقوم

(1) القمر / 24.

(2) دلائل الإعجاز / 122.

هنا بوظيفة بارزة في بيان المعنى ودلالاته الإيجابية، فقد "نكروا حيث قالوا (أبشراً) ولم يقولوا أتتبع صالحاً أو الرجل المدعي النبوة أو غير ذلك من المعرفات"⁽¹⁾.

إن للتنكير - مع ذلك - أغراضاً بلاغية يوميئ إليها المتكلم، فقد يأتي التنكير للدلالة على الوحدة وأن المراد شخص واحد لا أكثر، وربما يأتي للدلالة على الجنس، والتعظيم والتحقير... وإلى جُل هذه الأغراض قد فطن سيبويه، وأشار إليها في قوله: "يقول الرجل: أتاني رجل، يريد واحداً في العدد لا اثنين، فيقال، ما أتاك رجل، أي أتاك أكثر من ذلك.

أو يقول: أتاني رجل لا امرأة، فيقال: ما أتاك رجل، أي امرأة أتتك، ويقول: أتاني اليوم رجل، أي في قوته ونفاذه/ فيقول: ما أتاك رجل، أي أتاك الضعفاء... ولو قلت... ما كان مثلك أحداً على وجه تصغيره، فتصير كأنك قلت: ما ضرب زيدا أحداً، وما قتل مثلك أحداً"⁽²⁾. ثم يقول مبيناً حال ذلك في التقديم والتأخير والحسن والقبح: "والتقديم والتأخير في هذا بمنزله في المعرفة وما ذكرت لك من الفعل"⁽³⁾. وحسنت النكرة ههنا في هذا الباب لأنك لم تجعل الأعراف في موضع الأنكر، وهما متكافئان كما هو معلوم أن النحاة ذهبوا في مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا

(1) التفسير الكبير 50/29.

(2) الكتاب: 55/1، 203، 29/2، ومناهج البحث البلاغي ص 5 وأثر النحاة في البحث البلاغي: ص 103.

(3) الكتاب: 34/1، 49، 50.

كَأَفَّةً لِلنَّاسِ بِشِيرًا ﴿⁽¹⁾﴾. إلى منع تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرٍّ أصليٍّ، لأن الحال هنا تتأخر عن صاحبها وجوباً وذلك أن الفعل لا يتعدى إلى مفعوله إلا بحرف جرٍّ، فلا يجوز أن يعمل في الحال قبل ذكر الحرف، إذ قال سيويوه: "ومن ثم صار" مررت قائماً برجلٍ "لا يجوز" لأنه صار قبل العامل في الاسم وليس بفعلٍ، والعامل الباء، ولو حسن هذا الحسن "قائماً هذا رجلٌ" فإن قال: أقول: "مررت بقائماً رجلٌ"، فهذا أختب من قبل أنه لا يفصل بين الجار والمجرور⁽²⁾ وقال المبرد: "وتقول: "مررت راكباً بزيد" إذا كان "راكباً" لك، أرذت أن يكون لـ (زيد) لم يجز، لأن العامل (الباء)، فعلى ما ذكرت لك يجري الباب"⁽³⁾

والشواهد الشعرية التي جاءت فيها الحال متقدمة على صاحبها المجرور كانت غرضة للتأويل⁽⁴⁾ أو الحكم عليها بالضرورة⁽⁵⁾ من قبل النحاة. إلا أن ابن مالك أجاز تقدّم الحال على صاحبها المجرور، إذ قال في ألفيته

وَسَبَقُ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جَرٍّ قَدْ أَبَوَا، وَلَا أَمْنَعُهُ، فَقَدْ وَرَدَ

(1) سبأ/ 28.

(2) الكتاب 2/ 124.

(3) المبرد 74/ 17.

(4) انظر شرح الاشموغي 1/ 420-422.

(5) أوضح المسالك 2/ 90.

وَعَلَّقَ بِقَوْلِهِ: "مذهبُ جمهورِ النحويين أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا
المَجْرُورِ بِحَرْفٍ. فَلَا تَقُولُ فِي "مَرَرْتُ بِهِنْدٍ" ثُمَّ أَضَافُ: "وَذَهَبَ الْفَارِسِيُّ وَابْنُ
كَيْسَانَ، وَابْنُ بَرَهَانَ، إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ، وَتَابِعُهُمُ الْمُصَنِّفُ لَوُرُودِ السَّمَاعِ بِذَلِكَ⁽¹⁾ وَمِنْهُ
قَوْلُهُ:

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًّا إِلَيَّ حَبِيْبًا، إِنَّهَا لَحَبِيْبٌ⁽²⁾
فـ (هَيْمَانَ) وَ (صَادِيًّا) حَالَانِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ بـ (إِلَى)، وَهُوَ الْيَاءُ، وَقَوْلُهُ:
فَإِنْ تَكُ أَذْوَادُ أَصْبَنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرْعَاً بِقَتْلِ جَبَالٍ⁽³⁾

(فِرْعَاً) حَالٌ مِنْ (قَتْلٍ).

وَكَمَا طَالَعْنَا مِنْ يَبِينُ أَثَرَ تَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا فِي الْمَعْنَى، فَفِي قَوْلِهِ ﴿وَمَا
أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾.

(كَافَّةً) بِمَعْنَى (عَامَّةً) فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ، أَيُ: أَرْسَلَ اللَّهُ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا إِلَى النَّاسِ
عَامَّةً، لَا يُخْرِجُ مِنْهُمْ أَحَدًا، أَيُ إِلَى الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ وَسَائِرِ الْأُمَمِ، وَلَمَّا كَانَتْ الْحَالُ هِيَ

(1) شرح ابن عقيل 2/ 264.

(2) نسب لكثير عزة في 2/ 156.

(3) لطليحة بن خويلد الاسدي في العيني 3/ 154.

مركزُ العناية، والاهتمامُ بها أكثرُ من بقيةِ مفرداتِ الجملةِ قُدِّمَتْ لتأكيدِها، قال ابن عطية: "كافةٌ حالٌ للناسِ قُدِّمَتْ للاهتمامِ"⁽¹⁾.

ورأى القرطبي (671هـ) أنَّ في قوله تعالى تقدِماً وتأخيراً فقال: قوله تعالى:

﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ أي وما أرسلناك إلا للناسِ كافةً، ففي الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ⁽²⁾. وهو الداعي المعنويُّ البلاغيُّ الذي لحظهُ القرطبيُّ إثرَ تقدُّمِ المفعولِ على المضافِ إليه⁽³⁾ في قراءة ابنِ عامرٍ لقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيْنٌ لِّكَثِيرٍ مِّنَ

الشَّرِكَةِ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ﴾⁽⁴⁾ برفعِ القتلِ ونصبِ الأولادِ وجرُّ الشركاءِ⁽⁵⁾ على إضافةِ القتلِ إلى الشركاءِ مع أنها القراءةُ التي فيها قال النحاس: "وأما ما حكاه أبو عبيد عن ابنِ عامرٍ وأهلِ الشامِ فلا يجوزُ في كلامٍ ولا شعرٍ، وإنما أجازَ النحويُّونَ التفريقَ بينِ المضافِ والمضافِ إليه بالظرفِ، لأنه لا يُفصلُ، فأما الاسماءُ غيرُ الظروفِ فَلَحْنٌ"⁽⁵⁾. وقال مكي: "وهذه القراءةُ فيها ضعفٌ للتفريقِ بينِ المضافِ

(1) البحر المحيط 7 / 281.

(2) الجامع لأحكام القرآن 14 / 300-301.

(3) الجامع لأحكام القرآن 7 / 93.

(4) سورة النعام، القراءة ببناء (زَيْنَ) للمجهول، ورفع (قتل) وجر (شركاءهم) على إضافته لـ (قتل) قراءة

ابن عامر في السبعة لابن مجاهد 370، والنثر لابن الجزري 2 / 362، والبحر المحيط 4 / 229.

(5) الجامع لأحكام القرآن 7 / 93.

والمضاف إليه، لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر مع الظروف لاتساعهم فيها وهو في المفعول به في الشعر بعيد، فإجازته في القراءة أبعد⁽¹⁾.

ومما يعزز هذا الداعي المنسجم مع طبيعة اللغة وخصائصها وهذه العناية والاهتمام بالمتقدم كونها قراءة متواترة وثبتت عن رسول الله، وما ثبت عنه ﷺ هو الصحيح الفصيح وكذا كثرة الشواهد المؤيدة لهذه القراءة.

وأرى بما ذهب إليه المجوزون لورود السماع به ولكثرة أدلته وشواهد ولأهمية التقديم والتأخير في المعنى في العربية إذ يعطي الجملة مرونة في تغيير رتبة عناصرها حسب ما يقتضيه المعنى، وتدعو الحاجة إليه، ما ينسجم مع روح اللغة وطبيعتها.

كما ويبرز الداعي المعنوي البلاغي في الاستثناء على قاعدة عدم جواز العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار في قراءة حمزة أحد القراء السبعة بالخفض في (والأرحام) عطفاً على الضمير المجرور في قوله (به)، بغير إعادة الجار في: - "هـ" وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ هـ⁽²⁾ حين رد القرطبي على قول القشيري: وقد قيل هذا إقسام بالرحم، أي: اتقوا الله وحقّ الرحم، كما تقول: أفعل كذا وحقّ أبيك، وقد جاء في التنزيل: "والنجم" "والطور" "والتين" "لعمرك" ويقول بعد ذلك: وهذا تكلف⁽³⁾ "قائلاً: لا تكلف فيه، فإنه لا يبعد أن يكون (والأرحام) من هذا القبيل،

(1) الجامع لحكام القرآن 7 / 93.

(2) النساء / 1.

(3) الجامع لحكام القرآن 5 / 4.

فيكون أقسم بها كما أقسم بمخلوقاته الدالة على وحدانيته وقدرته تأكيداً لها حتى قرنها بنفسه والله أعلم " ويكمل " والله أن يقسم بها شاء ويمنع ما شاء فلا يتعد أن يكون قسماً، والعرب تُقسم بالرجم⁽¹⁾.

وهذا الداعي البلاغي (التأكيد) يلتقي مع طبيعة اللغة واستعمالاتها.

وأخيراً، فإنني أكتفي بما أوردت من حديث عن الدواعي البلاغية بسبب اتساع الموضوع وحاجته إلى دراسة مستقلة ولأنه موضوع شائع في اللغة ومتفرع كثيراً، لاتصاله بموضوعات بلاغية وسياقية وفنية ليس هنا مجال التوسع في الحديث عنها خاصة ونحن أمام لغة واسعة ذات نصوص لا حصر لها، كلها جميل وبلغ، شهد لها الله تعالى في كتابه العزيز بأنها (لسان عربي مبين) وشهد لها كل ناقد عادل من أهلها أو من غيرهم.

(1) الجامع لحكام القرآن 4/5.

الخاتمة

بعد هذا التطواف حول ظاهرة الاستثناء على القاعدة النحوية عند علماء النحو العرب، وما بحثناه مطولاً من أسس الاستثناء على القاعدة النحوية في الفصل الأول، وما طرأ من استثناء على قواعد ظواهر نظام الجملة العربية في الفصل الثاني، والدواعي المعنوية والسياقية والبلاغية الجمالية التي أوجدت ظاهرة الاستثناء على القاعدة النحوية في الفصل الثالث. نود أن نضع في هذا الخاتمة أبرز ما وصلنا إليه من نتائج:

لا يمكن للعربية باعتبارها ظاهرة انسانية اجتماعية أن تبقى رهينة قواعد نحوية شكلية تركز في عمومها على العوامل النحوية الإعرابية وافترض الأصول الذهنية وإنزالها منزلة الحقائق البديهية المسلمة، كما لا يمكن لقواعد هذه اللغة أن تكون قوالب مقيسة تنطبق على كافة أساليبها واستعمالاتها ونصوصها الشعرية والنثرية، أو قانوناً ثابتاً ينبغي الخضوع المطلق له، ذلك لأنها مجرد وصف لنواحي الاشتراك بين الظواهر اللغوية في العربية، وهي قابلة للتغيير والتبديل كلما دعت الحاجة إلى ذلك تمثيلاً مع التطور اللغوي.

- إن تشكل الاستثناءات الخارجية على نطاق القواعد النحوية هو في حقيقته خروج على مستوى التعقيد المطرد وليس خروجاً على مستوى الاستعمال وسنن العربية.

- اتسمت النصوص المستثناة على القواعد النحوية بأنها تقوم على ركيزة رئيسية تنبثق من روح اللغة وبكل ما يتصل بالإفادة والتعبير عن أفكار

مُتَكَلِّمِيهَا وَأَحَاسِيسُهُمِ الْمُنْسَجِمَةِ مَعَ الْمَقَامِ الَّذِي اسْتَعْمَلَتْ فِيهِ تِلْكَ
النُّصُوصُ اللُّغَوِيَّةُ، كَمَا اتَّسَمَتْ بِأَنَّهَا تَكُونَاتٌ فَنِيَّةٌ جَمَالِيَّةٌ تَعَكِّسُ مَا تَنْسِمُ بِهِ
الْعَرَبِيَّةُ مِنْ تَنْوَعٍ فِي أَسَالِيبِ تَعْبِيرِهَا، إِذَا لَا يُمْكُنُ أَنْ تَكُونَ لُغَةً الْأُمَّةِ
وَصُورَةُ حَيَاتِهَا وَمُسْتَوْدَعُ أَفْكَارِهَا أَلْفَاظاً مَجْرَدَةً عَنْ مَعَانِيهَا وَقَوَالِبَ
مَتَحَجَرَةً مَحْدُودَةً.

- إِنَّ كَثْرَةَ الشَّوَاهِدِ وَالنُّصُوصِ اللُّغَوِيَّةِ الصَّحِيحَةِ وَالْمُسْتَثْنَاءِ عَلَى الْقَوَاعِدِ
النَّحْوِيَّةِ تَقْتَضِي إِعَادَةَ النَّظَرِ فِي الْقَوَاعِدِ الْمَعْيَارِيَّةِ الْمَطَّرَدَةِ لَا إِعَادَةَ النَّظَرِ فِي
اللُّغَةِ وَالتَّشْكِيكِ فِي مَصْدَاقِيَّةِ اسْتِعْمَالِهَا وَنُصُوصِهَا وَالْحُكْمِ عَلَيْهَا بِأَحْكَامِ
غَيْرِ مُحَدَّدَةٍ مِنْ مِثْلِ: الشَّدُوذِ وَالضَّرُورَةِ وَالْقَلَّةِ وَالنَّدَرَةِ أَوْ زَجُّهَا فِي بَرَاثِنِ
التَّأْوِيلِ لَا سِيَّيَا أَنَّ مَا انْتَهَى إِلَيْنَا مِمَّا قَالَتْهُ الْعَرَبُ إِلَّا أَقْلُهُ.

- وَعَلَيْهِ فَمِنْ عَدَمِ الْمَوْضُوعِيَّةِ فِي التَّقْعِيدِ مُحَاكِمَةُ النُّصُوصِ اللُّغَوِيَّةِ بِالْخَطَأِ أَوْ
الصَّوَابِ فِي ضَوْءِ قَوَالِبَ مُحَدَّدَةٍ وَضِعَتْ بِنَاءً عَلَى اسْتِقْرَاءِ غَيْرِ وَافٍ،
وَنُصُوصِ مَخْتَارَةٍ. لَا سِيَّيَا أَنَّ فِي اللُّغَةِ خُصُوصِيَّاتٍ لَهْجِيَّةً وَاضِحَةً لَا يُمْكِنُ
لِلْقَاعِدَةِ الْمَعْيَارِيَّةِ التَّحْكُمُ فِيهَا أَوْ الْحُكْمُ عَلَى صِحَّتِهَا أَوْ خَطِئِهَا.

- إِنْ اللُّغَةُ صَرَحٌ شَامِخٌ أَصِيلٌ فَالْتَبَايُنَاتُ فِي إِصْدَارِ الْأَحْكَامِ النَّحْوِيَّةِ
وَالِاخْتِلَافُ فِي وَجْهَاتِ النَّظَرِ حَوْلَهَا هِيَ أُمُورٌ تُوجَّهُ مُسْتَخْدِمِي اللُّغَةِ وَطُرُقُ
الْإِفَادَةِ مِنْهَا وَلَا تُوجَّهُ اللُّغَةُ نَفْسُهَا أَوْ تُغَيَّرُ فِي جَوْهَرِهَا.

- وأخيراً فإن هذا البحث لا يدعُو إلى التقليل من احترام نحاة معيّنين أو التقليل من شأنهم بل الحقُّ أنَّه يجب عدم التعصُّب لرأي مُعيَّن بل يُنظرُ إلى قيمة كلِّ جهدٍ بمقدارِ اتصالهِ بتجسيمِ المعنى ومُراعاةِ خُصوصيّاتِ اللغة: الاستعماليَّة والسِّياقيَّة والجماليَّة.